

محمود أبورية

أضواء على السنة المحمدية



دار المعارف

محمود أبو رية

أضواء على السنة المحمدية

أو دفاع عن الحديث

الطبعة السادسة



دار المعارف

تصميم الغلاف : شريفة أبو سيف

كلمة الدكتور طه حسين

هذا كتاب بذل فيه مؤلفه من الجهد ما لا يبذل مثله إلا الأقلون .
والذين يقرءون هذا الكتاب قراءة المتدبر المستأنى سيلاحظون مقدار هذا
الجهد العنيف الذى مكن المؤلف من أن يصبر نفسه السنين الطوال على قراءة
طائفة ضخمة من الكتب التى لا يكاد الباحثون يطيلون النظر فيها لكثرة
ما يتعرضون له من كثرة الأسانيد وتكرارها وتعدد الروايات واضطرابها وإعادة
الخبر الواحد مرات كثيرة فى مواطن مختلفة .

وموضوع الكتاب إذن خطير قم وهو نقد ما وصل إلينا من الحديث الذى
يحمل عن النبی ﷺ وتمييز الصحيح من غيره ليطمئن المسلمون إلى ما يروى لهم
عن رسول الله .

وقد فطن المحدثون القدماء لهذا كله واجتهدوا ما استطاعوا فى التماس
الصحيح من الحديث وتنقيته من كذب الكذابين وتكلف المتكلفين ، وكانت
طريقتهم فى هذا الاجتهاد إنما هى الدرس لحياة الرجال الذين نقلوا الحديث جيلاً
بعد جيل حتى تم تدوينه .

وأنا بعد ذلك أجدد اعترافى للأؤلف بمجده العنيف الحصب فى تأليف هذا
الكتاب وإخلاصه الصادق للعلم والحق فى بحثه عن الحديث .

(طه حسين)



بسم الله الرحمن الرحيم

[والذين اجتنبوا الطاغوت ^(١) أن يعبدوها وأنابوا إلى الله ،
لهم البشرى ، فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون
أحسنه ، أولئك الذين هداهم الله ، وأولئك هم أولو
الألباب]

(آية ١٧، ١٨ من سورة الزمر)

تعريف بالكتاب

إن للحديث المحمدي من جلال الشأن وعلو القدر ما يدعو إلى العناية
الكاملة به ، والبحث الدقيق عنه .

ولكن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس ، وتركوا أمره
لمن وقفوا بعلمهم عندما يتصل بالسند فحسب ، أما المعنى فلا يغنيهم من أمره
شيء .

وعلى أنهم قد بذلوا أقصى جهدهم في دراسة علم الحديث من حيث العناية
بسنده فإنهم قد أهملوا جميعاً أمراً خطيراً

هو البحث عن حقيقة النص الصحيح لما تحدث به النبي صلوات الله عليه .
وقد حفزني حب عرفان الحق إلى أن أبحث عن أصل الحديث وروايته ،
وتاريخ حياته من المصادر الصحيحة ، والأسانيد الوثيقة ، وانتهيت إلى حقائق
عجيبة ونتائج خطيرة ! ذلك أني وجدت أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث

(١) الطاغوت ما تكون عبادته وطاعته سبباً للطغيان والخروج عن الحق ، من مخلوق يعبد ورئيس يقلد ، وهو
ينبع - وقال ابن القيم : الطاغوت كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع ، فطاغوت كل قوم من
يتحاكمون إليه غير الله ورسوله . أو يعبدونه من دون الله ، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله ، ويطيعونه فيما يعلمون أنه

كلها مما سموه صحيحاً ، أو ما جعلوه حسناً - حديث - قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه . كما نطق الرسول به ، ووجدت أن الصحيح منه على اصطلاحهم إن هو إلا معان مما فهمه بعض الرواة ! وقد يوجد بعض ألفاظ مفردة بقيت على حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة وذلك في الفلته والندرة ، وتبين لي أن ما يسمونه في اصطلاحهم حديثاً « صحيحاً » إنما كانت صحته في نظر رواته ، لا أنه صحيح في ذاته ، وأن ما يقال عنه « متفق عليه » ليس المراد أنه متفق على صحته في نفس الأمر ، وإنما المراد أن البخاري ومسلم قد اتفقا على إخراجه - وليس من شروط الحديث الصحيح أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان والسهو على الثقة .

وكان أول ما بان لي من حقائق ، أن النبي صلوات الله عليه لم يجعل لحديثه كتاباً يكتبونه عندما كان ينطق به كما جعل للقرآن الحكم ، وتركه ينطلق من غير قيد إلى أذهان السامعين ، تخضعه الذاكرة لحكمها القاهر .

ولم يدع صلوات الله عليه الأمر على ذلك فحسب ، بل نهى عن كتابته ، فقال فيما رواه مسلم وغيره : « لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن ، فمن كتب عني غير القرآن فليمحاه » .

قال سفيان الثوري : « إن قلت إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني ! فإنما هو المعنى » .

وهكذا ظلت الألفاظ تختلف والمعاني تتغير بتغير الرواة . وفيهم - كما قال السيوطي : الأعاجم والمولدون وغيرهم ممن ليسوا بعرب ولهجتهم العربية ليست خالصة !

وكان البخاري - وهو شيخ رجال الحديث ، وكتابه ، كما هو مشهور بين الجمهور - أصح كتاب بعد كتاب الله كما يقولون ، يروى على المعنى !

وكان أبو هريرة أكثر الصحابة رواية عن رسول الله على حين أنه لم يصاحب النبي إلا سنة واحدة وتسعة أشهر ، كما حققناه في كتابنا (شيخ المضيرة) .

وقد أفردنا له ترجمة خاصة أدينا فيها حق العلم ونحرينا وجه الحق فأوردنا فيها ما له وما عليه بغير أن نخشى أحداً في إظهار الحق .

ومما كشف عنه البحث أن كتابة الحديث لم تقع إلا في القرن الثاني ، أى بعد انتقال النى إلى الرقيق الأعلى بأكثر من مائة سنة ، ولم يكن ذلك بدافع من الرواة ، وإنما كان بوازع من الولاة ، إذ كانوا يتخرجون من كتابته خشية أن يقعوا فيما نهى النى عنه .

ولقد كان لتأخير كتابة الحديث ضرر كبير بيناه في موضعه من الكتاب . ولما كان علم الحديث يتصل ببحثنا ، فقد أتينا بإلمامة صالحة منه يهتدى بها من يريد معرفته . وتكلمنا عن كتب الحديث المشهورة لنبين حقيقتها وما استدرك عليها وقيل فيها .

ولأن الحديث لم ينشأ تدوينه إلا في القرن الثاني وكتبه المشهورة بين جمهور أهل السنة - وهى البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى - لم تظهر إلا في القرنين الثالث والرابع ، وما فيها من الأحاديث قد روى من طريق الآحاد الذى لا يعطى إلا الظن ، فإن علماء الأمة لم يتلقوا أحاديثها بمحض التسلم والإذعان ، كما تلقوا ما جاءهم من آيات القرآن ، ولا اعتبروها من الأخبار المتواترة التى يجب الأخذ بها ، ولا يجوز لأحد أن يخالف عن أمرها ، وإنما طاروا عليها بدءاً ، واختلفوا فيها طرائق قدداً .

وهذا البحث كانت دراسته واجبة قبل النظر فى كتب الحديث والتفسير والفقه والأصول والتأريخ والنحو وكل ما إليها مما يتصل بالدين الإسلامى ، وكان يجب أن يفرد بالتأليف منذ ألف سنة عندما ظهرت كتب الحديث المعروفة بعد انتشار المذاهب الفقهية بين المسلمين حتى توضع هذه الكتب فى مكانها الصحيح من الدين ، ويعرف الناس حقيقة ما روى فيها من أحاديث ليكونوا منها فى أمرهم على يقين ، ولو أننى ألفيت أمامى فى المكتبة العربية على سعتها كتاباً قد انطوى على هذا الأمر الخطير الذى يجب على كل مسلم أن يحيط به علماً -

لأنخط عن كاهلى هذا « العبء الثقيل »^(١) الذى احتملته فى سبيل البحث والتنقيب بين مئات الكتب والأسانيد التى اطلعت عليها ، ورجعت إليها . أرجو وقد حسرت النقاب عن وجه الحق فى أمر الحديث المحمدى . أن أكون قد وفقت إلى إصابة الغرض الأول الذى بذلت كل ما بذلت من أجله ، وأنفقت من عمر وتعب فى سبيله ، وهو الدفاع عن السنة القولية وحياتها مما يشوبها ، وأن يسان كلام الرسول من أن يتدسس إليه شئ من افتراء الكاذبين أو ينال منه كيد المنافقين وأعداء الدين . وإنى لأتوجه بعملى هذا - بعد الله سبحانه وله العزة - إلى المثقفين من المسلمين خاصة ، وإلى المهتمين بالدراسات الإسلامية عامة ، ذلك بأن هؤلاء وهؤلاء هم الذين يعرفون قيمته ويدركون قدره . والله أدعو أن يجدوا فيه جميعاً ما يرضيهم ويرضى العلم والحق معهم . وأنضرع إليه سبحانه أن يجعل عملى هذا خالصاً لوجهه ، وأن يكتب له توفيقاً وتأيداً من عنده ، حتى يبلغ ما أرجوه له من خدمة الدين وإظهار الحق ، ونفع الناس أجمعين إنه سميع الدعاء .

عن جيزة القسطاط فى يوم السبت ٥ من جمادى الأولى سنة ١٣٧٧

٧ من ديسمبر ١٩٥٧

محمود أبو ربه

(١) هذا هو وصف الدكتور طه حسين لعملنا فى كلمته النفيسة التى افتتحنا بها هذه الطبعة .

السنة

نرى من الحق علينا قبل أن نتناول أطراف الحديث الذى أخذنا على أنفسنا القيام به أن نمهد بصدر صالح من القول فى تعريف « السنة » لغة واصطلاحاً وبيان حكم القولية منها التى هى أحاديث النبي ، ومكانها من الدين . ثم نمضى فى سبيلنا إن شاء الله .

عرفوا السنة لغة : بأنها الطريقة المعبدة ، والسيرة المتبعة ، أو المثال المتبع — وجمعها سنن ، وذكروا أنها مأخوذة من قولهم : سنّ الماء إذا ولى صبه . فشبهت العرب الطريقة المستقيمة بالماء المصبوب ، فإنه لتوالى جريانه على نهج واحد يكون كالشئ الواحد .

قال الشاعر ^(١) :

فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها وأول راض سنة من يسيرها

وفى الأساس : سن سنة حسنة ، طرق طريقة حسنة ، واستن بسنته . وفلان متسنن ، عامل بالسنة .

وقال ابن تيمية فى اقتضاء الصراط المستقيم :

السنة هى العادة وهى الطريق التى تتكرر لنوع الناس مما يعدونه عبادة أو لا يعدونه عبادة . قال تعالى : « قد خلت من قبلكم سنن ، فسيروا فى الأرض » وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لتتبعن سنن من كان قبلكم » والاتباع هو الاقتفاء والاستنان .

وسنة النبي طريقته التى كان يتحررها ، وسنة الله تعالى قد تقال لطريقة حكمته وطريقة طاعته ، نحو : « سنة الله فى الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً » « ولن تجد لسنة الله تحويلاً » .

وقال الجرجاني فى التعريفات : السنة فى اللغة الطريقة مرضية كانت أو غير

(١) هو خاله بن عتبة الهذلي وابن أخت أبي ذؤيب الهذلي .

مرضية ، وفي الشريعة هي الطريقة المسلوكة في الدين في غير افتراض ولا وجوب ، فالسنة ما واطب النبي عليها مع الترك أحياناً ، فإن كانت المواظبة المذكورة على سبيل العبادة فسُنَّ الهدى ، وإن كانت على سبيل العادة فسُنَّ الزوائد .

وسنة رسول الله هي ما كان عليه هو وخاصة أصحابه عملاً وسيرة ، وهذه السنة تعرف من الصحابة بالعمل والإخبار ، كنعنو : من السنة كذا . ثم اصطلح المحدثون على تسمية كلام الرسول « حديثاً وسنة » أي أنه اصطلاح مستحدث لا تعرفه اللغة ولا يستعمل في أدبها وقد جربنا على هذا الاصطلاح في تسمية كتابنا هذا وفيما يجرى حديثنا فيه — وكان الحق أن نسميه — دفاعاً عن الحديث لأنه وضع في الحقيقة من أجل ذلك وقد زدناها في تسمية هذه الطبعة .

وقالوا السنة تطلق في الأكثر على ما أضيف إلى النبي ، من قول أو فعل أو تقرير .

مكان السنة في الدين

جعلوا السنة القولية في الدرجة الثالثة من الدين ، وأنها تلي السنة العملية ، وهذه تلي القرآن في المرتبة ، ذلك بأن القرآن قد جاء من طريق متواتر بحيث لا يتطرق إليه الشك ، فهو من أجل ذلك مقطوع به جملة وتفصيلاً . أما السنة فقد جاءت من طريق غير متواتر ، فهي مظنونة في تفصيلها ، وإن كان مقطوعاً بجملتها ، وأما الذي هو في الدرجة الثانية من الدين فهو السنة العملية .

قال الإمام الشاطبي في الموافقات ^(١) :

رتبة السنة التأخر عن الكتاب في الاعتبار ، والدليل على ذلك أمور :

أحدها — أن الكتاب مقطوع به ، والسنة مظنونة ، والقطع بها إنما يصح في الجملة لا في التفصيل ، بخلاف الكتاب فإنه مقطوع به في الجملة والتفصيل ، والمقطوع به مقدم على المظنون ، فلزم من ذلك تقديم الكتاب على السنة .

الثانى - أن السنة إما بيان للكتاب ، أو زيادة على ذلك ، فإن كانت بياناً كانت ثانياً على المبيّن في الاعتبار - إذ يلزم من سقوط المبين سقوط البيان ، ولا يلزم من سقوط البيان سقوط المبين - وما شأنه هذا فهو أولى في التقدم ، وإن لم يكن بياناً فلا يعتبر إلا بعد ألا يوجد في الكتاب ، وذلك دليل على تقديم اعتبار الكتاب .

الثالث - ما دل على ذلك من الأخبار والآثار كحديث معاذ ، بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله . قال ، فإن لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي ^(١) .

وبعد ما أورد الشاطبي أدلة كثيرة عن عمر وابن مسعود وابن عباس ثبت ذلك قال : والمقطوع به في المسألة أن السنة ليست كالكتاب في مراتب الاعتبار .

ومما قاله : « إن السنة بمنزلة التفسير والشرح لمعانى أحكام الكتاب ، ودل على ذلك قوله تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) ، وأن السنة راجعة في معناها إلى الكتاب ، فهي تفصيل مجمله ، وبيان مشكله ، وبسط مختصره ، وذلك لأنها بيان له ، وهو الذى دل عليه قوله تعالى : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) فلا تجد في السنة ^(٢) أمراً إلا القرآن قد دل على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية ، وأيضاً فكل ما دل على أن القرآن هو كلية الشريعة ^(٣) وينبوع لها فهو دليل على ذلك ولأن الله قال : (وإنك لعلی خلق عظیم) : وفسرت عائشة ذلك بأن خلقه القرآن ، - واقتصرت في خلقه على ذلك - فدل على أن قوله وفعله وإقراره راجع إلى القرآن ، لأن الخلق محصور في هذه الأشياء ، ولأن الله جعل القرآن تبياناً لكل شيء ^(٤) ، فيلزم من ذلك أن تكون السنة حاصلة فيه في الجملة ، لأن الأمر والنهى أول ما في الكتاب ، ومثل قوله : (ما فرطنا في الكتاب من شيء ^(٥)) وقوله : (اليوم أكملت لكم دينكم) وهو يريد بإنزال القرآن - فالسنة إذن في محصول الأمر بيان

(١) رواه أبو داود والترمذي والداري .

(٢) أى السنة الثابتة .

(٣) أى جامع لكليات الشريعة وأصولها .

(٤) قال تعالى في سورة النحل : « وأنزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى

للمسلمين » .

(٥) أى من أمور الدين وغير الدين .

لما فيه ، وذلك معنى كونها راجعة إليه ، وأيضاً فالاستقراء التام دل على ذلك . وقد تقدم في أول كتاب الأدلة أن السنة راجعة إلى الكتاب ، وإلا وجب التوقف عن قبولها وهو أصل كاف في هذا المقام « إلى أن قال : « إن السنة تطاع لأنها بيان للقرآن ، فطاعة الله العمل بكتابه ، وطاعة الرسول العمل بما بين به كتاب الله تعالى قولاً أو عملاً أو حكماً . ولو كان في السنة شيء لا أصل له في الكتاب لم تكن بياناً له ، ولا يخرج من هذا ما في السنة - من التفصيل لأحكام القرآن الإجمالية وإن كانت تترأى أنها ليست منه كالصلاة المجملة في القرآن والمفصلة في السنة ، ولكننا علمنا بهذا التفصيل أنه مراد الله في الصلاة التي ذكرها في كتابه مجملة » .

وقال (١) : إن السنة توضح المجهول ، وتقيد المطلق ، وتخصص العموم .

وقال (٢) : إن السنة إنما جاءت مبينة للكتاب وشارحة لمعانيه .

وسئل الإمام أحمد عن الحديث الذي روى في أن السنة قاضية على الكتاب فقال : ما أجسر على هذا أن أقوله ، ولكني أقول إن السنة تفسر القرآن وتبينه (٣) . وكان الإمام مالك « يراعى كل المراعاة العمل المستمر والأكثر ويترك ما سوى ذلك وإن جاء فيه أحاديث . وقال : أحب الأحاديث إلى ما اجتمع الناس عليه (٤) . وفي روح البيان للآلوسي أن الإمام الشافعي قال : جميع ما حكم به النبي فهو مما فهمه من القرآن .

وقال الإمام الشافعي : لا تخالف سنة لرسول الله كتاب الله بحال (٥) .

وقال الفقيه المحدث السيد رشيد رضا رحمه الله : والنبي مبين للقرآن بقوله وفعله ويدخل في البيان التفصيل والتخصيص والتقيد ولكن لا يدخل فيه إبطال حكم من أحكامه أو نقض خبر من أخباره ، ولذلك كان التحقيق « أن السنة

(١) ص ٢١ ج ١ .

(٢) ص ٤٣ ج ٣ أكثرنا من النقل عن هذا الكتاب لأنه كما قال أستاذنا الإمام محمد عبده : « من الكتب النفيسة التي لم يؤلف مثلها » .

(٣) ص ٢٦ ج ٤ الموافقات للشاطبي و ص ٢٣ - ١ تفسير القرطبي .

(٤) ص ٦٦ و ٧٠ ج ٣ الموافقات .

(٥) ص ٥٧٦ من الرسالة طيبة الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله .

لا تنسخ القرآن »... والعمدة في الدين كتاب الله تعالى في المرتبة الأولى والسنة العملية المتفق عليها في المرتبة الثانية وما ثبت عن النبي ، وأحاديث الآحاد فيها رواية ودلالة في الدرجة الثالثة - ومن عمل بالمتفق عليه كان مسلماً ناجياً في الآخرة مقرباً عند الله تعالى وقد قرر ذلك الغزالي^(١).

حكم كلام الرسول في الأمور الدنيوية

هذا ما رأينا لإيراده من كلام كبار الأئمة من حيث بيان درجة كلام الرسول في الأمور الدنيوية - أما كلامه صلوات الله عليه في الأمور الدنيوية فإنه كما قالوا من الآراء المحضة ويسميه العلماء «أمر إرشاد»، أى أن أمره صلى الله عليه وسلم في أى شيء من أمور الدنيا يسمى إرشاداً - وهو يقابل «أمر التكليف». ومن القواعد الأصولية أن العمل بأمر الإرشاد - لا يسمى واجباً ولا مندوباً ، لأنه لا يقصد به القربة ولا فيه معنى التعبد. ومن المعلوم أنه : لا دليل على وجوب أو نذوب إلا بدليل خاص .

وما ذكره العلماء في ذلك إنما هو لأن الرسل غير معصومين في غير التبليغ . قال السفاريني في شرح عقيدته^(٢) :

قال ابن حمدان في نهاية المبتدئين : وإنهم معصومون فيما يؤدونه عن الله تعالى وليسوا بمعصومين في غير ذلك من الخطأ والنسيان والصغائر . وقال ابن عقيل في الإرشاد : إنهم عليهم السلام لم يعتصموا في الأفعال - بل في نفس الأداء ولا يجوز عليهم الكذب في الأقوال فيما يؤدونه عن الله تعالى . وهذا ينكره علماء الشيعة فإنهم أجمعوا على أن الأنبياء لا يخطئون ولا يعترهم السهو والنسيان - وهم مجمعون على أنهم معصومون في الكبر والصغر حتى في أمور الدنيا .

وقد ثبت أن النبي كان يصدق بعض ما يفتره المنافقون ، كما وقع في غزوة

(١) ص ٦٩٤ ج ١٢ المنار وقرر الغزالي ذلك في كتابه القسط المستقيم .

(٢) ٢٩١ ج ٢ .

تبوك وغيرها وصدق بعض أزواجه ، وتردد في حديث الإفك وضاق صدره به زمناً حتى نزل عليه آيات البراءة فكشفت له الغطاء عن الحقيقة .

قال القاضي عياض ^(١) : أما أحواله في أمور الدنيا فقد يعتقد الشيء على وجه ويظهر خلافه ، أو يكون منه على شك أو ظن بخلاف أمور الشرع . عن رافع بن خديج ^(٢) قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يأبرون النخل فقال : ما تصنعون ؟ قالوا : كنا نصنعه ، قال : لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً ، فتركوه فنفضت ، فذكروا ذلك له . فقال : « إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر » . وفي رواية أنس « أنتم أعلم بأمر دنياكم » وفي حديث آخر إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن . وفي حديث ابن عباس في قصة الخرص ^(٣) فقال رسول الله : « إنما أنا بشر فما حدثتكم عن الله فهو حق ، وما قلت فيه من قبل نفسي فإنما أنا بشر أخطئ أصيب » . وهذا على ما قررنا فيما قاله من قبل نفسه في أمور الدنيا وظنه من أحوالها ، ولا نزل بأدنى مياه بدر قال له الحباب بن المنذر : أهذا منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ قال : لا بل هو الرأي والحرب والمكيدة . قال : فإنه ليس بمنزل ! انهض حتى تأتي أدنى ماء من القوم فننزله ثم نغور ما وراءه من القلب فنشرب ولا يشربون . فقال : أشرت بالرأي . وفعل ما قاله . وأراد مصالحة بعض عدوه على ثلث تمر المدينة فاستشار الأنصار فلما أخبروه برأيهم رجع عنه . فثل هذا وأشباهه من أمور الدنيا التي لا مدخل فيها لعلم ديانة ولا اعتقادها ولا تعليمها يجوز عليه فيها ما ذكرناه .

وقال ^(٤) وأما ما يتقدمه في أمور أحكام البشر الجارية على يديه وقضاياهم ومعرفة الحق من المبطل ، وعلم المصلح من المفسد فهذه السبيل ، لقوله صلى الله

(١) ص ١٧٨ و ١٧٩ ج ٢ الشفاء .

(٢) هذه الأحاديث رواها مسلم في كتابه ، بالفاظ مختلفة وظاهرها هو الضابط القطعي بين ما قاله الرسول رأياً وإرشاداً ، وبين ما قاله تشريعاً .

(٣) كانوا قد مروا بشجر مشرع يخرصونه يجربون حكمهم ، وخرصها النبي صلى الله عليه وسلم فجاءت على خلاف خرصه .

(٤) ص ١٨٠ ج ٢ من الشفاء .

عليه وسلم : « إنما أنا بشر وأنتم تختصمون إلىّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذ منه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار » (عن أم سلمة) . وفي رواية الزهري عن عروة « فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق فأقضى له » . وهو صلى الله عليه وسلم يجرى أحكامه على الظاهر وموجب غلبات الظن بشهادة الشاهد ويمين الحالف ومراعاة الأشبّه ... إلخ .

وقال (١) : فأما ما تعلق منها (أى معارف الأنبياء) بأمر الدنيا فلا يشترط في حق الأنبياء العصمة من عدم معرفة الأنبياء ببعضها أو اعتقادها على خلاف ما هي عليه ، ولا وصم عليهم فيه .

وقال صلى الله عليه وسلم : إني لا أعلم إلا ما علمني ربي . وقال موسى للخضر (هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً) (٢) .
وقال الوزير اليماني في الروض الباسم :

غير خاف عمن له أنس بقواعد العلماء أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم عند المحققين لا تدل بنفسها على الوجوب ، ولا على الندب ، وإنما تدل على الإباحة — والقدر المقطوع به أنه لم يكن يفعل المعاصي المحرمة ، فإن فعل شيئاً من الصغائر سهواً لم يقر عليه ؛ وبين الله تعالى ذلك — وقال المحققون : إذا فعل فعلاً نظرنا ، هل دلت القرائن على أنه فعل ذلك متقرباً به إلى الله تعالى أولاً ، فإن لم تدل القرائن على ذلك لم يستحب التأسي به وكان من فعله على الإباحة ، من شاء فعله ومن شاء تركه ، ومن ذلك إقراره لعمر بن الخطاب على مخالفة رأيه في قصة أسرى بدر (٣) .

(١) ١٠٧ ج ٢ .

(٢) ص ١٠٩ من نفس المصدر .

(٣) ص ١٤٢ ج ١ .

مجرد أمر الرسول لا يقتضى الوجوب

روى محمد بن الحنفية رحمه الله عن أبيه أمير المؤمنين عليه السلام قال :
كان قد كُشِّر على مارية القبطية أم إبراهيم في ابن عم لها قبطى كان يزورها ،
ويختلف إليها ، فقال لى النبي صلى الله عليه وسلم : خذ هذا السيف وانطلق ، فإن
وجدته عندها فاقتله . قلت : يا رسول الله ؛ أكون فى أمرك إذا أرسلتنى كالسكة
الحماة ، أمضى لما أمرتنى ، أم الشاهد يرى ما لا يرى الغائب ؟ فقال لى النبي
صلى الله عليه وسلم : « بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب » فأقبلت متوشحاً بالسيف
فوجدته عندها ، فاخترطت السيف فلما أقبلت نحوه ، عرف أنى أريده ، فأنى
نخلة فرقى إليها ، ثم رى بنفسه على قفاه ، وشغل برجليه ، فإذا به أجب أمسح ،
ما له مما للرجال قليل ولا كثير ، قال فغمدت السيف ، ورجعت إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فأخبرته فقال : الحمد لله يصرف عنا أهل البيت .

قال الشريف المرتضى فى تعليقه على هذا الخبر :

ومما فيه من الأحكام اقتضاؤه أن مجرد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم لا يقتضى
الوجوب ، لأنه لو اقتضى ذلك لما حسنت مراجعته ولا استفهامه ، وفى حسنها ووقوعها
موقعها دلالة على أنها لا تقتضى ذلك ^(١) .

وفى طبقات الأطباء والحكماء لابن جلعجل عن سعد بن أبى وقاص قال :
مرضت مرضاً فعادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لى : ائت الحارث بن
كلدة فإنه رجل يتطيب .

فأمر رسول الله بإتيان الأطباء ومسألهم عما بين أيديهم ^(٢) .

(١) ص ٧٧ و ٧٨ ق ١ أمالى المرتضى .

(٢) ص ٥٤ وهذا الكتاب من مطبوعات المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة .

النهى عن كتابة الحديث

كان رسول الله صلوات الله عليه — كما قلنا — مبيناً ومفسراً للقرآن بفعله وقوله، ولكن أقواله في هذا البيان أو في غيره لم تحفظ بالكتابة كما حفظ القرآن، فقد تضاعفت الأدلة الثقلية الوثيقة، وتواتر العمل الثابت الصحيح على أن أحاديث الرسول صلوات الله عليه لم تكتب في عهده كما كان يكتب القرآن ولا كان لها كتاب يقيدها عند سماعها منه وتلفظه بها كما كان للقرآن كتاب معروفون يقيدون آياته عند نزولها، وقد جاءت أحاديث صحيحة وآثار ثابتة تنهى كلها عن كتابة أحاديثه صلى الله عليه وسلم نجتزئ هنا بذكر بعضها :

روى أحمد ومسلم والدارى، والترمذى والنسائى، عن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله : « لا تكتبوا عنى شيئاً سوى القرآن فمن كتب عنى غير القرآن فليمح (١) »، وأخرج الدارى عن أبى سعيد كذلك : أنهم استأذنوا النبى صلى الله عليه وسلم فى أن يكتبوا عنه فلم يأذن لهم . ورواية الترمذى عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد قال : استأذنا النبى صلى الله عليه وسلم فى الكتابة فلم يأذن لنا (٢) . (ومن مراسيل ابن أبى مليكة) أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال : إنكم تحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث تختلفون فيها ، والناس بعدكم أشد اختلافاً ، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً ، فمن سألكم فقولوا : بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه (٣) .

وروى حافظ المغرب ابن عبد البر والبيهقى فى المدخل عن عروة — أن عمر أراد

(١) لهذا الحديث صيغ كلها تتفق فى المعنى . والدارى شيخ البخارى .
(٢) ص ٩١ ج ٢ طبع الهند، وقد أمل النبى صلى الله عليه وسلم كتباً فى الشرائع والأحكام جهز بها رسله وعماله فى الأقطار المفتوحة بعضها فى الصلقات والفرائض ولا يتعلم ما كتب عن الرسول فى عصره عشر صفحات فى أمور يجب أن تحفظ بنصوصها لكى لا يمتورها التفسير والتشويه .
(٣) ص ٣ تذكرة الحفاظ للذهبي ج ١ .

أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب رسول الله في ذلك - ورواية البيهقي - فاستشار ، فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق عمر يستخير الله شهراً ، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له ، فقال : إني كنت أريد أن أكتب السنن ، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً . ورواية البيهقي « لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً » .

وعن يحيى بن جعدة أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنة ثم بدا له أن لا يكتبها ثم كتب في الأمصار من كان عنده شيء فليمححه (١) .

وروى ابن سعد عن عبد الله بن العلاء قال : سألت القاسم بن محمد أن يحلى على أحاديث ، فقال : إن الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب (٢) فأنشد الناس أن يأتوه بها فلما أتوه بها أمر بتحريقها ثم قال : مثناة كشناة أهل الكتاب ، قال (٣) فنحنى الناس القاسم بن محمد يومئذ أن أكتب حديثاً .

ودخل زيد بن ثابت على معاوية فسأله عن حديث ، وأمر إنساناً أن يكتبه فقال له زيد : « إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه ، فمحاه . وعن عبد الله بن يسار قال : سمعت علياً يخطب يقول : أعزم على كل من عنده كتاب إلا رجع فمحاه ، فإنما هلك الناس حيث تتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم .

وعن الأسود بن هلال قال : أتى عبد الله بن مسعود بصحيفة فيها حديث فدعا بماء فحماها ثم غسلها ثم أمر بها فأحرقت . ثم قال أذكر الله رجلاً يعلمها عند أحد إلا أعلمني به ، والله لو أعلم أنها بدير هند لبلغتها ، بهذا هلك أهل الكتاب

(١) ص ٦٤ و ٦٥ ج ١ جامع بيان العلم وفضله و ص ٢٠٦ ج ٣/١ طبقات ابن سعد طبعة ليدن وما خشيته عمر قد وقع .

(٢) بدأت رواية الحديث تكثر في عهد عمر فترى ماذا يكون الأمر بعد وفاة عمر .

(٣) ص ١٤٠ ج ٥ طبقات ابن سعد و ص ٥٢ تقييد العلم للبغدادى . ولعل عمر يقصد أن يمثل ذلك بما صنعه اليهود عند ما تركوا التوراة وعملوا بمجموعة الروايات الإسرائيلية ومنها « مثناة » ومن مختار الصحاح عن أبي عبيدة أن الأحبار والرهبان وضعوا بعد موسى عليه السلام كتاباً فيما بينهم على ما أرادوا من غير كتاب الله فهو « المثناة » ويرونها بعضهم بالسین المهملة . وجاء في كتاب مقالة في الإسلام بالشين- المثناة .

قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون ! وهناك غير ذلك أخبار كثيرة يرجع إليها في كتابي جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر وتقييد العلم للبغدادى وغيرهما . ولئن كان هناك بعض أحاديث رويت في الرخصة بكتابة الأحاديث إن أحاديث النهى أصح وأقوى ، بله ما جرى عليه العمل في عهد الصحابة والتابعين .

وقد عقد الفقيه المحدث السيد رشيد رضا رحمه الله فصلاً قيماً في التعادل والترجيح بين روايات النهى وروايات الرخصة نأتى به هنا ليكون مقطع الحق في هذا الأمر . قال رحمه الله (١) :

إن أصح ما ورد في المنع من كتابة الحديث ما رواه أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه وابن عبد البر في كتاب العلم وغيرهم عن أبي سعيد الخدرى مرفوعاً : « لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن فمن كتب غير القرآن فليمحاه » .

وإن أصح ما ورد في الإذن حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما مرفوعاً : « اكتبوا لأبي شاه » وهو لا يعارض حديث أبي سعيد وما في معناه على قاعدتنا التي مدارها على أن نهييه صلى الله عليه وسلم عن كتابة حديثه مراد به ألا تتخذ ديناً عاماً كالقرآن ؛ وذلك أن ما أمر بكتابتها لأبي شاه هو خطبة خطبها صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة موضوعها تحريم مكة ولقطة الحرم ، وهذا من بيانه صلى الله عليه وسلم للقرآن الذي صرح به يوم الفتح وصرح به في حجة الوداع وأمر بتبليغه — فهو خاص مستثنى من النهى العام . وقد صرح البخارى في باب اللقطة من صحيحه بأن أبا شاه البجلي طلب أن تكتب له الخطبة المذكورة فأمر صلى الله عليه وسلم بإجابة طلبه .

ولو فرضنا أن بين أحاديث النهى عن الكتابة والإذن بها تعارضاً يصحح أن يكون به أحدهما ناسخاً للآخر ، لكان لنا أن نستدل على كون النهى هو المتأخر بأمرين أحدهما استدلال من روى عنهم من الصحابة الامتناع عن الكتابة ومنعها بالنهى عنها ، وذلك بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم . وثانيهما عدم تدوين الصحابة الحديث ونشره ، ولو دونوا ونشروا لتوافر ما دونوه .

(١) ص ٧٦٦ وما بعدها من المجلد العاشر في المنار و ص ٥١١ وما بعدها من المجلد ١٩ من

فعزيمة على (رضي الله عنه) على من عنده كتاب أن يحرقه وقول أبي سعيد الخدري: «تريدون أن تجعلوها مصاحف»^(١) وقول عمر بن الخطاب عند الفكر في كتابة الأحاديث أو بعدم الكتابة «لا كتاب مع كتاب الله» في الرواية الأولى وقوله في الرواية الثانية بعد الاستشارة في كتابتها: «والله إني لأشوب كتاب الله بشيء أبدأ»، وقول ابن عباس: «كنا نكتب العلم ولا نكتبه». أي لا نأذن لأحد أن يكتبه عنا - ونبيه في الرواية الأخرى عن الكتابة.. ومحو زيد بن ثابت للصحيفة ثم إحراقها وتذكيره بالله من يعلم أنه توجد صحيفة أخرى في موضع آخر ولو بعيداً أن يخبره بها ليسعى إليها ويحرقها - وقول سعيد بن جبير عن ابن عمر، إنه لو كان يعلم بأنه يكتب عنه لكان ذلك فاصلاً بينهما، ومحو عبد الله بن مسعود للصحيفة التي جاء بها عبد الرحمن بن الأسود وعلقه وقوله عند ذلك «إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره».

كل هذا الذي أورده ابن عبد البر وأمثاله مما رواه غيره كإحراق أبي بكر لما كتبه^(٢) وعدم وصول شيء من صحف الصحابة إلى التابعين وكون التابعين لم يدونوا الحديث لنشره إلا بأمر الأمراء - يؤيد ما ورد من أنهم كانوا يكتبون الشيء لأجل حفظه ثم يحرقونه. وإذا أضفت إلى هذا ما ورد في عدم رغبة كبار الصحابة في التحديث بل في رغبتهم عنه بل في نهيمهم عنه^(٣) - قوى عندك ترجيح كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث (كلها) ديناً عاماً دائماً كالقرآن. ولو كانوا فهموا عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه يريد ذلك لكتبوا ولأمروا بالكتابة، ولجمع الراشدون ما كتب وضبطوا ما وثقوا به وأرسلوه إلى عمالمهم ليبلغوه ويعملوا به، ولم يكتبوا بالقرآن

(١) عن أبي نضرة قال: قلت لأبي سعيد الخدري: ألا نكتب مانسب منك؟ قال: أتريدون أن تجعلوها مصاحف؟ إن نبيكم كان يحدثنا فنحفظ (ص ٢٧ تقييد العلم للخطيب البغدادي).

(٢) يشير السيد رشيد بذلك إلى الخبر الذي رواه الحاكم عن عائشة ونقله الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ ص ٥ ج ١ التي قالت فيه: جمع أبي الحديث عن رسول الله فكانت خسمائة حديث فبات يتقلب ولما أصبح قال: أي بنية هلمى الأحاديث التي عندك فحنتها بها فأحرقها وقال: خشيت أن أموت وهي عندك فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به، ولم يكن كما حدثني فأكون قد تقلدت ذلك! والسيد رشيد إذا أشار إلى خبر في مثل ذلك أو استشهد بحديث فتق بأنه صحيح لا ريب فيه لأنه كان من صياقة الحديث.

(٣) سترى ذلك كله فيما بعد.

والسنة المتبعة المعروفة للجمهور يجريان العمل بها .

وبهذا يسقط قول من قال : إن الصحابة كانوا يكتفون في نشر الحديث بالرواية ، وإذا أضفت إلى ذلك كله حكم عمر بن الخطاب على أعين الصحابة بما يخالف بعض تلك الأحاديث ، ثم ما جرى عليه علماء الأمصار في القرن الأول والثاني من اكتفاء الواحد منهم كأبي حنيفة بما بلغه ووثق به من الحديث وإن قل ، وعدم تعنيه في جمع غيره إليه ليفهم دينه ويبين أحكامه - قوى عندك ذلك الترجيح .

بل تجد الفقهاء - بعد اتفاقهم على جعل الأحاديث أصلاً من أصول الأحكام الشرعية ، وبعد تدوين الحفاظ لها في الدواوين وبيان ما يحتج به وما لا يحتج به - لم يجتمعوا على تحرير الصحيح والاتفاق على العمل به ، فهذه كتب الفقه في المذاهب المتبعة ولا سيما كتب الحنفية فالمالكية فالشافعية ، فيها مئات من المسائل المخالفة للأحاديث المتفق على صحتها ، ولا يعد أحد منهم مخالفاً لأصول الدين .

أما ما روه عن أبي هريرة من قوله : إن عبد الله بن عمرو كان يكتب ولا أكتب فليس حجة شرعية وهو لا يدل على أن ابن عمرو كان يكتب بأمر النبي ولا بإقراره فيصلح معارضاً لحديث نهيه (صلى الله عليه وسلم) عن كتابة شيء عنه غير القرآن - (على أن ما كتبه عبد الله بن عمرو إنما كان أدعية كما سيتبين ذلك في موضعه) .

وقد أورد ابن القيم في أعلام الموقعين شواهد كثيرة جداً من رد الفقهاء للأحاديث الصحيحة عملاً بالقياس أو لغير ذلك - ومن أغربها أخذهم ببعض الحديث الواحد دون باقيه - وقد أورد لهذا أكثر من ستين شاهداً^(١) .

وقد ذكروا أن نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن كتابة حديثه إنما كان خوفاً من اختلاط الحديث بالقرآن ، وهو سبب لا يقتنع به عاقل عالم ، ولا يقبله

(١) انظر فيما بعد موقف علماء الفقه من كتب الحديث . وقال رحمه الله في ص ٢٨٨ من تفسيره السادس : « ونحن نجزم بأننا نسبنا وأضعنا من حديث نبينا صلى الله عليه وسلم خطأ عظيماً لعدم كتابة علماء الصحابة كل ما سمعوه ولكن ليس منه ما هو بيان للقرآن أو من أمور الدين .

محقق دارس اللهم إلا إذا جعلنا الأحاديث من جنس القرآن في البلاغة وأن أسلوبها في الإعجاز من أسلوبه - وهذا ما لا يقره أحد حتى الذين جاءوا بهذا الرأي ، إذ معناه إبطال معجزة القرآن وهدم أصولها من القواعد .

هذا على أن الأحاديث لو كانت قد كتبت فإنما ذلك على أنها أحاديث للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، وبين الحديث والقرآن ولاريب فروق كثيرة يعرفها كل من له بصر بالبلاغة وذوق في البيان . ومن ثم كانت تؤثر على هذه الصفة - وإذا كتبها الصحابة بعد انتقاله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ووزعوا منها نسخاً على الأمصار كما فعلوا بالقرآن فيكون ذلك على أنها أحاديث ، ويتلقاها المسلمون على أنها كلام النبي ، ويظل أمرها على ذلك جيلاً بعد جيل فلا يدخلها الشوب ، ولا يعترها التغيير ولا ينالها الوضع . على أن هذا السبب الذي يتشبثون به قد زال بعد أن كُتِبَ القرآن في عهد أبي بكر على ما روه وبعد أن نسخ في عهد عثمان ووزعت منه نسخ على الأمصار وأصبح من العسير بل من المستحيل أن يزيدوا على القرآن حرفاً واحداً ، وما هم يذهبون إلى اختراع الأسباب وابتداع العلل وقد بين كبار الصحابة أنفسهم السبب الحق في عدم كتابة الحديث كما تبين لك من قبل .

وقد يكون قريباً من الصواب في حكمة نهى النبي عن كتابة حديثه هو لكي لا تكثر أوامر التشريع ولا تتسع أدلة الأحكام ، وهو ما كان يتحاشاه (صلى الله عليه وسلم) حتى كان يكره كثرة السؤال - أو يكون من أحاديث في أمور خاصة بوقتها بحيث لا يصح الاستمرار في العمل بها ^(١) .

وقبل أن نفرغ من هذا الفصل لابد لنا أن نشير إلى حديث يروونه ليجعلوا كل الأحاديث من وحى الله كالقرآن الكريم ، وهذا الحديث هو ^(٢) :

(١) ونضرب لذلك مثلاً أن بعض الصحابة أولم للنبي وبعض الصحابة وثمة أكلوا فيها لحم جزور ، وبعد أن فرغوا من طعامهم خرج من أحدهم ريح وصل إلى أنوف المدعوين ، فرأى النبي - لكي لا ينال من أحدث ذلك لحزى - أن يقول لهم جميعاً : « من أكل لحم جزور فليتوضأ » . ومن الغريب أن كثيراً من الفقهاء قد جعلوا هذا الحكم عاماً فيأمرون بأن يتوضأ كل من أكل لحم الجمال وفاتهم أن الوضوء إنما يكون من شيء يخرج من السبيلين لا مما يدخل الجوف .

(٢) روى هذا الحديث أبو داود والداري وابن ماجه ولم يروه البخاري ومسلم وهو مثل القرآن كما يزعمون أو شطره كما يروون !

« ألا وإن أوتي الكتاب ومثله معه » وفي رواية : « إلا إن أوتي القرآن ومثله معه » .
 وهذا الحديث من أغرب ما قذفه الرواية في سبلها ! لأن النبي إذا كان قد أوتي مثل
 « الكتاب » أو « مثل القرآن » فعنى ذلك أنه قد أوتي ذلك ليكون تماماً على القرآن
 وإكمالاً له لبيان دينه وشريعته — وإذا كان الأمر كذلك فلم لم يعن النبي بكتابة
 هذا « المثل » في حياته ، عندما تلقاه عن ربه ، كما عنى بكتابة القرآن ؟ ولم لم يجعل
 له كتاباً يقيده عند نزوله ، كما جعل للقرآن كتاباً ؟ ولم اقتصر في النهي عن كتابة
 غير القرآن وأغفل هذا المثل فقال : « لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن » ولم يقل —
 وغير ما أوتيته معه وهو « مثله ! ! » .

وهنا يجوز لسائل أن يسأل :

هل يصح أن يدع النبي نصف ما أوحاه الله إليه يغدو بين الأذهان بغير
 قيد ، يمسكه هذا ، وينساه ذاك ، ويتزايد فيه ذلك ! مما يصيب غير المدون في
 كتاب محفوظ ؟ وهل يكون الرسول بعمله هذا قد بلغ الرسالة على وجهها ، وأدى
 الأمانة كاملة إلى أهلها ! ! وأين كان هذا الحديث عندما قال النبي في مرضه
 الأخير الذي انقلب بعده إلى ربه ، وبعد أن نزلت الآية : « اليوم أكملت لكم دينكم
 وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام ديناً » : « إني والله ما تمسكوا على
 بشيء » ، إني لم أحل إلا ما أحل القرآن ، ولم أحرم إلا ما حرم القرآن^(١) ، ثم أين كان
 هذا الحديث عندما قال أبو بكر للناس : بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله
 وحرموا حرامه !

وعندما قال عمر عندما طلب النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو يحتضر أن
 يكتب للناس كتاباً لن يضلوا بعده : حسينا كتاب الله !

ولم لم يشفق عمر من ضياع هذا « المثل » ، وهو يزعمهم نصف ما أوحى الله
 به إلى النبي ، فيذكره لأبي بكر عندما فرغ إليه في أن يجمع القرآن ويكتبه بعد
 وقعة البصرة ؟ !

ثم أين كان هذا المثل عندما أجابت عائشة في خلق النبي ، إذ كان عليها أن
 تقول كان خلقه القرآن ومثله معه ؟ ولكنها اكتفت بقولها : كان خلقه القرآن !

وأين ذهبت عناية الصحابة بهذا « المثل » فلم يكتبوه كما كتبوا القرآن في زمن أبي بكر وعندما نسخ في عهد عثمان ووزعت نسخه على الأمصار ؟
إلا إنهم بإهمالهم هذا الأمر الخطير إنما يكونون قد تركوا « نصف الوحي »
بغير تدوين ، ويصبحون بذلك جميعاً من الآثمين ^(١) .

الصحابة ورواية الحديث

إذا كانت الآثار الصحيحة قد جاءت في نهى النبي (صلى الله عليه وسلم)
عن كتابة حديثه ، والأخبار الوثيقة قد ترادفت بأن صحابته قد استمعوا إلى نهيه ،
ولم يكتبوا حديثه بعد موته — كما علمت مما مر بك — فإننا نجد هؤلاء الصحابة
لم يقف بهم الأمر عند ذلك ، وإنما كانوا يرغبون عن رواية الحديث وينهون عنها
وأنهم كانوا يتشددون في قبول الأخبار تشديداً قوياً .

روى الذهبي في تذكرة الحفاظ قال : من مراسيل ابن أبي مليكة ^(٢) أن
الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيه فقال : إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث
تختلفون فيها ، والناس بعدكم أشد اختلافاً ، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً ، فمن
سألكم فقولوا : بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله ، وحرموا حرامه .

وروى ابن عساكر عن محمد بن إسحاق قال : أخبرني صالح بن إبراهيم

(١) بعد صدور الطبعة الأولى من كتابنا هذا في سنة ١٩٥٨ جاءنا كتيب من الهند بعث به إلينا
صديقنا العلامة عبد الحميد الخطيب رحمه الله من دمشق ووصل إلينا في يوم السبت الموافق ٦ فبراير
سنة ١٩٦٠ واسم هذا الكتيب رسالة « الذب عن العرب » تأليف عبد العزيز إسماعيل الخالدي ومطبوع في
بلاد الهند في سنة ١٣٦٨ (١٩٤٨) وهي رسالة قيمة تم عن علم مؤلفها وفضله ، بين فيها ما يشه
علماء الفرس في دين الإسلام انتقاماً منه لما دك عروش ملوكهم وقضى على دولتهم وملوكهم ، وقد جعل هذا
الحديث الذي تكلمنا عنه مما يشه في الدين الإسلامي (ص ١٤) وذلك ليفسدوا به أحكام الدين بعد أن
عجزوا عن أن ينالوا من القرآن الكريم . فالحمد لله على توفيقه وأن ما نفهمه في ديننا يقول به علماء كبار من
غير بلادنا .

(٢) ص ٣ ج ١ - وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي التميمي المكي .
قاضى مكة في زمن ابن الزبير كان إماماً فقيهاً فصيحاً مفوهاً ، اتفقوا على توثيقه ، ومن روى عنه الألبان بن
سعد ، توفي سنة ١١٧ هـ ؛ و ص ٦٣ من كتاب التشريع الإسلامي للشيخ محمد الحصري .

ابن عبد الرحمن بن عوف قال : ما مات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله فجمعهم من الآفاق ، عبد الله بن حذيفة وأبا الدرداء وأبا ذر وعقبة ابن عامر ، فقال : ما هذه الأحاديث التي أفشيت عن رسول الله في الآفاق ؟ قالوا : تنهانا ؟ قال : لا ، أقيموا عندي ، لا والله لا تفارقوني ما عشت فنحن أعلم ، نأخذ منكم ، ونرد عليكم ؛ فما فارقه حتى مات ^(١) . وروى الذهبي في تذكرة الحفاظ عن شعبة عن سعيد بن إبراهيم عن أبيه أن عمر حبس ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري فقال : قد أكثرتم الحديث عن رسول الله ^(٢) ، وكان قد حبسهم في المدينة ثم أطلقهم عثمان ^(٣) .

وروى ابن عساكر عن السائب بن يزيد قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة : لتترك الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس (أي بلاده) . وقال لكعب الأحبار : لتترك الحديث عن الأول أو لألحقنك بأرض القردة . وكذلك فعل معهما عثمان بن عفان ^(٤) .

وروى ابن سعد وابن عساكر عن محمود بن لبيد — واللفظ لابن سعد قال : سمعت عثمان بن عفان على المنبر يقول : لا يحل لأحد يروى حديثاً لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا في عهد عمر ، فإنه لم يمنعني أن أحدث عن رسول الله أن لا أكون من أوعى أصحابه ، إلا أني سمعته يقول : من قال على ما لم أقل فقد تبوأ مقعده من النار .

وفي جامع بيان العلم وفضله ^(٥) لحافظ المغرب ابن عبد البر عن الشعبي عن قرظة ابن كعب قال :

(١) أخرجه ابن عساكر ومحمد بن إسماعيل .

(٢) ص ٧ ج ١ ، ص ١٢٣ تاريخ التشريع الإسلامي للخضري ، و ص ١٦١ من كتاب تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية للشيخ مصطفى عبد الرازق .

(٣) قال أبو بكر بن « العربى في العواصم من القواصم » وهو يدافع عن عثمان فيما نسبوا إليه من المظالم والمناكير ما نصه : ومن العجيب أن يؤخذ عليه في أمر فعله عمر ! فقد روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمن ابن مسعود في نفر من الصحابة سنة بالمدينة حتى استشهد فأطلقهم عثمان ، وكان يحبهم لأن القوم أكثروا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم — ص ٧٥ و ٧٦ .

(٤) راجع كتابنا « شيخ المضيرة » الطبعة الثالثة .

(٥) ص ١٢٠ ج ٢ .

خرجنا نريد العراق فثنى معنا عمر إلى صرار^(١) ثم قال لنا : أتدرون لم مشيت معكم ؟ قلنا : أردت أن تشيعنا وتكرمنا ؟ قال : إن مع ذلك حاجة خرجت لها . إنكم لتأتون بلدة لأهلها دوى كدوى النحل فلا تصدوهم بالأحاديث عن رسول الله وأنا شريككم ، قال قرظة : فما حدثت بعده حديثاً عن رسول الله . وفي رواية أخرى : إنكم تأتون أهل قرية لها دوى بالقرآن كدوى النحل فلا تصدوهم بالأحاديث لتشغلوهم . جردوا القرآن ، وأقاروا الرواية عن رسول الله وأنا شريككم . فلما قدم قرظة قالوا : حدثنا ! فقال : نهانا عمر^(٢) .

وفي الأم للشافعي رواية الربيع بن سليمان : فلما قدم قرظة قالوا حدثنا ! قال : نهانا عمر !

وكان عمر يقول : أقلوا الرواية عن رسول الله إلا فيما يعمل به^(٣) .

ولا غرابة في أن يفعل عمر ذلك ؛ لأنه كان لا يعتمد إلا على القرآن والسنة العملية ، فقد روى البخاري عن ابن عباس أنه لما حضر رسول الله (أى حضرته الوفاة) وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال النبي : هلموا أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده ، فقال عمر : « إن النبي غلبه الوجد وعندكم القرآن فحسبنا كتاب الله » : وفي رواية : أن النبي يهجر .

وروى ابن سعد في الطبقات عن السائب بن يزيد أنه صحب سعد بن أبي وقاص من المدينة إلى مكة ، قال : فما سمعته يحدث عن النبي حديثاً حتى رجع ،

وسئل عن شيء فاستعجم وقال : إني أخاف أن أحدثكم واحداً فتزيدوا عليه المائة ! وسعد هذا من كبار الصحابة ومن العشرة المبشرين بالجنة^(٤) كما يقولون .

وعن عمرو بن ميمون قال :

اختلفت إلى عبد الله بن مسعود سنة ، فما سمعته فيها يحدث عن رسول الله

(١) صرار : بالكسر موضع قرب المدينة ، وفي رواية : خرجنا فثيئنا .

(٢) هذه الزيادة من تذكرة الحفاظ للذهبي . وصححه الحاكم في المستدرک ص ١٠٢ ج ١ .

(٣) أى السنة العملية ص ١٠٧ ج ٨ البداية والنهاية .

(٤) ص ٢/٢/١٠٢ .

ولا يقول قال رسول الله ، إلا أنه حدث ذات يوم بحديث فجرى على لسانه قال رسول الله ! فعلاه الكرب حتى رأيت العرق يتحدر عن جبينه ! ! ثم قال : إن شاء الله إما فوق ذلك ، أو قريب من ذلك ، وإما دون ذلك .

وفي رواية عند ابن سعد عن علقمة بن قيس ، أن عبد الله بن مسعود كان يقوم قائماً كل عشية خميس فما سمعته في عشية منها يقول : قال رسول الله غير مرة واحدة ، فنظرت إليه وهو يعتمد على عصا — فنظرت إلى العصا تزعزع . . وأخرج الدارقطني عن عبد الرحمن بن كعب قال : قلت لأبي قتادة ، حدثني بشيء سمعته عن رسول الله ، قال : أخشى أن يزل لساني بشيء لم يقله رسول الله .

وأخرج البخاري عن السائب بن يزيد قال : صحبت طلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص والمقداد بن الأسود وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم فاسمعت أحداً منهم يحدث عن رسول الله ، إلا أني سمعت طلحة يحدث عن يوم أحد . وقال ابن حجر في شرح هذا الحديث ، قال ابن بطلال وغيره كان كثير من كبار الصحابة لا يتحدثون عن رسول الله خشية المزيد والنقصان ^(١) .

وأخرج أحمد وأبو يعلى عن دجين قال : قدمت المدينة فلقيت أسلم مولى عمر بن الخطاب فقلت : حدثني عن عمر . فقال : لا أستطيع ، أخاف أن أزيد أو أنقص ، كنا إذا قلنا لعمر : حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : أخاف أن أزيد أو أنقص ، إن رسول الله قال : من كذب على فهو في النار . وأخرج ابن ماجه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : قالت لزيد بن أرقم : حدثنا عن رسول الله ، قال : كبرنا ونسينا ، والحديث عن رسول الله شديد .

وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ^(٢) : وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس ابن عبد المطلب يقولون الرواية عنه ، بل كان بعضهم لا يكاد يروى شيئاً كسعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، كما يروون .

(١) ص ٢٨ ج ٦ من الفتح الباري .

(٢) ص ٤٩ قال ابن تيمية عن ابن قتيبة إنه كان لأهل السنة مثل الجاحظ للمعتزلة لأنه خطيب السنة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة ، وهذا الكلام في صفحة ١٢١ من تفسير سورة الإخلاص .

ولو أنت تصفحت البخارى ومسلم لما وجدت فيهما حديثاً واحداً لأمين هذه الأمة أبى عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح ، وليس فيهما كذلك حديث لعتبة ابن غزوان وأبى كبشة مولى رسول الله وكثيرين غيرهم .

والأخبار فى ذلك كثيرة لا يمكن استقصاؤها وإليك كلمة صغيرة نختم بها هذا الفصل . قال ابن القيم : إن الصحابة كانوا يهابون الرواية عن رسول الله ويعظمونها ويقللونها — خوف الزيادة والنقص — ويحدثون بالشئ الذى سمعوه من النبى مراراً . ولا يصرحون بالسماع ولا يقولون : قال رسول الله (١) .

تشديد الصحابة فى قبول الأخبار

كان الخلفاء الراشدون وكبار الصحابة وأهل الفتيا منهم — كما علمت — يتقون الرواية عن النبى ويهابونها بل كانوا يرغبون عنها ، إذ كانوا يعلمون أنهم لا يستطيعون أن يؤدوا كل ما سمعوه عن النبى صلى الله عليه وسلم على وجهه الصحيح لأن الذاكرة لا يمكن أن تضبط كل ما تسمع ، وما تحفظه مما تسمعه لا يمكن أن يبقى فيها على أصله مهما تحرر الإنسان الضبط ، وكذلك لم يأمنوا من يسمع منهم أن يغير فيما سمعه بالزيادة أو النقص أو الغلط أو التبديل أو التحريف أو بغير ذلك ، وهم بما عرفوا من أصول الدين وفروعه كاملة عن رسول الله ما كانوا ليرضوا بما رضى به بعضهم ومن جاء بعدهم من رواية الحديث « بالمعنى » لأنهم كانوا يعلمون أن تغيير اللفظ يغير المعنى فى الغالب ، وكلام الرسول ليس كغيره من الكلام ، إذ كل لفظة من كلامه صلى الله عليه وسلم يكمن وراءها معنى خاص يقصده هو (صلى الله عليه وسلم) . من أجل ذلك كانوا يتشددون فى قبول الأخبار من إخوانهم فى الصحبة مهما بلغت درجاتهم ، ويحتاطون فى ذلك أشد الاحتياط ، حتى كان أبو بكر لا يقبل من أحد حديثاً إلا بشهادة من غيره على أنه سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد وضع بعمله هذا أول شروط علم الرواية وهو شرط الإسناد الصحيح . قال الذهبي فى ترجمته (٢) : إنه أول من احتاط فى قبول الأخبار .

(١) ص ١٢٨ ج ٤ من أعلام الموقعين .

(٢) ص ٣ ج ١ من تذكرة الحفاظ .

روى ابن شهاب عن قبيصة أن الجدة جاءت أبا بكر تلتمس أن تورث فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً ، وما علمت أن رسول الله ذكر لك شيئاً ، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال ، كان رسول الله يعطيها السدس فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنقذه لها أبو بكر .

هذا هو عمل أبي بكر ، أما عمر فقد كان أشد من ذلك احتياطاً وثباتاً .

قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث^(١) : « وكان عمر شديداً على من أكثر الرواية — أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد عليه ، وكان يأمرهم بأن يقلوا الرواية — يريد بذلك أن لا يتسع الناس فيها ويدخلها الشوب ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي^(٢) » .

وقد بلغ من شدة حرصه على صيانة الحديث أن ضرب أبا هريرة على رواية الحديث وأنذره بالنفي إلى بلاده إذا هو روى .

وقال الذهبي في طبقات الحفاظ : « وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب » .

روى البخارى عن أبي سعيد الخدرى قال كنت في مجلس — من مجالس الأنصار — إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور ! فقال : استأذنت على عمر ثلاثاً ، فلم يؤذن لى فرجعت . قال عمر : ما منعك ؟ فقال استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لى فرجعت . قال رسول الله : « إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع » ، فقال والله لتقيم عليه بينة — زاد مسلم — وإلا أوجعتك — وفي رواية ثالثة : فوالله لأوجعن ظهورك وبطنك ، أو لتأتين بمن يشهد لك على هذا — أمنكم أحد سمعه من النبي ؟ فقال أبي بن كعب : والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم ، فكنت أصغر القوم فقممت معه فأخبرت عمر أن النبي قال ذلك .

فانظر كيف تشدد عمر في أمر ليس فيه حلال ولا حرام ، وقدّر ماذا يكون الأمر لو كان الحديث في غير ذلك من أصول الدين أو فروعه !

(١) ص ٤٨ .

(٢) قد وقع ما خشيه عمر بعد أن اتسع الناس في الرواية فدخلها الشوب ووقع فيها التدليس والكذب . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وقد استند إلى هذه القصة من يقولون : إن عمر كان لا يقبل خبر الواحد ، واستدل بها من قال : إن خبر العدل بمفرده لا يقبل حتى ينضم إليه غيره ، كما في الشهادة ، وقال ابن بطلال : يؤخذ منه الثبوت في خبر الواحد لما يجوز عليه من السهو وغيره . وقد رأيت من قبل ما فعله مع أبي هريرة وغيره ، ولم تكثر أحاديث أبي هريرة إلا بعد وفاة عمر^(١) ، فقد روى عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقلت له - أكنت تحدث في زمان عمر هذا ؟ قال : لو كنت أحدث في زمان عمر مثل ما أحدثكم لضربني بمخفقتي .

الكذب على رسول الله

شر الرذائل كلها الكذب - لا يختلف في ذلك أحد . وليس في خلال الإنسان أسوأ خلة من الافتراء ، ولا في أدواء الجماعات أعضل من داء البهتان ، ولئن كان الكذب بين الأفراد والجماعات مما يمكن تداركه والقضاء عليه ، إن بلاءه ولا ريب إنما يكون عمياً ، وضرره يكون عظيماً ، إذا كان على مثل رسول الله ، فإن الكذب عليه ليس كالكذب على غيره ، لأنه رسول دين عام وصاحب شريعة للناس كافة .

أخرج الطبراني عن رافع بن خديج قال ، قال رسول الله : لا تكذبوا على فإنه ليس ككذب على ككذب على أحد^(٢) .

وقد أتت الرسالة المحمدية بأصول في العقائد ليس لإنسان مهما بلغ من العلم أن يغير أصلاً من أصولها ، وجاءت بأحكام في العبادات لا يجوز لأحد أن يزيد فيها أو ينقص منها ، أو يبدل شيئاً من صورها ولا أزمانها ، ذلك بأن الأعمال الدينية مبنية على قاعدتين : إحداهما ألا يعبد إلا الله ، والثانية أن يعبد بما شرعه ، وما عدا ذلك من نظم العمران وقواعد الاجتماع وغيرهما ، فقد وضع له الدين أسساً عامة من العدل والرحمة والخير والمصلحة والمساواة والحرية وعدم الضرر والصدق

(١) في تاريخ أبي هريرة « شيخ المضيرة » مزيد من القول في هذا الأمر فارجع إليه في طبعته الثالثة

(٢) ص ١٠ و ١١ من تحرير الخواص .

والأمانة والإحسان وما إلى ذلك من أمهات الفضائل .

ولما كان القرآن الكريم مصوناً بالتدوين والحفظ ، وأحاديث الرسول لم تدون فقد كان أشد ما يخشاه صلوات الله عليه أن يكذب أحد عليه وبخاصة بعد أن ترك حديثه بغير تدوين محفوظ ، وقد شدد في هذا الأمر تشديداً عظيماً ، حتى جعل جزاءه القتل في الدنيا ، وعذاب النار في الآخرة .

روى البخارى ^(١) عن ربعى بن خراش قال : سمعت علياً يقول : قال النبي : لا تكذبوا على فإن من كذب على فليلج النار . وقال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث . يؤيده رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة بلفظ « يلج النار » . وروى البخارى عن أنس وأبي هريرة بزيادة لفظ « متعمداً » ، وكذلك أتت أحاديث في غمير البخارى بهذه الزيادة ؛ ولكن من حقق النظر ، وأبعد النجعة في مطارح البحث ، يجد أن الروايات الصحيحة التي جاءت عن كبار الصحابة ، ومنهم ثلاثة من الخلفاء الراشدين تدل على أن هذا الحديث لم تكن فيه تلك الكلمة « متعمداً » وكل ذى لب يستبعد أن يكون النبي قد نطق بها ، لمنافاة ذلك للعقل والخلق اللذين كان الرسول متصفاً بالكمال فيهما . ذلك بأن الكذب « هو الإخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه سواء أكان عمداً أم خطأ » ، ولعل هذه اللفظة قد تسلت إلى هذا الحديث من طريق « الإدراج » المعروف عند العلماء ليسوغ بها الذين يضعون الحديث على رسول الله حسبة من غير عمد ، كما كان يفعل الصالحون من المؤمنين ويقولون « نحن نكذب له لا عليه » ! أويتكى عليها الرواة فيما يروونه عن غيرهم على سبيل الخطأ ، أو الوهم أو سوء الفهم ، لكى لا يكون عليهم حرج في ذلك لأن المخطئ غير مأثوم — ومن أجل ذلك وضع هؤلاء الرواة قاعدتهم المشهورة : « إنما الكذب على من تعمده » .

(١) أخرج هذا الحديث كذلك مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه والدارقطنى والحاكم فى المدخل .

الأدلة القوية الصحيحة

على حقيقة حديث من كذب على^١

وإنا نسوق هنا طائفة من الأدلة التي تؤيد ما ذهبنا إليه :

ففي رواية لأحمد عن « عمر » مرفوعاً : من كذب على^٢ فهو في النار .

وروى ابن سعد في طبقاته وابن عساكر عن محمود بن لبيد واللفظ لابن سعد قال : سمعت عثمان بن عفان على المنبر يقول : لا يحل لأحد أن يروى حديثاً لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا في عهد عمر^(١) ، فإني لم يمنعني أن أحدث عن رسول الله ألا أكون أوعى أصحابه ! إلا أنني سمعته يقول : « من قال على^٢ ما لم أقل فقد تَبَوَّأ مقعده من النار » .

وروى أحمد والدارمي وابن ماجه وآخرون من حديث أبي قتادة عن النبي أنه قال : إياكم وكثرة الحديث عني ، فمن قال عني فلا يقولن إلا حقاً وصدقاً ، فمن قال على^٢ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار » .

وأقطع دليل في هذا الأمر الحديث الذي رواه البخاري عن عامر بن عبد الله ابن الزبير فقد قال فيه : قلت للزبير : إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله كما يحدث فلان وفلان ! قال أما إني لم أفارقه ولكني سمعته يقول : « من كذب على^٢ فليتبوأ مقعده من النار »^(٢) .

قال ابن حجر في شرح هذا الحديث وهذا الحديث أخرجه الزبير بن بكار في كتاب النسب من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال : « عناني ذلك » يعني قلة رواية الزبير فسألته — أي عن ذلك — فقال : يا بني كان بيني وبينه (صلى الله عليه وسلم) من القرابة والرحم ما علمت . وعمته أمي ، وزوجته خديجة عمتي وأمه آمنة بنت وهب ، وجدتي هالة بنت وهب ابني عبد مناف بن

(١) ص ١٠٠ ج ٢ ق ٢ .

(٢) اختلاف صيغ هذا الحديث قد جاء من أنهم كانوا يروون أحاديث رسول الله بالمعنى كما ستره في هذا الكتاب إن شاء الله .

زهرة ، وعندى أملك وأختها عائشة عنده ، ولكن سمعته يقول : من كذب على فليتبوأ مقعده من النار^(١) ، وأخرجه الدارمي عن عبد الله بن الزبير بلفظ « من حدث عني » كذباً ولم يذكر العمدة .

وهذا الحديث أخرجه كذلك أبو داود^(٢) والنسائي وابن ماجه والدارمي والدارقطني^(٣) وقال : والله ما قال متعمداً ، وأنتم تقولون متعمداً ؛ ورواية ابن قتيبة في كتاب تأويل مختلف الحديث^(٤) : من كذب على فليتبوأ مقعده من النار ، وقال أراهم يزيدون فيها « متعمداً » والله ما سمعته قال « متعمداً »^(٥) ؛ وفي نسخة لإنهم يزيدون ! ورواية ابن سعد والله ما قال متعمداً وأنتم تقولون متعمداً^(٦) ؛ وقد قال ابن حجر في شرح هذا الحديث : « وفي تمسك الزبير بهذا الحديث على ما ذهب إليه في اختيار قلة التحديث ، دليل للأصح في أن الكذب هو الإخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه سواء أكان عمداً أم خطأ – والمخطئ وإن كان غير مأثوم بالإجماع ، لكن الزبير خشي من الإكثار أن يقع في الخطأ وهو لا يشعر ، لأنه وإن لم يأثم بالخطأ ، لكن قد يأثم بالإكثار إذ الإكثار مظنة الخطأ فحمل عنه –

(١) ص ١٦٢ ج ١ فتح الباري .

(٢) في مختصر سنن أبي داود الحافظ المنذرى ومعالم السنن لأبي سليمان الخطابي وتهذيب الإمام ابن القيم ص ٢٤٨ ج ٥ بعد أن أورد هذا الحديث قال : « وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه وليس في حديث البخاري والنسائي « متعمداً » والمحفوظ في حديث الزبير أنه ليس فيه « متعمداً » وقد روى الزبير أنه قال والله ما قال « متعمداً » وأنتم تقولون متعمداً . وهذا الكتاب اشترك في تحقيقه وطبعه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله .

(٣) الدارقطني هو الإمام الحافظ الكبير قال فيه الحافظ ابن حجر : « إنه حافظ عصره وهو أشهر المنتقدين على الصحيحين وأسمهم تتبعاً واستقصاء » توفي سنة ٣٨٥ هـ .

(٤) ص ٤٩ .

(٥) على أن رواية « متعمداً » مرجوحة وواهية وأنها لم تثبت في رواية كبار الصحابة وأن العقل ينفيها ، وخلق النبي يمتنعها ، فإن بعض أدعياء السنة وعبيد الأسانيد في عصرنا لا يزالون يكابرون في إثباتها وكأنهم أعلم بالحديث من ابن قتيبة والبخاري والنسائي والمنذرى والدارقطني والخطابي وابن حجر وابن القيم والسيوطي وغيرهم ، ومن إيمانهم في اللجاجة أن يزعم بعضهم أن الزبير بن العوام لم يقل : « والله ما قال متعمداً » وأنتم تقولون متعمداً » وينسب هذه العبارة إلى أحد الذين رَوَوْا عنه في حين أن الرواية صحيحة ثابتة من رواية كبار أئمة الحديث ولم يقل أحد منهم إنها لغير ابن الزبير !

(٦) ص ٧٤ و ٧٥ ج ٢ ق ٢ .

وهو لا يشعر أنه خطأ — ما يعمل به على الدوام للوثوق بنقله فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشارع ، فمن خشى من الإكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الإثم^(١) . ولعلك تمنع الفكر كثيراً في هذا الحديث وشرحه وتجعله مرآة لغيره .

وقال الحاكم في المدخل : « إن موعده الكاذب عليه في النار ، وقد شدد في ذلك وبين أن الكاذب عليه في النار ، تعمد الكذب أم لم يتعمد^(٢) » في قوله (صلى الله عليه وسلم) فيما رواه ابن عمر : « إن الذي يكذب على يمين له بيتاً في النار » ، وقد زاد تشدداً بقوله فيما رواه عثمان بن عفان : « من قال على ما لم أقُلْ فإنه إذا نقله غير متعمد للكذب استوجب هذا الوعيد من المصطفى^(٣) » .

ومن روايات هذا الحديث : « من نقل عني ما لم أقله فليتبوأ مقعده من النار » . قالوا : وهذا أصعب ألفاظه وأشقها لشموله للمصحف والصحاح والمحرف . وهذا الإمام الشافعي الذي قالوا عنه إنه عالم قريش ، والذي كان أقرب إلى معين السنة الصافي من البخاري ومسلم وأصحاب السنن جميعاً وأستاذاً للإمام أحمد ، لو رجعنا إليه لنرى ما رواه في هذا الأمر لوجدناه قد روى أحاديث كثيرة في هذا المعنى ليس فيها كلها كلمة « متعمداً » .

وإليك بعض ما رواه في رساله المشهورة^(٤) :

عن وائلة بن الأسقع عن النبي قال : « إن أفرى الفري من قولني ما لم أقُلْ ومن أرى عينيه ما لم تر ، ومن ادعى إلى غير أبيه » .

وعن ابن عمر أن النبي قال : « إن الذي يكذب على يمين له بيتاً في النار » .

وعن أم أسيد قالت : قلت لأبي قتادة : مالك لا تحدث عن رسول الله كما يحدث الناس عنه ؟ قال : سمعت رسول الله يقول : من كذب على فليلتبس بخبيئه مضجعاً من النار .

(١) ص ١٦٢ ج ١ شرح البخاري لابن حجر .

(٢) لعل هذا يكون ميسراً من الخزي لوجوه أديعاء العلم الذين ينشرون بين الناس أن الكذب غير المتعمد ليس كالكذب المتعمد .

(٣) ص ٢٦ من رسالة تحذير الخواص للسيوطي .

(٤) ص ٣٩٥ وما بعدها .

هذا بعض ما رواه الشافعى فى رسالته ، وكله لم يرد فيه كلمة « متعمداً »
فليسمع من يعقل ! — وكذلك ليس فيما نقله مما رواه هذه اللفظة .

وقال النووى فى شرح حديث من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو
أحد الكاذبين ، الذى رواه مسلم ، ولا فرق فى تحريم الكذب عليه (صلى الله عليه
وسلم) بين ما كان فى الأحكام ، وما لا حكم فيه كالترغيب والترهيب والمواعظ ،
وغير ذلك ، وكله حرام من أكبر الكبائر وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتقد
بهم فى الإجماع — إلى أن قال : وقد أجمع أهل الحل والعقد على تحريم الكذب
على آحاد الناس ! فكيف بمن قوله شرع ، وكلامه وحى ، والكذب عليه كذب
على الله تعالى ^(١) .

وقال السيوطى : ولتحرز من ذلك كان الخلفاء الراشدون ، والصحابة المنتخبون ،
رضوان الله عليهم يتقون كثرة الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) منهم
أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص
وعبد الله بن مسعود والمقداد بن الأسود وأبو أيوب الأنصارى وثوبان مولى رسول
الله وزيد بن أرقم . إلخ .

وكان أبو بكر وعمر يطالبان من روى لهما حديثاً عن رسول الله لم يسمعه منه ،
إقامة البينة ويتوعدهانه فى ذلك ، وكان على بن أبى طالب يستحلف عليه ، وكان
عبد الله بن مسعود يتغير عند ذكر الحديث عن رسول الله وتنفض أوداجه ويسيل
عرقه وتدمع عيناه ويقول : أو قريباً من هذا ، أو نحو هذا ، أو شبه هذا ، كل
ذلك خوفاً من الزيادة والنقصان ، أو السهو والنسيان ، واحتياطاً للدين وحفظاً
للشريعة ، وحسماً لطمع طامع ، أو زيغ زائف أن يجترئ فيحكى عن رسول الله (صلى
الله عليه وسلم) ما لم يقله ، أو يدخل فى الدين ما ليس منه ، ويقتدى بهم من
يسمع منهم يأخذ عنهم ، فيقفوا أثرهم ويسلك طريقهم ^(٢) .

وعن مالك بن عباد قال : إن النبى عهد إلينا فى حجة الوداع فقال :
عليكم بالقرآن وإنكم سترجعون إلى قوم يشتمون الحديث عنى ، فن عقل شيئاً

(١) ص ٢٣ تحذير الخواص .

(٢) راجع صفحة ٢٨ و ٢٩ من نفس المصدر .

فليحدث به ومن افترى على^١ فليتبوأ مقعده في جهنم^(١) .

هذا ما رأينا إيراده من الأدلة على أن حديث الرسول « من كذب على^٢ » لم يكن فيه كلمة « متعمداً » وإنك لتجد بها مؤيدناه أن روايات كبار الصحابة ومنهم ثلاثة من الخلفاء الراشدين والزيبر بن العوام حوارى رسول الله قد اتفقت كلها على أن الرواية الصحيحة للحديث لم يكن فيها كلمة « متعمداً »^(٢) .

وإن العقل السليم والخلق الكريم ، لينفران من قبول رواية « متعمداً » لأن الكذب هو أبو الرذائل كلها سواء أكان عن عمد أم غير عمد .

الكذب على النبي في حياته صلوات الله عليه

لعل النبي صلوات الله عليه قد حذر من الكذب عليه بعد أن سمع أن بعضهم قد افترى عليه كذباً وهو حي ، فقد جاء في كتاب الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري^(٣) عن عبد الله بن بريدة عن ابن الخطيب الأسلمي قال : كان حي من بني ليث على ميلين من المدينة فجاءهم رجل وعليه حلة فقال : إن رسول الله كساني هذه الحلة وأمرني أن أحكم في دمائكم وأموالكم بما أرى ! وكان قد خطب منهم امرأة في الجاهلية فلم يزوجه ، فانطلق حتى نزل على تلك المرأة . فأرسلوا إلى رسول الله فقال : كذب عدو الله ؛ ثم أرسل رجلاً فقال : إن وجدته حياً — ولا أراك تجده — فاضرب عنقه وإن وجدته ميتاً فحرقه بالنار .

وأخرج ابن سعد في الطبقات والطبراني عن المقنع التميمي قال : أتيت النبي بصدقة إبلنا فأمر بها فقبضت — فقلت إن فيها ناقتين هدية لك : فأمر بعزل الهدية عن الصدقة ، فكشيت أياماً وخاض الناس أن رسول الله باعث خالد بن الوليد إلى رقيق مضر فصدقهم ، فقلت : والله ما عند أهلنا من مال ! فأتيت النبي صلى

(١) ص ١٧١ ج ١ مشكل الآثار للطحاوي .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : إن الصفات المليية من الرواة تقام مقام العدد أو تزيد عليه (ص ١٦٤ ج ١ فتح الباري) .

(٣) ص ٥٨٢ ج ٢ .

الله عليه وسلم فقلت له : إن الناس خاضوا في كذا وكذا فرفع النبي يديه حتى نظرت إلى بياض إبطه وقال : اللهم لا أحل لهم أن يكذبوا عليّ ، قال المقلع فلم أحدث بحديث عن النبي إلا حديثاً نطق به كتاب أو جرت به سنة ^(١) . وهذا لمن يكذب عليه في حياته ! فكيف بعد موته ؟ — والأخبار في ذلك كثيرة .

الكذب على النبي بعد موته

صلوات الله عليه

وإذا كان قد كذب عليه في حياته ، فإن الكذب قد كثر عليه وفشا بعد وفاته والصحابة متوافرون والدين غص والناس ناس ، وقد استفاض هذا الكذب بعد موت عمر لأنه كما علمت كان يخيف الناس حتى أفرغت كثرة ما نسب إلى رسول الله من أحاديث — كبار الصحابة وأمضتهم .

فقد روى مسلم في مقدمة كتابه بسنده عن طاووس قال : جاء هذا إلى ابن عباس (يعني بشير ^(٢) بن كعب) فجعل يحدثه ، فقال له ابن عباس : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد ، فقال له : عد لحديث كذا وكذا ، فقال له ، فقال : ما أدرى ؟ أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا ؟ أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا ؟ فقال ابن عباس : إنا كنا نحدث عن رسول الله إذ لم يكن يكذب عليه ! فلما ركب الناس الصعبة والذللول تركنا الحديث عنه ^(٣) .

وجاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ، قال رسول الله : قال فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال : يا ابن عباس مالي أراك لا تسمع لحديثي ؟ أحدثك عن رسول الله ولا تسمع ! قال

(١) أى سنة عملية إذا لم تكن السنة تعرف حينئذ إلا بذلك وفي هذا القول فوائد كثيرة يدركها كل ذى لب .

(٢) بشير مصغر بشر مخضرم يروى عن أبي ذر وأبي الدرداء وثقه ابن سعد والنسائي . وانظر فصل « الوضع في الحديث وأسبابه » فيما بعد .

(٣) إذا كان الناس قد ركبوا الصعبة والذللول في عهد ابن عباس ؛ فترى ماذا يكون الأمر بمن جاءوا بعد هذا المهد ؟ . وفيما نقلناه لك من قول أبي بكر أنهم يحدثون عن رسول الله أحاديث يختلفون فيها !

ابن عباس : إنا كنا مدة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ، ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعبة والذل لم نأخذ من الناس إلا

ما نعرف !

وروى عن ابن أبي مليكة قال كتبت إلى ابن عباس أسأله أن يكتب لي كتاباً ويخفي عني ، قال : ولد ناصح ، إني أختار له الأمور اختياري وأخفي عنه قال : فدعا بقضاء عليّ فجعل يكتب منه أشياء ويمر بالشئ فيقول والله ما قضى بهذا عليّ إلا أن يكون قد ضل !

وروى عن أبي بكر بن عباس قال : سمعت المغيرة يقول : لم يكن يصدق عليّ في الحديث عنه إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود .

نجتزئ بهذه النصوص التي تدل على أن الرسول صلوات الله عليه قد كذب عليه في حياته وبعد موته ، ولم يكن ذلك من أهل البدع والأهواء وأعداء الدين فحسب ، وإنما كان كذلك من الصالحين ، كما سيتبين لك ذلك في فصل « الوضاع الصالحون » من هذا الكتاب .

حكم من كذب على رسول الله

قال السمعاني : من كذب في خبر واحد على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وجب إسقاط ما تقدم من حديثه ^(١) وقال أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي وأبو بكر الصيرفي : لا تقبل رواية من كذب في أحاديث رسول الله وإن تاب عن الكذب بعد ذلك ^(٢) ، وقال ابن حجر العسقلاني : اتفق العلماء على تغليظ الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لأنه من الكبائر حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجويني فحكم بكفر من وقع منه ذلك ، وكلام القاضي أبو بكر بن العربي يميل إليه ، وجهل من قال من الكرامية ، وبعض المتزهدة : إن الكذب على النبي يجوز

(١) ص ١٤ التقریب لنورى .

(٢) ص ١١١ اختصار علوم الحديث .

فما يتعلق بتقوية أمر الدين وطريقة أهل السنة والترغيب والترهيب ، واعتلوا بأن الوعيد ورد في حق من كذب عليه ، لا في الكذب له ، وهو اعتلال باطل لأن المراد بالوعيد من نقل عنه الكذب سواء أكان له أم عليه ، والدين بحمد الله كامل غير محتاج إلى تقويته بالكذب (١) .

الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من الكبائر

أخرج ابن عساكر في تاريخه عن واثلة بن الأسقع قال : سمعت رسول الله يقول : إن من الكبائر أن يقول الرجل على ما لم أقل . وقال النووي في شرح مسلم ، تحريم رواية الحديث الموضوع : ولا فرق في تحريم الكذب عليه (صلى الله عليه وسلم) بين ما كان في الأحكام وما لا حكم فيه كالترغيب والترهيب والمواظع وغير ذلك ، وكله حرام من أكبر الكبائر ، وأقبح القبائح بإجماع المسلمين إلى أن قال : وقد أجمع أهل الحل والقد على تحريم الكذب على آحاد الناس فكيف بمن قوله شرع ، وكلامه وحى ، والكذب عليه كذب على الله تعالى .

درجات الصحابة (٢)

لم يكن الصحابة طرازاً واحداً في الفقه والعلم ، ولا نمطاً متساوياً في الإدراك والفهم ، وإنما كانوا في ذلك طبقات متفاوتة ، ودرجات متباينة ، شأن الناس جميعاً في هذه الحياة على مر الدهور : سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلاً . قال ابن خلدون في مقدمته (٣) : « إن الصحابة كلهم لم يكونوا أهل فتيا ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم وإنما كان ذلك مختصاً بالحاملين للقرآن العارفين بناسخه

(١) ص ٣٨٩ ج ٦ فتح الباري .

(٢) عقدنا فيما بعد فصلاً خاصاً بعدالة الصحابة .

(٣) ص ٤٤٦ من طبعة بيروت .

ومنسوخه ، ومتشابهه ومحكمه ، وسائر دلالته ، بما تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم أو ممن سمعه منهم وعن عليتهم وكانوا يسمون لذلك (القراء) أى الذين يقرءون الكتاب لأن العرب كانوا أمة أمية ، فاختص من كان منهم قارئاً للكتاب بهذا الاسم لغرابته يومئذ وبقي الأمر كذلك صدر الملة » .

وعن محمد بن سهل بن أبي خيثمة عن أبيه ^(١) قال : كان الذين يفتون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من المهاجرين ، وثلاثة من الأنصار ، عمر وعثمان وعلى ، وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت .

وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه : أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كان إذا نزل به أمر يريد فيه مشاورة أهل الرأي ، دعا رجلاً من المهاجرين والأنصار ، دعا عمر وعثمان وعليّاً ، وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبي ابن كعب وزيد بن ثابت . وكل هؤلاء كان يفتى في خلافة أبي بكر وإنما تصير فتوى الناس إلى هؤلاء ففضى أبو بكر على ذلك .

ثم ولى عمر فكان يدعو هؤلاء النفر .

وفي مسلم : عن مسروق قال : شامت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت علمهم انتهى إلى ستة : إلى عمر وعلى وعبد الله ومعاذ ^(٢) وأبي الدرداء وزيد ابن ثابت ، فشامت هؤلاء الستة فوجدت علمهم انتهى إلى على وعبد الله ^(٣) .

وروى ابن القيم في إعلام الموقعين عن مسروق قال : جالست أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) فكانوا كالإخاذة ^(٤) ، الإخاذة تروى الراكب ، والإخاذة تروى الراكبين ، والإخاذة لو نزل بها أهل الأرض لأصدرتهم ، وإن عبد الله من تلك الإخاذة .

وروى البخارى ومسلم عن النبي قال : إن مثل ما بعثني به الله من الهدى

(١) ص ١٦٨ ج ٤ طبقات ابن سعد .

(٢) رواية ابن القيم في إعلام الموقعين ، وأبي بن كعب بدل معاذ .

(٣) هو عبد الله بن مسعود .

(٤) الإخاذة : التدوير .

والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً فكان منها نقية^(١) قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير ، وكان منها أجادب أمسكت الماء ، فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا ، وأصاب بها طائفة أخرى ، إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ .

وعن عامر قال : كان علماء هذه الأمة بعد نبيها ستة : عمر وعبد الله وزيد ابن ثابت . فإذا قال عمر قولاً وقال هذان قولاً كان قولهما لقوله تبعاً ، وعلى وأبي بن كعب وأبو موسى الأشعري ، فإذا قال على قولاً كان قولهما لقوله تبعاً ، وقال قضاة هذه الأمة أربعة : عمر وعلى وزيد وأبو موسى الأشعري . ودهاة هذه الأمة أربعة : عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان والمغيرة بن شعبة وزيد .

تفاوت الصحابة في صدق الرواية

فبعضهم أصدق من بعض

صدق عمر عبد الرحمن بن عوف وقال له : أنت عندنا العدل الرضا — قال الذهبي في شرح الخبر فأصحاب رسول الله وإن كانوا عدولاً فبعضهم أعدل من بعض فها هنا عمر قنع بخبر عبد الرحمن ، وفي قصة الاستئذان يقول لأبي موسى الأشعري : انت بمن يشهد معلن^(٢) .

رواية الصحابة بعضهم عن بعض

وروايتهم عن التابعين

ليس كل ما جاء من الأحاديث عن الصحابة مما روه عن رسول الله ودون في الكتب قد سمعوه كله بأذانهم من النبي صلوات الله عليه مشافهة ، ولا أخذوه

(١) في رواية طائفة طيبة . ارجع في هذه الأخبار كلها إلى طبقات ابن سعد ص ١٠٩ و ١١٠

ج ٢ ق ٢ .

(٢) ص ٤٨ ج ١ سير أعلام النبلاء للذهبي ؛ راجع صفحة ٥٨ .

عنه تلقيناً ، وإنما كان يروى بعضهم عن بعض ، فمن لم يسمع من الرسول كان يأخذ ممن سمع منه (صلى الله عليه وسلم) ، وإذا رواه غيره لم يعزه إلى الصحابي الذي تلقاه عنه ، بل يرفعه إلى النبي بغير أن يذكر اسم هذا الصحابي — ذلك أن مجالس الرسول كانت متعددة ، وتقع في أزمنة وأمكنة مختلفة ، ولا يمكن أن يحضر الصحابة جميعاً كل مجلس من مجالسه ، فإما يحضره منها بعض الصحابة لا يحضره البعض الآخر .

وقد ذكر الآمدي في كتاب الإحكام في أصول الأحكام^(١) : أن ابن عباس لم يسمع من رسول الله سوى أربعة أحاديث لصغير سنه ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « إنما الزبا في النسيئة » وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى حجر العقبة ، قال في الجزء الأول لما روجع فيه ، قال : أخبرني به أسامة ابن زيد ، وفي الخبر الثاني : أخبرني به أخى الفضل بن العباس . ولما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من أصبح جنباً في رمضان فلا صوم له ، راجعوه في ذلك ، فقال : ما أنا قلته ورب الكعبة ولكن محمداً قاله ! ثم عاد فقال : حدثني به الفضل بن العباس^(٢) .

وروى عن البراء بن عازب قال : « ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ! ولكن سمعنا بعضه وحدثنا أصحابنا ببعضه » .

وأما التابعون فقد كان من عادتهم إرسال الأخبار^(٣) ويدل على ذلك ما روى عن الأعمش أنه قال : قلت لإبراهيم النخعي : إذا حدثني فأسند^(٤) فقال : إذا قلت لك حدثني فلان عن عبد الله فهو الذي حدثني وإذا قلت لك حدثني

(١) ص ١٧٨ - ١٨٠ ج ٢ وقال ابن القيم في الوابل الصيب : إن ما سمعه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ العشرين حديثاً ، وعن ابن معين والقطان وأبي داود في السنن أنه روى تسعة أحاديث وذلك لصغير سنه ومع ذلك فقد أسند له أحمد في مسنده ١٦٩٦ حديثاً !

(٢) لهذا الحديث قصة شائقة تقرأها في تاريخ أبي هريرة الذي طبعناه باسم « شيخ المضيرة » مرتين .

(٣) الرواية المرسلة للحديث هي التي لم يذكر فيها اسم الذي رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٤) الحديث المسند ما اتصل سنده إلى منتهاه ، وكان التابعون يتبعون في ذلك سبيل الصحابة فيما يروون من الأحاديث التي لم يسموها من النبي وإنما تلقوها من إخوانهم فأنهم كانوا لا يذكرون أسماء من تلقوا عنهم .

عبد الله ، فقد حدثني جماعة عنه ، وقد قال الآمدي بعد ذلك ، ولم يزل ذلك مشهوراً فيما بين الصحابة والتابعين من غير تكثير فكان إجماعاً ^(١) اهـ .

وكما كان الصحابة يروى بعضهم عن بعض فإنهم كذلك كانوا يروون عن التابعين . وهذا أمر نص عليه علماء الحديث في كتبهم فارجع إليه إن شئت . وفي كلام ابن الصلاح وغيره في باب « رواية الأكابر عن الأصاغر » أن ابن عباس والعبادة الثلاثة وأبا هريرة وغيرهم قد رووا عن كعب الأحبار — اليهودي الذي أسلم خداعاً في عهد عمر وعدوه من كبار التابعين ثم سَوَّده بعد ذلك على المسلمين . وهاك ما قاله السيوطي في ألفيته ^(٢) .

وقد روى الكبار عن صغار في السن أو في العلم والمقدار
ومنهم أخذ الصمب عن أتباع وتابع عن تابع الأتباع
كالبحر عن كعب وكان زهري عن مالك ويحيى الأنصاري

وقال شارح هذه الألفية الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله — ومن هذا النوع رواية الصحابة عن التابعين كرواية البحر عبد الله بن عباس وسائر العبادة وأبي هريرة ومعاوية وأنس وغيرهم عن كعب الأحبار !

على أن الصحابة في روايتهم عن إخوانهم أو عن التابعين لم يكونوا — كما أبنا — يذكرون أن أحاديثهم قد جاءت من سبيل الرواية عن غيرهم ، بل يروون ما يروون في المناسبات التي تستدعي ذكر الحديث مهما طال الزمن من غير عزو إلى من سمعوا منه ثقة بهم ويرفعونها إلى النبي ، وظلوا على ذلك إلى أن وقعت الفتنة ، ومن ثم قالوا ، سموا لنا رجالكم !

قال ابن سيرين : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة ^(٣) قالوا : سموا لنا رجالكم .

(١) ص ١٧٨ - ١٨٠ ج ٢ .

(٢) ص ٢٣٧ .

(٣) ذر قرن الفتنة بعد انقضاء بضع سنين من خلافة عثمان رضي الله عنه — وعلى ذكر الفتنة نسوق هذا الخبر عن الزهري قال : لما ولي عثمان عاش اثنتي عشرة سنة أميراً يعمل ستة سنين لا ينقم الناس عليه شيئاً ، وإنه لأحب إلى قريش من عمر بن الخطاب ! لأن عمر كان شديداً عليهم ، فلما وليهم عثمان لان لهم

وأخرج مسلم عنه: لقد أتى على الناس زمان وما يسأل عن إسناد حديث، فلما وقعت الفتنة سئل عن إسناد الحديث . . وفي سنن الترمذى عنه : كانوا في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد ! فلما وقعت الفتنة ، سألوا عن الإسناد ، إن الرجل ليحدثني فما أتهمه ولكن أتهم من هو فوقه .

وقد روى التابعون عن « تابعي التابعين » . ومن رواية التابعين عن تابعي التابعين . . رواية الزهري ، ويحيى بن سعيد الأنصارى عن مالك وهو تلميذهما . ومن الطريف للفظن كما قال السيوطي في ألفيته — أن يروى الصحابي عن تابعي ، عن صحابي آخر حديثاً ، ومن ذلك حديث السائب بن يزيد الصحابي عن عبد الرحمن بن عبد القارى التابعي عن عمر بن الخطاب عن النبي (صلى الله عليه وسلم) « من نام عن حربه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر ، كتب له كأنما قرأه في الليل » رواه مسلم في كتابه ، ومن ذلك حديث « لا يستوى القاعدون » .

وقد جمع الحافظ العراقي من ذلك عشرين حديثاً .

نقد الصحابة بعضهم لبعض

لم يقف الأمر بالصحابة عند نشديدهم في قبول الأخبار من إخوانهم في الصحبة كما أسلفنا ؛ ولكنه تجاوز ذلك إلى أن ينقد بعضهم بعضاً .

ولقد كان عمر وعلي وعثمان وعائشة وابن عباس وغيرهم من الصحابة يتصفحن على إخوانهم في الصحبة ، ويشكون في بعض ما يروونه عن الرسول ويردونه على أصحابه .

عن محمود بن الربيع — وكان ممن عقل عن رسول الله وهو صغير — أنه سمع

« ووصلهم ، ثم تواتى في أمرهم ، واستعمل أقرباءه وأهل بيته في الست الأواخر . وكتب لروان بخمس خراج مصر وأعطى أقرباءه المال وتأول في ذلك واتخذ الأموال واستسلف من بيت المال وقال : إن أبا بكر وعمر تركا من ذلك ما هو لها وإن أخذته فقسمته في أقربائي ! فأنكر الناس عليه ذلك (ص ٣٤ / ٢ / ٣ طبقات ابن سعد) . وأرجع إلى فصل — « كيف قامت دولة بني أمية » في كتابنا « شيخ المضيرة » .

عتبان بن مالك الأنصارى وكان ممن شهد بدرًا، أن رسول الله قال : إن الله حرم النار على من قال : لا إله إلا الله يبغى بها وجه الله — وكان الرسول في دار عتبان فحدثها قومًا فيهم أبو أيوب صاحب رسول الله — فأنكرها على أبو أيوب وقال : والله ما أظن رسول الله قد قال ما قلت ! وقد استدلت المرجئة ^(١) بهذا الحديث ونحوه على مذهبه . وردت عائشة حديث عمر وابن عمر : « لَئِنْ مَلِيتُ يَعْذِبُ بِيَكَاةِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » ، فقالت : إنكم لتحدثون عن غير كاذبين ولكن السمع يخطئ والله ما حدث رسول الله أن الله يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ! وقالت : حَسِبَكُمْ الْقُرْآنُ « ولا نزر وازرة وزر أخرى » .

وفي رواية أنها لما سمعت أن ابن عمر يحدث بهذا الحديث قالت : وَهَلْ ! إنما قال : إنه ليعذب بخطيئته وذنبه ، وإن أهله ليبكون عليه » ، وفي رواية ثالثة : إنه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ وقالت مثل قوله (ابن عمر) إن رسول الله قام على القلب وفيه قتلى بدر من المشركين فقال : لإنهم ليسمعون ما أقول . وقالت : إنما قال : لإنهم الآن يعلمون أن ما كنت أقوله لهم حق ، ثم قرأت « إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى : وما أنت بمسمع من في القبور » حين تبوءوا مقاعدهم من النار . والحديثان في البخارى ومسلم وغيرهما .

وردت عائشة كذلك حديث رؤية النبي لربه ليلة الإسراء الذى رواه الشيخان عن عامر بن مسروق الذى قال لعائشة : يا أمتاه . هل رأى محمد ربه ؟ فقالت : لقد قفَّ شعرى مما قلت ! أين أنت من ثلاث من حدثكم فقد كذب ^(٢) : من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب ، ثم قرأت : « لَا تَدْرِكُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يَدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ . وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب » ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب ، ثم قرأت : « وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا » ، ومن حدثك أنه كتم شيئاً فقد كذب ، ثم قرأت : « يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ » .

(١) المرجئة فرقة من كبار الفرق الإسلامية تقول لا يضر مع الإيمان معصية ولا ينفع مع الكفر طاعة .

(٢) في مسلم : فقد أعظم على الله الفرية . وأحاديث الرؤية بلغت كما ذكر ابن القيم في حادى الأرواح ثلاثين حديثاً ، والمرفوع منها أكثر من عشرين حديثاً ، دع الموقوف والآثار .

وفي مسلم وكنت منكثاً فجلست فقلت : ألم يقل الله « ولقد رآه نزلة أخرى »
 فقالت : أنا أول من سأل رسول الله عن هذا فقلت يا رسول الله ، هل رأيت
 ربك ؟ فقال : لا ، أنا رأيت جبريل منبهطاً . وفي حديث أبي ذر عند مسلم أنه
 سأل النبي عن ذلك فقال : نور أنى أراه — ولأحمد رأيت نوراً^(١) .
 وردت خبر ابن عمر وأبي هريرة : أن الشؤم في ثلاث : فقالت إنما كان^(٢)
 رسول الله يحدث عن أحوال الجاهلية ، وذلك لمعارضته الأصل القطعي من « أن
 الأمر كله لله » .

ولما بلغها قول أبي الدرداء من أدرك الصبح فلا وتر له . قالت : لا — كذب
 أبو الدرداء ، كأن النبي يصبح فيوتر ، ولما سمعت أن ابن عمر قال : اعتمر رسول
 الله عمرة في رجب ، قصت عليه بالسهو ، وقالت عن أنس بن مالك وأبي سعيد
 الخدري ، ما علم أنس بن مالك وأبي سعيد بحديث رسول الله ؛ وإنما كانا غلامين
 صغيرين ! وكانت عائشة ترد كل ما روى مخالفاً للقرآن — وتحمل رواية الصادق
 من الصحابة على خطأ السمع . أو سوء الفهم^(٣) — وكذب عمران بن حصين سمرة
 في حديث أن للنبي سكتين في الصلاة عند قراءته^(٤) . والأمثلة على ذلك كثيرة
 وقد أتينا في تاريخ أبي هريرة بطائفة من الأحاديث التي انتقدوها فيها ، وردوها
 عليه فراجعها هناك^(٥) .

عدالة الصحابة

أما الكلام عن عدالة الصحابة فقد أرجأناه إلى مكانه من هذا الكتاب .

(١) قال ابن حجر في فتح الباري : وقد رجح القرطبي في المفهم قول الوقف في هذه المسألة
 وعزاء لجماعة من المحققين ، وقواه الله ليس في الباب دليل قاطع ، وغاية ما استدل به لطلانفتين ظواهر
 متعارضة قابلة للتأويل — وليست المسألة من العمليات فيكتفى بالأدلة الظنية — وإنما هي من المعتقدات
 فلا يكتفى فيها إلا بالدليل القطعي .

(٢) راجع كتابنا «شيخ المضيرة» تجد فيه هذه الأخبار وغيرها مبسطة هناك .

(٣) جمع الإمام الزركشي كتاباً قيماً فيما استدرسته عائشة على الصحابة سماء «الإجابة لإيراد
 ما استدرسته عائشة على الصحابة» ، توفي الزركشي ٧٩٤ هـ .

(٤) ١٥٤ ج ٢ من الاستيعاب .

(٥) راجع كتاب «شيخ المضيرة» الطبعة الثالثة .

كيف روى الحديث ؟

بعد نهى النبي عن كتابته

يحسب الذين لا خبرة لهم بالعلم ، ولا علم عندهم بالخبرة ، أن أحاديث الرسول التي يقرءونها في الكتب ، أو يسمعونها ممن يتحدثون بها ، قد جاءت صحيحة المبني بحكمة التأليف ، وأن ألفاظها قد وصلت إلى الرواة مصونة كما نطق النبي بها ، بلا تحريف فيها ولا تبديل .

وكذلك يحسبون أن الصحابة ومن جاء من بعدهم ، ممن حملوا عنهم أحاديث النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى زمن التدوين ، قد نقلوا هذه الأحاديث بنصها كما سمعوها ، وأدوها على وجهها كما تلقوها ، فلم يئملها تغيير ولا اعتراها تبديل ، وما قرئ في أذهان الناس أن هؤلاء الرواة قد كانوا جميعاً صنفاً خاصاً بين بني آدم في جودة الحفظ ، وكمال الضبط وقوة الذاكرة ، وأن أذهانهم قد فطرت على صورة خاصة غير ما فطرت عليه أذهان البشر جميعاً ، فكل ما يسمونه ينقش على ألواحها ، فلا تفلت منه كلمة ، ولا يشذ عنه حرف .

ولقد كان ولا جرم لهذا الفهم أثر بالغ في أفكار شيوخ الدين — إلا من عصم ربك — فاعتقدوا أن هذه الأحاديث في منزلة آيات الكتاب العزيز ، من وجوب التسليم بها ، وفرض الإذعان لأحكامها ، بحيث يأثم أو يرتد أو يفسق من يخالفها ، ويستتاب من أنكرها أو شك فيها .

من أجل ذلك رأينا أن نشبع القول في هذا الأمر ، ليعلم الناس وجه الحق فيه ، ويدركوا أن الأحاديث التي جاءتهم عن رسول الله صلوات الله عليه قد رويت عنه بمعناها ، لما لم يستطيعوا أن يأتوا بها على حقيقة مبناها ، لنسيان أصلها أو لمضى الزمن عليها في أذهانهم عندما رووها ، وأن كل راو قد روى ما بقى في ذهنه من هذا المعنى بعد أن عجزت ذاكرته عن ضبط ألفاظه . ولم يكونوا قد عنوا في أول الأمر بتدوينه ، وعلى أن الأمر قد جرى على رواية الحديث بالمعنى ، حتى لم يختلف

في ذلك أحد من العارفين^(١) ، فقد وقع الاختلاف بعد ذلك بين العلماء في أمر هذه الرواية ، فمنهم من منعها ومنهم من أجازها ، ولأن هذا الأمر مما يجب بيانه لأهميته رأينا أن نذكر هنا طرفاً من أدلة هؤلاء وهؤلاء ، ولم نجد أحداً عرض بتحقيق شامل لهذا الأمر مثل العلامة الشيخ طاهر الجزائري في كتابه النفيس « توجيه النظر » وهاك ما قاله^(٢) :

رواية الحديث بالمعنى واختلاف العلماء في ذلك

« اختلف العلماء في رواية الحديث بالمعنى . فذهب قوم إلى عدم جواز ذلك مطلقاً منهم ابن سيرين وثلعب وأبو بكر الرازي ؛ ويروى ذلك عن ابن عمر^(٣) . وذهب الأكثرون إلى جواز ذلك — إذا كان الراوي عارفاً بدقائق الألفاظ بصيراً بمقدار التفاوت بينها ، خبيراً بما يحيل معانيها فإذا أبدل اللفظ الذي بلغه بلفظ آخر مقامه بحيث يكون معناه مطابقاً لمعنى اللفظ الذي بلغه جاز ذلك^(٤) .

وقد تعرض لهذه المسألة علماء الأصول — ولما كانت من المسائل المهمة جداً فقد أحببت أن أروى من عباراتهم هنا ما يكون فيه الكفاية :

قال أبو إسحاق الشيرازي في اللمع : والاختيار في الرواية أن يروى الخبر بلفظه ، لقوله صلى الله عليه وسلم نضّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ثم أداها كما سمع ،

(١) قال ابن الصلاح في مقدمته : كثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة ، وما ذلك إلا لأن معلوم كان على المعنى دون اللفظ (ص ٩٠) .

(٢) ص ٢٩٨ وما بعدها ببعض اختصار .

(٣) كان من الذين يجوزون رواية الحديث بالمعنى من الصحابة جماعة منهم : ابن عباس وأنس ، أما التابعون فكان الذين يتشدّدون في رواية الحديث على لفظه محمد بن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة ، والذين يتساهلون في ذلك الحسن والشعبي والنخعي .

(٤) إن معرفة دقائق الألفاظ والبصر بمقدار التفاوت بينها إنما يكون ذلك كله ولا ريب عند ضبط اللفظ الأصل للحديث ومعرفة حتى يمكن أن يغيره بلفظ آخر ، ولكن رواية الحديث بالمعنى إنما تأتي من ذهاب شيء من معالم اللفظ الأصل ونسيانه مما يدعو إلى تغييره — وإذا كان اللفظ الأصل محفوظاً فليس هناك ما يسوغ تغييره ، ويكون هو أولى بالرواية من سواه .

فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ^(١) فإن أورد الرواية نظر ! فإن كان ممن لا يعرف معنى الحديث لم يجوز لأنه لا يؤمن أن يغير معنى الحديث ، وإن كان ممن يعرف معنى الحديث نظر ! فإن كان ذلك في خبر محتمل لم يجوز أن يروى بالمعنى ، لأنه ربما نقله بلفظ لا يؤدي مراد الرسول فلا يجوز أن يتصرف فيه ، وإن كان خبراً ظاهراً ففيه وجهان :

من أصحابنا من قال : لا يجوز ، لأنه ربما كان التعبد باللفظ كتكبير الصلاة ؛ والثاني أنه يجوز . وهو الأظهر لأنه يؤدي معناه ولهذا روى عن النبي أنه قال : إذا أصبت المعنى فلا بأس .

وهذا الحديث قد رواه ابن منده في معرفة الصحابة والطبراني في المعجم الكبير من حديث عبد الله بن سليمان بن أكيمة الليثي قال : قلت يا رسول الله ، إنى أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه كما أسمعه منك ، يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً ، فقال : « إذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً وأصبت المعنى فلا بأس » ^(٢) فذكر للحسن فقال : لولا هذا ما حدثنا .

وقد احتج من منع الرواية بالمعنى بالنص والمعقول ، أما النص فقوله عليه السلام « رحم الله أمراً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع » ^(٣) قالوا : وأداؤه كما سمع هو أداء اللفظ المسموع ، ونقل الفقيه إلى من هو

(١) من العجيب أن هذا الحديث نفسه قد جاءت روايته بصيغ كثيرة ! وكل رواية تختلف من الأخرى في اللفظ والمعنى ؛ ولولا خشية الإطالة لأوردناها كلها فليرجع إليها في مظانها . وقد قال ابن الجوزي بعد أن أورد قول الرسول « نضر الله أمراً سمع مقالتي فأداها كما سمعها » : وتأدية الحديث كما يسمع لا يكاد يحصل إلا من الكتابة لأن الحفظ خوان . وقد كان أحمد بن حنبل رضى الله عنه يحدث بالحديث فيقال له : أمله علينا : فيقول : لا بل من الكتاب . وقد قال على بن المديني أمرني أحمد بن حنبل أن لا أحدث إلا من الكتاب (ص ٢٢١ من تلخيص إبليلس) .

(٢) ص ٥٠ ج ٣ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للمراق - وهذا الحديث يناقض ولا ريب حديث « رحم الله أمراً سمع مقالتي . . » ولكن لا بد لكل فئة من أن تؤيد رأيها بحديث .

(٣) من وصية النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : « ليبلغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه ، وفي رواية « رب مبلغ أوعى من سامع » . رواهما البخاري وغيره ، وفي معنى هذا الحديث ما رواه الترمذي والضياء من حديث زيد بن ثابت مرفوعاً نضر الله أمراً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه - وفي معناه حديث « نضر الله أمراً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع . رواه أحمد والترمذي وابن حبان .

أفقه منه معناه — والله أعلم — أن الأفطن ربما فطن بفضل فقهه من فوائد اللفظ بما لم يفطن له الراوى ، لأنه ربما كان دونه فى الفقه .

وأما المعقول فمن وجهين :

الأول — إنا لما جربنا رأينا أن المتأخر ربما استنبط من فوائد آية أو خبر ما لم يتنبه له أهل الأعصار السالفة من العلماء والحققين — فلو جوزنا النقل بالمعنى فربما حصل التفاوت العظيم ، مع أن الراوى يظن أن لا تفاوت .

الثانى — أنه لو جاز للراوى تبديل لفظ الرسول بلفظ نفسه ، كان للراوى الثانى تبديل اللفظ الذى سمعه بلفظ نفسه — بل هذا أولى لأن تبديل لفظ الراوى أولى بالجواز من تبديل لفظ الشارع ، وإن كان ذلك فى الطبقة الثالثة والرابعة فذلك يُفضى إلى سقوط الكلام الأول ، لأن الإنسان وإن اجتهد فى تطبيق الترجمة لكن لا ينفك عن تفاوت وإن قل ، فإذا توالى التفاوتات كان التفاوت الأخير تفاوتاً فاحشاً بحيث لا يبقى بين الكلام الأخير وبين الأول نوع مناسبة .

وقال القرائى فى شرح تنقيح الفصول فى الأصول : ونقل الخبر بالمعنى عند أبى الحسين وأبى حنيفة والشافعى جائز خلافاً لابن سيرين وبعض المحدثين بشروط أن لا تزيد الترجمة ولا تنقص ولا تكون أخفى ولا أجلى — لأن المقصود إنما هو إيصال المعانى فلا يضر فوات غيرها ، ومتى زادت عبارة الراوى أو نقصت فقد زاد الشرع أو نقص ، وذلك حرام إجماعاً — ومتى كانت عبارة الحديث جلية فغيرها بعبارة خفية ، فقد أوقع فى الحديث وهناً يوجب تقديم غيره عليه بسبب خفائه ، فإن الأحاديث إذا تعارضت فى الحكم الواحد ، يقدم أجلاها على أخفها ، فإذا كان أصل الحديث جلياً فأبدله بخفى فقد أبطل منه مزية حسنة تخل به عند التعارض ، وكذلك إذا كان الحديث خفى العبارة فأبدلها بأجلى منها ، فقد أوجب له حكم التقديم على غيره — وحكم الله أن يقدم غيره عليه عند التعارض ، فقد تسبب بهذا التغيير فى العبارة إلى تغيير حكم الله تعالى — وذلك لا يجوز — فهذا هو مستند هذه الشروط فإذا حصلت هذه الشروط فحينئذ يجرى الخلاف فى الجواز ، أما عند عدمها فلا يجوز إجماعاً .

ومن حجج المانعين حديث البراء بن عازب^(١) .

وحجة « الجواز » أن الصحابة رضی الله عنهم كانوا يسمعون الأحاديث ولا يكتبونها ولا يكررون عليها ، ثم يروونها بعد السنين الكثيرة ومثل هذا يجزم الإنسان فيه بأن نفس العبارة لا تنضبط بل المعنى فقط ، ولأن أحاديث كثيرة وقعت بعبارات مختلفة وذلك مع اتحاد القصة ! وهو دليل جواز النقل بالمعنى ، ولأن لفظ السنة ليس متعبداً به ، بخلاف لفظ القرآن ، فإذا « ضبط المعنى »^(٢) فلا يضر فوات ما ليس بمقصود .

وقال القاسمي في كتابه « قواعد التحديث »^(٣) :

رخص في سوق الحديث بالمعنى دون سياقه جماعة منهم : علي وابن عباس وأنس بن مالك وأبو الدرداء واثلة بن الأسقع وأبو هريرة ثم جماعة من التابعين يكثر عددهم ، منهم إمام الأئمة حسن البصري ثم الشعبي وعمر بن دينار وإبراهيم النخعي ومجاهد وعكرمة .

وقد اختلفت ألفاظ الصحابة في رواية الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فمنهم من يرويه تاماً ، ومنهم من يأتي بالمعنى ، ومنهم من يورده مختصراً ، وبعضهم يغير بين اللفظين ويراه واسعاً إذا لم يخالف المعنى ، وكلهم لا يعتمد الكذب وجميعهم يقصد الصدق ، ومعنى ما سمع ، فلذلك وسعهم ؛ وكانوا يقولون « إنما الكذب على من تعمده » ، وقد روى عن عمران بن مسلم قال : قال رجل

(١) حديث البراء بن عازب نصه ، كما رواه البخاري : قال رسول الله إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن وقل : اللهم أسلمت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، ولا منجأ (يجوز فيها هذا الرسم) إلا إليك آمنت بكتابك الذي أنزلته وبنبيك الذي أرسلته . فإن مت فأنت على الفطرة ، واجعلهن آخر ما تقول ، فقلت : أستذكرهن ، ورسولك الذي أرسلت . قال : لا ونبيك الذي أرسلت . وهذا الحديث قد رواه كذلك مسلم والنسائي والترمذي وفي بعض رواياته : فطعن بيده في صدرى ثم قال « ونبيك الذي أرسلت » على أن الرسول هونى والنبي لا يكون رسولا .

(٢) إذا ضبط المعنى ولكن هيات !

(٣) ص ٢٠٧ ، نكتي بهذا القدر من الأدلة ، وفي كتاب الجزائر أدلة أخرى كثيرة يرجع إليها من يريد التوسع في ذلك .

للحسن : يا أبا سعيد إنما تحدث بالحديث أنت أحسن له سياقاً ، وأجود تحبيراً ،
وأفصح به لساناً منه إذا حدثنا به ! فقال ، إذا أصبت المعنى فلا بأس بذلك .

وقد قال النضر بن شميل : « كان هشيم لحاناً فكسوت لكم حديثه كسوة حسنة
— معنى بالإعراب — وكان النضر بن شميل نحويّاً وكان سفيان يقول : « إذا رأيت
الرجل يشدد في ألفاظ الحديث في المجلس فاعلم أنه يقول : اعرفوني ! وجعل رجل
يسأل يحيى بن سعيد القطان عن حرف في الحديث على لفظه فقال له يحيى : يا هذا ؛
ليس في الدنيا أجل من كتاب الله تعالى — قد رُخص للقراءة فيه بالكلمة على سبعة
أحرف ، فلا تشدد » ^(١) وروى البيهقي عن مكحول قال دخلت أنا وأبو الأزهر
على وائلة بن الأسقع فقلنا له : حدثنا بحديث سمعته من رسول الله ليس فيه وهم
ولا تزيد ولا نسيان ! فقال : هل قرأ أحد منكم من القرآن شيئاً ؟ فقلنا : نعم وما
نحن له بحافظين جداً ، إنا نزيد الواو والألف وننقص ، فقال : هذا القرآن مكتوب بين
أظهركم لا تألونه حفظاً ، وإنكم تزعمون أنكم تزيدون وتنقصون فكيف بأحاديث سمعناها
من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عسى ألا يكون سمعنا لها منه إلا مرة واحدة ؟
حسبكم إذا حدثناكم بالحديث على المعنى .

وكان ابن أبي ليلى يروى الشيء مرة هكذا ومرة هكذا بغير إسناد — وإنما جاء
هذا من جهة حفظه ، لأن أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون .
ومن كتب منهم فإنما كان يكتب لهم بعد السماع ، وكان كثير منهم يروى بالمعنى
فكثيراً ما يعبر عنه بلفظ من عنده فيأتي قاصراً عن أداء المعنى بتمامه ، وكثيراً
ما يكون أدنى تغيير محيلاً له وموجباً لوقوع الأشكال فيه — وقد أجاز الجمهور الرواية
بالمعنى ^(٢) .

وفي سنن الترمذى — عن مكحول عن وائلة بن الأسقع قال : إذا حدثناكم
على المعنى فحسبكم ، ورواية الذهبي في سير أعلام النبلاء : إذا حدثتكم بالحديث

(١) كانت العرب لا ترى بأساً من تغيير كلمة بكلمة ، وقد روى عن ذى الرمة أنه قال لقيس
ابن عمر : اكتب شعري ، فالكتاب أحب إلى من الحفظ ، لأن العرب ينسى الكلمة قد سهر في طلبها ليلة
فيضع في موضعها كلمة في وزنها ثم ينشدها الناس (ص ١٨٠ و ١٨١ من كتاب نقض الشعر الجاهلي) للشيخ
الحضر حسين .

(٢) ص ٧٦ توجيه النظر .

على معناه فحسبكم^(١). وقال وكيع^(٢) عن الربيع بن صبيح عن الحسن قال : إذا أصبت المعنى أجزأك ، وقال : إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس ، وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والانتقان والتثبت عند السماع — مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة . وقال سفيان الثوري^(٣) إن قلت إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني فإنما هو المعنى ، وقيل له : يا أبا عبد الله ؛ حدثنا كما سمعت . قال : والله ما إليه سبيل ، وما هو إلا المعاني . ومن قوله : لو أردنا أن نحدثكم بالحديث كما سمعناه ما حدثناكم بحديث واحد !

وقد قال الثقات من العلماء : إن الأولى هو إيراد الحديث بألفاظه دون التصرف فيه . ولكن أنى ذلك وقد جرى الأمر على غير الأولى !

قال القاضي عياض : « ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن ، كما وقع لكثير من الرواة قديماً وحديثاً والله الموفق !

وما ذكره المحققون ، أن الرواية بالمعنى لا تكون فيما يتعبد فيه باللفظ كالتكبير والتشهدات . على أن الشهادات قد وردت بألفاظ مختلفة وإليك أكثرها .

صيغ الشهادات

تشهد ابن مسعود : في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال : علمني رسول الله التشهد وكفى بكفه كما يعلمني السورة من القرآن : التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله — وكذلك رواه أصحاب السنن .

وفي رواية : «ولقننيه كلمة كلمة» ، وفي رواية : إذا قلت هذا ، أو قضيت هذا ،

(١) ص ٢٥٩ ج ٣ .

(٢) وكيع بن الجراح الإمام الحافظ محدث العراق قال فيه أحمد بن حنبل : ما رأيت أوعى للعلم ، ولا أحفظ من وكيع . وكان ثقة متقناً ورعاً ، توفي سنة ١٩٧ هـ .

(٣) سفيان الثوري سيد الحفاظ الكوفي الفقيه ، قال القطان فيه : ما رأيت أحفظ منه ؛ وإنه فوق مالك في كل شيء . مات بالبصرة سنة ١٦١ هـ .

فقد قضيت صلاتك — وقد اختاره أبو حنيفة وأحمد وأصحاب الحديث وأكثر العلماء .

تشهد ابن عباس : روى مسلم وأصحاب السنن عن ابن عباس وكذلك روى الشافعي في الأم قال :

كان رسول الله يعلمنا كما يعلمنا السورة من القرآن فيقول ، قولوا :

التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله .

تشهد عمر بن الخطاب : روى مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن عروة ابن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر يقول ، قولوا :

التحيات الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله .

ورواية السرخسي في المبسوط : التحيات الناميات الزاكيات المباركات الطيبات لله .

قال مالك : أفضل التشهد تشهد عمر بن الخطاب ، لأن عمر قاله على المنبر بحضور من الصحابة فلم ينكروه عليه إجماعاً ، ورواه أبو داود وابن مردويه مرفوعاً .

تشهد أبي سعيد الخدري : التحيات الصلوات الطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله . قال أبو سعيد : وكنا لا نكتب إلا القرآن والتشهد^(١) !

تشهد جابر : وفي حديث جابر المرفوع عند النسائي وابن ماجه والترمذي في العلل بلفظ : كان رسول الله يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن « باسم الله وبالله التحيات إلخ وصححه الحاكم .

تشهد عائشة : روى مالك في الموطأ عن عائشة زوج النبي أنها كانت تقول إذا تشهدت : التحيات الطيبات الزاكيات لله . فتسقط (لله) عقب التحيات والصلوات

(١) ص ٩٣ تقييد العلم للخطيب البغدادي .

بخلاف ما في حديث عمر وابن مسعود من إثباتهما ، وهي مرفوعة ، وزادت على حديث عمر « وحده لا شريك له » وكذلك ثبتت هذه الزيادة في حديث أبي موسى مرفوعاً عند مسلم .

تشهد أبي موسى الأشعري : روى مسلم وأبو داود أن التشهد عند أبي موسى « التحيات الطيبات الصلوات لله . وفيه « وحده لا شريك له » ^(١) .

تشهد سمرة بن جندب : التحيات الطيبات والصلوات والملك لله إلخ .

تشهد ابن عمر : روى مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه كان يتشهد فيقول باسم الله (في أوله) التحيات لله الصلوات لله السلام على النبي بإسقاط (كاف الخطاب ولفظ أيها) إلخ وقال فيه : « فإذا قضى تشهده وأراد أن يسلم قال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . وهذه زيادة تكرير في التشهد . ورواية « السلام على النبي » التي جاءت في هذا التشهد — قد وردت في رواية البخاري عن ابن مسعود في « باب الاستئذان » فقد قال في آخره : وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وهو بين ظهرانينا فلما قضى (صلى الله عليه وسلم) قلنا السلام على النبي .

وقد علق ابن حجر على ذلك بقوله : ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود ما يقتضي المغايرة بين زمانه (صلى الله عليه وسلم) فيقال بلفظ الخطاب وأما بعده فيقال بلفظ الغيبة ، وفي الاستئذان في صحيح البخاري من طريق أبي معمر عن ابن مسعود بعد أن ساق حديث التشهد قال : وهو بين ظهرانينا فلما قضى قلنا السلام يعني على النبي .

وقال السبكي في شرح المنهاج : إن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي غير واجب فيقال السلام على النبي — قال الحافظ قد صح بلا ريب .

(١) عن حطان بن عبد الله الرقاشي قال : صليت مع أبي موسى الأشعري وبعد الصلاة قال : أما تعلمون كيف تقولون في صلاتكم . إن رسول الله خطبنا فبين لنا سنتنا ، وعلمنا صلاتنا وذكر التشهد فإذا هو التحيات الطيبات الصلوات لله السلام عليك إلخ ص ١٣ ج ٢ مسلم .

قال عبد الرازق : أخبرنا ابن جريج أخبرنا عطاء أن الصحابة كانوا يقرءون والنبي « حى » السلام عليك أيها النبي فلما مات قالوا : السلام على النبي وهذا إسناد صحيح .

ولهذا الاختلاف ^(١) قال القاضى : هذا يدل على أنه إذا أسقط لفظة هي ساقطة في بعض الشهادات المروية صحح التشهد ، فعلى هذا يجوز أن يقال : أقل ما يجزئ في التشهد « التحيات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله — أو — أن محمداً رسول الله » .

هذه تشهدات تسعة ^(٢) وردت عن الصحابة وقد اختلفت ألفاظها ، ولو أنها كانت من الأحاديث القولية التي رويت بالمعنى لقلنا عسى ! ولكنهما من الأعمال المتواترة التي كان يؤديها كل صحابي مرات كثيرة كل يوم وهم يعدون بعشرات الألوف ، وما يلفت النظر أن كل صاحب تشهد يقول ، إن الرسول كان يعلمه التشهد كما يعلمهم القرآن ، وأن تشهد عمر قد ألقاه من فوق منبر رسول الله والصحابة جميعاً يسمعون فلم ينكر عليه أحد منهم ما قال ، كما ذكر مالك في الموطأ .

وما يلفت النظر كذلك ، أن هذه الشهادات على تباين ألفاظها وتعدد صيغها وكثرة روايتها ، قد خلت كلها من الصلاة على النبي فكأن الصحابة كانوا كما قال إبراهيم النخعي يكتفون بالتشهد والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله .

ولقد اختلفت الأئمة في وجوب الصلاة على النبي في الصلاة المفروضة فأبو حنيفة وأصحابه لا يوجبونها فيها وأما الشافعي فقد جعلها شرطاً !

وفي البحر الزاخر لابن نجيم : وأما موجب الأمر في قوله تعالى : « صلوا عليه » فهو افتراضها في العمر مرة واحدة في الصلاة أو خارجها ، لأن الأمر لا يقتضى التكرار وهذا بلا خلاف .

(١) ص ٥٧٥ ج ١ المغنى والشرح الكبير .

(٢) هذا ما أمكن إحصاؤه من الشهادات ولم يتفق أئمة الفقه على تشهد واحد منها بل اختلفوا فيها فاختلف أبو حنيفة وأحمد تشهد ابن مسعود واختار مالك تشهد عمر بن الخطاب واختار الشافعي تشهد ابن عباس .

وقد قال بذلك السرخسي في المبسوط وابن همام في شرح فتح القدير والقسطلاني في إرشاد الساري . وقال القاضي عياض في الشفاء ، وقد شذ الشافعي فقال من لم يصل على فصلاته فاسدة ، ولا سلطان له في هذا القول ولا سنة يتبعها ، وشنع عليه في ذلك جماعة منهم الطبري والقشيري ، وخالفه من أهل مذهبه الخطابي فقال إنها ليست بواجبة ولا أعلم له فيها قدوة ، والتشهادات المرويات عن الصحابة لم يذكر فيها ذلك أما حديث « لا صلاة لمن لم يصل على » فقد ضعفه أهل الحديث ، وحديث ابن مسعود « من صلى صلاة لم يصل فيها على وعلى أهل بيتي لم تقبل منه » فقد قال الدارقطني إنه من قول أبي جعفر محمد الباقر بن علي بن الحسين . ونص قوله : لو صليت صلاة لم أصل فيها على النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا على أهل بيته لرأيت أنها لا تتم ^(١) .

.. وكلمة التوحيد

وما قاله هؤلاء الأئمة في الصلاة على النبي ، قد جاء مثله في كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) . قال العلامة سعبد بن حجي في رسالة « الكلام المنتقى فيما يتعلق بكلمة التقوى - لا إله إلا الله » . وأما حكمها فقال « في فاكهة القلوب والأفواه » : « أما المؤمن بالأصالة فيجب أن يذكرها مرة في عمره ، وينوي بها الوجوب » . ولا نطيل في ذلك حتى لا نستطرد إلى ما ليس من موضوعنا .

وقال الفقيه المحدث رشيد رضا رحمه الله عند كلامه على أحاديث أشرط الساعة في تفسيره ^(٢) .

« لا شك في أن أكثر الأحاديث قد روى بالمعنى كما هو معلوم واتفق عليه العلماء ، ويدل عليه اختلاف رواة الصحاح في ألفاظ الحديث الواحد حتى المختصر منها ، وما دخل على بعض هذه الأحاديث (في المدرجات) وهي ما يدرج في اللفظ المرفوع من كلام الرواة فعلى هذا ، كان يروى كل أحد ما فهمه ، وربما

(١) ص ٥٥ ج ٢ من الشفاء .

(٢) ص ٥٠٦ ج ٩ .

وقع في فهمه الخطأ وربما فسر بعض ما فهمه ، بألفاظ يزيدنها ، إلى أن قال :
 فهل من الغرابة أن يقع الخلط والتعارض فيما يروى عنه بالمعنى بقدر فهم الرواة ؟
 وسئل رحمه الله عن رأيه فيمن قال : إنه لم يثبت عن النبي إلا ١٢ أو ١٤
 حديثاً فأجاب (١) :

هذا القول غير صحيح ، ولم يقل به أحد بهذا اللفظ ، وإنما قيل هذا أو مادونه ،
 في الأحاديث التي تواتر لفظها .

ولا بأس من أن نثبت هنا كلمة لنا نشرناها في العدد ٩٥٧ من مجلة الرسالة
 الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ تصحيحاً لما نشره الأستاذ عبد السلام هارون في
 كتاب البيان والتبيين للجاحظ وما هي ذى :

هو سماع الحديث لا سماع الغناء!

يعثر الإنسان أحياناً أثناء مطالعته في الصحف على أشياء تستدعي النقد ،
 وتستوجب التصحيح فيتجاوزها ولا يعنى بها ، لأنه إذا تولى نقد أو تصحيح كل
 ما يعثر عليه من الغلط فإنه لا يجد من الوقت ما يسعه ، ولا من هدوء البال ما يعينه ،
 وقد ينشط أحياناً فينهض لبيان ما يجد من خطأ ، وبخاصة عندما يقف على أمر
 لا يصح السكوت عليه أو الإغضاء عنه .

ومن ذلك أنى كنت أقرأ في الجزء الثاني من كتاب « البيان والتبيين » للجاحظ
 الذى خرج بتحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون فإذا بي أجد في الصفحة
 ٣٢٢ من هذا الجزء ما يلى :

« وقال ابن عون : أدركت ثلاثة يتشددون في السماع ، وثلاثة يتساهلون (في
 المغاني) فأما الذين يتساهلون ، فالحسن والشعبي والنخعي ، وأما الذين يتشددون ،
 فمحمد بن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة (٢) » .

وقد حسب الأستاذ هارون أن السماع في هذا الخبر هو سماع الأغاني ! فآثر

(١) ص ٢٦٠ ج ٣٤ من مجلة المنار .

(٢) راجع صفحة ٧٧ من هذا الكتاب .

كلمة « المغانى » بالمعجمة التى وجدها فى بعض نسخ الأصول ، على لفظها بالمهملة التى جاءت بأصول أخرى ، وأخذ يفسرها على ما ظن تفسيراً لا أدرى إن كان يرضى أئمة اللغة أم يفضيهم !

فقال فى شرح الكلمة : « المغانى جمع مغنى مصدر ميمى من غنى يغنى ! وفى التيمورية المغانى بالمهملة تحريف ، أى أن هذه الكلمة قد جاءت فى نسخة مكتبة كوبرلى والنسخة التيمورية بالمهملة وهو تحريف .

والذى قال عنه الأستاذ إنه تحريف هو الصحيح ، وإن صحة الكلمة المغانى بالمهملة كما جاءت بهاتين النسختين ، والسمع هنا هو سماع الحديث النبوى ، لا سماع الأغانى !

وقد جاءت عبارة ابن عون هذه ، لأن نقل حديث رسول الله على حقيقة لفظه أو بمعناه ، كان موضع خلاف بين الصحابة ، ثم امتد هذا الخلاف إلى التابعين ومن بعدهم ، فكان من الصحابة الذين يجوزون رواية الحديث بالمعنى ، كما يقولون ، على وابن عباس وأنس وجماعة معهم . وكان الذى يمنع ذلك ابن عمر ، أما التابعون فكان الذين يتشددون فى رواية الحديث على لفظه محمد بن سيرين والقاسم ابن محمد ورجاء بن حيوة ، والذين يتساهلون فى ذلك الحسن والشعبي والنخعي^(١) ، ومن هنا جاءت كلمة ابن عون التى رواها الجاحظ وأخطأ فى فهمها الأستاذ عبد السلام هارون . . .

محمود أبو ريه

المنصورة

(١) ص ٨٠ ج ١ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، وص ٣٠٨ توجيه النظر ؛ وقد ذكر لابن سيرين أن الحسن والشعبي والنخعي يروون بالمعنى فقال ؛ إنهم لو حدثوا كما سمعوا لكان أفضل ؛ ص ٢٠٦ من الكفاية للخطيب .

أمثلة من رواية الحديث بالمعنى

حديث الإسلام والإيمان

روى مسلم عن طلحة بن عبيد الله : جاء رجل إلى رسول الله من أهل نجد ثائر الرأس ، نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول ، حتى دنا من رسول الله فإذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله : خمس صلوات في اليوم والليلة . فقال : هل على غيرهن ؟ فقال : لا . إلا أن تطوع . وصيام شهر رمضان ، فقال : هل على غيره ؟ فقال : لا ، إلا أن تطوع . وذكر له رسول الله الزكاة . فقال : هل على غيرها ؟ فقال : لا ، إلا أن تطوع . قال : فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ، ولا أنقص منه . فقال رسول الله أفلح إن صدق ، وفي رواية أخرى أفلح وأبيه إن صدق ، وفي رواية ثالثة دخل الجنة وأبيه إن صدق .

وعن أبي هريرة في حديث جبريل .

قال رسول الله : سلوني ، فهابوه فجاء رجل فجلس عند ركبتيه وقال : يا رسول الله ما الإسلام ؟ قال : لا تشرك بالله شيئاً . وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان . قال : صدقت ، ثم قال : يا رسول الله ما الإيمان ؟ قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ولقائه ورسوله . وتؤمن بالغيب ، وتؤمن بالقدر كله قال : صدقت . قال : يا رسول الله ما الإحسان ؟ قال أن تخشى الله كأنك تراه ، فإنك إن لا تكن تراه فإنه يراك إلخ . وقد تكلمنا عن هذا الحديث في كتابنا « شيخ المضيعة » فيرجع إليه ويقرأ ما قاله الدكتور طه حسين فيه ^(١) .

وعن أبي أيوب ^(٢) قال : جاء رجل إلى النبي فقال : دلني على عمل أعمله يدينني من الجنة ، ويباعدني من النار . قال : تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة ، وتصل ذا رحمك . قال رسول الله : إن تمسك بما أمر به دخل الجنة .

(١) ص ٢١١ و ٢١٢ مرآة الإسلام .

(٢) هو حماد بن زيد الأنصاري ، ص ١٧٢ ج ١ شرح النووي على مسلم و ص ١١٩ من كتاب المعارف لابن قتيبة .

وفي رواية ابن أبي شيبة إن تمسك به .

وعن أبي هريرة : أن أعرابياً جاء إلى رسول الله فقال يا رسول الله ، دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة ، قال : تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤدى الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان ، قال والذي نفسي بيده ، لا أزيد على هذا شيئاً ولا أنقص منه . فلما ولى قال النبي : من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا .

قال الإمام النووي معلقاً على هذه الأحاديث ما نصه ^(١) : « اعلم أنه لم يأت في حديث طلحة — ذكر (الحج) ولا جاء ذكره في حديث جبريل من رواية أبي هريرة ، وكذا غير هذه الأحاديث لم يذكر في بعضها « الصوم » ولم يذكر في بعضها « الزكاة » وذكر في بعضها صلة الرحم ، وفي بعضها أداء الخمس ، ولم يقع في بعضها ذكر « الإيمان » — فتفاوتت هذه الأحاديث في عدد خصال الإيمان زيادة ونقصاً وإثباتاً وحذفاً .

وقد أجاب القاضي عياض وغيره رحمهم الله بجواب لخصه الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح وهذبه فقال : ليس هذا باختلاف صادر من رسول الله . بل هو من تفاوت الرواة في الحفظ والضبط ، فمنهم من قصر فاقصر على ما حفظه فأداء ولم يتعرض لما زاده غيره بنى ولا إثبات ، وإن كان اقتصره على ذلك يشعر بأنه (الكل) فقد بان بما أتى به غيره من الثقات أن ذلك ليس « بالكل » وأن اقتصره عليه كان لقصور حفظه عن تمامه . ألا ترى حديث النعمان بن توفل الذي اختلفت الرواية في خصاله بالزيادة والنقصان ، مع أن راوى الجميع راو واحد ؟ !

وهذا هو حديث النعمان بن توفل ^(٢) : عن أبي سفيان عن جابر أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) النعمان بن توفل فقال : يا رسول الله أرايت إذا صليت المكتوبة وحرمت الحرام وأحللت الحلال أَدْخَلَ الجنة ؟ فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : نعم .

(١) ص ٢١٥ ج ١ شرح النووي لمسلم على هامش القسطلاني .

(٢) ص ١٧٥ ج ١ شرح النووي على مسلم .

وعن الأعمش عن أبي صالح وأبي سفيان عن جابر قال : قال النعمان بن
توكل : يا رسول الله بمثله ، وزادا فيه ، ولم أزد على ذلك شيئاً .

حديث زوجتكها بما معك^(١)

جاءت امرأة إلى النبي وأرادت أن تهب نفسها له ، فتقدم رجل فقال :
يا رسول الله : أنكحنيها ؟ ولم يكن معه من المهر غير بعض القرآن ، فقال له النبي :
أنكحتكها بما معك من القرآن ، وفي رواية : « قد زوجتكها بما معك من القرآن »
وفي رواية ثالثة : « زوجتكها على ما معك » ، وفي رواية رابعة : « قد ملكتكها بما
معك » ، وفي رواية خامسة : « قد ملكتكها بما معك من القرآن » وفي رواية
سادسة : « أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها » ، وفي رواية سابعة : « أمكنا كها .. » .
وفي رواية ثامنة : « خذها بما معك » فهذه اختلافات ثمانية — في لفظة واحدة .
قال ابن دقيق العيد : هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد
مخرج الحديث ! وقال العلأئ : من المعلوم أن النبي لم يقل هذه الألفاظ كلها تلك
الساعة فلم يبق إلا أن يكون قال لفظة منها ، وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى ، فمن قال
بأن النكاح ينعقد بلفظ التملك ثم احتج بمجيئه في هذا الحديث ، إذا عورض بقية
الألفاظ لم ينتهض احتجاجه ! فإن جزم بأنه هو الذي تلفظ به النبي — ومن قال
غيره ذكره بالمعنى ! — قلبه عليه مخالفه وادعى ضد دعواه ، فلم يبق إلا الترجيح
بأمر خارجي .

وهذا الحديث ومثله كان مما دعا سيبويه وغيره إلى عدم جعلهم الحديث من
شواهدهم في إثبات اللغة والنحو كما ستراه في محله من هذا الكتاب .

(١) لم نعرض هنا لاختلافات الفقهاء في حكم هذا الحديث بسبب اختلاف ألفاظه فارجع إليها في
كتبهم لترى كيف تفعل الرواية بالمعنى ؟ ويراجع من ص ١٦٨ إلى ص ١٧٦ ج ٩ فتح الباري .

حديث الصلاة في بني قريظة

روى البخارى عن ابن عمر أن النبي قال يوم الأحزاب : لا يصليين أحد « العصر » إلا في بني قريظة ، فأدرك بعضهم العصر في الطريق ، فقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيها ، وقال بعضهم : بل نصلي ، لم يرد منا ذلك ، فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحداً منهم .

قال ابن حجر في شرح هذا الحديث : كذا وقع في جميع النسخ عند البخارى ووقع في جميع النسخ عند مسلم « الظاهر » مع اتفاق البخارى ومسلم على روايته عن شيخ واحد بإسناد واحد ؛ وقد وافق مسلماً أبو يعلى وآخرون ، وكذا أخرجه ابن سعد ، وأما أصحاب المغازى فقد اتفقوا على أنها العصر .

ثم قال ابن حجر بعد ذلك : إن البخارى كتبه من حفظه ولم يراع اللفظ كما عرف من مذهبه^(١) في تجويز ذلك ، بخلاف مسلم فإنه يحافظ على اللفظ كثيراً ، ولم يجوز مثله لموافقة من وافق مسلماً على لفظه بخلاف البخارى . وقد بلغ من أمرهم أنهم كانوا يروون الحديث بألفاظهم وأسانيدهم ثم يعزونه إلى كتب السنة .

قال العراقى في شرح ألفيته :

إن البيهقى في السنن والمعرفة والبعوى في شرح السنة وغيرهما ، يروون الحديث بألفاظهم وأسانيدهم ، ثم يعزونه إلى البخارى ومسلم مع اختلاف الألفاظ والمعانى ، فهم إنما يريدون أصل الحديث لا عزو ألفاظه هـ .

(١) الذى قاله ابن حجر عن البخارى يؤيده ما رواه الخطيب البغدادى عن البخارى قال : رب حديث سمعته بالبصرة كتبه بالشام ورب حديث سمعته بالشام كتبه بمصر ، فقليل له يا أبا عبد الله ، بكامله . قال : فسكت (ص ١١ ج ٢ من تاريخ الخطيب). وقال : حيدر بن أبي جعفر والى بخارى : قال لى محمد بن إسماعيل يوماً : رب حديث سمعته بالبصرة كتبه بالشام ، ورب حديث سمعته بالشام كتبه بمصر ، فقلت له : يا أبا عبد الله ، بتمامه ؟ فسكت (ص ٢٠١ ج ٢ هدى السارى مقدمة فتح البارى). ويراجع الكلام عن كتاب البخارى بين كتب الحديث المشهورة فى الفصل الذى عقدناه لذلك فى كتابنا هذا .

ومن هذا القبيل قول النووي في حديث « الأئمة من قريش » أخرجه الشيخان مع أن لفظ الصحيح « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان » وبين اللفظين والمعنيين تفاوت عظيم كما ترى اهـ .

حديث تأبير النخيل

روى مسلم في كتابه عن موسى بن طلحة عن أبيه قال : مررت مع رسول الله يقوم على رءوس النخل فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ فقلت : يلقحونه ، يجعلون الذكر في الأنثى فتلقح ! فقال رسول الله : ما أظن يغني ذلك شيئاً ! قال : فأخبروا بذلك فتركوه ، فأخبر رسول الله بذلك فقال : إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه فإنني ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن ، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به ، فإنني لن أكذب على الله عز وجل .

وعن رافع بن خديج قال : قدم نبي الله المدينة وهم يأبرون النخل فقال : ما تصنعون ؟ قالوا : كنا نصنعه ، قال : لعلمكم لو لم تفعلوا كان خيراً ، قال : فتركوه منفصت ، أو قال فنقصت ، قال : فذكروا ذلك له فقال : إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به . وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر . رواه مسلم والنسائي .

وعن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعن أنس ، أن النبي مر يقوم يلقحون فقال : لو لم تفعلوا لصلح ؛ قال : فخرج شيصاً : فمر بهم فقال : ما لنخلكم ؟ ندرا : قلت كذا كذا ، قال : أنتم أعلم بأمر دنياكم .

وفي رواية أحمد : ما كان من أمر دينكم فإلى . وما كان من أمر دنياكم فأنتم أعلم به ، وفي رواية روي عن ابن رشد في كتاب التحصيل والبيان « ما أنا بزارع » لا صاحب نخل .

حديث صحيفة على رضى الله عنه

هذا الحديث رواه الجماعة أحمد والشيخان وأصحاب السنن بألفاظ مختلفة .
أما البخارى فقد رواه عن أبى جحيفة فى كتاب العلم بلفظ قلت لعلى : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فهماً أعطيه رجلاً مسلماً ، أو ما فى هذه الصحيفة قلت : وما فى هذه الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر . ورواية الكشميرى « وإن لا يقتل » إلخ .

وفى كتاب الجهاد بلفظ : قلت لعلى هل عندكم شىء من الوحي ، إلا ما فى كتاب الله ؟ قال : لا والذى فلق الحبة ، وبرأ النسمة ، ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله رجلاً فى القرآن وما فى هذه الصحيفة ؟ قلت : وما فى هذه الصحيفة ؟ قال العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر .

وفى باب الديات : سألت عليماً رضى الله عنه : هل عندكم شىء مما ليس فى القرآن ؟ فقال : والذى فلق الحبة وبرأ النسمة ، ما عندنا إلا ما فى القرآن إلا فهماً يعطى رجل فى كتابه . وما فى هذه الصحيفة . قلت وما فى هذه الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير إلخ .

وفى باب حرم المدينة من كتاب الحج عن إبراهيم التيمى عن أبيه بلفظ ما عندنا شىء إلا كتاب الله وهذه الصحيفة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) « المدينة حرم ما بين عائر إلى كذا . من أحدث فيها حدثاً ، أو آوى محدثاً ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل » وقال : « ذمة المسلمين واحدة فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل ، ومن تولى بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل » .

وفى باب ذمة المسلمين من كتاب الجزية بلفظ : خطبنا على فقال : ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله وما فى هذه الصحيفة ، قالوا ، وما فى هذه الصحيفة فقال ، فيها الجراحات وأسنان الإبل والمدينة حرام ما بين عير إلى كذا فمن أحدث

فيها حدثاً ، أو آوى فيها محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل ، ومن تولى غير مواليه فعليه مثل ذلك ، وذمة المسلمين واحدة ، فمن أخفر مسلماً فعليه مثل ذلك .

وفى باب إثم من عاهد ثم غدر بلفظ ، عن علي قال : ما كتبنا عن النبي (صلى الله عليه وسلم) إلا القرآن وما في هذه الصحيفة : قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : المدينة حرام ما بين عاتر إلى كذا فمن أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل . وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل ، ومن والى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل .

وفى باب إثم من تبرأ من مواليه بلفظ : ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله وغير هذه الصحيفة ، وأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات وأسنان الإبل ، وفيها — المدينة حرام إلخ وذكر مسألة الولاء فمسألة الذمة بمثل ما تقدم .

وفى باب كراهة التعمق والتنازع والغلو في الدين من كتاب الاعتصام بلفظ : خطبنا على علي منبر من أجر فقال : والله ما عندنا من كتاب يقرأ إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة ، فنشرها فإذا فيها أسنان الإبل ، وإذا فيها المدينة حرم من غير إلى كذا فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله . . . وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر فعليه . . . وإذا فيها : من والى قوماً بغير إذن مواليه فعليه . . . (إلا أنه قال) : لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً (هذه روايات البخاري) .

وروايات مسلم وأصحاب السنن بمعنى روايات البخاري — وصرح مسلم بحديث المدينة ، وهما غير وثور (جبلان) وقاله الحافظ ابن حجر في الكلام على حديث علي رضي الله عنه من طريق إبراهيم التيمي عن أبيه : إن الصحيفة كانت مشتملة على كل ما ورد — أي فكان يذكر كل راو منها شيئاً ، إما لاقتضاء الحال ذكره دون غيره ، وإما لأن بعضهم لم يحفظ كل ما فيها ، أو لم يسمعه ، ولا شك أنهم نقلوا ما نقلوه بالمعنى دون التزام اللفظ كله ، ولذلك وقع الخلاف في ألفاظهم ، ولم يقل الرواة « إنه قرأها عليهم » برمتها فحفظوها أو كتبوها عنه بل (تدل ألفاظهم)

على أنه كان يذكر ما فيها أو بعضه من حفظه ، ومن قرأها لم كلها أو بعضها لم يكتبوها ، بل حدثوا بما حفظوا ، ومنه ما هو من لفظ الرسول (صلى الله عليه وسلم) ومنه ما هو إجمال للمعنى كقوله « العقل وفكاك الأسير » فإن المراد بالعقل دية القتل وسميت عقلاً لأن الأصل فيها أن تكون إبلاً تعقل أى تربط بالعقل فى فناء دار المقتول أو عصبته المستحقين لها ، وقوله (أسنان الإبل) فى بعض الروايات ، معناه ما يشترط فى أسنان إبل الدية أو الصدقة إلخ وجملة القول : أننا لا نعلم أن أحداً كتب عن أمير المؤمنين ما كان فى تلك الصحيفة بنصه ، ولا أنه هو كتبها بأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) لأنه قال فى رواية قتادة عن أبى حسان إنه سمع شيئاً فكتبه . اه باختصار .

وإذا كان لنا من كلمة نعلق بها على أمر هذه الصحيفة المنسوبة إلى على رضى الله عنه — وما جاء فيها من روايات مختلفة فى كتب الحديث فهى أننا لا نطمئن إلى ما جاء فيها من روايات مهما كان رواتها ، وبحسبك أن تجد ابن حجر قد قال فى هذه الروايات ما قال .

ومرد شكنا إلى أن علىاً رضى الله عنه إذا كان قد أراد أن يكتب عن رسول الله ما يراه نافعاً للدين والمسلمين فلا تكفيه مثل هذه الصحيفة التى كان يضعها كما يقولون فى قراب سيفه وإنما كان يكتب آلاف الأحاديث فى جميع ما يهم المسلمين وهو صادق فى كل ما يكتب إذا أراد ؛ على أننا قد أفدنا من أخبار هذه الصحيفة فائدة كبيرة إذ أثبتت لنا كيف تفعل الرواية بالمعنى فعلها ، وأنها كانت ضرراً على الدين وعلى اللغة والأدب كما سنبينه قريباً إن شاء الله .

ونختم هذا الفصل بكلمة صغيرة جامعة للحافظ ابن كثير جاءت فى كتاب الباعث الحثيث^(١) ، قال بعد أن تكلم عمن جوّزوا رواية الحديث بالمعنى :

« ومنع الرواية بالمعنى طائفة آخرون من المحدثين والفقهاء والأصوليين ، وشدّدوا فى ذلك أكد التشديد — وكان ينبغى أن يكون هذا هو الواقع ، ولكن لم يتفق ذلك » وذلك لأن الذى جرى عليه الأمر ، هو رواية الحديث بالمعنى ، وهو ما تجده فى

(١) ص ١٦٥ و ١٦٦ من كتاب الباعث الحثيث .

جميع كتب الحديث بلا استثناء . وستعرف من تاريخ البخارى أنه ممن كانوا يروون بالمعنى - ويراجع فصل «موقف النحاة من كتب الحديث» فى موضعه من هذا الكتاب.

ضرر رواية الحديث بالمعنى

لما كانت أحاديث النبي (صلى الله عليه وسلم) قد جاء نقلها بالمعنى - كما بينا من قبل - وأنهم قد أباحوا لرواتها أن يزيدوا فيها ويختصروا منها ، وأن يقدموا ويؤخروا فى ألفاظها - بله ما سوغوه من قبول الملحون منها - لما كان الأمر قد جرى على ذلك فقد نشأ من أثر ذلك كله - ولا جرم وبخاصة بسبب نقل الحديث بالمعنى - ضرر عظيم .

وقال العلامة الجزائرى فى كتابه « توجيه النظر » ^(١) .

[بعد البحث والتتبع تبين أن كثيراً ممن روى بالمعنى قد قصر فى الأداء ولذلك قال بعضهم : ينبغى سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن ، كما وقع لكثير من الرواة قديماً وحديثاً . وقد نشأ عن الرواية بالمعنى ضرر عظيم حتى عد من جملة أسباب اختلاف الأمة ، قال بعض المؤلفين ^(٢) فى ذلك فى مقدمة كتابه : إن الخلاف قد عرض للأمة من « ثمانية أوجه » ، وجميع وجوه الخلاف متولدة منها ، ومتفرعة عنها . « الأول » منها اشتراك الألفاظ واحتمالها للتأويلات الكثيرة ، « الثانى » الحقيقة والمجاز ، « الثالث » الأفراد والتركيب ، « الرابع » الخصوص والعموم ، « الخامس » الرواية والنقل ، « السادس » الاجتهاد فيما لا نص فيه ، « السابع » الناسخ والمنسوخ ، « الثامن » الإباحة والتوسيع - وقال فى باب الخلاف العارض من جهة الرواية والنقل : هذا الباب لا تتم الفائدة التى قصدناها منه إلا بمعرفة العلل التى تعرض للحديث فتحيل معناه ، وربما أوهمت فيه معارضة بعضه لبعض ، وربما ولدت فيه إشكالا يحوج العلماء إلى طلب التأويل البعيد . ونحن نذكر العلل كم هى ؟

(١) ص ٣٣٧ وما بعدها .

(٢) ظلتنا نبهت عن هذا المؤلف حتى وجدنا أنه أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى الأندلسى المتوفى سنة ٥٢١ هـ . وفيه الكلام فى كتابه « الإنصاف فى التنبيه على الأسباب التى أوجبت الاختلاف بين المسلمين فى آرائهم » ، وقد طبع فى مصر سنة ١٣١٩ مصححاً بقلم الشيخ أحمد عمر المحمصانى الأزهرى .

ونذكر من كل نوع منها مثلاً أو أمثلة يستدل بها على غيرها إن شاء الله^(١) . قال البطليوسي : اعلم أن الحديث المأثور عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وعن أصحابه والتابعين لهم ، تعرض له « ثمانى علل » — أولها : فساد الإسناد ، (الثانية) من جهة نقل الحديث على معناه دون لفظه ، (والثالثة) من جهة الجهل بالإعراب . (والرابعة) من جهة التصحيف ، (والخامسة) من جهة إسقاط شيء في الحديث لا يتم المعنى إلا به ، (والسادسة) أن ينقل المحدث الحديث ويغفل نقل السبب الموجب له ، أو بسط الأمر الذى جر ذكره ، (السابعة) أن يسمع المحدث بعض الحديث ويفوته سماع بعضه ، (الثامنة) نقل الحديث من الصحف دون المشايخ^(٢) .

العللة الأولى

وهى فساد الإسناد ، وهذه العلة أشهر العلل عند الناس حتى إن كثيراً منهم يتوهم^(٣) أنه إذا صح الإسناد صح الحديث ! وليس كذلك فإنه قد يتفق أن يكون رواية الحديث مشهورين بالعدالة ، معروفين بصحة الدين والأمانة ، غير مطعون عليهم ، ولا مسترأب بنقلهم ، ويعرض مع ذلك لأحاديثهم أعراض على وجوه شتى من غير قصد منهم إلى ذلك — والإسناد يعرض له الفساد من أوجه : (منها) الإرسال وعدم الاتصال ، (ومنها) أن يكون بعض رواته صاحب بدعة ، أو متهماً بكذب وقلة ثقة ، أو مشهوراً ببيلة وغفلة ، أو يكون متعصباً لبعض الصحابة منحرفاً عن بعضهم ، فإن كان مشهوراً بالتعصب ثم روى حديثاً فى تفضيل من يتعصب له ، ولم يرد من غير طريقه ، لزم أن يسترأب به ، وذلك أن إفراط عصبية الإنسان لمن يتعصب له وشدة محبته يحمله على افتعال الحديث ، وإن لم يفتعله بدله وغير بعض حروفه . . . وما يبعث على الاسترأبة

(١) ونقل هذه العلل باختصار من أصل كتاب البطليوسي .

(٢) قد لا يصح أن يعد ذلك من علل الحديث ؛ فقد ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه . وقال أبو إسحاق الإسفرائينى : الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة ؛ وقال الطبرى : من وجد حديثاً فى كتاب صحيح جاز له أن يرويه ويحتج به ، وكذلك قال العز بن عبد السلام .

(٣) ومنهم حشوية دهرنا الذين يظهرون بين الناس فى لباس العلماء .

بنقل الناقل أن يعلم منه حرص على الدنيا وتهافت على الاتصال بالملك ونيل المكانة والحظوة عندهم — فإن من كان بهذه الصفة لم يؤمن عليه التغيير والتبديل والافتعال للحديث والكذب حرصاً على مكسب يحصل عليه (١) . وقد نبه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على نحو هذا الذي ذكرنا بقوله : إن الأحاديث ستكثر بعدى كما كثرت عن الأنبياء قبلى ، فما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله تعالى فما وافقه كتاب الله فهو عنى قلته أو لم أقله .

وقد روى أن قوماً من الفرس واليهود (٢) وغيرهم لما رأوا الإسلام قد ظهر وعم ودوخ وأذل جميع الأمم ، ورأوا أنه لا سبيل إلى مناصبته ، رجعوا إلى الحيلة والمكيدة فأظهروا الإسلام من غير رغبة فيه ، وأخذوا أنفسهم بالتعب والتقصيف ، فلما حمد الناس طريقهم ولدوا الأحاديث والمقالات ، وفرقوا الناس فرقاً . . .

وإذا كان عمر بن الخطاب يتشدد فى الحديث ويتوعد عليه والزمان زمان ، والصحابة متوافرون ، والبدع لم تظهر ، والناس فى القرن الذى أثنى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما ظنك بالحال فى الأزمنة التى ذمها ! وقد كثرت البدع وقلت الأمانة . . .

العلة الثانية

وهى نقل الحديث على المعنى دون اللفظ بعينه — وهذا الباب

يعظم الغلط فيه جداً . وقد نشأت منه بين الناس شغوب شنيعة ، وذلك أن أكثر

المحدثين لا يراعون ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم التى نطق بها ، وإنما ينقلون إلى من بعدهم معنى ما أرادته بألفاظ أخرى ؛ ولذلك نجد الحديث الواحد فى المعنى الواحد يرد بألفاظ شتى ، ولغات مختلفة ، يزيد بعض ألفاظها على بعض .

على أن اختلاف ألفاظ الحديث قد تعرض من أجل تكرير النبي (صلى الله عليه وسلم) له فى مجالس عدة مختلفة وما كان من الحديث بهذه الصفة فليس

(١) كما هو شأن بعضهم فى عصرنا .

(٢) مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه وعبد الله بن سلام .

كلامنا فيه ، وإنما كلامنا في اختلاف الألفاظ التي تعرض من أجل نقل الحديث على المعنى . ووجه الغلط الواقع من هذه الجهة ، أن الناس يتفاضلون في صورهم وألوانهم وغير ذلك من أمورهم وأحوالهم ، فربما اتفق أن يسمع الراوى الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم أو من غيره ، فيتصور معناه في نفسه على غير الجهة التي أرادها ، وإذا عبر عن ذلك المعنى الذى تصور في نفسه بألفاظ أخرى ، كان قد حدث بخلاف ما سمع من غير قصد منه إلى ذلك - وذلك أن الكلام الواحد قد يحتمل معنيين وثلاثة ، وقد تكون فيه اللفظة المشتركة التي تقع على الشيء وضده ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « قصوا الشارب واعفوا اللحى » ففي مثل هذا يجوز أن يذهب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى المعنى الواحد ويذهب الراوى عنه إلى المعنى الآخر ، فإذا أدى معنى ما سمع دون لفظه بعينه ، كان قد روى عنه ضد ما أراده غير عامد ، ولو أدى لفظه بعينه ، لأوشك أن يفهم منه الآخر ما لم يفهم الأول ؛ وقد علم (صلى الله عليه وسلم) أن هذا سيعرض بعده فقال محذراً من ذلك : « نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها . فرب مبلغ أوعى من سامع ... »

العلة الثالثة

وهي الجهل بالإعراب ومباني كلام العرب ومجازاتها ، وذلك أن كثيراً من رواة الحديث قوم جهال باللسان العربى لا يفرقون بين المرفوع والمنصوب والمحفوظ . ولعمري لو أن العرب وضعت لكل معنى لفظاً يؤدي عنه لا يلتبس بغيره ، لكان لهم عذر في ترك تعلم الإعراب ، ولم يكن بهم حاجة إليه في معرفة الخطأ من الصواب . ولكن العرب قد تفرق بين المعنيين المتضادين بالحركات فقط ، واللفظ واحد - ألا ترى أن الفاعل والمفعول ليس بينهما أكثر من الرفع والنصب - فربما حدث المحدث بالحديث ، فرفع لفظه منه ينوى بها أنها فاعلة ، ونصب أخرى ينوى بها أنها مفعولة ، فنقل عنه السامع ذلك الحديث فرفع ما نصب ونصب ما رفع جهلاً منه بما بين الأمرين فانعكس المعنى إلى ضد ما أراده المحدث الأول .

العلة الرابعة

وهي التصحيف^(١) ، وهي أيضاً باب عظيم الفساد في الحديث جداً - وذلك أن كثيراً من المحدثين لا يضبطون الحروف ، ولكنهم يرسلونها إرسالاً غير مقيدة ولا مثقفة اتكالا على الحفظ ، فإذا غفل المحدث عما كتب مدة من زمانه ثم احتاج إلى قراءة ما كتب ، أو قرأه غيره ، فربما رفع المنصوب ، ونصب المرفوع - فانقلبت المعاني إلى أضدادها ، وربما تصحف له الحرف بحرف آخر لعدم الضبط فيه ، فانعكس المعنى إلى نقيض المراد به - وذلك أن هذا الخط العربي شديد الاشتباه ، وربما لم يكن بين المعنيين المتضادين غير الحركة أو النقطة ، كقولهم مكرم بكسر الراء إذا كان فاعلاً ، ومكرم بفتح الراء إذا كان مفعولاً ، ورجل أفرع بالقاء إذا كان تام الشعر ، وأقرع بالقاف لا شعر في رأسه . وفي الحديث - كان رسول الله أفرغ . وقد جاءت من هذا الباب أشياء طريفة من المحدثين نحو ما يروى عن يزيد بن هارون أنه روى : كنا جلوساً حول بشر بن معاوية وإنما هو حول بسر بن معاوية ، وكما روى عبد الرزاق : يقاتلون خور كرمان ، وإنما هو خوز (بالزاي معجمة) .

وهذا النوع كثير جداً وقد وضع فيه الدارقطني رحمه الله كتاباً مشهوراً سماه « تصحيف الحفاظ » .

ومن ظريف ما وقع منه في كتاب مسلم ومسنده الصحيح : نحن يوم القيامة على كذا - انظر - وهذا شيء لا يتحصّل له معنى ؛ وهكذا تجده في كثير من النسخ وإنما هو « نحن يوم القيامة على كُؤم » والكؤم جمع كؤمة وهو المكان

(١) وقال ابن الصلاح في مقدمته عن التصحيف ما يلي ، معرفة المصحف من أسانيد الأحاديث ومتونها فن جليل ينهض بأعبائه الخذاق من الحفاظ ، والدارقطني منهم وله فيه نصنيف مقيد ، وروينا عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل أنه قال : ومن يعمرى من الخطأ والتصحيف ؟ وأق ابن الصلاح بمثال للتصحيف في السنن ، مارواه ابن طهية عن كتاب موسى بن عتبة بإسناده إليه عن زيد بن ثابت أن رسول الله احتجم في المسجد وإنما هو بالراء - احتجر في المسجد بنخص أو حصير حجرة يصل فيها فصحه ابن طهية (ص ١١٤) .

المشرف ، فصَحَّفَه بعض النقلة فكتب : نحن يوم القيامة على كذا ، فقرأ من قرأ فلم يفهم ما هو ! فكتبَ في طرة الكتاب : انظر — يأمر قارئ الكتاب بالنظر فيه وبينه عليه ، فوجده ثالث فظنه من الكتاب فألحقه بمتنه .

العلة الخامسة

وهي إسقاط شيء من الحديث لا يتم إلا به : وهذا النوع أيضاً قد وردت منه أشياء كثيرة في الحديث كنعو ما رواه قوم عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه سئل عن ليلة الجح : فقال : ما شهدها منا أحد — وروى عنه من طريق آخر أنه رأى قوماً من الزَّط فقال : هؤلاء أشبه من رأيت بالجح ليلة الجح . فهذا الحديث يدل على أنه شهدوها . ^{والأول يدل على أنه لم يشهدوها} — فالحديثان كما ترى متعارضان — وإنما أوجب التعارض ^{جعل} بينهما — إن الذى روى الحديث الأول أسقط منه كلمة رواها غيره — وإنما الحديث — ما شهدها منا أحد غيرى .

العلة السادسة

وهي أن ينقل المحدث الحديث ويغفل عن نقل السبب الموجب له فيعرض من ذلك إشكال في الحديث أو معارضة للحديث آخر ، كنعو ما رواه قوم من أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بالعربيين الذين ارتدوا عن الإسلام وأغاروا على لقاحه فأمر بقطع أيديهم وأرجلهم وسمل عيونهم وتركوا بالحرّة يستسقون فلا يسقون حتى ماتوا . وقد وردت عنه الروايات من طرق شتى أنه نهى عن المثلة — وإنما عرض هذا التعارض من أجل أن الذى روى الحديث الأول أغفل نقل سببه الذى أوجبه ، ورواه غيره فقال إنما فعل بهم ذلك لأنهم مثّلوا برعائه فجازاهم بمثل فعلهم . . .

العلة السابعة

وهي أن يسمع المحدث بعض الحديث ويفوته سماع بعضه : كنعو ما روى من أن عائشة رضى الله عنها ، أخبرت أن أبا هريرة حدث أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : « إن يكن الشوم في ثلاث : الدار والمرأة والفرس ^(١) » ، وهذا الحديث مُعارض لقوله (صلى الله عليه وسلم) : « لا عدوى ولا هامة ولا صفر ولا غول » — وقد روى في أحاديث عنه كثيرة أنه (صلى الله عليه وسلم) نهى عن التطير ، فغضبت عائشة (رضى الله عنها) وقالت : والله ما قال هذا رسول الله قط ، وإنما قال : « أهل الجاهلية يقولون إن يكن الشوم في ثلاث : الدار والمرأة والفرس » ، فدخل أبو هريرة فسمع الحديث ولم يسمع أوله — وهذا غير منكر أن يعرض لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يذكر في مجلسه الأخبار حكاية ويتكلم ^{العلمير} به أمراً ولا نهياً ولا أن يجعله أصلاً في دينه شيئاً يُستسن به ، وذلك معلوم من فعله ، ومشهور من قوله .

العلة الثامنة

وهي نقل الحديث من الصحف دون لقاء الشيوخ والسماع عن الأئمة — وهذا باب عظيم البلية والضرر في الدين فإن كثيراً من الناس يتساحون فيه جداً وأكثرهم إنما يعول على إجازة الشيخ له دون لقائه ، والضبط عليه ثم يأخذ بعد ذلك علمه من الصحف المسودة والكتب التي لا يعلم بصحتها من سقمها . وربما كانت مخالفة لرواية شيخه ، فيصحف الحروف ، ويبدل الألفاظ ، وينسب جميع ذلك إلى شيخه ظالماً له — وقد صار علم أكثر الناس في زماننا هذا على هذه الصفة ليس بأيديهم من العلم غير أسماء الكتب اه باختصار ^(٢) .

(١) انظر القول المفصل في الحديث وأشباهه في كتابنا « شيخ المصيرة » .

(٢) ص ١٠٠ وما بعدها .

إلى هنا ينتهى ما نقلناه من كتاب البطلينوسى عن الخلاف العارض بين المسلمين من جهة الرواية، ونعود إلى العلامة الجزائرى الذى وقف ينتظرنا لكى نسمعنا ما بقى من كلامه عن ضرر رواية الحديث بالمعنى فإذا به يقول :

واعلم أن الرواية بالمعنى قد أحس بضررها كثير من العلماء وشكوا منها على اختلاف علومهم ، غير أن معظم ضررها كان فى الحديث والفقهاء لعظم أمرهما . وقد نسب لكثير من العلماء الأعلام أقوال بعيدة عن السداد جداً اتخذها كثير من خصوصهم ذريعة للطعن فيهم والإضرار بهم ، ثم تبين بين البحث الشديد والتتبع أنهم لم يقولوا بها ، وإنما نشأت نسبتها إليهم من أقوال رواها الراوى عنهم بالمعنى، فقصر فى التعبير عما قالوه فكان من ذلك ما كان .

هذا وقد تعرض العلامة التحرير نجم الدين أحمد بن حمدان الحرانى الحنبلى للضرر الذى نشأ من الرواية بالمعنى فى مذهبه فقال فى آخر كتاب « صفة المفتى » فى باب جعله لبيان عيوب التأليف وغير ذلك ليعرف المفتى كيف يتصرف فى المنقول ويقف على مراد القائل بما يقول ، ليصح نقله للمذهب وعزوه إلى الإمام أو إلى بعض من إليه ينسب .

« اعلم أن أعظم المحاذير فى التأليف النقلي إهمال نقل الألفاظ بأعيانها والاكتفاء بنقل المعانى مع قصور الناقل عن استيفاء مراد المتكلم الأول بلفظه ، وربما كانت بقية الأسباب مفرعة عنه ، لأن القطع بحصول مراد المتكلم بكلامه ، أو الكاتب بكتابه مع ثقة الراوى ، تتوقف على انتفاء الإضمار والتخصيص والنسخ ، والتقديم والتأخير ، والاشتراك والتجاوز والتقدير ، والنقل ، والمعارض العقلى ، فكل نقل لا يؤمن معه حصول بعض الأسباب ، لا نقطع بانتفاءها نحن ولا الناقل ، ولا نظن عدمها ، ولا قرينة تنفيها ولا نجزم فيه بمراد المتكلم ، بل ربما ظنناه أو توهمناه — ولو نقل لفظه بعينه وقرائنه وتاريخه وأسبابه ^(١) انتفى هذا المحذور أو أكثره ، وهذا من حيث الإجمال ، وإنما يحصل الظن به حينئذ بنقل المتحرى ، فيعذر تارة لدعوى الحاجة إلى التصرف لأسباب ظاهرة ، ويكفى ذلك فى الأمور الظنية وأكثر المسائل

(١) آه لو كان كل ذلك يتحقق !

وإليك كلمات قيمة في رواية الحديث نستوفى بها هذا الفصل المهم من كتابنا :
قال الخطابي : ولا يبدل لفظ بأظهر منه ، إذ الشارع ربما قصد باللفظ
الجلي تارة ، وبالحق أخرى ، وكذا بالعكس .

وقال ابن حزم : وحكم الخبر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يورد بنص
لفظه ، لا يبدل ولا يغير إلا في حال واحدة — وهي أن يكون المرء قد ثبت فيه ،
وعرف معناه يقيناً ، فيسأل فيفتى بمعناه وموجه فيقول : حكم رسول الله بكذا ،
وأباح عليه السلام كذا ، ونهى عن كذا ، وحرم كذا ، والواجب في هذه القضية
ما صحح عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو كذا ، وكذلك القول فيما جاء من الحكم
في القرآن ولا فرق ، وجائز أن يخبر المرء بموجب الآية : ويحكيها بغير لفظها — وهذا
ما لا خلاف فيه من أحد في أن ذلك مباح ، وأما من حدث وأسند القول إلى
النبي (صلى الله عليه وسلم) وقصد التبليغ لما بلغه عن النبي (صلى الله عليه وسلم)
فلا يحل له إلا تحرى الألفاظ كما سمعها لا يبدل حرفاً مكان آخر ، وإن كان
معناها واحداً ، ولا يقدم حرفاً ولا يؤخر آخر — وكذلك من قصد تلاوة آية أو تعلمها
ولا فرق . وبرهان ذلك ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) علم البراء بن عازب دعاء
وفيه « ونبيك » الذي أرسلت ، فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدعاء على النبي قال
وبرسولك الذي أرسلت ، فقال النبي : « لا . ونبيك الذي أرسلت » (٢) فأمره
(صلى الله عليه وسلم) أن لا يضع لفظة « رسول » — في موضع لفظة « نبي » وذلك
حتى لا يحيل معنى ، وهو عليه السلام رسول دين ، فكيف يسوغ للجهال المغفلين
أن يقولوا إنه عليه السلام كان يحيز أن يوضع في القرآن مكان عزيز حكيم ، غفور
رحيم ، أو سميع عليم ، وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرأناً ، والله يقول نخبراً
عن نبيه : « ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي » ، ولا تبديل أكثر من وضع
كلمة مكان أخرى (٣) .

(١) لكلام الحراني تفصيل دقيق نافع يمكن الرجوع إليه في كتابه أو في كتاب توجيه النظر
للجزائري صفحة ٣٤٠ وما بعدها

(٢) راجع صفحة ٧٧ .

(٣) ص ٨٦ و ٨٧ ج ٢ من الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري .

بعثت بجوامع الكلم

وقال ابن حجر العسقلاني في شرح قول الرسول صلوات الله عليه : « بعثت بجوامع الكلم » من فتح الباري ^(١) : ما من الأنبياء نبي إلا أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر ، وإنما كان الذي أوتيت وحياً ، أوحاه الله إليّ ، فأرجو أني أكثرهم تابِعاً يوم القيامة .

معنى الحصر في قوله « إنما كان الذي أوتيته » : أن القرآن أعظم المعجزات وأفيدها وأدومها ، لاشتماله على الدعوة والحجة ودوام الانتفاع إلى آخر الدهر — فلما كان لا شيء يقاربه فضلاً عن أن يساويه ، وكان ما عداه بالنسبة إليه كأن لم يقع ، قيل : يؤخذ من إيراد البخاري هذا الحديث عقب الذي قبله — أي بعثت بجوامع الكلم — أن الراجح عنده أن المراد بجوامع الكلم القرآن . وليس ذلك بلازم ، فإن دخول القرآن في قوله : « بعثت بجوامع الكلم » لاشك فيه — وإنما النزاع هل يدخل غيره من كلامه من غير القرآن ؟ وقد ذكروا من أمثلة جوامع الكلام في القرآن قوله تعالى : « ولكم في القصص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون » ، وقوله : « ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون » إلى غير ذلك . ومن أمثلة جوامع الكلام من الأحاديث النبوية حديث عائشة : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وحديث « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » ، وحديث « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وحديث المقدم « ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه » إلى غير ذلك مما يكثر بالتتابع وإنما يسلم ذلك فيما لم تنصرف الرواة في ألفاظه ، والطريق إلى معرفة ذلك أن تقل

مخارج الحديث وتتفق ألفاظه ، وإلا فإن مخارج الحديث إذا كثرت قل أن تتفق ألفاظه لتوارد أكثر الرواة على الاختصار على الرواية بالمعنى بحسب ما يظهر لأحدهم

أنه واف به ، والحاصل لأكثرهم على ذلك أنهم كانوا — لا يكتبون ويطول الزمان

فيتعلق المعنى بالذهن فيرتسم فيه ، ولا يستحضر اللفظ فيحدث بالمعنى لمصلحة

التبليغ ثم يظهر من سياق ما هو أحفظ منه أنه لم يوف بالمعنى . اهـ .

ولكى يزداد اليقين بما نجم من الضرر البالغ لعدم كتابة الحديث في حياته صلوات الله عليه ، ومن أن هذا الحديث قد تغير لفظه وضاع الكثير منه — نسوق في ختام هذا الفصل دليلاً من أقوى الأدلة على إثبات ما نقول ، وهذا الدليل نأخذه مما فعلت الرواية في خطبة الوداع التي ألقاها النبي في آخر حياته — وبعد ثلاث وعشرين سنة من بعثته وأجمل فيها وصايا العظيمة وتعاليمه الحليمة — وكانت هذه الخطبة في يوم مجموع له الصحابة كافة وكانوا حوال مائة وخمسين ألفاً فقد كان المعقول واليقين أن تأتي هذه الخطبة الجامعة محفوظة بالفاظها ومعانيها كما نطق النبي بها ، وأن يحرص الصحابة جد الحرص على حفظها ، وأن يؤدوها إلى من بعدهم كما سمعوها ! ولكنهم برغم ذلك كله قد تركوها بغير قيد كتابي أو ذهني يعيّن الرواة بها . . . ولو أنك اطلعت على ما نشر منها متناثراً في كتب الحديث المشهورة والسير الكبيرة ثم درستها دراسة لا تتأثر فيها بالعاطفة فإنك تجد ألفاظها متباينة ومعانيها مختلفة ، وعباراتها غير مؤتلفة . مما يثير عندك الدهش ، ويبعث العجب !

ومن عجيب أمر الذين يكابرون في أن الحديث قد روى بالمعنى ما يقرع آذانهم من جميع خطباء المساجد في أيام الجمع على مدار السنين من قولهم عندما يفرغون من تلاوة حديث الخطبة « أو كما قال ! » حتى أصبحت هذه العبارة كأنها من أصل الحديث — فلم هذا الاحتياط — الواجب ؟

ضرر الرواية بالمعنى

من الناحية اللغوية والبلاغية

هذا بعض ما قالوه في ضرر نقل الحديث بالمعنى في الأمور الدينية . أما الضرر اللغوي والبلاغي فقد بينه في عبارة وجيزة الأديب الإسلامي الكبير السيد مصطفى صادق الرافعي رحمه الله ، وذلك عند كلامه عن البلاغة النبوية في كتابه النفيس « إعجاز القرآن » قال رحمه الله ^(١) : إن ألفاظ النبوة يعمرها قلب متصل بجلال خالقه ، ويصقلها

(١) ص ٣٦٤ من إعجاز القرآن ، ولهذا الكلام البليغ بقية من هذا الطراز العالي يرجع إليه . حتى ص ٤٢٢ من إعجاز القرآن .

لسان نزل عليه القرآن بحقائقه ، فهي إن لم تكن من الوحي ، فقد جاءت من سبيله ، وإن لم يكن لها منه دليل فقد كانت هي من دليله .

محكمة الفصول ، حتى ليس فيها عروة مفصلة ، محذوفة الفصول ، حتى ليس فيها كلمة مفصلة ؛ وكأنما هي في اختصارها وإفادتها نبض قلب يتكلم ، وإنما هي في سموها وإجادتها مظهر من خواطره صلى الله عليه وسلم « ... إلخ »^(١) . وقال وهو يتحدث عن نسق البلاغة النبوية : « ليس كل ما يروى على أنه حديث يكون من كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) بألفاظه وعبارته ، بل من الأحاديث ما يروى بالمعنى ، فتكون ألفاظه أو بعضها لمن أسندت إليه في النقل ، ولجواز الرواية بالمعنى لم يستشهد سيبويه وغيره من أئمة المصيرين (أى البصرة والكوفة) على النحو واللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصحيح النقل عن العرب ، ولو كان التدوين شائعاً في الصدر الأول ، وتيسر لهم أن يدونوا كل ما سمعوه من النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بألفاظه وصوغه ، وبيانه ، لكان لهذه اللغة شأن غير شأنها » .

وقد كان الأصل عندهم أن يضبط الحديث معنى الحديث ، فأما الألفاظ فنما ما يتفق لهم بنصه ، وخاصة في الأحاديث القصار ، وفي حكمه وأمثاله (صلى الله عليه وسلم) ، ومنها ما لا يتفق فيلبسه الراوية من عبارته ، حتى قال سفيان الثوري : إن قلت لكم إنى أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني ، إنما هو المعنى^(٢) . وقد أطلنا القول في هذا الباب ، لأنه من الأبواب المهمة في هذا الكتاب .

اللحن والخطأ في الحديث

بعد أن أباحوا لأنفسهم رواية الحديث بالمعنى ، سوغوا كذلك أن يأتي الحديث ملحوناً ، ولا يرون بأساً في إصلاح لحنه وخطئه .

قال حافظ المغرب ابن عبد البر في كتابه « جامع بيان العلم وفضله »^(٣) :

(١) ص ٣٦٤ من إعجاز القرآن .

(٢) ص ٤٢٢ من نفس المصدر .

(٣) ص ٧٨ - ٨١ ج ١ .

حدث الوليد بن مسلم قال : سمعت الأوزاعي يقول : لا بأس بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث . وقال كذلك سمعت الأوزاعي يقول : اعربوا الحديث فإن القوم كانوا عرباً .

وعن جابر قال : سألت عامراً - يعني الشعبي - وأبا جعفر - يعني محمد بن علي - والقاسم - يعني ابن محمد - وعطاء - يعني ابن أبي رباح - عن الرجل يحدث بالحديث فيلحن ، أأحدث به كما سمعت أم أعربه ؟ قالوا : لا ، بل أعربه !
وقال يحيى بن معين : لا بأس أن يقوم الرجل حديثه على العربية .

وقال النضر بن شميل : كان هشيم لحناً فكسوت لكم حديثه كسوة حسنة - يعني بالإعراب . وحدث علي بن الحسن قال : قلت لابن المبارك : يكون في الحديث لحن . أقومه ؟ قال : نعم لأن القوم لم يكونوا يلحنون ! اللحن منا . وقد تعرض الإمام ابن فارس لهذا الأمر في رسالة سماها « مأخذ العلم » فقال (١) : « ذهب أناس إلى أن الحديث إذا روى فلحن ، لم يجوز للسامع أن يحدث عنه إلا لحناً كما سمعه ، وقال آخرون : بل على السامع أن يرويه إذا كان عالماً بالعربية معرباً صحيحاً مقوماً بدليل نقوله - وهو أنه معلوم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان أفصح العرب وأعربها . وقد نزهه الله عز وجل - وإذا كان كذا فالوجه أن يروى كلامه مهذباً من كل لحن .

وكان شيخنا أبو الحسن علي بن إبراهيم القطان يكتب الحديث على ما سمعه لحناً . ويكتب على حاشية كتابه (كذا) قال : يعني الذي حدثه والصواب كذا . وهذا أحسن ما سمعت في هذا الباب .

وقال ابن الأنباري في الإنصاف في منع (أن) في خبر كاد : وأما حديث كاد الفقر أن يكون كفراً . فإنه من تغييرات الرواة لأنه (صلى الله عليه وسلم) أفصح من نطق بالضاد . والأمثلة في ذلك كثيرة والكلام طويل .

التقديم والتأخير في الحديث والزيادة والنقص

وكذلك لم يروا بأساً من تقديم الحديث وتأخيره .
 فعن أبي بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا حفص عن أشعث عن الحسن والشعبي
 أنهما كانا لا يريان بأساً بتقديم الحديث وتأخيره ^(١) .
 وروى عن جابر بن عبد الله عن حذيفة أنه قال : إنا قوم عرب نورد الحديث
 فنقدم ونؤخر ^(٢) .
 وبلغ من صنيعهم في رواية الحديث أن يأتي أحد الرواة بزيادة في الحديث
 لا تكون في رواية غيره ، وقد وضعوا لذلك قاعدة هي « الزيادة من الحافظ مقبولة » .

رواية بعض الحديث واختصاره

ومما أجازوه اختصار الحديث ورواية بعضه .
 وفي سنن الترمذي عن مجاهد : أنقص من الحديث إن شئت ولا تزد فيه ^(٣) .
 وقال ابن حجر في شرح النخبة :
 أما اختصار الحديث فالأكثر على جوازه ، بشرط أن يكون الذي يختصره
 عالماً .

وقال النووي في شرح مسلم : الصحيح الذي ذهب إليه الجماهير والمحققون
 من أصحاب الحديث جواز رواية بعض الحديث من العارف ؛ ثم قال : وأما تقطيع
 المصنفين الحديث في الأبواب فهو بالجواز أولى — بل يبعد طرد الخلاف فيه ، وقد
 استمر عليه عمل الأئمة الحفاظ الجلة من المحدثين وغيرهم ، من أصناف العلماء .
 ومن ذهب إلى جواز اختصار الحديث مسلم ، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته .

(١) ص ٨٠ ج ١ جامع بيان العلم .

(٢) هذا الخبر مذكور كذلك في ص ١٣٦ ج ٣ من عيون الأخبار .

(٣) ص ٢٣٧ من طبعة الهند .

وقال أبو شامة في كتاب مختصر كتاب المؤمل^(١) :

مما يفعله شيوخ الفقه في الأحاديث النبوية والآثار المروية . كثرة استدلالهم بالأحاديث الضعيفة على ما يذهبون إليه ، نصرة لقولهم ، وينقصون من ألفاظ الحديث وتارة يزيدون فيه ، وما أكثره في كتب أبي المعالي وصاحبه أبي حامد . ومن قبيح ما يأتي به بعضهم أن يحتج بخبر ضعيف هو دليل خصمه عليه فيوردونه معرضين عما كانوا ضعفوه .

تساهلهم فيما يروى في الفضائل وضرر ذلك

قال ابن مهدي : إذا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والأحكام شدّدنا في الأسانيد ، وانتقدنا الرجال ؛ وإذا روي في الفضائل والثواب والعقاب تساهلنا في الأسانيد وتساحنا في الرجال . أخرجه البيهقي في المدخل .

ومن جاوزوا التساهل في رواية الحديث ، إذا كان في فضائل الأعمال أحمد ابن حنبل وعبد الله بن المبارك ، وقال الحاكم سمعت أبا زكريا العنبري يقول : الخبر إذا لم يحرم حلالاً ، ولم يحل حراماً ، ولم يوجب حكماً في ترغيب أو ترهيب ، أغمض عنه وتسوّهل في روايته . ولأحمد رأى آخر تراه فيما بعد .

وقال ابن عبد البر : أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من يحتج به ، وقال : أحاديث الفضائل تسامح العلماء قديماً في روايتها عن كل ، ولم ينتقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام^(٢) .

وقال السيد رشيد رضا في تعليقه على ما ذكره صاحب الآداب الشرعية (لابن مفلح^(٣)) من أنه قد جاء عن الإمام أحمد ما يدل على أنه لا يعمل بالحديث

(١) ص ٢١ و ٢٢ .

(٢) ص ٤٥ ج ١ جامع بيان العلم .

(٣) ص ٣١٣ و ٣١٤ من الآداب الشرعية ج ٢ ، لكن جاءت رواية أخرى عن أحمد بن حنبل بأن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال .

الضعيف في الفضائل والمستحبات: « رضى الله عن أحمد ما أوسع علمه وأدق فهمه ! إن القول بالعمل بالحديث الضعيف فيما ذكر ، والتساهل في روايته قد فتح على الأمة باباً من الغلو في الدين وتكثير العبادات المخرجة التي تنافي بسر الإسلام ، حتى جعلوا بعضها من الشعائر فيه ، مع تقصير الأكثرين في إقامة الفرائض والتزام الواجبات ، وترتب عليه ما نقله المصنف بعده عن ابن تيمية في قبول الإسرائيليات والمنامات وكذا الخرافات ؛ إن العبادات والفضائل الثابتة بالقطع من الكتاب والسنة كافية للأمة — ويا ليت يوجد فيها كثيرون ممن لا يقصر فيها » اهـ .

وحتماً ما قاله هؤلاء الأئمة وما بينوه من ضرر نقل الأحاديث الضعيفة على الأمة بله ما ذهب إليه بعضهم من العمل بها في الفضائل .

ومن أجل ذلك قال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي : إنه لا يجوز العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقاً^(١) .

وللكاتب الإسلامي البليغ السيد مصطفى صادق الرافعي رحمه الله فصل ممتع كبير على الرواية — وذلك في كتابه النفيس « تاريخ آداب العرب » نقتطف منه ما يلي :

الرواية في الإسلام

كان الصحابة يأخذون عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أخذاً علمياً ليتفقوا في الدين — فكانت مجالسه (صلى الله عليه وسلم) هي الحلقات العلمية الأولى التي عرفت في سلسلة التاريخ العربي كله ، كما هو (صلى الله عليه وسلم) أول من علم . . .

فلما قبض (صلى الله عليه وسلم) بدأ من بعده علم الرواية ، إذ لم يعد من سبيل إلى الاستدلال والفصل إلا بها . وكان أبو بكر لا يقبل من أحد إلا بشهادة على

سماعه من الرسول^(١) والعهد يومئذ قريب ، والصحابة متوافرون ، والمادة لم تنقضى بعد . . .

ثم كان عمر يتثبت في النقل إذ كانت طائفة من الناس قد مردت على النفاق وكانت الحاجة قد اشتدت إلى الرواية — وكان عمر وعثمان وعائشة وجلة من الصحابة يتصفحون الأحاديث ، ويكذبون بعض الروايات التي تأتي ، ويردونها على أصحابها ، ثم خشي عمر أن يتسع الناس في الرواية ، فيدخلها الشوب ، ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي ، فكان يأمرهم أن يقللوا الرواية وكان شديداً على من أكثر منها أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه ، لأن المكثّر وإن جاء بالصحيح فقد لا يسلم من التحريف أو الزيادة أو النقصان في الرواية ، وقد سمعوه (صلى الله عليه وسلم) يقول : من كذب على^٢ فليتبوأ مقعده من النار^(٣) . وعلى هذه الجهة من التوق والإمساك في الرواية كان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة بالرسول (صلى الله عليه وسلم) كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب يقلون الرواية عنه بل كان بعضهم لا يكاد يروى شيئاً كسعید بن زيد وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة .

وكان أكثر الصحابة رواية أبو هريرة وقد صحب ثلاث سنين^(٤) وعمر بعده (صلى الله عليه وسلم) نحواً من خمسين سنة^(٥) ولهذا كان عمر وعثمان وعائشة ينكرون عليه ويتهمونوه وهو أول راوية اتهم في الإسلام وكانت عائشة أشدهم إنكاراً عليه لتطاول الأيام بها وبه إذ توفيت قبله بسنة . . .

ثم كانت الفتنة أيام عثمان واضطرب من بعدها جبل الكلام في الخلافة ونحاض الناس في ضروب من الشك والخيرة والقلق فكان فيهم من لا يتوق ولا يتثبت ، وألِفَ كثير من الناس أمر هؤلاء فلم يبالوا أن يتبينوا فيرجعوا في الرواية إلى شهادة

(١) وقال على رضى الله إذا سمعت من رسول الله « ص » حديثاً فنعني الله بما شاء منه وإذا حدثني عنه محدث استخلفته فإن حلف لي صدقته .

(٢) هذه هي الرواية الصحيحة .

(٣) الصحيح أنه صحب النبي عاماً وتسعة أشهر كما حققناه في كتابنا « شيخ المضيرة » . فيرجع إليه .

(٤) توفي أبو هريرة سنة ٥٩ هجرية .

قاطعة أو دلالة قائمة . على أن كل ما كان يقع في الحديث قبلهم من خطأ فإنما كان من قبل ما يعترض المحدث من السهو والإغفال . وقد قال عمران بن حصين وهو من الصحابة (١) والله إن كنت لأُرى أنى لو شئت لحدثت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يومين متتابعين . ولكن بطأني عن ذلك أن رجالاً من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سمعوا كما سمعت ، وشهدوا كما شهدت ، ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون وأخاف أن يُشَبَّهَ لى كما شُبِّهَ لهم ، فأعلمك أنهم كانوا يغلطون لا أنهم كانوا يتعمدون (٢) .

غير أن الأعلام كانت يومئذ لا تزال قائمة ، والفروع لا تزال باسقة ، فكان الخطب لم يستفحل حتى إذا خرجت الخوارج ، وتحزب الناس فرقاً ، وجعلوا أهلها شيعاً ، بدعوا يتخذون من الحديث صناعة فيضعون ويصنعون ويصفون الكذب .

ثم ظهر القصاص والزنادقة ، وأهل الأخبار المتقدمة (٣) مما يشبه أحاديث خرافة ، فوقع الشوب والفساد في الحديث من كل هذه الوجوه في عصور مختلفة . أما القصاص فإنهم كانوا يميلون وجوه التوم إليهم ويستندون ما عندهم بالمناكير والغرائب والأكاذيب من الأحاديث ، ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثه عجيبيّاً خارجاً عن قطر المعقول ، أو كان رقيقاً يحزن القلوب ويستغزر العيون ، وللقوم في هذه الفنون الأكاذيب العريضة والأخبار المستفيضة . وأما الزنادقة فقد جعلوا يحتالون للإسلام ويهجنونه بدس الأحاديث المستشعة والمستحيلة مما يشبه خرافات اليونان والرومان وأساطير الهنود والفرس ليشنعوا بذلك على أهل السنة في روايتهم ما لا يصح في العقول ولا يستقيم على النظر . وأما أهل الأخبار المتقدمة فقد قصدوا من ذلك إلى إثبات الخرافات الجاهلية وجعلها بسبيل من الصمحة للاستعانة بها على التفسير وما إليه . وأمثلة ذلك كله فاشية .

(١) توفي عمران بن حصين سنة ٥٢ هجرية .

(٢) انظر الكلام في قول عمران بن حصين بعد هذه الكلمة .

(٣) كأخبار اليهود ومن إليهم .

إلى أن كان تدوين الحديث

واستمر الحديث بعد الطبقة التي كان منها صغار الصحابة وكبار التابعين — كطبقة ابن عباس ، على ما يعترض فيه من عوارض السهو والإغفال ، وما يدخل عليه من الشبه والتأويلات — وعلى أن بعض الثقات ربما أخذه عن غير الثقة حتى كانت خلافة عمر بن عبد العزيز^(١) . . . فخشي تزييد الناس وشيوع الكذب إذا قل الصحيح ، وكانت قد فشت في زمنه أشياء مما يتجمد فيه الكذب لغير مصلحة يتأول عليها ، كالأحاديث التي كان يكذب فيها عكرمة مولى ابن عباس^(٢) وبرد مولى سعيد بن المسيب^(٣) وغيرهما — خشي عمر عاقبة ذلك وما أشبهه فكتب إلى أبي بكر بن حزم نائبه في الأمرة والقضاء على المدينة^(٤) أن انظر ما كان من حديث رسول الله فاكثبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء .

وكان هذا أول البدء في تدوين الحديث وجمعه ولم يكن الحديث يدون قبل ذلك^(٥) . . . إلخ .

ونختم هذا البحث بذكر علة خطيرة من علل الرواية .

علة خطيرة من علل الرواية

كيف كانت رواياتهم

كان لرواية الحديث عن رسول الله — بعد نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن كتابته علل كثيرة ، منها أنه كان لا يروى عند سماعه ، ومن أجل ذلك اضطر

(١) بوع سنة ٩٩ هـ وتوفي سنة ١٠١ هـ .

(٢) توفي عكرمة سنة ١٠٥ هـ .

(٣) توفي سعيد سنة ٩٤ هـ .

(٤) توفي أبو بكر سنة ١٢٠ هـ .

(٥) من صفحة ٢٧٦ - ٢٨١ من الجزء الأول من تاريخ آداب العرب المطبوع سنة ١٣٢٩ هـ

الموافق سنة ١٩١١ م .

الرواة إلى أن يرووا (بالمعنى) ، ومنها أنهم كانوا « يدلسون » فيروى الصحابي حديث رسول الله عن صحابي آخر من غير أن يذكر اسم من روى عنه - وكانوا لا يرون في ذلك بأساً ، كما ذكر ذلك ابن قتيبة ، إذ قال في كتابه « تأويل مختلف الحديث »^(١) وهو يتكلم عن روايات أبي هريرة التي لم يسمعها من النبي : إنه كان يقول : قال رسول الله « كذا » وإنما سمعه من الثقة « عنده » فحكاه ، وكذلك كان ابن عباس يفعل وغيره من الصحابة . ومثل هذه الرواية يسميها رجال الحديث في علمهم « بالتدليس » وقد قال الحافظ الذهبي وهو يؤرخ لأبي هريرة « كان أبو هريرة يدلّس » وتدلّس الصحابة « كثير ولا عيب فيه »^(٢) .

وقد بينا هذه العلل من قبل في كتابنا هذا وفي كتابنا « شيخ المضيرة » الذي طبعناه على حدة وأظهرنا أضرارها ، ولكن ثم علة خطيرة لم نتكلم عنها من قبل كشف عنها الصحابي الكبير - عمران بن حصين^(٣) في كلامه الذي أقسم عليه : إذ قال : « والله ! إن كنت لأرى أني لو شئت لحدثت عن رسول الله يومين متتابعين ، ولكن بطأني عن ذلك ، أن رجالا من أصحاب رسول الله سمعوا كما سمعت ، وشهدوا كما شهدت ، ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون ؛ وأخاف أن يشبه لي كما شبه لهم ، فأعلمك أنهم كانوا يغلطون - وفي رواية - يخطئون - لا أنهم كانوا يتعمدون »^(٤) .

وروى ابن الجوزي في كتاب « شبهة التشبيه »^(٥) قال : سمع الزبير (ابن العوام) رجلا يحدث ، فاستمع الزبير حتى قضى الرجل حديثه ، فقال له الزبير : أنت سمعت هذا من رسول الله ؟ فقال الرجل : نعم ! ! فقال الزبير : هذا وأشباهه

(١) ص ٥٠

(٢) ص ٤٣٧ و ٤٣٨ ج ٢ من سير أعلام النبلاء ويرجع إلى كتاب شيخ المضيرة .

(٣) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف أسلم هو وأبوه وأبو هريرة في وقت واحد سنة سبع ، وغزا مع النبي عدة غزوات ، ولي قضاء البصرة وكان عمر بعثه ليققههم - وكان الحسن يحلف ما قدم عليهم البصرة خير لهم من عمران بن حصين ؛ توفي سنة ٥٢ هـ مسنده ١٨٠ حديثاً وله في البخاري أربعة أحاديث وفي مسلم ٩ ص ٣٦٣ - ٣٦٦ ج ٢ سير أعلام النبلاء .

(٤) ص ٤٩ و ٥٠ تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة .

(٥) ص ٣٨ .

مما يمنعني أن أتحدث عن النبي ! قد لعمرى سمعت هذا من رسول الله ، وأنا يومئذ حاضر ولكن رسول الله ابتداءً بهذا الحديث فحدثناه عن رجل من أهل الكتاب حديثه يومئذ فجئت أنت بعد انقضاء صدر الحديث — وذكر الرجل الذي هو من أهل الكتاب فظننت أنه من حديث رسول الله !!

وقال بسر بن سعيد اتقوا الله وتحفظوا في الحديث ، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ويحدثنا عن كعب ، ثم يقوم فأسمع بعض من كان معنا ، يجعل حديث رسول الله عن كعب ، ويجعل حديث كعب عن رسول الله (١) .

هذا ما ذكره عمران بن حصين ، والزبير بن العوام ، وبسر بن سعيد ، وإن على كل مسلم مفكر غير مغلول العقل ، أن يتدبره ، وبطيل النظر فيه .

فالصحابي عمران بن حصين يقسم بالله أنه لو شاء لحدث عن رسول الله يومين متتابعين ولكنه يأبى ؛ لأنه رأى رجالاً من أصحاب رسول الله ، يحدثون أحاديث ما هي كما يقولون ، وإنما يغلطون — أو يخطئون — فإذا كان هذا شأن غير المتعمدين من الصحابة الصادقين — فترى ماذا يكون أمر المتعمدين ، ومن إليهم من المنافقين وأعداء الدين ؟ إنها والله في الرواية لإحدى الكبر ! ومن يعسر الناس بذلك يقولون عنه : إنه قد كفر .

ويصف الزبير علة أخرى ، هي أن يسمع بعضهم الحديث من النبي — بعد انقضاء صدر منه ثم يخرج فيروى ما سمعه — على أنه حديث كامل .

ثم يأتي بسر بن سعيد ، فيناشد الناس ، أن يتقوا الله في الحديث لأن بعضهم كان يجعل حديث رسول الله عن كعب الأخبار ويجعل حديث كعب عن رسول الله وكل ذلك وغيره قد حملته بطون الكتب ، وبقى على وجه الزمن ، يرويه الخلف عن السلف إلى يوم القيامة — ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وتم كلام كثير في التحفظ من الحديث نجده مسطوراً في كتابنا « شيخ المضيرة » فارجع إليه .

(١) مس ٤٣٦ ج ٢ سير أعلام النبلاء للذهبي .

الوضع فى الحديث وأسبابه

كان من آثار تأخير تدوين الحديث وربط ألفاظه بالكتابة — إلى ما بعد المائة الأولى من الهجرة وصدر كبير من المائة الثانية — أن اتسعت أبواب الرواية ، وفاضت أنهار الوضع ، بغير ما ضابط ولا قيد ، حتى لقد بلغ ما روى من الأحاديث الموضوعة عشرات الألوف ، لا يزال أكثرها منبثاً بين تضاعيف الكتب المنتشرة بين المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها .

نشأة الاختراع فى الرواية

والوضع على رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

وقد أجمع الباحثون والعلماء المحققون — على أن نشأة الاختراع فى الرواية ووضع الحديث على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إنما كان فى أواخر عهد عثمان وبعد الفتنة التى أودت بحياته ، ثم اشتد الاختراع واستفاض بعد مبايعة على رضى الله عنه فإنه ما كاد المسلمون يبايعونه بيعة صحيحة حتى ذر قرن الشيطان الأموى ليغتصب الخلافة من صاحبها ، ويجعلها حكماً أموياً ! وقد كان وأسفاه ! وإليك كلمة صادقة دقيقة كتبها الأستاذ الإمام محمد عبده رحمه الله فى « مقدمات » رسالة التوحيد بعد أن تكلم عن الفتنة الكبرى التى « هوى بها ركن عظيم من هيكل الخلافة ، واصطدم الإسلام وأهله صدمة زحزحتهم عن الطريق التى استقاموا عليها وبقي القرآن قائماً على صراطه » .

قال رضى الله عنه :

« توالى الأحداث بعد ذلك ونقض بعض المبايعين للخليفة الرابع^(١) ما عقدوا ، وكانت حروب بين المسلمين انتهى فيها أمر السلطان إلى الأمويين ! غير أن بناء

(١) أول من نقض البيعة : طلحة والزبير وأعانهما على ذلك أم المؤمنين عائشة لما كان بينها وبين على رضى الله عنه من حقد وموجدة ، وطلحة والزبير من العشرة الذين قالوا إن النبى صلوات الله عليه بشرهم بالجنة .

الجماعة قد انصدع ، وانفصمت عرى الوحدة بينهم ، وتفرقت بهم المذاهب في الخلافة ، وأخذت الأحزاب في تأييد آرائهم ، كل ينصر رأيه على رأى خصمه ، بالقول والعمل ، وكانت نشأة الاختراع في الرواية والتأويل ، وغلا كل قبيل فافترق الناس . . . إلخ^(١) .

الحديث الموضوع

والحديث الموضوع هو المخلوق المصنوع المنسوب إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) زوراً وبهتاناً سواء أكان ذلك عمداً أم خطأ .

ووضع الحديث على رسول الله كان — كما قال أحد الأئمة — أشد خطراً على الدين وأنكى ضرراً بالمسلمين من تعصب أهل المشرقين والمغربين . وإن تفرق المسلمين إلى شيع وفرق ومذاهب ونحل هو أثر من آثار الوضع في الدين .

وقال المرتضى البيماني في كتابه « إيثار الحق » : إن معظم ابتداع المبتدعين من أهل الإسلام إنما يرجع إلى هذين الأمرين الواضح بطلانهما وهما : الزيادة في الدين والنقص منه ، ومن أنواع الزيادة في الدين — الكذب عليه .

وقال النووي في شرح مسلم نقلاً عن القاضي عياض :

الكاذبون ضربان : أحدهما — ضرب عرفوا بالكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم أنواع : منهم من يضع ما لم يقله رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أصلاً كالزنادقة وأشباههم ممن لم يرجح الله وقاراً إما حسبة بزعمهم وتديناً كجهلة المتعبدین^(٢) الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرغائب ، وإما إغراباً وسمعة كفسقة المحدثين ، وإما تعصباً واحتجاجاً كدعاة المبتدعة ومتعصبى المذاهب . وإما إشباعاً لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه ، وطلب الفوز لهم فيما أتوه^(٣) . ومنهم من

(١) ص ٧ و ٨ من الطبعة الأولى من رسالة التوحيد .

(٢) سنتكلم في آخر الفصل عن الوضع الصالحين .

(٣) قالت دائرة المعارف الإسلامية : بعد وفاة محمد (ص) لم تستطع الآراء والمعاملات الدينية الأصلية التي سادت في الرعييل الأول أن تثبت على حالها من غير تغيير — فقد حل عهد للتطور جديد ، =

لا يضع متن الحديث ولكن ربما وضع للمتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً .
ومنهم من يقلب الأسانيد أو يزيد فيها ويتعمد ذلك إما للإغراب على غيره ،

وبدأ العلماء يدخلون شيئاً من التطور في نظام مرتب من الأعمال والعقائد يتواءم والأحوال الجديدة . فقد أصبح الإسلام بعد الفتوح العظيمة يسطر سيادته على مساحات شاسعة واستعبر من الشعوب المغلوبة على أمرها آراء ونظم جديدة وتأثرت حياة المسلمين وأفكارهم حين ذاك في كثير من النواحي لا بالنصرانية والإسرائيلية وحدهما ، بل بالهلينية والزرادشتية والبوذية كذلك .

وعلى أية حال فإن المسلمين التزموا أيما التزام المبدأ القائل : إن سنة النبي والسابقين الأولين في الإسلام هي وحدها التي يمكن أن تكون القانون الخلق للمؤمنين ، وسرعان ما أدى هذا بالفروقة إلى وضع الأحاديث فاستباح الرواة لأنفسهم اختراع أحاديث تتضمن القول أو الفعل ، وينسبونها إلى النبي لكي تتفق وآراء العصر التالي ، وكثرت الأحاديث الموضوعة وتداولها الناس منسوبة إلى النبي بحيث تجعله يقول أو يفعل شيئاً مما كان بعد ذلك العصر من الأمور المستحسنة ، وظهرت في الحديث أقوال مأخوذة من أقوال الرسل والأناجيل المنحولة ، ومن الآراء الإسرائيلية والعقائد الفلسفية اليونانية إلخ تلك الآراء التي لقيت الحظوة عند فريق معين من المسلمين ، ونسبت كل هذه الأقوال إلى النبي - ولم يتورع الناس عند ذلك أن يجعلوا النبي يفصل على هذا النحو القصصى (حذفتنا من هنا كلمة الأساطير لأن قلمنا لم يطاوعنا على إثباتها) التي وردت موجزة في القرآن ويدعو إلى آراء ومعتقدات جديدة إلخ بل كان كثير من هذه الأحاديث الموضوعة المنسوبة إلى النبي تتناول الأحكام كالحلال والحرام والطهارة وأحكام الطعام والشرعة وآداب السلوك ومكارم الأخلاق والعقائد ويوم الحساب والجنة والنار إلخ .

ومع مضى الزمن ازداد ماروى عن النبي من قول أو فعل شيئاً فشيئاً في عدده وفي غزارته ، وفي القرون الأولى التي تلت وفاة الرسول عظم الخلاف بين المسلمين على جملة من الآراء في مسائل تختلف طبائعها أشد الاختلاف ، وعملت كل فرقة على تأييد رأيها على قدر ما تستطيع بقول أو تقرير منسوب إلى النبي ، ومن استطاع أن يرد رأيه إلى أثر من آثار النبي فهو على الحق من غير شك ، ولهذا كثرت الأحاديث الموضوعة المتناقضة أشد التناقض في سنة محمد (ص) - وفي الخلافات الكبيرة التي نشأت عن العصبية جرى كل فريق على التوصل بمحمد « ص » . فثلا أنه قد نسب إلى النبي قول يتنبأ به بقيام دولة العباسين ؛ وجملة القول أنهم جعلوه يتنبأ على نحو تمزج فيه الرؤية بالنبوة بما جرى بعد ذلك من حوادث سياسية وحركات دينية ، بل بالظواهر الاجتماعية الجديدة التي نشأت من الفتوح العظيمة « كازياد الشرف » وكان غرضهم من ذلك « تبرير » كل أولئك في نظر الجماعة الإسلامية الجديدة .

وهناك قسم خاص من هذه الأحاديث التنبئية وضعت في صورة أقوال نسبت إلى محمد « ص » تتعلق بقضايا أمّاكن متعددة ونواح لم يفتحها المسلمون إلا في عصر متأخر .

وعلى هذا لا يمكن أن نعد للكثرة من الأحاديث وصفاً تاريخياً صحيحاً لسنة النبي بل هي على عكس ذلك تمثل آراء اعتنقها بعض أصحاب النفوذ في القرن الأول بعد محمد « ص » ونسبت إليه عند ذلك فقط (ص ٣٣٠ - ٣٣٥ ج ٧) .

يظن بعض الجهلاء أن نقلنا لمثل هذه الكلمة هو لكي نجعلها من أدلتنا ويعدون ذلك من مأخذهم علينا ، ولا يدركون أننا إذ فعلنا ذلك إنما نبين لهم ولاخوانهم من الجاهل أن المستشرقين يعلمون من أمر ديننا ما لم يعلموا - وسبحان واهب العقول !

ولما لرفع الجهالة عن نفسه ، ومنهم من يكذب فيدعى سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم ، ومنهم من يعتمد إلى كلام الصحابة وغيرهم وحكم العرب والحكماء فينسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم .
هذا ، وإن لوضع الحديث والكذب على رسول الله أسباباً كثيرة غير التي تكلم عنها الذنوى من قبل بينها العلماء تأتي هنا على أهمها (١) .

أحدها - وهو أهمها ما وضعه الزنادقة اللابسون لباس الإسلام غشاً ونفاقاً وقصدتهم بذلك إفساد الدين وإيقاع الخلاف والافتراق في المسلمين - قال حماد بن زيد : وضعت الزنادقة أربعة آلاف حديث ، وهذا بحسب ما وصل إليه علمه واختباره في كشف كذبها ، وإلا فقد نقل المحدثون أن زنديقاً واحداً وضع هذا المقدار قالوا : لما أخذ ابن أبي العوجاء ليضرب عنقه قال : « وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال وأحل الحرام » .

ثانيها - الوضع لنصرة المذاهب في أصول الدين وفروعه : فإن المسلمين لما تفرقوا شيعاً ومذاهب جعل كل فريق يستفرغ ما في وسعه لإثبات مذهبه لا سيما بعد ما فتح عليهم باب المجادلة والمناظرة في المذاهب ، ولم يكن المقصود من ذلك إلا إفحام مناظره والظهور عليه حتى إنهم جعلوا « الخلاف » علماً صنّفوا فيه المصنفات مع أن دينهم ما عادى شيئاً كما عادى الخلاف . وهذا السبب يشبه أن يكون أثراً من آثار السبب الذي قبله - وقد استشهد لهذا بعض المحدثين الذين كتبوا في أسباب الوضع بقوله : تاب رجل من المبتدعة فجعل يقول : انظروا عن تأخذون هذا الحديث ، فإننا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً . وليس الوضع لنصرة المذاهب محصوراً في المبتدعة وأهل المذاهب في الأصول ، بل إن من أهل السنة المختلفين في الفروع من وضع أحاديث كثيرة لنصرة مذهبه أو تعظيم إمامه . . .

وإليك حديثاً واحداً وهو « يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس ، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي » ، قالوا : وفي إسناده وضاعان أحدهما مأمون بن أحمد السلمي والآخر أحمد بن عبد الله الحوئباري . وقد رواه الخطيب عن أبي هريرة مرفوعاً ، واقتصر على ما ذكره في

أبي حنيفة ، وقال ، موضوع وضعه محمد بن سعيد المروزي البورقي ، ثم قال : هكذا حدث به في بلاد خراسان ثم حدث به في العراق وزاد فيه « وسيكون في أمي رجل يقال له محمد بن إدريس فنته أضمر على أمي من فتنة إبليس » قالوا وهذا الإفك لا يحتاج إلى بيان بطلانه - ومع هذا تجد الفقهاء المعتبرين يذكرون في كتبهم الفقهية شق الحديث الذي يصف أبا حنيفة بأنه سراج الأمة ^(١) ويسكنون عليه ، بل يستدلون به على تعظيم إمامهم على سائر الأئمة ، وهم مع هذا قدوة الأمة الذين يتخذ بأقوالهم في الدين ، ويركون لهم الكتاب والسنة لأنهما على قولهم يختصان بالمجتهدين .

قال أبو العباس القرطبي في شرح صحيح مسلم : أجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجلي إلى رسول الله نسبة قولية ، فيقولون في ذلك : قال رسول الله : كذا ، ولهذا نرى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ، ولا تليق بجزالة كلام سيد المرسلين ولأنهم لا يقيمون لها إسناداً .

وقال أبو شامة في كتابه مختصر كتابه المؤمل :

نما يفعله شيوخ الفقه في الأحاديث النبوية والآثار المروية كثرة استدلالهم بالأحاديث الضعيفة على ما يذهبون إليه نصرقة لقولهم ، وينتصون في الناظر الحديث وتارة يزيدون فيه ، وما أكثره في كتب أبي المعالي وصاحبه أبي حامد ^(٢) .

ثالثها - الغفلة عن الحفظ اشتغالا عنه بالزهد والانقطاع للعبادة : وحؤلاء العباد والصوفية يحسنون الظن بالناس ويعدون الجرح من الغيبة المحرمة ، ولذلك راجت عليهم الأكاذيب وحدثوا عن غير معرفة ولا بصيرة . . فيجب ألا يعتمد على الأحاديث التي حشيت بها كتب الوعظ والرقائق والتصوف من غير بيان

(١) اضطرت الشافعية إزاء ذلك إلى أن يرووا في إمامهم حديثاً يفضلونه على كل إمام وهذا نصه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أكرموا قريشاً فإن عالمها يملأ طباق الأرض علماً ! » . وأنصار الإمام مالك لم يلبثوا أن وضعوا في إمامهم هذا الحديث : « يخرج الناس من المشرق إلى المغرب فلا يجدون أعلم من عالم أهل المدينة » ثم حديث آخر عن أبي هريرة بهذا المعنى - راجع كتاب الانتقاء لابن عبد البر .

(٢) ص ٢١ .

تخريجها ودرجتها ، ولا يختص هذا الحكم بالكتب التي لا يعرف لمؤلفها قدم في العلم ككتاب « نزهة المجالس » المملوء بالأكاذيب في الحديث وغيره ، بل إن كتب أئمة العلماء كالإحياء للغزالي لا تخلو من الموضوعات الكثيرة .

رابعها - قصد التقرب من الملوك والسلاطين والأمراء كما نص على ذلك غير واحد من الحفاظ . وكما كذب علماء السوء على الرسول صلى الله عليه وسلم لأجل السلاطين ، كذبوا كذلك في وضع الأحكام والفروع الفقهية لأجلهم . ومن الأحاديث الموضوعة في هذا الباب ما اشتمل على مدح السلاطين وتعظيم شأنهم ، وهو ما يتملق به الجهال للملوك في هذا العصر كما تملقوا لهم فيما قبله .

خامسها - الخطأ والسهو : وقع هذا لقوم ومنهم من ظهر له الصواب ، ولم يرجع إليه أنفة واستنكافاً أن ينسب إليهم الغلط . ولم تعرف رقة دين هؤلاء وعدم إخلاصهم في الاشتغال برواية الحديث إلا بعد ما وقع لهم ما وقع .

سادسها - التحديث عن الحفظ ممن كانت له كتب يعتمد عاينها فلم يتقن الحفظ فضاعت الكتب فوق الغلط (١) .

سابعها - اختلاط العقل في أواخر العمر - وقع هذا لجماعة من الثقات فكانوا معذورين ، دون من سلم بكل ما نسب إليهم من غير تمييز بين ما روى عنهم في طور الكمال والعقل ، وبين ما روى في طور الاختلاط والهرم .

ثامنها - الظهور على الخصم في المناظرة ولا سيما إذا كانت في الملأ - وهو غير الوضع لنصرة المذهب ، قال ابن الجوزي : ومن أسباب الوضع ما يقع ممن لا دين له عند المناظرة في المجامع ، من استدلال على ما يقوله كما يطابق هواه ، تنسيقاً لجداله وتقويماً لمقاله ، واستطالة على خصمه ، ومحبة للغلب وطلباً للرياسة وفراراً من الغضبيحة إذا ظهر عليه من يناظره .

تاسعها - إرضاء الناس وابتغاء القبول عندهم واسماتهم لحضور مجالسهم

(١) هؤلاء هم كما قال ابن عساكر في تاريخه : « تارة يرفعون المرسل ، ويسندون الموقوف ، وتارة يقبلون الإسناد وتارة يدخلون حديثاً في حديث » (ص ١٠ ج ٢) .

الوعظية ، وتوسيع دائرة حلقاتهم ، وقد ألصق المحدثون هذا السبب بالقصاص . . . ولعل ابن الجوزي ما تصدى لتأليف كتابه في الموضوعات إلا بعد مازاول الوعظ واختبر ما أفسد الوعاظ من دين الناس - وقد ذكر عن نفسه : أن الأحاديث كانت ترد عليه في مجلس وعظه فيردها فيحقد عليه سائر القصاص (١) .

ضرر القصص والقصاص :

أخرج السلي من طريق الفضل بن زياد قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : أكذب الناس السؤال والقصاص .

وعن أبي قلابة قال : ما أمت العلم إلا القصاص .

وأخرج العقيلي عن عاصم قال : كان أبو عبد الرحمن يقول : اتقوا القصاص .

معاوية هو الذي أحدث القصص :

أخرج الزبير بن بكار في أخبار المدينة عن نافع وغيره من أهل العلم قالوا : لم يقص في زمان النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا في زمان أبي بكر ولا زمان عمر ، وإنما القصص محلت أحدثه معاوية حين كانت الفتنة .

وأخرج ابن أبي شيبة مثل هذا الخبر عن ابن عمر وكان عمر قد نهى عن القصص .

عاشرها - شدة الترهيب وزيادة الترغيب لأجل هداية الناس ، ولعل الذي سهل على واضعي هذا النوع من الأحاديث المكذوبة - هو قول العلماء إن الأحاديث الضعيفة يعمل بها في فضائل الأعمال (٢) وما في معناها مما لا يتعلق بالأحكام والحقوق

(١) ومنهم قوم من السؤال والمكدين يقفون في الأسواق والمساجد يضمون على رسول الله أحاديث بأسانيد صحاح قد حفظوها فيذكرون الموضوعات بتلك الأسانيد (ص ٦٩ ج ١ من تفسير القرطبي) .

(٢) كم جلب هذا القول وأتباعه من الضرر العظيم للناس في دينهم ودنياهم .

— وكأنهم رأوا أن الدين ناقص يحتاج إلى إكمال وإتمام، والله سبحانه وتعالى يقول: « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ». وإن جميع البدع الدينية التي يسميها الناس « بدعاً حسنة » . . . هي من الزيادة في الدين وبإلبيتها كانت زيادة في الأعمال فقط ولكنها زيادة في العقائد أيضاً — كاعتقاد وساطة بعض الصالحين « الأموات » بين الله والناس في قضاء حوائجهم — إما بأن يقضوها بأنفسهم لأن لهم سلطة غيبية وراء الأسباب ، وإما بأن يقضيها الله تعالى لأجلهم فتكون إرادة الله تعالى تابعة في ذلك لإرادتهم ، كما اشتهر من قولهم « إن الله عباداً إذا أرادوا أراد » ! وغير ذلك ، فإذا قلت لهم إن هذا شرع لم يأذن به الله يأتونك بأمثال ينزه الله عنها ، كتشبيهه بالملوك والأمراء الذين يتقرب إليهم بمن يحبون^(١) ليفعلوا ما لم يكونوا يفعلونه لولاهم ، وفاتهم أن إرادة الله تعالى لا تتغير لأجل أحد ، لأن تخصيصها وترجيحها إنما يكون بحسب العلم القديم الذي لا تغيير فيه ولا تبديل .

حادى عشرها — إجازة وضع الأسانيد للكلام الحسن^(٢) لجعل حديثاً ، ذكروا هذا سبباً مستقلاً وهو يدخل فيما سبقه .

ثاني عشرها — تنفيق المدعى العلم لنفسه على من يتكلم عنده إذا عرض البحث عن حديث — فيقول من في دينه رقة وفي علمه دغل ، هذا الحديث أخرجه فلان وصححه فلان ويسند هذا إلى كتب يندر وجودها ، ليوم أنه مطلع على ما لم يطالع عليه غيره أو يخلق للحديث إسناداً جديداً . هـ .

وحكى السيوطي عن ابن الجوزي أنه من وقع في حديثه الموضوع « والكذب والقلب أنواع : منهم من غلب عليهم الزهد فغفلوا عن الحفظ ، أو ضاعت كتبه فتحدث من حفظه فغلط . ومنهم قوم ثقات لكن اختلطت عقولهم في آخر أعمارهم ومنهم من روى الخطأ سهواً فلما رأى الصواب وأيقن به لم يرجع آنفةً أن ينسب إليه الغلط ، ومنهم زنادقة وضعوا قصداً إلى إفساد الشريعة ، وإيقاع الشك والتلاعب بالدين . وقد كان بعض الزنادقة يتغفل الشيخ فيدس في كتابه ما ليس من حديثه ،

(١) مما وضعوه في ذلك هذه القاعدة (لولا الوساطة لذهب المتوسط) .

(٢) يرجع إلى باب وضع الحديث للكلام الحسن في هذا الكتاب .

ومنها من يضع لنصرة مذهبه ، ومنها من يضع حسبة وترغيباً ، ومنها من أجاز وضع الأسانيد بكلام حسن ، ومنها من قصد التقرب إلى السلطان ، ومنها القصاص يروون أحاديث ترقق وتنفق ^(١) اهـ .

ولأن الكلام قد طال في هذا الأمر فلأنا نكتفي بما أوردناه .

أما وضاع الحديث فكانوا كثيرين لا يحصيهم العدد وقد قالوا إن أشهرهم أربعة : ابن أبي يحيى في المدينة ، والواقدي في بغداد ، ومقاتل بن سليمان بخراسان ، ومحمد ابن سعيد بالشام ^(٢) .

ولإليك مثلاً واحداً من أمثلة الوضع للتقرب من الملوك والأمراء : كان الرشيد يعجبه الحمام واليهو به ، فأهدى إليه حمام وعنده أبو البخترى القاضي ^(٣) فقال : روى أبو هريرة عن النبي أنه قال : لا سبق إلا في خف أو حافر أو جناح — فزاد جناح ، وهي لفظة وضعها للرشيد ، فأعطاه جائزة سنبة . ولا يخرج قال الرشيد والله لقد علمت أنه كذاب — وأمر بالحمام أن يذبح ، فقيل : وما ذنب الحمام ؟ قال : من أجله كذب على رسول الله !

الوضع السياسي أو الوضع للسياسة

ولابد لنا قبل أن نختم هذا الفصل أن نكشف عن ناحية خطيرة من نواحي الوضع في الحديث كان لها أثر بعيد في الحياة الإسلامية ، ولا يزال هذا الأثر يعمل عمله في الأفكار العفنة والعقول المتخلفة والنفوس المتعصبة ، ذلك أن السياسة قد دخلت في هذا الأمر وأثرت فيه تأثيراً بالغاً فسخرته ليؤيدها في حكمها ، وجعلته من أقوى الدعائم لإقامة بنائها . .

وقد علا موج هذا الوضع السياسي وطغى ماؤه في عهد معاوية الذي أعان عليه وساعده بنفذه وماله ، فلم يقف وضاع الحديث عند بيان فضله والإشادة بذكره

(١) ص ٤٠٩ ج ٢ كشف الخفاء .

(٢) ص ١١٣ ج ٢ ابن خلكان .

(٣) كان أبو البخترى قاضي مدينة النبي بعد بكار بن عبد الله ، ثم ولي قضاء بغداد بعد أبي يوسف صاحب أبي حنيفة ، توفي سنة ٢٠٠ هـ في خلافة المأمون . ص ٦٩ ج ١ تفسير القرطبي .

بل أمعنوا في مناصرتة ، والتعصب له حتى رفعوا مقام الشام الذى يحكمه إلى درجة لم تبلغها مدينة الرسول صلوات الله عليه ، ولا البلد الحرام التى ولد فيه ، وأسرفوا في ذلك إسرافاً كثيراً وأكثروا حتى ألفت في ذلك مصنفات خاصة .

وإذا كان هذا الموضوع وحده يحتاج إلى مؤلف برأسه فلماذا — في حدود هذا الكتاب — سنلتزم جانب الإيجاز ولا نبدي إلا علائم وشواهد قليلة .

ومن أمثلة هذا الوضع :

مما وضعته البكرية وأخرجه ابن عساكر عن أبي هريرة : تباشرت الملائكة يوم بدر ، فقالوا : أما ترون الصديق مع رسول الله في العريش . وأخرج الخطيب عن ابن عباس عن النبي : هبط على جبريل عليه السلام وعليه طنفسة وهو يتخلل ، فقلت له يا جبريل ما هذا ؟ قال : إن الله تعالى أمر الملائكة أن تتخلل في السماء كتخلل أبى بكر في الأرض .

وأخرج أبو يعلى عن أبي هريرة ، قال رسول الله : عُرِج بى إلى السماء فما مررت بسما إلا وجدت فيها اسمى (محمد رسول الله وأبو بكر الصديق خاتمي) .

وأخرج أبو يعلى كذلك عن ابن عمر أن النبي قال : إن الملائكة تستحي من عثمان كما تستحي من الله ورسوله .

وفي حديث أن رسول الله قال : فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام . . . وفي حديث أن صورتها قد جاءت النبي في سرقة من حرير مع جبريل وقال له : « هذه زوجتك في الدنيا والآخرة » ! !

وفي حديث آخر : خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء وفي رواية « خذوا شطر دينكم . . . » الخ .

وهذا باب واسع لا يمكن إحصاء كل ما فيه .

معاوية والشام

أما معاوية والشام الذى حكمه هو وأقاربه حقبة طويلة فهناك فذلكة مما وضعوه في فضلهما .

ومعاوية كما هو معروف أسلم هو وأبوه يوم فتح مكة ، فهو بذلك من الطلقاء ، وكان كذلك من المؤلفة قلوبهم الذين كانوا يأخذون ثمناً لإسلامهم ، وهو الذي هدم مبدأ الخلافة الرشيدة في الإسلام فلم تقم لها من بعده إلى اليوم قائمة ، وقد اتخذ «دمشق» حاضرة للملكة .

واليك بعض ما وضعوه من الأحاديث في فضله :

أخرج الترمذى أن النبي قال لمعاوية : اللهم اجعله هادياً مهدياً .

وفي حديث آخر أن النبي قال : اللهم علمه الكتاب والحساب وقه العذاب — وهناك زيادة في هذا الحديث تقول : وأدخله الجنة .

وعلى كثرة ما جاء في فضائل معاوية من أحاديث لا أصل لها ، فإن إسحاق ابن راهويه وهو الإمام الكبير وشيخ البخارى قد قال : إنه لم يصح في فضائل معاوية شيء .

وقد ذكر البخارى في باب « فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » فقال :

باب ذكر معاوية رضى الله عنه ^(١) ، ولم يأت في هذا الباب بأحاديث مرفوعة

إلى النبي وإنما أورد قولين عن ابن عباس في وصف معاوية — قال في الأول : إنه صحب رسول الله ، وقال في الثاني : إنه فقيه !

(١) قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الباب : « تنبيه » عبر البخارى في هذه الترجمة بقوله « ذكر » ولم يقل فضيلة ، ولا منقبة لكون الفضيلة لا تؤخذ من حديث الباب لأن ظاهر شهادة ابن عباس له بالفقه والصحة دالة على الفضل الكثير — وقد صنف ابن أبي عاصم جزءاً في مناقبه وكذلك أبو عمر غلام ثعلب وأبو بكر النقاش وأورد ابن الجوزى في الموضوعات بعض الأحاديث التي ذكرها ثم ساق عن إسحاق بن راهويه أنه قال : لم يصح في فضائل معاوية شيء — فهذه النكتة في عدول البخارى عن التصريح بلفظ « منقبة » اعتماداً على قول شيخه « ابن راهويه » وقصة النسائي في ذلك مشهورة ، وكأنه اعتمد أيضاً على قول شيخه إسحاق وكذلك في قصة الحاكم ، وأخرج ابن الجوزى أيضاً من طريق ابن عبد الله بن أحمد بن حنبل ، سألت أبي ماتقول في علي ومعاوية ؟ فأطرق ثم قال : أعلم أن علياً كان كثير الأعداء ، ففتش أعداؤه له عيياً فلم يجدوا فعمدوا إلى رجل قد حاربه فأطروه كيداً منهم ليل — فأشار بهذا إلى ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل بما لا أصل له ، وقد ورد في فضائل معاوية أحاديث كثيرة لكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد وبذلك جزم إسحاق بن راهويه والنسائي وغيرهما والله أعلم . انتهى كلام ابن حجر ص ٨٣ ج ٧ من فتح الباري .

أما قصة النسائي التي أشار إليها ابن حجر — وهو صاحب أحد كتب الحديث المشهورة — فقد رواها الذهبي فقال : سئل النسائي وهو بدمشق عن فضائل معاوية فقال ، ألا يرضى رأساً برأس ، حتى يفضل ؟ قال الذهبي فما زالوا يدفعونه حتى أخرج من المجلس وحمل إلى الكوفة فتوفي بها رحمه الله .

أما الشام :

فقد ذكروا أنها أرض المحشر والمنشر وأرض الأبدال . . . وأن نزول عيسى سيكون بهذه الأرض ، وإليك بعض ما جاء فيه من الأحاديث الكثيرة :

روى أحمد وأبو داود والبغوي والطبراني وغيرهم : عليكم بالشام فإنها خيرة الله من أرضه ، يجتبي إليها خيرته من عباده ، إن الله قد توكل بالشام وأهله .

وفي حديث آخر : الشام صفوة الله في بلاده يجتبي إليها صفوته من عباده فمن خرج من الشام إلى غيرها فبسخطه ، ومن دخلها من غيرها فبرحمته .

وروى البيهقي في الدلائل عن أبي هريرة مرفوعاً : الخلافة بالمدينة والملك بالشام .

وعن كعب الأحبار : أهل الشام سيف من سيوف الله ينتقم الله بهم ممن عصاه !

ومن حديث : ستفتح عليكم الشام ، فإذا خیرتم المنازل فيها فعليكم بمدينة يقال لها « دمشق » - وهي حاضرة الأمويين - فإنها معقل المسلمين في الملاحم ، وفسطاطها منها بأرض يقال لها الغوطة .

وقد جعلوا دمشق ^(١) هذه - هي الربوة التي ذكرت في القرآن الكريم « وآويناها إلى ربوة ذات قرار ومعين » وذلك في حديث مرفوع . وقد جعلها أبو هريرة من مدائن الجنة في حديث رفعه إلى النبي هذا نصه : أربع مدائن من مدائن الجنة مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق . وأما مدائن النار : فالقسطنطينية وطبرية وأنطاكية وصنعاء !

وبما يجعلون القسطنطينية هذه في هذا الحديث من مدن النار إذا بهم يروون هذا الحديث في فضلها وذلك بعد أن أصبحت مطمح الأنظار : لتفتحن القسطنطينية فنعم الأمير أميرها ونعم الجيش ذلك الجيش ، ولعل هذا الحديث قد وضع من أجل يزيد بن معاوية لأنه كان أمير الجيش في غزوة القسطنطينية .

(١) مما روى في فضل دمشق ما أخرجه أبو داود عن أبي الدرداء أن رسول الله قال : إن فسطاط المسلمين يوم الملحمة بالغوطة ، إلى جانب مدينة يقال لها دمشق من خير مدائن الشام .
أضواء على السنة المحمدية

ولا نستقصي كل ما جاء في فضل الشام لأنه يملأ مصنفات كما قال ابن تيمية في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم^(١) :

وقد صنف طائفة من الناس مصنفات في فضائل بيت المقدس وغيره من البقاع التي بالشام ، وذكروا فيها من الآثار المنقولة عن أهل الكتاب وعن أخذ عنهم ما لا يحل للمسلمين أن يبنوا عليه دينهم ، وأمثلة من نقل عنه تلك الإسرائيليات كعب الأخبار ، وكان الشاميون قد أخذوا عنه كثيراً من الإسرائيليات .

أصل قرية الأبدال

كان مما خصوا به بلاد الشام من الفضل — بعد أن وصفوها وأهلها بما وصفوا — أن جعلوا منها « الأبدال » ، وقد كانت هذه العقيدة من عوامل هدم الإسلام إذ اتخذها الصوفية أصلاً لطريقتهم ، وبنوا عليها ما بنوا من أوهامهم وخرافاتهم . روى الواقدي^(٢) أن معاوية لما عاد من العراق إلى الشام بعد بيعة الحسن (سنة ٤١ هـ) خطب فقال : أيها الناس إن رسول الله قال : إنك ستلى الخلافة من بعدى ! فاختر الأرض المقدسة فإن فيها الأبدال — وقد أخبرتكم فالعنوا أبا تراب ! — أي على بن أبي طالب — فلما كان من الغد كتب كتاباً ثم جمعهم فقرأه عليهم وفيه : هذا كتاب كتبه أمير المؤمنين معاوية صاحب وحي الله الذي بعث محمداً نبياً وكان أميناً لا يقرأ ولا يكتب ، فاصطفي له من أهله وزيراً كاتباً أميناً ، فكان الوحي ينزل على محمد وأنا أكتبه وهو لا يعلم ما أكتب ، فلم يكن بيني وبين الله أحد من خلقه ، فقال الحاضرون : صدقت^(٣) !

وما كاد معاوية يذكر أن الشام أرض الأبدال حتى ظهرت أحاديث مرفوعة عن هؤلاء الأبدال تذكر منها ما يلي^(٤) :

١ — الأبدال في هذه الأمة ثلاثون رجلاً ، قلوبهم على قلب إبراهيم خليل

(١) ص ٢٠٨ ويراجع كتابنا « شيخ المضيعة » .

(٢) ص ٣٦١ ج شرح نهج البلاغة .

(٣) لم يكن معاوية في كتاب الوحي ولا خط بقلمه لفظة واحدة من القرآن .

(٤) هذه الأحاديث أوردها السيوطي في الجامع الصغير .

الرحمن كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً (عن عبادة بن الصامت) .

٢ - الأبدال في أمي ثلاثون بهم تقوم الأرض ! وبهم تنصرون وبهم تمطرون ! (عن عبادة) .

٣ - الأبدال في أهل الشام بهم ينصرون وبهم يرزقون (عن عوف بن مالك) .

٤ - الأبدال بالشام وهم أربعون رجلاً ، كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً ، يستق بهم الغيث ويستنصر بهم على الأعداء ، ويصرف عن أهل الشام بهم العذاب - (عن علي) ...

٥ - الأبدال أربعون رجلاً وأربعون امرأة ! كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً ، وكلما ماتت امرأة أبدل الله مكانها امرأة - (عن أنس بن مالك) .

٦ - الأبدال من الموالى - (عن عطاء بن أبي رباح) .

وقد رفع سؤال عن هذه الأحاديث إلى الفقيه المحدث السيد رشيد رضا رحمه الله ، وقال السائل في سؤله : وما معنى اختصاص الشام بهم ؟ وما معنى رفع العذاب عن أهل الشام ونصرهم ورزقهم بالأبدال ؟ وهل أهل الشام يرزقون وينصرون ويرفع العذاب عنهم دون غيرهم من أهل الأرض ؟

وقد أجاب السيد بجواب عالم مطلع دقيق نختصره هنا فيما يلي^(١) :

بدأ رحمه الله جوابه بقوله : « إن هذه الأحاديث باطلة رواية ودراية ، سنداً ومتناً ، وإنما راجت في الأمة بعناية المتصوفة ، وقد ذكرها الحافظ ابن الجوزي في الموضوعات وطعن فيها واحداً بعد واحد ... » وأحاديث الأبدال اشترك فيها المتصوفة والشيعة^(٢) والباطنية ورواة الإسرائيليات ككعب الأحبار وغيره من أصحاب الترهات الصحاح ، دون أهل الأحاديث الصحاح^(٣) - قال حكيمنا المحقق ابن خلدون في سياق

(١) ص ٧٤٧ - ٧٥٤ ج ٢٧ مجلة المنار .

(٢) ينفي الشيعة نفيّاً باتاً أن يكونوا قد اشتركوا في وضع أحاديث الأبدال لأنه ليس عندهم أبدال حتى يضموا لم أحاديث ولا يمتدّون بهم .

(٣) لسلطان العلماء العز بن عبد السلام رسالة مطبوعة في حلب عن الأبدال والفوت والقطب والنجباء ذكر فيها أن هذه الأسماء ليس لها أصل في الدين الإسلامي وغير مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث صحيح ولا ضعيف .

كلامه في علم التصوف من مقدمة تاريخه ، بعد أن بين منشأ التصوف وحال أهله في علمهم وعملهم ، ما نصه (١) :

” ثم إن هؤلاء المتأخرين من المتصوفة المتكلمين في الكشف وفي وراء الحس توغلوا في ذلك فذهب الكثير منهم إلى الحاول والوحدة . ولأولوا الصحف منه ، مثل الهروي وغيره وتبعهم ابن العربي وابن سبعين وتلميذهما ابن العفيف . . . وكان سلفهم مغالطين للإسماعيلية المتأخرين من الرافضة الدائنين أيضاً بالحاول وإلهية الأئمة . مذهباً لم يعرف لأوّلهم فأشرب كل واحد من الفريقين مذهب الآخر ، واختلط كلامهم وتشابهت عقائدهم وظهر في كلام المتصوفة القول بالقطب ومعناه رأس العارفين يزعمون أنه لا يمكن أن يساويه أحد في مقامه في المعرفة حتى يقبضه الله ، ثم يورث مقامه لآخر من أهل العرفان . ثم قالوا بترتيب وجود الأبدال بعد هذا القطب ، كما قاله الشيعة في النقباء ، حتى إنهم لما أسندوا لباس خرقه التصوف ليجعلوه أصلاً لطريقتهم وتخاييم ، رفعوه إلى على رضى الله عنه ، وهو من هذا المعنى أيضاً ، وإلا فعلى رضى الله عنه لم يختص من بين الصحابة بتخلية ولا طريقة في لباس ولا حال ، بل كان أبو بكر وعمر رضى الله عنهما أزهد الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثرهم عبادة ، ولم يختص أحد منهم في الدين بشيء يؤثر عنه في الخصوص ، بل كان الصحابة كلهم أسوة في الدين والزهد والمجاهدة — ثم إن كثيراً من الفقهاء وأهل الفتيا انتدبوا لارد على هؤلاء المتأخرين في هذه المقالات وأمثالها وشملوا بالنكير سائر ما وقع لهم في الطريقة “ .

وأما أهل الحديث المحققون فقد تكلموا في أسانيد هذه الأحاديث (٢) فالحافظ ابن الجوزي حكم بوضعها — وتابعه شيخ الإسلام ابن تيمية — وكذلك السخاوي ، وهو والسيوطي من تلاميذ الحافظ ابن حجر ، إلا أن الأول أدق وأدنى إلى التحقيق وقد قال خبر الأبدال له طرق بالفاظ مختلفة كلها ضعيفة . وهذا القول أصح من كلام ابن حجر نفسه : منها ما يصح منها ما لا يصح !

وبعد أن فند السيد رشيد هذه الأحاديث حديثاً حديثاً قال :

(١) راجع صفحة ٤٧٣ من المقدمة طبع بيروت .

(٢) أى أحاديث الأبدال .

وذكر ملا على القاري في الموضوعات عن ابن الصلاح أنه قال : أقوى ما روي في الأبدال قول عليّ : إنه بالشام يكون الأبدال . هذا يوافق ما قاله ابن تيمية في رسالته (١) في أهل الصفة والصوفية من جهة الرواية ، وأما ما حققه شيخ الإسلام في المسألة من جهة الدراية فهو غاية الغايات . . ونذكر هنا بعض جمل مما قال : قال رحمه الله تعالى :

(فصل) وأما الأسماء الدائرة على السنة كثير من النساك والعامّة مثل الغوث الذي يكون بمكة والأوتاد الأربعة ، والأقطاب السبعة والأبدال الأربعين والنجباء الثلاثة - فهذه الأسماء ليست موجودة في كتاب الله تعالى ولا هي مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح ولا ضعيف محتمل ، إلا لفظ الأبدال فقد روى فيهم حديث شامي منقطع الإسناد عن علي بن أبي طالب ، مرفوعاً إلى النبي (ص) أنه قال « إن فيهم - يعني أهل الشام - الأبدال أربعين رجلاً كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً » ولا توجد هذه الأسماء في كلام السلف كما هي على هذا الترتيب ... إلخ ، ثم ذكر أن لفظ الغوث والغيث لا يستحقه إلا الله تعالى - ثم تكلم شيخ الإسلام في مسألة الأوتاد والأقطاب بكلام معقول موافق للغة ، وعاد إلى الأبدال فقال « فأما الحديث المرفوع فالأشبه أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن الإيمان كان بالحجاز واليمن قبل فتوح الشام وكانت الشام والعراق دار كفر ، ثم في خلافة علي قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « تمرق مارقة على خير فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق » فكان علي وأصحابه أولى بالحق من قاتلهم من أهل الشام » .

ثم عاد السيد رشيد رحمه الله فقال : « إن سبب ما ورد من الأثر المروي عن علي رضي الله عنه هو أن بعض جماعته كانوا يسبون أهل الشام ، فهاهم عن ذلك الإطلاق وقال : إن فيهم الأبدال ، أي أن الله تعالى يبدل من أنصار معاوية غيرهم أو ما هذا معناه ، فزاد فيه الرواة المتزلفون لبني أمية ، ثم الصوفية ، ما زادوا

(١) هي الرسالة الثالثة من مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية .

وجعلوه حديثاً مرفوعاً كما وضعوا أحاديث أخرى للأمصار المشهورة من مدح وذم — روى ابن عساكر أن كعب الأحبار^(١) قال : الأبدال ثلاثون . وقال أيضاً الأبدال بالشام والنجباء بالكوفة ، ثم ذكر كثيراً من هذه الأقوال عن أهل ذلك العصر في الأبدال والنجباء والقباء والأخبار . ولفظ الأبدال أشهر هذه الألفاظ ، ولم يكن الناس يفهمون في القرن الثاني والثالث من هذا اللفظ ما ادعاه الصوفية بعد ، بل قال الإمام أحمد « إن الأبدال هم أهل الحديث » .

وأما ما في هذه الروايات من أن الله تعالى ينصر أهل الشام ويرزقهم بالأبدال فهو من علل متونها ، ودلائل وضعها فالله تعالى قد جعل للنصر أسباباً تعرف من كتابه ومن سننه في خلقه ، وقد أدخل أفضل الأمم بقيادة أفضل الرسل (عليهم السلام) ببعض أسبابه في غزوة أحد فأنكسروا بعد انتصار ، وظهر المشركون عليهم ، ولما استغربوا ذلك أنزل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم ما بين له ذلك فقال (أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قاتم : أنى هذا ؟ قل هو من عند أنفسكم ...)

ومن هذه الأسباب الاجتماعية ، ما بينه تعالى بقوله (إن تنصروا الله ينصركم) وقوله (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) ومن أسبابه الحسية ما أمر به بقوله : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) ومن أسبابه الروحية المعنوية قوله تعالى : (إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً) الآية .

وبعد أن بين ما كان عليه أهل الشام في سنة ١٩٢٧^(٢) من البؤس وضيق الرزق ، والجيوش الفرنسية تدمر بلادهم ، وكثيرون منهم يهلكون جوعاً وعرياً قال : فأين الأبدال وأسرارهم ؟ ! واختتم كلامه رضى الله عنه بقوله : « إن هذه الروايات قد أفسدت بأس الأمة الإسلامية وصار المتصوفة وأهل الطريق المتمسكون بها فتنة لئابة المسلمين ينفرون أولى الاستقلال العقلي والعاوم العصرية من الإسلام ،

(١) في كل واد أثر من ثعلبية .

(٢) السنة التي كتبت فيها هذه الفتوى .

فيعدونه كغيره ذين خرافات وأوهام ، كما أنهم عار على المسلمين أمام شعوب البشر
الراقين ، وقد بلغ من جهلهم وفساد دينهم وأخلاقهم أنهم صاروا أعوان فرنسا في
أفريقية من حدود تونس إلى ريف مراكش ، وقد آن لنا أن نعقل ونفهم ديننا من
القرآن لا من هذه الروايات المنكرة التي صرفتنا عن كتاب الله تعالى وسنة رسوله (ص)
التي لا تحتمل التأويل ، ولا ينال منها التضييل ، وأن لنا أن ندوس هؤلاء المضلين
وكل من ينصرهم ويتأول لهم من سدة القبور المعبودة ، لاعتقاد العامة أن الرزق
وسعادة الدنيا، تطلب من المدفونين فيها ، فقد صارت أمتنا بهذه الخرافات تحت أرجل
جميع الأمم ، ولا تزال عامتها تعتقد أن الميتين ورجال الغيب هم سبب رزقها ودفع
البلاء عنها » اهـ (١) .

دولة بني العباس :

وإذا كانت قد رويت أحاديث في فضل معاوية والشام ، فإن دولة بني العباس
قد ظفرت هي الأخرى بأحاديث تشد أزرها بعد أن أدبرت دولة بني أمية وقامت هي
على أنقاضها ، وهاك بعضاً منها :

روى البزار : عن أبي هريرة أن رسول الله قال للعباس : فيكم النبوة والمملكة .
وأخرجه كذلك أبو نعيم في الدلائل وابن عدى في الكامل — وابن عساكر وروايته
« فيكم النبوة وفيكم المملكة » .

وروى الترمذى عن ابن عباس ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دعا
للعباس بدعاء قال فيه : واجعل الخلافة باقية في عقبه .

وروى الطبراني ، قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : الخلافة في ولد
عمي وصنو أبي حتى يسلموها إلى المسيح (٢) .

وقد امتد وضع الحديث إلى السفاح ، فقد روى أحمد عن أبي سعيد الخدري

(١) فليسمع من لا يزالون يكابرون في الحقائق .

(٢) وقد صحت نبوة الحديث فظل الملك في بني العباس حتى تسلمه منهم المسيح !!

أن رسول الله قال : يخرج رجل من أهل بيتي عند انقطاع الزمان وظهور الفتن ، يقال له السفاح ! !

وبمناسبة الكلام عن دولة بني العباس نذكر ما رواه السيوطي في كتابه « تاريخ الخلفاء » عن المتوكل :

قال : أظهر الميل إلى السنة ونصر أهلها واستقدم المحدثين إلى سامراء وأجزل عطايهم وأكرمهم وأمرهم بأن يحدثوا بأحاديث الصفات والرؤية — وتوفر دعاء الخلق للمتوكل وبالغوا في الثناء عليه والتعظيم له — حتى قال قائلهم : الخلفاء ثلاثة : أبو بكر الصديق في قتل أهل الردة ، وعمر بن عبد العزيز في رد المظالم والمتوكل في إحياء السنة وإماتة التجهم .

ودولة بني العباس هذه التي رويت لها كل هذه الأحاديث ، كان من آثارها — كما قال بعض كبار المؤرخين — أن افترقت كلمة الإسلام ، وسقط اسم العرب من الديوان واستولت عليها الديلم ثم الأتراك ، وهبّارت لهم دولة عظيمة ، وانقسمت ممالك الأرض عدة أقسام !

ذم الأتراك :

ولمناسبة ذكر الأتراك نقول : إنه لما استكثر المعتصم^(١) من الأتراك حتى امتلأت بهم بغداد كانوا يؤذون الناس ويظلمونهم — فكره أهل بغداد مجيئهم إذ كانوا في حلهم وترحالهم شؤماً عليهم ، فأخذ المحدثون يروون في ذم الأتراك أحاديث رفعوها إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ومنها ، أن الترك أول من سلب أمتي ما خولوا .

وعن ابن عباس : ليكونن الملك — أو الخلافة — في ولدي ، حتى يغلبهم على عزم الحمر الوجوه ، الذين كأن وجوههم الحبان المطرقة .

وعن أبي هريرة : لا تقوم الساعة حتى يحیی قوم عراض الوجوه صفار الأعين ، فطس الأنوف ، حتى يربطوا خيولهم بشاطئ دجلة ، وقد رواه أحمد في مسنده عن أبي هريرة بلفظ آخر نصه : قال رسول الله : لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صفار العيون حمر الوجوه ذلف الأنوف كأن وجوههم الحبان المطرقة .

(١) كانت أم المعتصم تركية .

وقد مر بك من قبل حديث « القسطنطينية » .

وإذا أردت المزيد من ذلك فارجع إلى كتاب « تاريخ الخلفاء للسيوطي » .

كيف استجازوا وضع الأحاديث

لم يشأ وضاع الحديث أن يدعوا عملهم بغير أن يسندوه بأدلة تسوغ ما يضعون فقد أخرج الطحاوي في المشكل عن أبي هريرة مرفوعاً : إذا حدثتم عنى حديثاً تعرفونه ولا تنكروه فصدقوا به ، قلته أم لم أقله ! فإني أقول ما يعرف ولا ينكر ، وإذا حدثتم عنى حديثاً تنكروه ولا تعرفونه ، فكذبوا به ، فإني لا أقول ما ينكر ولا يعرف .

ويشبه هذا الحديث حديث آخر رواه أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا سمعتم الحديث عنى تعرفه قلوبكم وتلين له أبشاركم ، وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به ؛ وإذا سمعتم الحديث عنى تنكره قلوبكم وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم بعيد ، فأنا أبعدهم منه . قال السيد رشيد إن إسناده جيد^(١) .

وقال خالد بن يزيد سمعت محمد بن سعيد الدمشقي يقول : إذا كان كلام حسن ، لم أر بأساً من أن أجعل له إسناداً^(٢) .

وأخرج في الحلية عن ابن مهدي عن أبي طيبة ، أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول بعد أن تاب : إن هذه الأحاديث دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم ، فإننا كنا إذا هويتنا أمراً صيرنا له حديثاً .

قال الحافظ ابن حجر : هذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمرسل ، إذ بدعة الخوارج كانت في مبدأ الإسلام والصحابة متوافرون ، ثم في عصر التابعين فن بعدهم ، وهؤلاء إذا استحسنا أمراً جعلوه حديثاً وأشاعوه ، فربما سمع الرجل الشيء فحدث به ولم يذكر من حدثه به تحسناً للظن ، فيحمله عنه غيره ويحىء الذى يحتج بالمتقطعات فيحتج به ، مع كون أصله ما ذكرت !

(١) ص ٢٢٨ ج ٩ تفسير المنار .

(٢) ص ٣٢ ج ١ النووى على مسلم .

الوضاع الصالحون

لم يكن وضع الحديث على رسول الله مقصوداً على أعداء الدين وأصحاب الأهواء فحسب - كما بينا - وإنما كان الصالحون من المسلمين يضعون كذلك أحاديث على رسول الله ، ويجعلون ذلك حسبة لله بزعمهم ، ويحسبون أنهم بعملهم هذا يحسنون صنعاً ، وإذا سألم سائل . كيف تكذبون على رسول الله ، قالوا : نحن نكذب له لا عليه ! وإن الكذب على من تعمله !

روى مسلم في كتابه عن يحيى بن سعيد القطان قال : لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث - وفي رواية - لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث ، يعني أنه - كما قال مسلم : يجرى على لسانهم ولا يتعمدون الكذب ^(١) . وروى مسلم عن أبي الزناد قال : أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ، ما يؤخذ عنهم الحديث ^(٢) . قال الحافظ ابن حجر ^(٣) وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث الترغيب والترهيب وقالوا : نحن لم نكذب عليه ، بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته !!

وما دروا أن تقويله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل يقتضى الكذب على الله لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية ، سواء كان في الإيجاب أو النذب ، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه ، ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرامية حيث جوزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة واحتج بأنه كذب له لا عليه وهو جهل باللغة العربية ^(٤) .

قال عبد الله النهاوندى : قلت لغلام أحمد ، من أين لك هذه الأحاديث التي تحدث بها في الرقائق ؟ فقال وضعناها لترقق بها قلوب العامة ، قال ابن الجوزي

-
- (١) هذه من بلايا تلك الكلمة « متمداً » التي يتشبث بها الذين يزعمون أنهم من المحدثين . (ص ١٣٢ ج ١ فتح الملهم) .
 (٢) من قواعدهم : أن الورع لا يقتضى صحة الرواية .
 (٣) ص ١٦١ ج ١ فتح البارى .
 (٤) ليت الحشوية يفقهون ما قاله الحافظ الكبير ، ولكن أنى لهم الفقه ! أو الفهم .

عن غلام أحمد هذا : إنه كان يتزهد ويهجر شهوات الدنيا ، ويتقوت بالاقلاء صرفاً ، وغلقت أسواق بغداد يوم موته .

وكان أحمد بن محمد الفقيه المروزي — من أصلب أهل زمانه في السنة ، وأكثرهم مدافعة عنها ، ويحقر كل من خالفها ، وكان مع ذلك يضع الحديث ويقلبه . وأخرج البخاري في التاريخ الأوسط عن عمر بن صبيح بن عمران التيمي أنه قال : أنا وضعت خطبة النبي ، وأخرج الحاكم في المدخل بسنده إلى أبي عمار المروزي ، أنه قيل لأبي عصمة : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة ، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ، ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة .

لطيفة

وقد بلغ من أمرهم أنهم يضعون الحديث لأسباب تافهة ، ومن أمثلة ذلك ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التيمي^(١) قال : كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي ! فقال له مالك ؟ قال : ضربني المعلم . قال : لأخزينهم اليوم !

حدثنا عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً : « معلمو صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المساكين » .
والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى .

الوضع بالإدراج

قد يأتي الوضع من الراوي للحديث غير مقصود له — وعدوا ذلك من باب « الإدراج » ، والحديث « المدرج » ما كانت فيه زيادة ليست منه . وقال أهل الأثر إن الإدراج نوعان . إدراج في الإسناد وإدراج في المتن .

(١) سيف بن عمر هذا كان كذاباً وكان أشهر من روى عنهم الطبري في التاريخ وغيره من كتبه .

وإدراج المتن يكون في أول الحديث ، مثل حديث أبي هريرة الذي رواه الخطيب أن رسول الله قال : « أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار » فقوله : « أسبغوا الوضوء » مدرج من قول أبي هريرة .

ويكون الإدراج في أثناء الحديث مثل حديث فضالة عند النسائي « أنا زعيم - والزعيم الحميل - لمن آمن بي وأسلم وجاهد في سبيل الله ، يبيت في ربض الجنة . فقوله : والزعيم الحميل - مدرج في الحديث .

أما الإدراج الذي في آخر الحديث ، فقد جاء في حديث الكسوف - وهو في الصحيح : أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته - فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله والصلاة . قال الغزالي إن هذه الزيادة لم يصح نقلها فيجب تكذيب قائلها .

هل يمكن معرفة الموضوع

ذكر المحققون أموراً كلية يعرف بها أن الحديث موضوع ، منها :
مخالفته لظاهر القرآن ، أو السنة المتواترة ، أو الإجماع القطعي أو القواعد المقررة في الشريعة أو للبرهان العقلي أو للحس والعيان ، وسائر اليقينات أو اشتغال الحديث على مجازفات في الوعد والوعيد ، والثواب والعقاب ، أو كان مناقضاً لما جاءت به السنة الصريحة ، أو كان باطلاً في نفسه ، أو ما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه ، أو لا يشبه كلام الأنبياء ، أو كان بكلام الأطباء أشبه ، أو يشتمل على تواريخ الأيام المستقبلية ، أو يكون ممجاً أو يسخر منه - وغير ذلك . ومنها ، أن تقوم الشواهد الصحيحة ، أو تجارب العلم الثابتة ، على بطلانه أو يكون ركيكاً في معناه .

وقال ابن حجر العسقلاني : المراد في الركة على « المعنى » فحيثما وجدت دلت على الوضع ، لأن هذا الدين كله محاسن - أما ركافة « اللفظ » فلا تدل على ذلك ، لاحتمال أن يكون الراوى قد رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح .

وقال ابن الجوزي : إن الحديث المنكر ، يقشعر له جلد الطالب للعلم ، وينفر

منه قلبه ، يعنى الممارس لألفاظ الشارع الخبير بها ، وبرونقها وبهجتها .
وقال : إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول
فاعلم أنه موضوع .

وقال الربيع بن خيثم : إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه ، وظلمة كظلمة
الليل تنكره . رواه الخطيب .

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود : إذا حدثتكم بحديث أنبأتكم بتصديقه
من كتاب الله .

وعن ابن جبير ، ما بلغنى حديث على وجهه إلا وجدت مصداقه فى كتاب
الله (١) .

وأخرج البيهقى بسنده عن ابن عباس قال : إذا حدثتكم بحديث عن رسول
الله فلم تجدوا تصديقه فى الكتاب (٢) ، أو هو حسن فى أخلاق الناس ، فإنه
كاذب (٣) . والأحاديث الموضوعة لا يمكن حصرها ، وقد جمع منها ابن الجوزى
والسيوطى وغيرهما مجلدات كثيرة يمكن الرجوع إليها .

وقد عقد العالم القاسمى فى كتابه « قواعد التحديث » باباً عن الحديث الموضوع
ختمه بفصلين نلخصهما فيما يأتى وقد جعل عنوانهما :

هل يمكن معرفة الموضوع بضابط من غير نظر فى سنده ؟

سئل الإمام شمس الدين بن القيم : هل يمكن معرفة الحديث الموضوع
بضابط من غير أن ينظر فى سنده ؟ فقال :

هذا سؤال عظيم القدر ، وإنما يعرف ذلك من تزلج فى معرفة السنن الصحيحة ،
وخلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة واختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ،
ومعرفة سيرة رسول الله عليه الصلاة والسلام وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ، ويخبر عنه

(١) ص ٣٩ من كتاب المرقاة .

(٢) أبى كتاب الله .

(٣) ص ١٧ من كتاب مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة للسيوطى .

ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه ، ويشعره للأمة كأنه مغالط له (صلى الله عليه وسلم) .
فمثل هذا يعرف من أحواله وهديه وكلامه وأفعاله وأقواله ، وما يجوز أن يخبر به ،
وما لا يجوز ، ما لا يعرفه غيره - وهذا شأن كل متبوع مع تابعه فإن للأخص به
الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها ، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه
وما لا يصح ، ليس كمن لا يكون كذلك . . . إلخ .

وقال ابن دقيق العيد : « كثيراً ما يحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى
المروى وألفاظ الحديث ، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم ، لكثرة محاولة ألفاظ
النبي صلى الله عليه وسلم ، هيئة نفسانية ، وملكة قوية عرفوا بها ما يجوز أن يكون
من ألفاظ النبوة وما لا يجوز » .

للقلب السليم إشراف على معرفة الموضوع

وفي فصل لأبي الحسن على بن عروة الحنبلي :

« القلب إذا كان نقياً نظيفاً زاكياً كان له تمييز بين الحق والباطل ، والصدق
والكذب ، والهدى والضلال ، ولا سيما إذا كان قد حصل له إضاءة وذوق من النور
النبوي ، فإنه حينئذ تظهر له خبايا الأمور ودسائس الأشياء والصحيح من السقيم ،
ولو ركب على متن ألفاظ موضوعة على الرسول إسناد صحيح أو على متن صحيح إسناد
ضعيف ، لميز ذلك وعرفه وذاق طعمه ، ويميز بين غثه وسمينه ، وصحيحه وسقيمه ،
فإن ألفاظ الرسول لا تخفى على عاقل ذاقها ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله ^(١) » رواه الترمذى من حديث أبي سعيد .
وقال جماعة من السلف في قوله تعالى : « إن في ذلك لآيات للتمسكين » - أى
للمتفرسين .

وقال معاذ بن جبل : « إن للحق مناراً كمنار الطريق » .

هذا وإن القلب الصافي له شعور بالزيغ والانحراف في الأفعال والأعمال فإذا

(١) قال أوس بن حجر :

الألمى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا

سمع الحديث عرف مخرجه من أين ، وإن لم يتكلم فيه الحفاظ وأهل النقد .

فمن كانت أعماله خالصة لله موافقة للسنة ، ميز بين الأشياء كذبها وصدقها . .
والله سبحانه وتعالى يلهم الصادق الذكي معرفة الصدق من الكذب ، كما في الحديث :
« الصدق طمأنينة والكذب ريبة » وقال لوا بصة : « استفت قلبك » ؛ وقد ترك النبي
أمته على البيضاء ليلها كنهارها . . وكلام الرسول ولا ريب عليه جلالة وفيه فحولة
ليست لغيره من الناس . .

وقال ابن تيمية : القلب المعمور بالتقوى إذا رجع بمجرد رأيه فهو ترجيح
شرعى . . . فتى ما وقع عنده ، وحصل في قلبه ما يظن معه أن هذا الأمر ،
أو هذا الكلام أرضى الله ورسوله ، كان ترجيحاً بدليل شرعى — والذين أنكروا
كون الإلهام ليس طريقاً إلى الحقائق مطلقاً ، اخطأوا . فإذا اجتهد العبد في طاعة
الله وتقواه ، كان ترجيحه لما رجع أقوى من أدلة كثيرة ضعيفة ، فإلهام هذا دليل
في حقه وهو أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة والموهومة ، والظواهر والاستصحابات
الكثيرة التي يحتاج بها كثير من الخائضين في المذاهب والخلاف وأصول الفقه .

وقال عمر : « الحق أبلغ لا يخفى عن فطن » ، وقال حذيفة بن اليمان : « إن في
قلب المؤمن سراجاً يزهر » ؛ وكلما قوى الإيمان في القلب قوى انكشاف الأمور له
وعرف حقائقها من بواطنها ، وكلما ضعف الإيمان ضعف الكشف ، وذلك مثل
السراج القوى والسراج الضعيف في البيت المظلم . . وفي الصحيح عن النبي : « قد
كان في الأمم قبلكم محدثون ، فإن يكن في أمتي أحد فعمر » ، والمحدث هو
الملمم المخاطب في سره ؛ وقد كان أبو سليمان الداراني يسمى أحمد بن عاصم الأنطاكي
« جاسوس القلب » لحدة فراسته . . اهـ ما قلناه ملخصاً من هذين الفصلين^(١) .

وبما يجب أن يكون من موازين الحديث الصحيح ألا يمججه الذوق السليم
مثل حديث « الذباب » ، وألا يخالف أغراض الإسلام العليا التي ترمى إلى سعادة
الإنسان في الدنيا والآخرة .

الكاذبون وما جنوا

من الافتراء على النبي صلوات الله عليه

قال حماد بن زيد : وضعت الزنادقة على رسول الله اثني عشر ألف حديث .
وقال المهدي : أقر عندى رجل من الزنادقة أنه وضع ٤٠٠ حديث ، فهى تجول
فى أيدي الناس .

وأخرج ابن عساكر عن الرشيد أنه جىء إليه بزندق فأمر بقتله ، فقال :
يا أمير المؤمنين ، أين أنت عن أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم أحرم فيها الحلال
وأحل فيها الحرام .

ولما أخذ عبد الكريم بن أبي العوجاء بضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم
أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال ، وأحل الحرام .

وقال إسحاق بن راهويه وهو شيخ البخارى أحفظ أربعة آلاف حديث مزورة .
وعن سهل بن السرى الحافظ قال : وضع أحمد بن عبد الله الجوبيارى ،
ومحمد بن عكاشة الكرماني ، ومحمد بن تميم الفارابي على رسول الله أكثر من عشرة
آلاف حديث .

وقال البخارى : أحفظ مائة ألف حديث صحيح وباقى ألف حديث غير صحيح .
والأخبار فى ذلك أكثر من أن تحصى ؛ ومن أراد أن يستزيد منها فليرجع إلى
مظانها ، وبخاصة كتاب تحذير الخواص للسيوطى .
ونقف من نقلنا عند ذلك وهو كفاية .

الإسرائيليات في الحديث

لما قويت شوكة الدعوة المحمدية واشتد ساعدها ، وتحطمت أمامها كل قوة تنازعها ، لم ير من كانوا يقفون أمامها ويصدون عن سبيلها ، إلا أن يكيدوا لها من طريق الحيلة والخداع ، بعد أن عجزوا عن النيل منها بعدد القوة والنزاع .

ولما كان أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود ، لأنهم بزعمهم شعب الله المختار ، فلا يعترفون لأحد غيرهم بفضل ، ولا يقرون لنبي بعد موسى برسالة . فإن رهبانهم وأخبارهم لم يجدوا بداً — وبخاصة بعد أن غلبوا على أمرهم وأخرجوا من ديارهم^(١) — من أن يستعينوا بالمكر ، ويتوسلوا بالدهاء ، لكي يصلوا إلى ما يبتغون ، فهداهم المكر اليهودي إلى أن يتظاهروا بالإسلام ويطووا نفوسهم على دينهم ، حتى يخفى كيدهم ، ويجوز على المسلمين مكرهم ؛ وقد كان أقوى هؤلاء الكهان دهاء وأشدهم مكرًا ، كعب الأحبار ووهب بن منبه ، وعبد الله بن سلام . ولما وجدوا أن حيلهم قد راجت بما أظهره من كاذب الورع والتقوى ، وأن المسلمين قد سكنوا إليهم ، وأغترأ بهم ، جعلوا أول همهم أن يضربوا المسلمين في صميم دينهم . وذلك بأن يدسوا إلى أصوله التي قام عليها ما يريدون من أساطير وخرافات ، وأوهام وترهات لكي تبي هذه الأصول وتضعف . ولما عجزوا عن أن ينالوا من القرآن الكريم لأنه قد حفظ بالتدوين ، واستظهره آلاف من المسلمين ، وأنه قد أصبح بذلك في منعة من أن يزداد فيه كلمة أو يتدسس إليه حرف — اتجهوا إلى التحدث عن النبي فافتروا — ما شاءوا أن يفتروا — عليه أحاديث لم تصدر عنه^(٢) ، وأعانهم على ذلك أن ماتحدث به النبي في حياته لم يكن محدود المعالم ، ولا محفوظ الأصول ، لأنه لم يكتب في عهده صلوات الله عليه كما كتب القرآن ، ولا كتبه صحابته من بعده ، وأن في

(١) أجلى عمر يهود خيبر إلى أذرعات وغيرها سنة ٢٠ هـ ، وأجل يهود نجران إلى الكوفة ، وقسم وادي القرى ونجران بين المسلمين (ص ١٠٨ ج ٨ البداية والنهاية لابن كثير) ، وذلك لمن لم يكن معه عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) قال ابن الجوزي : لما لم يستطيع أحد أن يدخل في القرآن ما ليس منه أخذ أقوام يزيرون في الحديث ويضمون ما لم يقل (ص ١٤ ج ٢ تاريخ ابن عساكر) .

استطاعة كل ذى هوى أو دخلة سيئة ، أن يتدسس إليه بالافتراء ، ويسطو عليه بالكذب ، ويسر لهم كيدهم أن وجدوا الصحابة يرجعون إليهم في معرفة ما لا يعلمون من أمور العالم الماضية — واليهود بما لهم من كتاب ، وما فيهم من علماء ، كانوا يعتبرون أساتذة العرب فيما يجهلون من أمور الأديان السابقة ، إن كانوا مخلصين صادقين .

قال الحكيم بن خلدون^(١) عندما تكلم عن التفسير النقلى ، وأنه كان يشتمل على الغث والسمين والمقبول والمردود : والسبب في ذلك أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم ، وإنما غلبت عليهم البداءة والأمية ، وإذا تشوفوا إلى معرفة شيء مما تشوف إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات وبدء الخليقة وأسرار الوجود ، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ، ويستفيدونه منهم^(٢) ، وهم أهل التوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النصارى ، مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه وعبد الله ابن سلام وأمثالهم ، فامتثلت التفاسير من المنقولات عندهم . . وتساهل المفسرون في مثل ذلك ومالأوا كتب التفسير بهذه المنقولات وأصلها كلها كما قلنا من التوراة ، أو مما كانوا يفترون .

وقال في موضع آخر من مقدمته^(٣) :

« وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين ، وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع ، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غشاً أو سميئاً ، لم يعرضوها على أصولها ، ولا قاسوها بأشباهها ، ولا سبروها بمعيار الحكمة ، والوقوف على طبائع الكائنات ، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار ، فضلوا عن الحق ، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط .

وقال الدكتور أحمد أمين :

اتصل بعض الصحابة بوهب بن منبه وكعب الأحبار وعبد الله بن سلام ،

(١) ص ٤٣٩ و ٤٤٠ من المقدمة .

(٢) كان ابن إسحق يحمل عن اليهود والنصارى ويسميه في كتبه أهل العلم الأول - ص ٨ ج ١٨ .

معجم الأدباء .

(٣) ص ٩ في المقدمة .

واتصل التابعون بابن جريج - وهؤلاء كانت لهم معلومات يروونها عن التوراة والإنجيل وشروحها وحواشيها ، فلم ير المسلمون بأساً من أن يقصّوها بجانب آيات القرآن فكانت منبعاً من منابع التضخم ، اه (١) .

من أجل ذلك كله أخذ أولئك الأخبار يبتئون في الدين الإسلامى أكاذيب وترهات ، يزعمون مرة أنها في كتابهم أو من مكنون علمهم ، ويدعون أخرى أنها مما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وهى في الحقيقة من مفترياتهم ، وأنى للصحابة أن يفتنوا لتمييز الصدق من الكذب من أقوالهم وهم من ناحية لا يعرفون العبرانية (٢) التى هى لغة كتبهم ، ومن ناحية أخرى كانوا أقل منهم دهاء وأضعف مكرراً ، وبذلك راجت بينهم سوق هذه الأكاذيب ، وتلقى الصحابة ومن تبعهم كل ما يلقيه هؤلاء الدهاة بغير نقد أو تمحيص ، معتبرين أنه صحيح لاريب فيه .

وقبل أن تعرض لبيان بعض الإسرائيليات التى امتلأت بها كتب التفسير والحديث والتاريخ ، نؤرخ هنا بإيجاز لزعماء هؤلاء الأخبار : كعب ووهب ، وعبد الله بن سلام .

كعب الأخبار (٣)

هو كعب بن ماته الحميرى من آل ذى رعين ، وقيل من ذى الكلاع ، ويكنى أبا إسحاق من كبار أخبار اليهود ، وعرف بكعب الأخبار وأسلم في عهد عمر على التحقيق وسكن المدينة في خلافته ، وكان معه في فتح القدس ، ثم تحول إلى الشام

(١) ص ١٣٩ ج ٢ ضى الإسلام .

(٢) روى البخارى عن أبي هريرة : أن أهل الكتاب كانوا يقرءون التوراة بالعبرانية ، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام (ص ٢٨٥ ج ٢) .

(٣) كان الأستاذ سعيد الأفغانى قد نشر بمجلة الرسالة مقالة ذكر فيها أن الصهيونى الأول هو عبد الله بن سبأ ، فرددنا عليه بمقال مفصل أثبتنا فيه أن الصهيونى الأول هو كعب الأخبار ، ونشر هذا الرد بالعدد ٦٥٦ من الرسالة .

في زمن عثمان فاستصفاه معاوية وجعله من مستشاريه لكثرة علمه^(١) ، كما كانوا يفهمون ، وهو الذي أمره أن يقص في بلاد الشام^(٢) وبذلك أصبح أقدم الإخباريين في موضوع الأحاديث اليهودية والإسلامية ، وبواسطة كعب وابن منبه وسواهما من اليهود الذين أسلموا تسربت إلى الحديث طائفة من أقاصيص التلمود - الإسرائيلية - وما لبثت هذه الروايات أن أصبحت جزءاً من الأخبار الدينية والتاريخية. وقال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ إنه قدم من اليمن في دولة أمير المؤمنين عمر فأخذ عنه الصحابة وغيرهم وروى عنه جماعة من التابعين مراسلات بجمص^(٣) في سنة ٣٢ أو ٣٣ أو ٣٨ بعدما ملأ الشام وغيرها من البلاد الإسلامية اليهودية برواياته وقصصه المستمدة من الأخبار ، كما فعل تميم الداري في الأخبار النصرانية^(٤) .

سبب إسلامه :

افتخر هذا الكاهن لإسلامه سبباً عجيباً ليتسلل به إلى عقول المسلمين وقلوبهم ! فقد أخرج ابن سعد بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال :

قال العباس لكعب : ما منعك أن تسلم في عهد النبي وأبي بكر ؟ فقال : إن أبي كتب لي كتاباً من التوراة ، فقال أعجل به ! وختم على سائر كتبه ، وأخذ

(١) ص ١٦٤ من الإسلام والحضارة العربية ؛ وكيف لا يوصف كعب بكثرة العلم وقد قال لقيس بن خرخشة القيسى : ما من شبر في الأرض إلا وهو مكتوب في التوراة التي أنزل على نبيه موسى عليه السلام ما يكون عليه وما يخرج منه إلى يوم القيامة - رواء الطبري والبيهقي في الدلائل . وص ٥٣٣ ج ٢ من الاستيعاب لابن عبد البر .

(٢) ص ٣٢٣ ج ٥ في الإصابة .

(٣) على أن كعباً قد مات بجمص ودفن بها فلنهم في مصر قد جعلوا له قبراً أقاموا عليه قبة عالية يزورها الناس ويتبركون بها ، وهذه القبة قائمة بمسجد كبير في شارع الناصرية في القاهرة تنفق عليه وزارة الأوقاف من أموالها ، وجمص التي دفن فيها كعب ليست كثيرها من بلدان المسلمين فقد روى فيها حديثاً رفعوه إلى النبي (ص) هذا لفظه : « ليعتق الله تعالى من مدينة بالشام يقال لها "خص" سبعين ألفاً يوم القيامة ، لا حساب عليهم ولا عذاب » ، ولا ريب أن هذا كله من بركات جثمان سيدنا كعب . . ومن حقه على الله ! ! ومن العجيب أنهم أسندوا هذا الحديث إلى عمر ! ! (راجع الجزء الثاني من الجامع الصغير للسيوطي) .

وذكر ابن جبير في رحلته أن بالجيزة قبراً لكعب الأخبار ص ٢٥ .

(٤) ص ٩٧ ج ٢ ضحى الإسلام .

على بحق الوالد على الولد — ألا أفرض الختم عنها . فلما رأيت ظهور الإسلام ، قلت
لعل أبي غيب عني علماً ! ففتحتها فإذا صفة محمد وأمته ! فجنث الآن مسلماً !
وروى عبد الله بن عمر ^(١) أن رجلاً من أهل اليمن جاء إلى كعب الأحبار
فقال له : إن فلاناً الحبر اليهودي أرسلني إليك برسالة ، فقال كعب : هاتها ، فقال له
الرجل : إنه يقول لك : ألم تكن سيداً شريفاً مطاعاً ! فما الذي أخرجك من دينك
إلى أمة محمد؟ فقال له كعب : أتراك راجعاً إليه ؟ قال : نعم ، قال : فإن رجعت إليه
فخذ بطرف ثوبه ، لتلا يفر منك ، وقل له : يقول لك : أسألك بالذي فلق البحر
لموسى ، وأسألك بالله الذي ألقى الألواح إلى موسى بن عمران فيها علم كل شيء !
ألست تجد في كلمات الله تعالى : أن أمة محمد ثلاثة أثلاث ، فثلث يدخلون الجنة
بغير حساب ، وثلث يحاسبون حساباً يسيراً ثم يدخلون الجنة ، وثلث يدخلون الجنة
بشفاعة أحمد ، فإنه سيقول لك : نعم ، فقل له : يقول لك كعب : اجعلني في أي
الأثلاث شئت ! » اهـ .

وقال ابن حجر في الإصابة : إنه روى عن النبي مرسلًا وروى عنه في الصحابة
ابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وابن الزبير ومعاوية وغيرهم ^(٢) .
وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء :

وحدث عنه عبد الله بن حنظلة ^(٣) وأسلم مولى عمر وتبيع الحميري وأبو سلام
الأسود ، وروى عنه عدة من التابعين كعطاء بن يسار وغيره مرسلًا . وقع له رواية
في سنن أبي داود والترمذي والنسائي ^(٤) .

وهب بن منبه

ذكر المؤرخون أنه فارسي الأصل جاء جده إلى اليمن في جملة من بعثهم
كسرى لنجدة اليمن على الحبشة ، فأقاموا هناك وتناسلوا وصاروا يعرفون بين العرب

(١) ص ٢٦٦ ج ١ في حياة الحيوان .

(٢) ص ٣٢٣ ج ٥ في الإصابة ، وانظر كتابنا « شيخ المفسرة » .

(٣) ص ٢١٨ ج ٣ .

(٤) ص ٣٢٢ في نفس المصدر .

« بالأبناء » أى أبناء الفرس ، ومنهم طاوس بن كيسان التابعى المشهور .
 وكان آباء وهب على دين الفرس (المجوسية أو الزردشتية) ، فلما أقاموا بين
 اليهود باليمن ، أخذوا عنهم آداب اليهود وتقاليدهم فتعلموا شيئاً من النصرانية ،
 وكان يعرف اليونانية وعنده من علم أهل الكتاب شيء كثير . ولكن ضعفه
 الفلاس ^(١) .

أدرك عدة من الصحابة وروى عنهم ، وكذلك روى عنه كثير من الصحابة
 منهم أبو هريرة وعبد الله بن عمرو وابن عباس وغيرهم ، وكان للعرب ثقة بهم .
 وذكر الإمام أحمد أن والده منبهاً فارسى أخرجه كسرى إلى اليمن فأسلم ، وأن
 ابنه وهباً كان يختلف من بعده إلى بلاده بعد فتحها .
 ومن أقواله : إني قرأت من كتب الله ٧٢ كتاباً . . .

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ : إنه عالم أهل اليمن ولد سنة ٣٤ هـ وتوفي
 بصنعاء سنة ١١٠ هـ . أو بعد ذلك بسنة أو أكثر ، وقيل إنه توفي سنة ١١٦ هـ ^(١) .

عبد الله بن سلام

هو أبو الحارث الإسرائيلي ، أسلم بعد أن قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ؛
 وهو من أحبار اليهود ، حدث عنه أبو هريرة وأنس بن مالك وجماعة ، وقال فيه
 وهب بن منبه الإسرائيلي : كان أعلم أهل زمانه ، وكعب أعلم أهل زمانه ، وقد مات
 سنة ٤٠ هـ .

كيف استحذوا على عقول المسلمين

اتبع هؤلاء الأخبار بدهائهم العجيب طرقاً غريبة لكي يستحذوا بها على
 عقول المسلمين ، ويكونوا محل ثقتهم ، وموضع احترامهم ، وإليك طرفاً من هذه
 الأساليب العجيبة :

(١) ص ١٧١ ج ٢ مقسمة فتح الباري .

أخرج الترمذى عن عبد الله بن سلام^(١) - وهو أحد كبار اليهود الذين أسلموا - أنه مكتوب في التوراة في السطر الأول : محمد رسول الله عبده المختار ، مولده مكة ومهاجره طيبة ، وأخرج كذلك ، مكتوب في التوراة صفة النبي وعيسى بن مريم يدفن معه .

وهذا الذى أخرجه الترمذى عن ابن سلام قد أحكمه الداهية كعب : فقد روى الدارى عنه - في صفة النبي في التوراة قال : في السطر الأول محمد رسول الله عبده المختار ، مولده مكة ومهاجره طيبة وملكه بالشام^(٢) .

وقد بحثنا عن السطر الثانى من هذه الأسطورة حتى وجدناه في سنن الدارى كذلك عن الداهية الأكبر كعب : فقد روى ذكوان عنه قال :

في السطر الأول محمد رسول الله عبده المختار ، لا فظ ولا غليظ ولا صخاب بالأسواق ، ولا يجزى بالسيئة السيئة ، ولكن يعفو ويغفر ، مولده بمكة وهجرته بطيبة وملكه بالشام^(٣) .

وفي السطر الثانى : محمد رسول الله أمته الحمادون ، يحمدون الله في السراء والضراء ، يحمدون الله في كل منزل ، ويكبرون على كل شرف ، رعاة الشمس يصلون الصلاة إذا جاء وقتها ولو كانوا على رأس كناسة ، ويأتزون على أوساطهم ويوضئون أطرافهم ، وأصواتهم بالليل في جو السماء كأصوات النحل .

وهذا الكلام قد أورده ابن سعد في طبقاته عن ابن عباس في جواب لكعب ، وقد امتدت هذه الخرافة إلى أحد تلاميذ كعب عبد الله بن عمرو بن العاص .

فقد روى البخارى عن عبد الله بن يسار قال : لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص فقلت : أخبرنى عن صفة رسول الله في التوراة ، قال : أجل ، والله^(٤) إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن : يأياها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً

(١) ص ٢٧٤ ج ٤ فتح البارى .

(٢) ممن روى عن عبد الله بن سلام أبوهريرة وأنس بن مالك .

(٣) تخصيص الملك بالشام في قول كعب إنما جاء لغرض سياسى خطير ، مريبك شيء من خبره ، وسيأتيك نبأ عنه فيما بعد .

(٤) هكذا يورطه أستاذه حتى يقسم بالله . ولا حول ولا قوة إلا بالله !

ونذيراً وحرزاً للأمينين ، أنت عبدى ورسولى ، سميتك المتوكل ، ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب^(١) فى الأسواق ، ولا يدفع بالسيسة السيئة ، بل يعفو ويغفر ، ولا يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا : « لا إله إلا الله » ويفتح بها أعيناً عمياً وآذاناً صمماً وقلوباً غلفاً . وزاد ابن كثير ، قال ابن يسار ، ثم لقيت كعباً الخبر فسألته فما اختلفا فى حرف . وكيف يختلفان وكعب هو الذى علمه !

وروى السيوطى فى الإتقان^(٢) ، أن كعب الأحبار قال : فى التوراة : يا محمد ؛ إنى منزل عليك توراة حديثة ، تفتح أعيناً عمياً ، وآذاناً صمماً ، وقلوباً غلفاً . وروى الجوالقى فى كتاب المغرب^(٣) قال : قال ابن الأعرابى : ذكر عن كعب الأحبار أنه قال : أسماء النبى فى الكتب السالفة : محمد وأحمد وحمايط — أبى حامى الحرم !

وروى القاضى عياض فى الشفاء^(٤) أن وهب بن منبه قال : قرأت فى أحد وسبعين كتاباً ، فوجدت فى جميعها أن النبى صلى الله عليه وسلم أرجح الناس عقلاً ، وأفضلهم رأياً ، وفى رواية أخرى : فوجدت فى جميعها أن الله تعالى لم يعط جميع الناس من بدء الدنيا إلى انقضائها من العقل فى جنب عقله (صلى الله عليه وسلم) إلا كحبة رمل من رمال الدنيا . .

كعب وعمر

لما قدم كعب إلى المدينة فى عهد عمر وأظهر إسلامه ، أخذ يعمل بدهاء ومكر لما أسلم من أجله ، من إفساد الدين وإفتراء الكذب على النبى (صلى الله عليه وسلم) . وما أغراه بالرواية أن عمر بن الخطاب كان فى أول أمره يستمع إليه على اعتبار أنه قد أصبح مسلماً صادق الإيمان ، فتوسع فى الرواية الكاذبة ما شاء أن

(١) سخاب بالسين لغة أثبتها القراء وغيره ، والأشهر بالصاد .

(٢) ص ٥٣ ج ١ .

(٣) ص ١٢٢ .

(٤) ص ٥٥ ج ٢ .

يتوسع. قال ابن كثير^(١): « لما أسلم كعب في الدولة العمرية جعل يحدث عمر رضى الله عنه ، فربما استمع له عمر ، فترخص الناس في استماع ما عنده ، ونقلوا ما عنده من غث وسمين » .

ولكن لم يلبث عمر أن فطن لكيدته وتبين له سوء دخلته ، فنهاه عن الحديث ، وتوعده إن لم يترك الحديث عن الأول أو ليلحقه بأرض القردة^(٢) .

وعلى أن عمر قد ظل يترب هذا الداهية بحزمه وحكمته ، وينفذ إلى أغراضه الخبيثة بنور بصيرته ، كما ترى في قصة الصخرة — فإن شدة دهاء هذا اليهودي قد تغلبت على فطنة عمر وسلامة نيته ، فظل يعمل بكيد في السر والعلن ، حتى انتهى الأمر بقتل عمر ، وتدل القرائن كلها على أن هذا القتل كان بمؤامرة من جمعية سرية ، وكان هذا الدهي من أكبر أعضائها وعلى رأسها الهرمزان^(٣) ملك الخوزستان الذي كان قد جرى به إلى المدينة أسيراً ، وعهدوا بتنفيذها إلى أبي لؤلؤة الأعجمي .

قتل عمر ويد كعب فيه

ذكر المسور بن مخزومة^(٤) أن عمر لما انصرف إلى منزله بعد أن أوعده أبو لؤلؤة جاء كعب الأخبار^(٥) فقال: يا أمير المؤمنين « اعهده » فإنك ميت في ثلاث ليال ،

(١) ص ١٧ ج ٤ تفسير .

(٢) ص ٢٠٦ ج ٨ البداية والنهاية ، ورواية الدهي في سير أعلام النبلاء « لتترك الحديث أو لالحقنك بأرض القردة ص ٤٣٣ ج ٢ .

(٣) هو صاحب تستر من أعظم قواد الفرس وكان على ميمنة جيش رسم وزير ملك فارس في حرب القادسية ، ولما قتل رسم فرالهرمزان بمن بقي من جنده ، فزال المسلمون يتابعونه حتى لجأ إلى مدينة تستر وتحصن بها فحاصروه أشد حصار حتى أنزلوه على حكم الفاروق ، وأتوا به إلى المدينة (سنة ١٧ هـ) وكان المسلمون يسبون أبناء فارس ويتخذونهم عبيداً . ومن كان منهم بالمدينة كانوا يختلفون إلى الهرمزان ، ومن هؤلاء السبايا فيروز الملقب « بأبي لؤلؤة » وكان غلاماً للمغيرة بن شعبة وهو الذي طعن عمر .

(٤) ص ٣/٢٤ تاريخ ابن الأثير والجزء الخامس من تاريخ الطبري .

(٥) كان لهذا الرجل أفانين عجيبة في اللعب بمقول المسلمين ، وإليك لعبة من ألعابيه رواها المؤرخون الثقات : قال كعب لعمر : أجلك في التوراة تقتل شهيداً ! قال عمر : وأنى لي بالشهادة وأنا مجزرة العرب ؟ وعن شداد بن أوس عن كعب قال : كان في بني إسرائيل ملك إذا ذكرنا ذكرنا عمر ، =

« رواية » الطبرى « ثلاثة أيام » قال : وما يدريك ؟ قال : أجده فى كتاب التوراة ، قال عمر : أتجد عمر بن الخطاب فى التوراة ؟ قال : اللهم لا ولكن أجد حليتك وصفتك ، وأنت قد فنى أجلك ، قال ذلك وعمر لا يحس وجعاً فلما كان الغد ، جاءه كعب فقال : « بقى يومان » فلما كان الغد جاءه كعب فقال : مضى يومان وبقي يوم - ورواية الطبرى وبقي يوم وليلة - وهى لك إلى صبيحتها فلما أصبح خرج عمر إلى الصلاة ، وكان يوكل بالصفوف رجالا ، فإذا استوت كبر ، ودخل أبو لؤلؤة فى الناس وبيده خنجر له رأسان نصابه فى وسطه فضرب عمر ست ضربات ، إحداهن تحت سترته وهى التى قتلتة . وكان أبو لؤلؤة من سبي نهاوند .

وقع فى رواية أبى إسحاق عند ابن سعد : وأتى كعب عمر فقال : « ألم أقل لك إنك لا تموت إلا شهيداً » وإنك تقول : « من أين وأنا فى جزيرة العرب »^(١) ؟ وإليك خبراً عجيباً من أخبار هذا الكاهن لعله يمتلخ منك عرق الشك فى اشتراكه فى هذه المؤامرة ، فقد أخرج الخطيب عن مالك ، أن عمر دخل على أم كلثوم بنت على وهى زوجته فوجدها تبكى : فقال : ما يبكيك ؟ قالت هذا اليهودى^(٢) أى كعب الأخبار - يقول : إنك على باب من أبواب جهنم ، فقال عمر : ما شاء الله ! ثم خرج فأرسل إلى كعب فجاءه فقال : يا أمير المؤمنين - لا تعجل على - والذى نفسى بيده ، لا ينسلخ ذو الحجة حتى تدخل الجنة ؟ فقال عمر : ما هذا ؟ مرة فى الجنة ، ومرة فى النار ؟ ! قال كعب : يا أمير المؤمنين ، والذى نفسى بيده إنا لنجدك فى كتاب الله^(٣) على باب من أبواب جهنم تمنع الناس أن يقتحموا فيها ،

= وإذا ذكرنا عمر ذكرناه ، وكان إلى جنبه نبي يوحى إليه فأوحى الله إلى النبي أن يقول له : اعهد عهدك واكتب إلى وصيتك ، فإنك ميت إلى ثلاثة أيام ، فأخبره النبي بذلك - فلما كان اليوم الثالث وقع بين الجدار والسرير ثم جاء إلى ربه فقال : اللهم إن كنت تعلم أنى كنت أعدل فى الحكم وإذا اختلفت الأمور اتبعت هداك ، وكنت وكنت فزد فى عمري حتى يكبر طفلي ، وتربوا أمي ، فأوحى الله إلى النبي أنه قال كذا وكذا وقد صدق وقد زدت فى عمره خمس عشرة سنة فى ذلك ما يكبر طفله وتربوا أمته ، فلما طمن عمر قال كعب : لئن سألت عمر ربه ليبقيته الله ، فأخبر بذلك عمر فقال : اللهم اقضنى إليك غير عاجز ولا ملوم - من ص ٩٠ ، ٩٨ تاريخ الخلفاء و ٣٥٧ ج ٢ فى تاريخ الكامل لابن الأثير .

(١) ص ٢٣٦ / ١ / ٣ طبقات ابن سعد .

(٢) حقاً إنه يهودى ماكر ، هذا الخبر فى فتح البارى ص ٤١ ج ١٣ وص ٢٥٣ ج ٣ ق ٢

طبقات ابن سعد .

(٣) كان يعزو كل مفترياته إلى كتاب الله ، وكتاب الله منه برئ .

فلذا مت لم يزالوا يقتحمون فيها إلى يوم القيامة ! ولما طعن عمر جاء كعب فجعل يبكي
بالباب ويقول : والله لو أن أمير المؤمنين يقسم على الله أن يؤخره لأخره^(١) .

وقد صدقت يمينه - لعنه الله - فقد قتل عمر يوم الأربعاء لأربع ليال بقين
من ذى الحجة سنة ٢٣ هـ . ودفن يوم الأحد هلال المحرم سنة ٢٤ هـ .

وهذه الأدلة كلها تثبت أن قتل عمر على يد أبي لؤلؤة لم يكن إلا نتيجة لتلك
المؤامرة التي دبرها له الهرمزان لما كان يكتن من الحقد والمودة للعرب ، بعد أن ثلوا
عرش الفرس ، ومزقوا دولتهم ، ومن اشترك فيها وكان له أثر كبير في تدبيرها كعب
الأخبار وهذا أمر لا يمتري فيه أحد إلا الجاهل .

حديث الاستسقاء

روى التاريخ أن الأرض أجذبت لإجداباً شديداً في خلافة عمر ، وكان ذلك
في عام الرمادة^(٢) فلم يدع كعب هذه الفرصة تفلت من غير أن يتخذ منها وسيلة
ليرى الإسلام طعنة من طعناته - فقال لعمر : إن بنى إسرائيل كانوا إذا أصابهم
مثل هذا استسقوا بعصبة الأنبياء . وهنا جاءت روايات بأن عمر قال : هذا عم
رسول الله وصنو أبيه وسيد بنى هاشم - العباس ، فشى إليه ثم استسقوا . وقال أنس^(٣)
إن عمر قال في هذا الاستسقاء : إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ففسقنا ، وإنا نتوسل إليك
بعم نبينا ففسقنا .

وبما لا مراء فيه أن هذا اليهودى قد أراد بقوله هذا أن يخدع عمر عن أول
أساس قام عليه الدين الإسلامى - وهو التوحيد الخالص - ليزقه إلى هوة التوسل

(١) ص ٢٦٢ ج ٣ ق ٢ طبقات ابن سعد .

(٢) ذكر ابن سعد وغيره أن عام الرمادة كان سنة ١٨ هـ ودام تسعة أشهر ، والرمادة بفتح الراء
وتخفيف الميم ، سمى الغام بها من شدة الجذب فأغبرت الأرض جداً من عدم المطر وهلكت الماشية وجاع
الناس وهلكوا حتى كانوا يستقون الرماد ويحفرون نفق اليرابيع والجرذان يخرجون ما فيها ٣/٢/٢٢٣
طبقات ابن سعد .

(٣) لا شك أن رواية أنس هذه أو غيرها لا تنهض أمام الروايات القوية التي جاءت بخلافها .
وأنس هذا من الذين لا يوثق كثيراً برواياتهم ، وكان أبو حنيفة لا يثق به ولا بأبي هريرة ولا بسيرة بن جندب .

الذى هو الشرك بعينه ، حتى إذا هوى فيها عمر وأثرت عنه بالعمل اتخذت سنة من بعده وكان لها أثر بالغ لدى المسلمين جميعاً في العقيدة الإسلامية على مد العصور ، فينهدم بذلك الأساس المتين للدين ، ولكن عمر وهو في الأفق من البصيرة بالدين والفقه فيه قد فطن لها ولم يقع في الفخ الذى نصبه له هذا الخُدعة ، فلم يستسق بأحد حتى بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يزد على الاستغفار .

قال أبو بكر بن أبى الدنيا فى كتاب المطر ، وفى كتاب مجابى الدعوة عن خوات بن جبير قال : خرج عمر يستسقى بهم فصلى الركعتين فقال : اللهم إنا نستغفرك ونستسقيك ، فما برح من مكانه حتى مطروا . وعن الشعبي قال : خرج عمر يستسقى بالناس فما زاد على الاستغفار حتى رجع ، فقالوا يا أمير المؤمنين : ما نراك استسقيت ؟ فقال : لقد طلبت المطر بمجاديح^(١) السماء التى يستنزل بها المطر ، ثم قرأ : « استغفروا ربكم إنه كان غفاراً ، يرسل السماء عليكم مدراراً » ، ثم قرأ : « وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه » . . . الآية^(٢) .

وعن الشعبي : خرج يستسقى فقام على المنبر فقرأ هؤلاء الآيات :
« استغفروا ربكم إنه كان غفاراً » ويقول « استغفروا ربكم ثم توبوا إليه » ثم نزل فقبل يا أمير المؤمنين : ما منعك أن تستسقى ؟ فقال : قد طلبت المطر بمجاديح السماء التى ينزل بها القطر .

وعن عبد الله بن دينار الأسلمى عن أبيه قال : لما أجمع عمر على أن يستسقى ويخرج بالناس كتب إلى عماله أن يخرجوا يوم كذا وكذا ، وأن يتضرعوا إلى ربهم ويطلبوا إليه أن يرفع هذا المحل عنهم ، وخرج لذلك اليوم عليه برّد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى انتهى إلى المصلى فخطب الناس ، وتضرع وجعل الناس يلحون فما كان أكثر دعائه إلا الاستغفار حتى إذا قرب أن ينصرف رفع يديه ماداً وحوّل رداءه وجعل اليمين على اليسار ، ثم اليسار على اليمين ، ثم مد يده ، وجعل يلح فى الدعاء ويبكى بكاء طويلاً حتى اخضلت لحيته^(٣) .

(١) فى أساس التلافة لجماعة فى مادة « ج د ح » وخفق المصحح أى الدبران ونوه غزير ، يقولون : أرسلت السماء بمجاديح النيث وفى حديث عمر « لقد استسقيت بمجاديح السماء » أراد الاستغفار .

(٢) ص ٩٢ ج ٧ البداية والنهاية لابن كثير .

(٣) ص ٣/٢٣١ طبقات ابن سعد .

وفي المغنى والشرح الكبير ، أن عمر خرج يستسقى فلم يزد على الاستغفار وقال : لقد استسقيت بمجاديح السماء ^(١) .

وقال الجاحظ : ولما صعد « عمر » المنبر قابضاً على يد العباس يوم الاستسقاء لم يزد على الدعاء . فقل له إنك لم تستسقى وإنما تستغفر ، قال : قد استسقيت بمجاديح السماء — ذهب إلى قوله تعالى : « استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً » ^(٢) .

وإذا كان الأمر قد وقع على هذه الصورة فلا بأس به ما داموا جميعاً كانوا يدعون الله ، ولأننا نكاد نقطع بأن عمر لم يتوسل بأحد في الاستسقاء ولم يتخذ من وسيلة فيه إلى الله غير الدعاء والاستغفار ، كما جاء في الأخبار الصحيحة المؤيدة بآيات من كتاب الله العزيز .

من مكر وكيد كعب

في موطأ مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أراد الخروج إلى العراق فقال له كعب الأحبار : لا تخرج إليها يا أمير المؤمنين ! فإن بها تسعة أعشار السحر : فسقة الجن وبها الداء العضال ^(٣) .

ما بثه كعب ووهب من الإسرائيليات

ولكى تقف على بعض ما بثه هذان الكاهنان من الإسرائيليات ، وكانت شبهة على الإسلام يحتج بها عليه أعداؤه ، ويضيق بها ذرعاً أولياؤه ، والتي أصبحت من المشكلات التي نعاني سيئاتها ، ويعسر علينا التخلص منها — نمد لك بطرف

(١) ٢٩٠ ج ٢ .

(٢) ص ٢٧٩ ج ٤ البيان والتبيين ، وهذا الخبر رواه كذلك ابن قتيبة في تاريخ يزيد بن عبيد في كتاب الشعر والشعراء ورواه الطبري في التفسير .

(٣) ص ٥٣٨ من كتاب صيانة الإنسان عن موصو ابن دحلان .

صغير منها على سبيل المثال :

قال معاوية لكعب : أنت تقول إن ذا القرنين كان يربط خيله بالثريا ! فقال كعب : إن قلت ذلك فإن الله قال : وآتيناه من كل شيء سبباً ! !

قال ابن كثير في تفسيره^(١) وهذا الذي أنكره معاوية على كعب هو الصواب ، والحق مع معاوية في ذلك الإنكار ، فإن معاوية كان يقول عن كعب : إنا كنا لنبلو عليه الكذب ، وذكر القرطبي في تفسير سورة غافر عن خالد بن معدان عن كعب أنه قال : لما خلق الله تعالى العرش قال : لم يخلق الله تعالى خلقاً أعظم مني ، واهتز تعاضماً ، فطوقه الله بحية لها سبعون ألف جناح ، في كل جناح سبعون ألف ريشة ، في كل ريشة سبعون ألف وجه ، في كل وجه سبعون ألف فم ، في كل فم سبعون ألف لسان ! يخرج من أفواهها كل يوم من التسبيح عدد قطر المطر ، وعدد ورق الشجر ، وعدد الحصى والثرى ، وعدد أيام الدنيا ، وعدد الملائكة أجمعين ، والتوت الحية على العرش - فالعرش إلى نصف الحية وهي ملتوية عليه ، فتواضع عند ذلك !

وفي التفسير^(٢) أن عبد الله بن قلابة خرج في طلب إبل له فوصل إلى جنة شداد فحمل ما قدر عليه مما كان هناك ، وبلغ خبره معاوية فاستحضره وقص عليه ، فبعث إلى كعب فسأله ، فقال : هي إرم ذات العماد ، وسيدخلها رجل من المسلمين في زمانك أحمر أشقر قصير على حاجبه خال . وعلى عنقه خال ، يخرج في طلب إبل له ، ثم التفت فأبصر ابن قلابة فقال : هذا والله هو ذلك الرجل^(٣)

(١) ص ١٠١ ج ٣ .

(٢) اللفظ هنا منقول عن تفاسير الفخر الرازي والطبري وأبي السمود والنيسابوري على هامش تفسير

الطبري ص ٨٧ ج ٣ .

(٣) من أساطيرهم أنه كان لعاد ابنان ، شداد وشديد ، فلما وقهرا البلاد ، ثم مات شديد وخلص الأمر لشداد ، فلك الدنيا ودانت له ملوكها ، فسمع بذكر الجنة فقال أبنئ مثلها . فبنى إرم في بعض صحارى عدن في ٣٠٠ سنة ، وكان عمره ٩٠٠ سنة ، وهي مدينة عظيمة قصورها من الذهب والفضة وأساطينها من الزبرجد والياقوت ، وفيها أصناف الأشجار والأنهار ، ولما تم بناؤها سار إليها بأهل مملكته ، فلما كان منها على مسيرة يوم وليلة بعث الله عليهم صيحة من السماء فهلكوا .

ولا يدخل المدينة أحد بعده إلى يوم القيامة^(١) . ولا فرغ كعب من كلامه قال له معاوية^(٢) : يا أبا إسحاق ؛ أخبرني عن كرمي سليمان بن داود وما كان عليه ومن أي هو . فأخذ ينشئ من خرافاته وأساطيره ما لا نستطيع إبراده ، فيرجع إليه في كتب التفسير . . .

وأخرج أبو الشيخ في العظمة عن كعب قال : الأرضون السبع على صخرة ، والصخرة في كف ملك ، والملك على جناح الحوت ، والحوت في الماء ، والماء على الريح ، والريح على الهواء ، ريح عقيم لا تلقيح ، وإن قرونها معلقة في العرش . وعن وهب بن منبه : أربعة أملاك يحملون العرش على أكتافهم ، لكل واحد منهم أربعة وجوه ! وجه ثور ، وجه أسد ، وجه نسر ، وجه إنسان ، ولكل واحد منهم أربعة أجنحة ، أما جناحان فعلى وجهه ليحفظاه من أن ينظر إلى العرش فيصق فيهنفوهما ، ليس له كلام إلا أن يقول : قدوس الملك القوى ملأت عظمته السموات والأرض^(٣) .

روى ابن الفقيه في تاريخه :

سئل النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الأرض ، سبع هي ؟ قال : نعم والسموات سبع . وقرأ — « الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن » . فقال رجل : فنحن على وجه الأرض الأولى ؟ قال : نعم ، وفي الثانية خلق يطيعون ، ولا يعصون . وفي الثالثة خلق ، وفي الرابعة صخرة ملساء ، والخامسة ضحضاح من الماء ، والسادسة سجيل وعليها عرش إبليس ، والسابعة ثور ، والثور على سمكة ، والسمكة على الماء ، والماء على الهواء ، والهواء على الثرى ، والثرى منقطع فيه علم العلماء^(٤) .

وقرأ معاوية آية « حتى إذا بلغ مغرب الشمس » حتى إذا بلغ « عين حمئة » قال ابن عباس إنها عين حمئة ، فجعلها كعباً بينهما فأرسلوا إليه فسأله فقال :

(١) لقد أخذ الطريق على معاوية بذلك ، لأن وصول غيره إليها ليجث عنها سيفضحه ويفضح رواياته وخرافاته .

(٢) ص ٣٦ ج ٤ تفسير ابن كثير .

(٣) ص ٩٩ من كتاب التنبيه في الرد على أهل الأهواء والبدع الملطى .

(٤) ص ٥١ من تاريخ الأدب الجغرافي العربي تأليف المستشرق أغناطيوس ديولا نوختش تشكوفسكي .

أما الشمس فإنها تغيب في « ثأط » والثأط الطين. وقال مرة أخرى: تغيب في طينة سوداء .

ويروى أن ابن عباس وعمرو بن العاص اختلفا في قراءة هذه الآية « في عين حمئة » وارتفعا إلى ^(١) كعب الأحبار في ذلك .

وأخرج ابن خيشمة عن قتادة قال : بلغ حذيفة أن كعباً يقول : إن السماء تدور على قطب كالرحى فقال : كذب كعب ، إن الله يقول : « يمسك السموات والأرض أن تزولا » ^(٢) .

وذكر الحافظ ابن حجر أن كعب الأحبار روى ، أن باب السماء الذى يقال له « مصعد الملائكة » يقابل بيت المقدس ^(٣) فأخذ منه بعض العلماء أن الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدس قبل العروج ، ليحصل العروج مستوياً . من غير تعويج . . .

وهكذا تنفذ الإسرائيليات إلى معتقداتنا ، وقال ابن حجر بعد أن أورد تلك الخرافة : وفيه نظر لورود أن في كل سماء بيتاً معموراً ، وأن الذى في سماء الدنيا حيال الكعبة ، وكان من المناسب أن يصعد من مكة ليصل إلى البيت المعمور بغير تعويج ! لأنه صعد من سماء إلى سماء إلى البيت المعمور !!

وروى كعب أن في الجنة ملكاً لو شئت أن أسميه لسميته ، يصوغ لأهل الجنة الحلى منذ خلقه الله إلى يوم القيامة ، لو أبرز قُلُوبُ منها (أى سوار) لرد شعاع الشمس ، كما ترد الشمس شعاع القمر .

ومما يدل على أن الصحابة كانوا يرجعون إليه حتى فيما هو من علمهم وبخاصة عندما قال : « ما من شيء إلا وهو مكتوب في التوراة » ، أن أبا عبد الرحمن محمد ابن الحسين النيسابورى ذكر أن عمر قال لكعب - وقد ذكر الشعر - يا كعب هل تجد للشعر ذكراً في التوراة ؟ فقال كعب : أجد في التوراة قوماً من ولد إسماعيل

(١) ص ١١٢ ج ٢ سنن الترمذى طبع الهند .

(٢) ص ٣٢٣ ج ٥ من الإصابة في تمييز الصحابة .

(٣) ص ١٥٦ ج ٧ فتح البارى .

أناجيلهم في صدورهم ، ينطقون بالحكمة ، ويضربون الأمثال ، لا نعلمهم إلا العرب^(١) .

وروى يزيد بن حبيب أن معاوية بن أبي سفيان سأل كعب الأحبار : هل تجد لهذا النيل في كتاب الله خبراً ؟ قال : إى والذي فلق البحر لموسى عليه السلام ، إى لأجد في كتاب الله عز وجل : أن الله يوحى إليه في كل عام مرتين . يوحى إليه عند جريه : أن الله يأمرك أن تجرى فيجرى كما كتب الله ، ثم يوحى إليه بعد ذلك ، عد حميداً^(٢) .

وروى البيهقي في الأسماء والصفات بسند صحيح عن ابن عباس قال : في قوله تعالى « الذى خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن » قال سبع أرضين في كل أرض نبي كنيكم ، وآدم كآدمكم ، ونوح كنوح ، وإبراهيم كإبراهيم ، وعيسى كعيسى - ولم يذكر لموسى مثيلاً !

قال البيهقي في الشعب هو شاذ بالحق ، قال السيوطي : هذا من البيهقي في غاية الحسن ، فإنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن ، لاحتمال صحة الإسناد مع أن في المتن شذوذاً أو علة تمنع صحته .

وقال ابن كثير بعد عزو هذا الحديث لابن جرير بلفظ « كل أرض في الخلق مثل ما في هذه من آدم كآدمكم وإبراهيم كإبراهيمكم » هو محمول - إن صح عن ابن عباس - على أنه أخذه من الإسرائيليات .

وعن مكحول ، قال كعب : أربعة من الأنبياء أحياء أمان لأهل الأرض ، اثنان في الأرض : الخضر وإلياس ، واثنان في السماء : إدريس وعيسى^(٣) .

وفي تفسير الطبري أن ابن عباس سأل كعباً عن « سدره المنتهى » فقال : إنها على رؤوس حملة العرش وإليها ينهى علم الخلائق ، وليس لأحد وراءها علم ، ولذلك

(١) ص ٨ من كتاب المسلة لابن رشي .

(٢) ص ٣٣ ج ١ من النجوم الزاهرة .

(٣) ص ٣٣٧ ج ٦ فتح الباري .

سميت «سدرة المنتهى» لانتهاء العلم بها ، هذا ما قاله لتلميذه الثانى . أما تلميذه الأول فهو أبو هريرة ، ففى حديث له أنها شجرة يخرج من أصلها أنهار من ماء غير آسن ، وأنهار من لبن ، وأنهار من خمر ، وأنهار من عسل — وهى شجرة يسير الراكب فى ظلها سبعين عاماً لا يقطعها ، والورقة منها تغطى الأمة كلها — يا حفيظ !

وفى حديث المعراج أنه لما فرض الله خمسين صلاة على العباد فى النهار وفى الليل لم يستطع أحد من الرسل جميعاً غير موسى — أن يفقه استحالة أدائها على البشر ! فهو وحده الذى فطن لذلك وحمل محمداً صلى الله عليه وسلم على أن يراجع ربه عشر مرات فى حديث ، وخمس مرات فى حديث ثان ، وبضع مرات فى حديث ثالث — وفيها كلها أنه صلوات الله عليه كلما نزل بعدد منها من عند الله ، أعاده موسى إلى ربه لينقصها حتى رجعت إلى خمس صلوات . وكأن الله سبحانه وتعالى لما فرض الصلاة على المسلمين ، كان لا يعلم مبلغ قوة احتمال عبادته على أدائها — تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً — وكذلك لا يعلم محمد الذى اصطفاه للرسالة العامة إلى الناس كافة — والله أعلم حيث يجعل رسالته — لا يعلم إن كان من أرسل إليهم يستطيعون احتمال هذه العبادة أو لا يستطيعون . حتى بصره موسى ! وهكذا ترى الإسرائيليات تنفذ إلى ديننا وتسرى فى معتقداتنا فتعمل عملها ولا تجد أحداً إلا قليلاً يزيها أو يردّها ؛ بل نرى — وأسفاه — من يصدقها ويعتقدها من حشوية آخر الزمان ، الذين يتجرون بالدين ولا يهمهم أن ينسب الجهل لخاتم المرسلين ، صلوات الله عليه ، ولا يزالون يذكرون اسم كعب الأخبار مقروناً بالسيادة ^(١) ، ونكتفى بهذه الأمثلة فإنها مجزئة ^(٢) .

(١) كانوا يعتبرون كعباً فى الطبقة الأولى من التابعين ص ٩٠ ج من النجوم الزاهرة — ولا يزال الحشويون يعتبرونه كذلك .

(٢) انظر ما أوردناه من الإسرائيليات التى تلقاها أبو هريرة عن استاذ كعب الأخبار وذلك فى كتابنا «شيخ المضيرة» .

هل يجوز رواية الإسرائيليات

جاءت الشريعة الإسلامية فنسخت ما قبلها من الشرائع . وإن كانت قد أبقت على أصول العقائد وما لا يتعارض معها من الأمور التي أرسل الله بها جميع الرسل إلى خلقه - وقد بين القرآن الكريم أن أهل الكتاب (اليهود والنصارى) قد كتبوا من عند أنفسهم كتباً ليشتروا بها ثمناً قليلاً .

ومن أجل ذلك نهى رسول الله أن يأخذ المسلمون على أهل الكتاب أمراً يخالف أصول دين الله وأحكامه وآدابه ، وكان يغضب أشد الغضب إذا رأى أحداً ينقل عنهم شيئاً ، فقد روى أحمد عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أتى النبي : بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه على النبي فغضب وقال : أمهوكون فيها يا بن الخطاب ؟ والذي نفسى بيده لو أن موسى حياً ما وسعه إلا أن يتبعنى ، وفي رواية : فغضب وقال : لقد جئتكم بها بيضاء نقية ، لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به .

وروى البخارى عن أنى هريرة : لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم وإلهانا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون . وروى البخارى من حديث الزهري عن ابن عباس أنه قال : كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء ، وكتابكم الذى أنزل الله على رسول الله أحدث الكتب تقرعونه محضاً لم يشب ، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه ، وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً ! ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم ، لا والله ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذى أنزل إليكم !

وروى ابن جرير عن عبد الله بن مسعود أنه قال : لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا ، إما أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل ! هذه هي الروايات الصحيحة التي تتفق مع الدين والعقل ، والتي كانت معروفة عند المحققين .

هذا بعض ما روى عن النبي صلوات الله عليه في النهي عن الأخذ عن أهل الكتاب ، ولكن ما لبث الأمر أن انقلب بعد أن اغتر بعض المسلمين بمن أسلم من أحبار اليهود خلدعة - فظهرت أحاديث رفعوها إلى النبي صلى الله عليه وسلم تبيح الأخذ وتنسخ ما نهى عنه .

فقد روى أبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهما أن رسول الله قال : حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو من تلاميذ كعب الأحبار ، وقد جاءت الأخبار بأن الثاني - وهو عبد الله بن عمرو بن العاص - أصاب يوم اليرموك - زاملتين من علوم أهل الكتاب فكان يحدث منهما . وزاد ابن حجر « فتجنب الأخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين » (١) .

رواية بعض الصحابة عن أحبار اليهود

كان من أثر وثوق الصحابة بمسلمة أهل الكتاب واغترارهم بهم أن صدقوهم فيما يقولون ، ويروون عنهم ما يفترون - وقد نص رجال الحديث في كتبهم أن العبادة الثلاثة (٢) وأبا هريرة (٣) ومعاوية وأنس وغيرهم ، قد رواوا عن كعب الأحبار وإخوانه - وكان أبو هريرة أكثر الصحابة وثوقاً به ، وأخذاً عنه ، وانقياداً له ، كما يتبين لك من تاريخه الذي نشرناه في كتاب خاص باسم (شيخ المضيرة فيرجع إليه .

وقد استطاع هذا اليهودي (كعب الأحبار) كما دعتة السيدة الجليلة أم كلثوم - بوسائله الشيطانية أن يدس من الخرافات والأوهام والأكاذيب في الدين ما امتلأت به كتب التفسير والحديث والتاريخ فشوهتها وأدخلت الشك إليها ، وما زالت تمدنا بأضرارها إلى ما شاء الله وقد حدثناك بشيء منها من قبل لأن استيعابها يحتاج إلى مصنفات مفردة .

(١) ص ٤ ج ١ تفسير ابن كثير . (٢) ص ١٦٧ ج ١ فتح الباري .

(٣) العبادة الثلاثة : عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو .

(٤) يرجع إلى كتابنا « شيخ المضيرة » ليعلم كيف اتصل أبو هريرة بكعب الأحبار وكيف وقع في فنه .

تكذيب الصحابة لكعب

كان الصحابة - كما علمت - يثقون بكعب أول الأمر ، ولكن ما لبث بعضهم أن فطن له بعد ما تبين من كذبه وانكشف من أمره ، فترعوا عنه ثوب الثقة وشكوا في أخباره ، بل كذبوه وإن كان بعضهم أمثال أبي هريرة والعبادلة وغيرهم قد ظلوا على تصديقه ، والأخذ عنه حتى لقي ربه .

وقد نهى عمر كعباً عن الحديث وأوعده بالنفي إلى بلاده ، وقال له : لتترك الحديث أو لألحقنك بأرض القردة ^(١) - وكان على يقول : إنه لكذاب .

وروى البخاري عن الزهري أن حميد بن عبد الرحمن سمع معاوية يحدث رهطاً من قريش وذكر كعباً فقال : إنه من أصدق ^(٢) هؤلاء المحدثين عن أهل الكتاب وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب :

وأخرج ابن أبي خيثمة بسند حسن عن قتادة قال : بلغ حذيفة أن كعباً يقول : إن السماء تدور على قطب كالرحى . فقال : كذب كعب ، إن الله يقول : « إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا » ^(٣) ، وقال ابن عباس لرجل مقبل من الشام : من لقيت ؟ قال : كعباً ، قال : وما سمعته يقول ؟ قال : سمعته يقول إن السموات تدور على منكب ملك . فقال : كذب كعب . أما ترك يهوديته بعد ! ثم قرأ : « إن الله يمسك السموات والأرض » . . . الآية ^(٤) .

والأخبار في ذلك كثيرة فنجتزئ بما قدمناه .

(١) ص ١٠٦ ج ٨ البداية والنهاية .

(٢) هناك رواية أخرى (أمثل) .

(٣) ص ٣٢٣ ج ١ من الإصابة لابن حجر .

(٤) ص ١٣٩ من كتاب الكافي الشاف لابن حجر العسقلاني .

قصة الصخرة بين عمرو وكعب

لما افتتحت إيليا وأرضها على يدى عمر فى ربيع الآخر سنة ١٦ هـ ودخل عمر بيت المقدس دعا كعب الأحبار وقال له : أين ترى أن نجعل المصلى ؟ فقال كعب الأحبار : إلى الصخرة^(١) ! ! فقال له عمر : ضاهيت والله اليهودية^(٢) يا كعب - وفى رواية - يابن اليهودية خالطتك يهودية أبنيه فى صدر المسجد ؟ فإن لنا صدور المساجد - وقد رأيتك وخلعتك نعليك ! فقال : أحببت أن أباشره بقدمى ! ولما أخذ فى تنظيف بيت المقدس من الكناسة التى كانت الروم قد دفنتها به^(٣) سمع التكبير من خلفه - وكان يكره سوء الرائحة^(٤) فى كل شئ ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : كبر كعب وكبر الناس بتكبيره فقال : على به ، فقال : يا أمير المؤمنين - إنه قد تنبأ على ما صنعت اليوم نبي منذ خمسمائة سنة ! ! قال : وكيف ؟ قال : إن الروم أغاروا على بنى إسرائيل فأدبلوا عليهم فدفنوه - إلى أن وليت فبعث الله نبياً على الكناسة فقال أبشري أورى شلم ، عليك الفاروق ينقيك مما فيك^(٥) ، وفى رواية أذاك الفاروق فى جندى المطيع ويدركون لأهلك بئارك من الروم إلخ هذه الخرافات التى افتجروها هذا الدجال الأفاك . .

وقد ظلت الصخرة مكشوفة فى خلافة عمر وعثمان مع حكمهما على الشام ، وكذلك فى خلافة على رضى الله عنه ، وإن كان لم يحكم عليها ، ثم كذلك فى إمارة معاوية وابنه وابن ابنه ، فلما كان فى زمن عبد الملك وجرى بينه وبين ابن الزبير من الفتنة ما جرى كان هو الذى بنى القبة على الصخرة^(٦) وعظم عبد الملك شأن

- (١) وفى رواية إن أخذت عنى صليت خلف الصخرة ، أى أن تكون الصخرة قبله .
- (٢) مضاهاة اليهودية مشابقتها فى استقبال الصخرة . لما فيه من مشابهة من يمتقدها قبله باقية .
- (٣) كان نصارى الروم قد ألغوا هذه الكناسة معاندة لليهود الذين يعظمون الصخرة ، ويصلون إليها .
- (٤) سوء التيقية والورع . (٥) لخصنا هذا الكلام من الطبرى ص ١٦٠ وما بعدها ج ٤ .
- (٦) على ذكر عبد الملك بن مروان الذى بنى الصخرة نورد ما رواه عنه ابن الأثير فى الصفحة ١٩٠ من الجزء الرابع قال :

سج عبد الملك بن مروان بالناس سنة ٧٥ فضطرب الناس بالمدينة فقال : أما بعد فإنى لست الخليفة المستضعف يعنى عثمان ، ولا الخليفة المداخن يعنى معاوية ، ولا الخليفة المأفون يعنى يزيد ، ألا وإنى لا أدأوى هذه الأمة إلا بالسيف حتى تستقيم لى قناتكم ، وإنكم تحفظون أعمال المهاجرين الأولين ، ولا تعملون مثل أعمالهم . وإنكم تأمرونا بتقوى الله وتنسون أنفسكم والله لا يأمرن أحد بتقوى الله بعد مقامى هذا إلا ضربت عنقه .

الصخرة بما بناه عليها وجعل عليها من الكسوة في الشتاء والصيف ، ليكثر قصد الناس للبيت المقدس فيشتغلوا بذلك عن قصد ابن الزبير — والناس على دين الملوك .
وظهر من ذلك الوقت من تعظيم الصخرة ما لم يكن المسلمون يعرفونه ، وصار بعض الناس ينقل الإسرائيليات في تعظيمها ، حتى روى بعضهم عن كعب الأحبار عند عبد الملك بن مروان — وعروة بن الزبير حاضراً — أن الله قال للصخرة : أنت عرشي الأدنى . وقد صنف طائفة من الناس مصنفات في فضائل بيت المقدس وغيره من البقاع التي بالشام ، وذكروا من الآثار المنقولة عن أهل الكتاب وعن أخذ عنهم ما لا يحل للمسلمين أن يبنوا عليه دينهم ، وأمثل من ينقل عنه تلك الإسرائيليات كعب الأحبار — وكان الشاميون قد أخذوا عنه كثيراً من الإسرائيليات .

وفي مرآة الزمان لسبط بن الجوزي : توقفهم فيما رواه كعب الأحبار عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، لأنه أسلم على يد الفاروق ، وكان يضربه بالدرة ويقول له : دعنا من يهوديتك^(١) .

الإسرائيليات — في فضل بيت المقدس

قال كعب : إن الله نظر إلى الأرض فقال : إني واطئ على بعضك ؛ فاستبقت له الجبال ، وتضعضت الصخرة ، فشكر لها ذلك ، فوضع عليها قدمه !
وقال : إن العرض والحساب من بيت المقدس . وإن مقبور بيت المقدس لا يعذب .

وقال : هي أقرب إلى السماء بثمانية عشر ميلاً — وهي أرض المحشر والمنشر .
وقال : لا تقوم الساعة حتى يزور البيت الحرام بيت المقدس فينقادان جميعاً إلى الجنة وفيهما أهلوهما .

وقال : إن في التوراة أنه يقول لصخرة بيت المقدس : أنت عرشي الأدنى ، ومنك ارتفعت إلى السماء ، ومن تحتك بسطت الأرض ، وكل ما يسيل من ذروة

الجلال من تحتك — من مات فيك فكأنما مات في السماء إلخ .

وعن أبي هريرة — تلميذ كعب الأحبار — أن النبي قال : الأنهار كلها والسحاب والبحار والرياح تحت محبرة بيت المقدس .

وقال كعب : قال الله عز وجل لبيت المقدس : أنت جنتي وقدي وصفوتي من بلادي ، من سكنك فبرحمة مني ، ومن خرج منك فبسخط مني عليه .
وعن كعب : اليوم في بيت المقدس كآلف يوم ، والشهر كآلف شهر ، والسنة فيه كآلف سنة ، ومن مات فيه فكأنما مات في السماء ، ومن مات حوله فكأنما مات فيه ^(١) .

عن وهب بن منبه قال : أهل بيت المقدس جيران الله ، وحق الله عز وجل ألا يعذب جيرانه ، ومن دفن في بيت المقدس نجا من فتنة القبر وضيقه .

وفي حديث أن الطائفة من أئمة الظاهرين على الحق ، والذين لا يضرهم من خالفهم حتى يأتيهم أمر الله ، أنهم في بيت المقدس وأكنافه .

وقال العلامة الأستاذ نعمة الله السلجوق رئيس فخر المدارس (بهرات) من بلاد أفغانستان وهو يقرظ كتابناه أضواء على السنة المحمدية في كتاب قيم بعث به إلينا .

أما الأحاديث المروية في فضل الشام فنحن نعرف بأن أكثرها دسائس إسرائيلية . وفي ذلك ما روى في بعض الكتب أن من أهل من المسجد الأقصى للحج غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، فهذه الرواية — مع ما تدل على أفضلية المسجد الأقصى — تؤدي إلى الإلحاد وعدم المبالاة بارتكاب المعاصي وتفتح أبواب الفسوق ، ومن الخرافات التي دسها اليهود وأدرجت في كتب السير وبعض التفاسير : أن السموات بعضها من الفضة وبعضها من الزبرجد ، وأن السيارات مركوزة في السموات على الترتيب المذكور في كتب اليونان ، مثل إن القمر مركوز بسماء الدنيا ، والعتارد بالثانية ، وهكذا إلى السابعة . وهكذا أن السموات موضوعة على رأس جبل محيط بالأرض يقال له قاف . وأن الأرض موضوعة على قرن ثور

(١) ارجع إلى ص ٣٣٢ ج ١ وما بعدها من نهاية الأرب للنويري فترى هذه الأخبار وأعجب منها .

قائم فوق ظهر حوت يسبح في الماء .

كل ذلك من غفلة العلماء ، وعدم مبالاهم بخامة عاقبة ما دس أعداء الدين بين المسلمين .

ما قيل في المسجد الأقصى

كانت الأحاديث الصحيحة أول الأمر في فضل المسجد الحرام ومسجد رسول الله ولكن بعد بناء قبة الصخرة ظهرت أحاديث في فضلها وفضل المسجد الأقصى . وقد روى أبو هريرة : لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ، مسجدي هذا ومسجد الحرام ، ومسجد الأقصى . وفي رواية : يسافر إلى ثلاثة مساجد ، الكعبة ومسجدي ومسجد إيليا : وروى مالك في الموطأ ومسلم في كتابه عن أبي هريرة : صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام . وعنه أيضاً : « صلاة في مسجد رسول الله أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام » ، وفي رواية : كألف صلاة فيما سواه من المساجد ، إلا أن يكون المسجد الحرام ؛ وعن أبي عمر : صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام .

وعن ابن عباس : أن امرأة اشتكت شكوى ، فقالت : إن شفاني الله لأخرجن فلأصلين في بيت المقدس ، فبرئت ثم تجهزت تريد الخروج فجاءت ميمونة زوج النبي تسلم عليها فأخبرتها بذلك ، فقالت : اجلسي ، فكلتي ما صنعت وصلي في مسجد رسول الله ، فلإني سمعت رسول الله يقول :

صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة .

ولو أن المسجد الأقصى كان قد ورد فيه تلك الأحاديث ، لما منعت ميمونة هذه المرأة من أن توفي بنذرهما .

اليد اليهودية في تفضيل الشام

ذكرنا لك من قبل^(١) أن إشادة كهان اليهود إلى أن ملك النبي سيكون بالشام إنما هو لأمر خبيء في أنفسهم، ونبين هنا أن الشام ما كان لينال من الإشادة بذكره، والثناء عليه، إلا لقيام دولة بني أمية فيه، تلك الدولة التي قلبت الحكم من خلافة عادلة إلى ملك عضوض، والتي تحت كنفها وفي أيامها نشأت الفرق الإسلامية التي فتت في عضد الدولة الإسلامية ومزقتها تمزيقاً واستفاض فيها وضع الحديث، فكان جديراً بكهنة اليهود أن ينتهزوا هذه الفرصة وينفخوا في نار الفتنة، ويمدوها بجيوش الأكاذيب والكيد وكان من هذه الأكاذيب أن بالغوا في مدح الشام وأهلها، وأن الخير كل الخير فيه، والشر كل الشر في غيره.

وعلى أنه قد مر بك ذرو مما قاله هؤلاء الكهنة في أن ملك النبي سيكون بالشام، وأن معاوية قد زعم أن الوصول قد قال له إنه سيلي الخلافة من بعده. وطلب منه أن يختار الأرض المقدسة التي فيها الأبدال، فإذا تكشف هنا عن جانب آخر من كيد الدهاء اليهودي للمسلمين ودينهم وملكهم، ذلك أنهم لم يكتفوا بما قالوه في الشام مما أتينا على بعضه من قبل، بل زادوا على ذلك بأن جعلوا الطائفة الظاهرة على الحق تكون في الشام كذلك، وحتى نزول عيسى الذي قالوا عنه سيكون بأرضه . . .

فقد جاء في الصحيحين : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك، روى البخاريهم بالشام^(٢). وفي مسلم عن أبي هريرة أن النبي قال : لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة. قال أحمد وغيره : هم أهل الشام.

ولما فتحت بلاد الأندلس جعلوها هذا الغرب المقصود، في الحديث وأطلقوا

(١) ص ١٥١ .

(٢) في رواية أبي أمامة الباهلي أنهم لما سألو النبي قال : بيت المقدس وأكناف بيت المقدس .

ص ٣٣٣ ج ١ نهاية الأرب .

الحديث على بلادهم ، ففي المعجب في تلخيص أخبار المغرب عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله قال : لا يزال أهل المغرب ظاهرين على الحق لا يضرهم من خلطهم حتى تقوم الساعة^(١) .

وفي كشف الخفاء أن كعب الأخبار قال : أهل الشام سيف من سيوف الله ينتقم الله بهم من العصاة . ولعل العصاة هنا هم الذين لا ينضون تحت لواء معاوية ويتبعون غيره وغيره ، هو على رضى الله عنه !

قال عروة بن رويم : إن رجلاً لقي كعب الأخبار فسلم عليه ودعا له ، فسأله كعب : ممن هو ؟ فقال : من أهل الشام ، قال : لعلك من الجند الذين يدخل الجنة منهم سبعون ألفاً بغير حساب ، ولا عذاب ، قال : ومن هم ، قال : أهل دمشق ! فقال : لست منهم ؟ قال فلعلك من الجند الذين ينظر الله إليهم في كل يوم مرتين . قال : ومن هم ؟ قال : أهل فلسطين . قال : أنا منهم ! وفي لفظ قال : لعلك من الجند الذين يشفع شهيدهم بسبعين ؟ قال : ومن هم ؟ قال : أهل حمص^(٢) .

وقال كعب : أول حائط وضع على وجه الأرض بعد الطوفان : حائط حران ودمشق ثم بابل^(٣) .

وعن نافع عن ابن عمر عن كعب قال : تخرج نار تحشد الناس فإذا سمعتم بها فاخرجوا إلى الشام^(٤) . وابن عمر هو أحد تلاميذ كعب .

ومن أحاديث الجامع الصغير للسيوطي التي أشر عليها بالصحة :

الشام صفوة الله من بلاده ، إليها يجتبي صفوته من عباده ، فمن خرج من الشام إلى غيرها فبسخطه ، ومن دخلها فبرحمته !
طوبى للشام إن الرحمن لباسط رحمته عليه . .

(١) ص ١٥ .

(٢) ص ٥٧ ج ١ من تاريخ ابن عساكر - المخطوط - وحمص هذه هي التي دفن فيها جثاته الطاهر ! .

(٣) ص ١٤ من نفس المصدر .

(٤) ص ٦٩ ج ١٣ من فتح الباري .

ليبعثن الله من مدينة بالشام يقال لها « حمص » سبعين ألفاً يوم القيامة ،
لا حساب عليهم ولا عذاب ، يبعثهم فيما بين الزيتون والحائط . . إلخ .
ومدينة حمص هذه يجب أن يكون لها هذا الشأن العظيم حتى في الآخرة بحيث
لا يدانيها في ذلك مدينة أخرى حتى مدينة النبي . . وذلك لأن الكاهن اليهودي
الذى يعدّه كثير من شيوخ المسلمين أنه من كبار التابعين - قد اتخذها مقاماً له ،
ثم ضمت رفاقه بعد موته . ولا نطيل بليراد كل ما لدينا من هذه الأخبار لأن
ما جثنا به فيه الكفاية .

قول المحققين في الإسرائيليات ورواتها

وقبل أن نفرغ من الكلام عن الإسرائيليات التي منى بها الدين الإسلامي
نسوق إليك بعض ما قاله المحققون من أئمة المسلمين في هؤلاء الكهنة الذين أظهروا
الإسلام ، وفي رواياتهم المدخولة .

قال ابن تيمية عن الإسرائيليات التي قيلت في بيت المقدس وغيره من بقاع
الشام ما يأتي :

وقد صنف طائفة من الناس مصنفات في فضائل بيت المقدس وغيره من
البقاع التي بالشام ، وذكروا ما فيها من الآثار المنقولة عن أهل الكتاب وعن
أخذ عنهم ، ما لا يحل للمسلمين أن يبنوا عليه دينهم - وأمثلة من ينقل عنه تلك
الإسرائيليات كعب الأخبار . وكان الشاميون قد أخذوا عنه كثيراً من الإسرائيليات ؛
وقد قال معاوية : ما رأينا في هؤلاء المحدثين عن أهل الكتاب أمثلة من كعب ،
وإن كنا لنبلو عليه الكذب أحياناً ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي (صلى الله
عليه وسلم) أنه قال : إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، فإذا
أن يحدثكم بباطل فتصدقوه ، وإما أن يحدثكم بحق فتكذبوه^(١) .

(١) هذا هو الحديث الصحيح الذي يسطع منه نور النبوة ، ولكن أحد تلاميذ كعب وهو
عبد الله بن عمرو بن العاص يأتي فيروى عن النبي هذا الحديث : « بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل
ولا حرج » ثم يخالف عن أمر النبي ويفضبه فيحدث عن الزاملتين وراجع صفحة ١٦٣ و١٦٤ من
هذا الكتاب .

ومن العجب أن هذه الشريعة المحفوظة ^(١) المحروسة ، مع هذه الأمة المعصومة التي لا تجتمع على ضلالة — إذا حدثت بعض أعيان التابعين عن النبي (صلى الله عليه وسلم) كعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وأبي العالية ونحوهم — وهم من خيار علماء المسلمين وأكابر أئمة الدين — توقف أهل العلم في مراسيلهم فمنهم من يرد المراسيل مطلقاً ، ومنهم من يتقبلها بشروط ؛ إلى أن قال : وهؤلاء ليس بين أحدهم وبين النبي (صلى الله عليه وسلم) إلا رجل ، أو رجلان ، أو ثلاثة مثلاً . وأما ما يوجد في كتب المسلمين في هذه الأوقات من الأحاديث التي يذكرها صاحب الكتاب مرسله ، فلا يجوز الحكم بصحتها باتفاق العلماء — فكيف بما ينقله كعب الأحبار وأمثاله عن الأنبياء — وبين كعب وبين النبي الذي ينقل عنه ألف سنة وأكثر وأقل ، وهو لم يسند ذلك عن ثقة بعد ثقة بل غايته أن ينقل عن بعض الكتب التي كتبها شيوخ اليهود ^(٢) ، وقد أخبر الله عن تبديلهم وتحريفهم ، فكيف يحل للمسلم أن يصدق شيئاً من ذلك بمجرد هذا النقل ، بل الواجب ألا يصدق ذلك ولا يكذبه أيضاً ، إلا بدليل على كذبه .

وهكذا أمرنا النبي (صلى الله عليه وسلم) . وفي هذه الإسرائيلية مما هو كذب على الأنبياء أو ما هو منسوخ في شريعتنا ما لا يعلمه إلا الله اهـ ^(٣) .

وقال ابن كثير في تفسير سورة النمل ، بعد أن ذكر ما جاء في قصة ملكة سبأ مع سليمان من الإسرائيلية ما يلي :

« والأقرب في مثل هذه السياقات أنها متلقاة عن أهل الكتاب مما وجد في

صحفهم كروايات كعب وهب ساعهما الله تعالى فيما نقلاه إلى هذه الأمة من

أخبار بني إسرائيل من الأوابد والغرائب والعجائب مما كان وما لم يكن وما حرف

وبدل ونسخ ، وقد أغنانا الله بما هو أصح منه وأنفع وأوضح وأبلغ والله الحمد والمنة .

وقد أشار الحكيم ابن خلدون في مواضع كثيرة من مقدمته إلى كعب وهب وما جاء عنهما فليرجع إليه من أراد زيادة في البيان .

(١) أي الشريعة الإسلامية .

(٢) هذا على فرض أنهم ينقلون عن شيوخهم ، ولكنهم كانوا يفترون من عند أنفسهم !

(٣) ص ٢٠٨ و ٢٠٩ من كتاب اقتضاء الصراط المستقيم .

ولم نجد في هذا العصر ، بل في العصور الأخيرة من فطن لدهاء كعب وهب وكيدهما ، مثل الفقيه المحدث السيد محمد رشيد رضا رحمه الله . وإني أنقل هنا بعض ما قاله في كعب خاصة ، وفيه وفي زميله وهب عامة .

قال في كعب ردّاً على من وصفوه بأنه كان من أوعية العلم ما يلي^(١) :

إن ثبوت العلم الكثير لا يقتضى نفي الكذب . وكان جل علمه عندهم ، ما يرويه عن التوراة ليقبل وغيرها من كتب قومه وينسبه إليها ليقبل ، ولا شك أنه كان من أذكي علماء اليهود قبل إسلامه وأقدرهم على غش المسلمين بروايته بعده . وقال عنه إنه كان من زنادقة اليهود الذين أظهروا الإسلام والعبادة لتقبل أقوالهم في الدين . وقد راجت دسيسته حتى انخدع به بعض الصحابة ورووا عنه ، وصاروا يتناقلون قوله بدون إسناد إليه ، حتى ظن بعض التابعين ومن بعدهم أنها مما سمعوه عن النبي ، وأدخلها بعض المؤلفين في الموقوفات التي لها حكم المرفوع كما قال الحافظ ابن كثير في مواضع من تفسيره^(٢) .

وقال عنه : إنه كان بركان الخرافات وأجزم بكذبه بل لا أثنى بإيمانه^(٣) . وقال فيهما معاً — أى كعب وهب^(٤) .

« إن شر رواة هذه الإسرائيليات ، أو أشدهم تليساً وخداعاً للمسلمين هذان الرجلان . فلا تجد خرافة دخلت في كتب التفسير والتاريخ الإسلامي في أمور الخلق والتكوين والأنبياء وأقوامهم ، والفن والساعة والآخرة ، إلا وهى منهما مضرب المثل — في كل واد أثر من ثعلبة — ولا يهولن أحد انخداع بعض الصحابة والتابعين بما بثاه وغيرهما من هذه الأخبار — فإن تصديق الكاذب لا يسلم منه أحد من البشر ولا المعصومين من الرسل : فإن العصمة إنما تتعلق بتبليغ الرسالة

والعمل بها ، فالرسل معصومون من الكذب ومن الخطأ في التبليغ ومن العمل بما ينافي ما جاءوا به من التشريع ، لأن هذا ينافي القدوة ويخل بإقامة الحجة . ولكن الرسول

(١) ص ٥٤١ وما بعدها ٢٧ مجلة المنار .

(٢) ص ٧٥٢ ج ٢٧ من نفس المصدر .

(٣) ص ٦٩٧ ج ٢٧ .

(٤) ص ٧٨٣ ج ٢٧ من نفس المصدر .

إذا صدق الكاذب في أمر يتعلق به وبعمله ، أو بمصلحة الأمة ، فإن الله تعالى يبين له ذلك ومنه ما كان ، من بعض أزواجه ، الذي نزل فيه أول سورة التحريم ، وعلم من قوله تعالى فيها « قالت من أنبأك هذا ؟ » قال نبأني العليم الخبير » أى أنه لم يعلم المكيدة بملكة العصمة ، بل بوحى الله تعالى بعد وقوعها . ومنه قوله تعالى فيما كان كذب عليه بعض المنافقين الذين اعتذروا عن الخروج معه (صلى الله عليه وسلم) إلى تبوك ، « عفا الله عنك ، لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين » .

وما نقله الزرقاني من رأيه : أن ما روى عن الصحابي مما لا مجال للرأى فيه موقوفاً عليه ، فإن له حكم المرفوع ؛ (وإن احتمل أخذ الصحابي له عن أهل الكتاب تحسناً للظن به) فهو رأى باطل مردود عليه ، لانتخذه قاعدة وأصلاً في ديننا وما علله به ظاهر البطلان ، إذ لا محل هنا لتحسين الظن ، ولا لمقابله ، فن المعتاد المعهود من طباع البشر أن يصدقوا كل خبر لا يظهر لهم دليل على تهمة قائله فيه ولا على بطلانه في نفسه ، فإذا صدق بعض الصحابة كعب الأخبار في بعض مفترياته التي كان يوههم أنه أخذها من التوراة أو غيرها من كتب أنبياء بني إسرائيل وهو من أحبارهم ، أو في غير ذلك ، فلا يستلزم هذا إساءة الظن فيهم ، وإذا كانت هذه الخرافات الإسرائيلية مما يصد عن الإسلام ويجري الألسنة والأقلام بالظن فيه ، مع العلم بأنها مروية عن لا تعد أقوالهم ولا آراؤهم نصوصاً دينية ، ولا أدلة شرعية ، وإن كانوا من أفراد علماء السلف — كما هو واقع بالفعل — فكيف يكون موقفنا مع هؤلاء الطاعنين فيه من الملاحدة ودعاة الأديان المعادين للإسلام ، والمسلمين من زنادقة المسلمين أيضاً إذا قلنا إن كل تلك الترهات والخرافات الإسرائيلية إذا كان بعض رواةها من الصحابة فإنها تنتظم في سلك الأحاديث المرفوعة إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ويجب الإيمان بها ؟ ألا إن هذا باب واسع في الطعن في الإسلام والصد عنه ، لو فتحه علينا من هو أكبر من الزرقاني من مقلدة القرون الوسطى المظلمة لأغلقناه في وجهه وقلنا له ، إن علماء الأصول قد اتفقوا على أن طرؤه الاحتمال في المرفوع من وقائع الأحوال ، يكسوها

وهذا الاحتمال أولى من ذلك أن يمنع عد الموقف مرفوعاً، وجعله دليلاً شرعياً .
 وقال رحمه الله^(١) : وإنا بعد اختبارنا ثلث قرن قضيناه في معالجة الشبهات
 ومناظرة الملاحدة وأمثالهم من خصوم الإسلام والرد عليهم قولاً وكتابة ، قد ثبت
 عندنا أن روايات كعب ووهب في كتب التفسير والقصص والتاريخ ، كانت
 شبهات كثيرة للمؤمنين ، لا للملاحدة والمارقين وحدهم . وإن المستقلين في الرأي
 لا يقبلون ما قالوه : إن كل من قال جمهور رجال الجرح والتعديل بعدالته فهو
 عدل ، وإن ظهر لمن بعدهم فيه من أسباب الجرح ما لم يظهر لهم .

وقال رحمه الله : رأينا الشيء الكثير في رواياتهما^(٢) مما نقطع بكذبه، لمخالفة
 ما روياه مما كانا يعزوانه للتوراة وغيرها من كتب الأنبياء – فجزمنا بكذبهما وهو
 مما لم يكن يعلمه المتقدمون . لأنهم لم يطلعوا على كتب أهل الكتاب ، والظن في
 روايتهما يدفع شبهات كثيرة عن كتب الإسلام ولا سيما تفسير كتاب الله المحشو
 بالخرافات .

وقال كذلك عن روايتهما : إن أكثرها خرافات إسرائيلية شوّهت كتب
 التفسير وغيرها من الكتب ، وكانت شبهاً على الإسلام يحتج بها أعداؤه الملاحدة
 أنه كغيره دين خرافات وأوهام ، وما كان فيها غير خرافة فقد تكون الشبهة فيه
 أكبر كالذي ذكره كعب من صفة النبي في التوراة^(٣) .

وعلى أن الأئمة المحققين قد طعنوا في رواية هذين الكاهنين ، لا يزال يوجد
 بيننا – وأأسفاه – من يثق بهما ، ويصدق ما يرويانه ، ولا يقبل أى كلام فيهما .

(١) ص ٥٣٩ ج ٢٧ من مجلة المنار .

(٢) أى كعب ووهب .

(٣) ص ٦١٨ ج ٢٧ .

الكيد السياسي

ولكى نستوفى القول في بيان مدى الكيد اليهودى للإسلام والمسلمين - وإن كان ذلك يعد استطراداً ينحرف بنا عما نحن بسبيله - نكشف لك عن جانب آخر من عمل دهاة اليهود ، ذلك هو الجانب السياسى ، فلقد كان كيدهم في محاربة الإسلام يتجه إلى ضربه من ناحيتين : ناحية دينية ، وأخرى سياسية ، أما طعنهم في الناحية الدينية فقد حدثناك به من قبل ، وهالك ذرواً صغيراً من كيدهم السياسى .

عبد الله بن سبأ

قال رفيق العظم في أشهر مشاهير الإسلام^(١) :

« إن بذار الفتنة بذرت في أنحاء المملكة (الإسلامية) وعواصمها الكبيرة كمصر والبصرة والكوفة بدعوة سرية قام ببثها عبد الله بن سبأ المعروف " بابن السوداء " وكان يهودياً من حمير أسلم على عهد عثمان بإيعاز جمعية سرية تريد بهذا أحد أمرين : إما تفريق المسلمين في الدين ، أو تفريقهم في السياسة .

وهذا الرجل لما أسلم نزل في البصرة على حكيم بن جبلة العبدى ، واجتمع إليه نفر فأخذ يغريهم بالدعوة التى قام بها ، فقبلوا منه ، وبلغ ابن عامر أمره فطرده من البصرة ، فأتى الكوفة فأخرج منها أيضاً ، فأتى مصر واستقر فيها ، والتف عليه ناس من أهل مصر ، منهم كنانة بن بشر ، وسودان بن حمران ، وخالد بن ملجم وأشباهم فقال لهم : العجب ممن يصدق أن عيسى يرجع ، ويكذب أن محمداً يرجع ؛ فوضع لهم الرجعة فقبلت منه اه .

ومن قول ابن سبأ هذا : إن لكل نبي وصياً ، وعلى وصى محمد . والرجعة بعد محمد لعلى - وهذا هو معتقد الشيعة ، وإن عثمان قد أخذ حق على .

وقال عنه الدكتور أحمد أمين في فجر الإسلام^(٢) إنه « هو الذى حرك أبا ذر

(١) ص ٧٦٣ .

(٢) ص ٣٣٠ و ٣٣١ .

الغفارى للدعوة الاشتراكية^(١)، وكان من أكبر من ألب الأمصار على عثمان وألته علياً ، والذي يؤخذ من تاريخه أنه وضع تعاليم لهدم الإسلام ، وألف جمعية سرية لبث تعاليمه ، واتخذ الإسلام ستاراً يستر به نياته — وأشهر تعاليمه الوصاية والرجعة ، وقد بدأ قوله بأن محمداً يرجع ، فكان مما قاله : « العجب ممن يصدق أن عيسى يرجع ، ويكذب أن محمداً يرجع » . ثم تحول إلى القول بأن علياً يرجع ، وقال ابن حزم ، لما قتل على قال : « لو أتيتونا بدماعه ألف مرة ما صدقنا موته ، ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً . وفكرة الرجعة هذه أخذها ابن سبأ من اليهودية ، فعندهم أن النبي « إلياس » صعد إلى السماء وسيعود فيعيد الدين والقانون ، ووجدت الفكرة في النصرانية أيضاً في عصورها الأولى .

وصفوة القول في هؤلاء اليهود — كما قال بعض الباحثين — أن سلاحهم كان الافتراء والكذب ، والمكر والدس ، وتحريف الكلم ، وإثارة الشكوك والشبهات بين المسلمين وإيقاع الضغينة بينهم .

وقد تبين لك أن قتل عمر كان من تدبير جمعية سرية اشترك فيها كعب الأحرار اليهودى . وقتل عثمان كان بعضه بتأثير ذسائس عبد الله بن سبأ اليهودى ، وإلى جمعية السبئيين وجمعيات الفرس ، ترجع جميع الفتن السياسية ، وأكاذيب الرواية في الصدر الأول .

كتبنا ذلك في الطبعة الأولى من كتابنا اعتماداً على ما كتبه كبار المؤرخين ومن جاء بعدهم عن ابن سبأ ، وقد ظهر كتاب نفيس اسمه « عبد الله بن سبأ » من تأليف العالم العراقى الكبير الأستاذ مرتضى العسكرى أثبت فيه بأدلة قوية مقنعة أن هذا الاسم لا حقيقة له ، لأن المصدر الأول الذى اعتمد عليه كل المؤرخين من الطبرى إلى الآن في إثبات وجوده هو سيف بن عمر التميمى المتوفى سنة ١٧٠ هـ ، وقد طعن أئمة السنة جميعاً في روايته ، وقال فيه الحاكم : اتهم بالزندقة وهو في الرواية ساقط . وإنا — إنصافاً للعلم والحق نقول : إن الدكتور طه حسين قد شك قبل ذلك في

(١) لما تلقى ابن السوداء أبا ذر في الشام قال يا أبا ذر : ألا تعجب إلى معاوية يقول : المال لله ؟ ألا إن كل شيء لله ، كأنه يريد أن يحتجته دون المسلمين — ٧٣٤ — أشهر مشاهير الإسلام .

وجود عبد الله بن سبأ هذا ، وإليك بعض ما أثبتته في كتابه العظيم « الفتنة الكبرى »
الجزء الثاني « على وبنوه » وهو يتحدث عن وقعة صفين^(١) :

أقل ما يدل عليه إعراض المؤرخين عن السبئية وعن ابن السوداء في حرب صفين
أن أمر السبئية وصاحبهم ابن السوداء إنما كان متكلفاً منحولاً وقد اخترع بأخرة حين
كان الجدال بين الشيعة وغيرهم من الفرق الإسلامية . أراد خصوم الشيعة أن يدخلوا
في أصول هذا المذهب عنصراً يهودياً إمعاناً في الكيد لهم ، والنبل منهم ، ولو قد
كان أمر ابن السوداء مستنداً إلى أساس من الحق والتاريخ الصحيح لكان من الطبيعي
أن يظهر أثره وكيدته في هذه الحرب المعقدة المعضلة التي كانت بصفين ، ولكان
من الطبيعي أن يظهر أثره حين اختلف أصحاب علي في أمر الحكومة ، ولكان من
الطبيعي بنوع خاص أن يظهر أثره في تكوين هذا الحزب الجديد ، الذي كان
يكبر الصلح وينفر منه ويكفر من مال إليه ، أو شارك فيه .

ولكننا لا نرى لابن السوداء ذكراً في أمر الخوارج ، فكيف يمكن تعليل هذا
الإهمال ؟ أو كيف يمكن أن نعلل غياب ابن سبأ عن وقعة صفين وعن نشأة حزب
المحكمة ؟ أما أنا فلا أعلل الأمرين إلا بعلّة واحدة . وهي أن ابن السوداء لم يكن
إلا وهماً وإن وجد بالفعل فلم يكن ذا خطر كالذي صورته المؤرخون وصوروا
نشاطه أيام عثمان وفي العام الأول من خلافة علي ! وإنما هو شخص ادخره خصوم
الشيعة للشيعة وحدهم ولم يدخروه للخوارج . . . إلخ .

وإليك مثلاً من هذا الكيد في أمر خطير تحول به التاريخ الإسلامي عن مجراه :

كعب ومعاوية

قرأت فيما سبق وبيناه^(٢) أن عمر بن الخطاب كان قد نهى كعب الأحبار عن
الحديث وتوعده بالنفي إذا هوروى من إسرائيلياته أو ما يزعم أنه عن النبي (صلى
الله عليه وسلم) ذلك بعد أن فطن لكيدته ، وتبين له سوء دخلته ، ولم يجد كعب
تلقاء هذا التهديد الشديد مناصاً من أن يدعن في غيظ وموجدة ، ثم أخذ يسعى في

(١) ص ٩٨ و ٩٩ .

(٢) ص ١٥٢ في هذا الكتاب .

الخفاء لكن يحقق أغراضه التي أسلم من أجلها ، ورأى أن ذلك لا يتسنى إلا بعد التخلص من هذه الصخرة العاتية التي اعترضت طريقه ، وحالت بينه وبين ما يريد ، وما لبث أن أتاحت له فرصة المؤامرة التي دبرتها جمعية سرية لقتل عمر فاشترك فيها ونفخ في نارها !

ولما خلا له الجو بقتله ، وأمن من خوفه ، أطلق العنان لنفسه لكي يبيث ما شاء الكيد اليهودي أن يبيث من الخرافات والإسرائيليات التي تشوه بهاء الدين يعاونه في ذلك تلاميذه الكبار أمثال : عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر ، وأبو هريرة . .

ولم يكفه ذلك ، ولا أقنعه أن يصبح ولا معارض له فيما يريد ، وأن يجد من غفلة المسلمين ، وعون الحاكمين لإصغاء لكل ما يفترى وتقديراً ، بل ظل على مكره يهتبل كل فرصة لكي يضرب الإسلام من ضرباته الخبيثة .

ولنضرب لذلك هنا مثلاً واحداً نجتزئ به ، ذلك أنه لما اشتعلت قيران الفتنة في زمن عثمان واشتد زفيرها ، حتى ألهمت عثمان فقتلته وهو في بيته ، لم يدع هذا الكاهن الماكر هذه الفرصة تمر دون أن يهتبلها بل أسرع يتفح في نارها ويسهم بكيده اليهودي فيها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، وقد كان من كيده في هذه الفتنة أن أرهص يهوديته بأن الخلافة بعد عثمان ستكون لمعاوية !

فقد روى وكيع عن الأعمش عن أبي صالح^(١) أن الحادي كان يحذو بعثمان (رضي الله عنه) يقول :

إن الأمير بعده عليّ وفي الزبير خلق رضى

فقال كعب الأحبار : بل هو صاحب البغلة الشبهاء ! (يعني معاوية) ، وكان يراه يركب بغلة. فبلغ ذلك معاوية فأثاه فقال : يا أبا إسحاق ما تقول هذا ! وما هنا علي والزبير وأصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) ! قال : أنت صاحبها . ولعله أردف ذلك بقوله : إني وجدت ذلك في الكتاب الأول !!

وقدر معاوية هذه اليد الجلييلة لكعب ، وأخذ يغمره بأفضاله ، وقد عرف من تاريخ

(٢) ص ٥١ من رسالة النزاع والتخادم فيما بين بني أمية وبني هاشم للمقرئ .

هذا الكاهن أنه تحول إلى الشام في عهد عثمان وعاش تحت كنف معاوية فاستصفاه لنفسه وجعله من خلصائه لكي يروى من أكاذيبه وإسرائيلياته ما شاء أن يروى في قصصه لتأييده ، وتثبيت قوائم دولته . وقد ذكر ابن حجر العسقلاني في الإصابة بأن معاوية هو الذي أمر كعباً بأن يقص في الشام^(١) ، وحسبك ما وقفت عليه من قبل ، وما وصل إلينا مما رواه في تفضيل الشام وأهله^(٢) .

ومن العجيب أن هذه الإسرائيليات لا تزال تجد إلى اليوم من يصدقها بل يقدسها ، وإذا بصرناهم بتخفيفها هب في وجهنا أدعياء العلم في عصرنا وبخاصة من كانوا من حفدة الأمويين ورمونا بالسب والشتم تعصباً لهم وحماقة .

هذا مثل واحد نسوقه هنا في مواقف كعب مع معاوية خاصة ، وما أصاب الإسلام من كيد ومكره عامة ، ولأن علياً هو ابن عم النبي (ص) الذي أرصد له هؤلاء الكهان كل قواهم لمحاربة شريعته ، ولو شئنا أن نستوفي كل ما أتاه هذا الكاهن من كيد للإسلام وأهله لاقتضى منا ذلك أن نعقد مؤلفاً خاصاً كما فعلنا لتلميذه الأكبر أبي هريرة^(٣) .

ولا ننسى أن علياً رضى الله عنه كان يقول عن كعب إنه لكذاب^(٤) .

المسيحيات في الحديث

حديث الجساسة — حديث طعن الشيطان

لكل بني آدم إلا عيسى وأمه — ابن جريج

إذا كانت الإسرائيليات قد شوهت بهاء الدين الإسلامى بمفترياتها ، فإن المسيحيات كان لها كذلك نصيب مما أصاب هذا الدين ، وأول من تولى كبر هذه

(١) ص ٣٢٣ ج ٥ .

(٢) ص ١٥٨ وما بعدها في هذا الكتاب .

(٣) راجع كتاب « شيخ المضيرة » .

(٤) صفحة ١٥٦ في هذا الكتاب .

المسيحيات هو تميم بن أوس الدارى وهو من نصارى المين ، وكان مقامه مع قبيلته في الشام في ناحية فلسطين : وقد على النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد غزوة تبوك سنة ٩ هـ وأسلم قال أبو نعيم : كان راهب أهل عصره ، وعابد أهل فلسطين ، وهو أول من أسرج السراج وأول من قصص ، وقد صحب النبي (صلى الله عليه وسلم) وغزا معه ، ولم يزل بالمدينة حتى تحول إلى الشام بعد قتل عثمان ^(١) ، ومات في خلافة على سنة ٤٠ .

وكان يحدث بروايات وقصص عن الجحاسة والدجال ، وإبليس ، وملاك الموت ، والجنة والنار فلاً الأرض بهذه الروايات ، كما فعل زميلاه من قبل كعب الأحبار ووهب بن منبه ، ولا يعجب القارىء من أن يدخل في الإسلام مسيحيات بعد أن دخل فيه إسرائيليات ، فإنه قد شيب بأشياء من كل دين ومن كل نحلة . ولكن المجال لا يتسع لبيان كل ما دخل عليه من الملل والنحل الأخرى ، لأن ذلك يحتاج إلى مؤلف برأسه .

حديث الجحاسة :

مما بثه تميم الدارى من مسيحياته ، ما ذكره للنبي (صلى الله عليه وسلم) من قصة الجحاسة والدجال ونزول عيسى وغير ذلك .

أما حديث الجحاسة فقد رواه مسلم ^(٢) في كتابه من طرق يخالف بعضها بعضاً . وها هو ذا من طريق فاطمة بنت قيس أخت الضحاك بن قيس وكانت من المهاجرات الأول .

قال رسول الله بعد أن جمع الناس : إني والله ما جمعتكم لرغبة ولا لرغبة ، ولكن

(١) ما يلفت النظر ويسترجع الفكر أننا نجد هؤلاء الكهان جميعاً من اليهود والنصارى وذوى الهوى من المسلمين يتحولون كلهم إلى الشام بعد مقتل عثمان . ويبدو أن هذا التحول لم يكن لله ، وإنما كان ذلك ليتعاونوا على نشر الفتنة وليشعلوا نار البغضاء بين المسلمين ، لكى تنفج دولة الأمويين ، ويتمزق شمل المسلمين . ويمتلأ أيديهم بعد ذلك من غنائم الأمويين .

جمعتكم لأن تميم الدارى^(١) كان رجلاً نصرانياً ، فجاء فبايع وأسلم ، وحدثني أنه ركب في سفينة بحرية مع ثلاثين رجلاً من لحم وجذام ، فلعب بهم الموج شهراً في البحر ثم أرفأوا إلى جزيرة في البحر^(٢) حتى مغرب الشمس ، وأنهم دخلوا الجزيرة فلقبتهم دابة أهلب كثير الشعرا يدرون ما قبله من دبره ، فقالوا : ويلك ما أنت ؟ فقالت : أنا الجساسة ؛ ثم أشارت عليهم أن يتطلعوا إلى رجل في الدير وأشارت إليه ، فدخلوا الدير فإذا فيه أعظم إنسان رأيته خلقاً ، وأشدّه وثاقاً مجموعة يده إلى عنقه ما بين ركبتيه إلى كعبيه بالحديد ، ولما عرف أمرهم وأنهم من العرب سألهم جملة أسئلة ، وهم يجيبون عنها إلى أن قال لهم : أخبروني عن نبي الأميين ما فعل ؟ قالوا : قد خرج من مكة ونزل يثرب ، قال : أقاتله العرب ؟ قلنا : نعم . قال : كيف صنع بهم ! فأخبروه بأنه قد ظهر على من يليه من العرب وأطاعوه ، قال : وإني مخبركم عنى : إني أنا المسيح وإني أوشك^(٣) أن يؤذن لى في الخروج فأخرج فأسير في الأرض أربعين يوماً فلا أدع قرية إلا هبطتها في أربعين ليلة غير مكة وطيبة فإنهما محرمتان على^١ كلتاها . كلما أردت أن أدخل واحدة أو واحداً منهما استقبلنى ملك بيده السيف مصلاً يصدنى عنها ، وبعد ما ذكر ذلك ، طعن الرسول بمخصرته في المنبر وقال : هذه طيبة ، هذه طيبة ، هذه طيبة ، يعنى المدينة .

ولم يشأ أبو هريرة أن يدع هذا الخبر بغير أن يمسه بنفحة من غرائبه ، فروى أن بين قرنى الجساسة فرسخ للراكب !

وقد رأينا تعليقاً على هذا الحديث للعلامة السيد رشيد رضا رحمه الله نثبتة هنا في محله .

و حديث الجساسة الذى حدث به تميم الدارى رسول الله وأخرجه مسلم في صحيحه مرفوعاً من طرق يخالف بعضها بعضاً في متنه — فهذا الخلاف في المتن علته

(١) جاء هو وأخوه تميم المدينة سنة ٩ هـ وأسلما كما قلنا .

(٢) لعل علماء الجغرافيا يبحثون عن هذه الجزيرة ويعرفون أين مكانها من البحر ! ثم يخبروننا حتى نرى ما فيها من الغرائب التى حدثنا بها — سيدنا — تميم الدارى رضى الله عنه .

(٣) هذا الوشك كان حوالى سنة ٩ هـ ، ونحن الآن في ١٣٨٦ ولم نر لهذا المسيح وجهاً ولا لمسا له أثراً !

من بعض رواة الصحيح ، ولا يظهر حمله على تعدد القصة^(١) ثم إن رواية الرسول له من تميم الدارى - إن سلم سندها من العلل - هل تجعل الحديث ملحقا بما حدث به النبي (صلى الله عليه وسلم) من تلقاء نفسه ، فيجزم بصدق أصله قياساً على إجازته (صلى الله عليه وسلم) أو تقريره للعمل ، إذ يدل حله وجوازه ؟ الظاهر لنا أن هذا القياس لا محل له هنا - والنبي ما كان يعلم الغيب فهو كسائر البشر يحمل كلام الناس على الصدق ، إذا لم تحف به شبهة ، وكثيراً ما صدق المنافقين والكفار في أحاديثهم وحديث العرينيين^(٢) وأصحاب بئر معونة مما يدل على ذلك ، وإنما كان يعرف كذب بعض الكاذبين بالوحي ، أو ببعض طرق الاختبار ، أو إخبار الثقات ونحو ذلك ، من طرق العلم البشرى ، وإنما يمتاز الأنبياء على غيرهم بالوحي والعصمة من الكذب - وما كان الوحي ينزل إلا في أمر الدين وما يتعلق بدعوته وحفظه وحفظ من جاء به ، وتصديق الكاذب ليس كذباً ، وحسبك أن تتأمل في هذا الباب عتاب الله لرسوله ، إذ أذن لبعض المعتزدين من المنافقين في التخلف عن غزوة تبوك وما علله به وهو قوله : « عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين » .

وإذا جاز على الأنبياء والمرسلين أن يصدقوا الكاذب فيما لا يخل بأمر الدين ولا يترتب عليه حكم شرعى ، ولا شيء ينأى منصب الرسالة ، أفلا يجوز على من دونهم أن يصدقوا الكاذب في أى خبر لا تقوم القرينة على كذبه فيه ؟ ومن صدق شيئاً يجوز أن يحدث به من غير عزو إلى من سمعه منه^(٣) .

(١) يشير رحمه الله إلى صنيع رجال الحديث عند ما يرون اختلافاً في متن حديث فإنهم لا يلبثون أن يقدروا تعدد القصة التي قيل فيها الحديث ، ويحسبون أنهم بذلك قد حلوا عقدة التناقض .

(٢) حديث العرينيين : أن ناساً من عكل وعرينة قدموا المدينة على النبي وأسلموا ثم قالوا : يا نبي الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف ، فأوثنا وأطعمنا ، وكانوا قد استنجموا المدينة ، فأمر لهم النبي بذود وراع ، وأمرهم أن يخرجوا فيه فيشربوا من ألبانها ، فانطلقوا حتى إذا كانوا ناحية الحيرة كفروا بعد إسلامهم وقتلوا راعي النبي ، واستاقوا الذود فبلغ النبي فيميت الطلب في أثارهم وأمر بهم فقطعوا أيديهم وأرجلهم وتركوا في ناحية الحيرة حتى ماتوا على حالهم - وأما أصحاب بئر معونة : فإن ناساً من رعل وذكوان وعصبة وبني لحيان أتوا النبي صلى الله عليه وسلم وزعموا له أنهم قد أسلموا واستمدوه على قومهم فأمدهم بسبعين من الأنصار فانطلقوا بهم حتى بلغوا بئر معونة ، ففقدوا بهم وقتلهم ، فقتل النبي شهراً ، يدعو على رعل وذكوان وبني لحيان .

(٣) ص ٩٩ و ١٠٠ ج ١٩ مجلة المنار .

وقال رحمه الله في أمر نزول عيسى من السماء وخروج الدجال والمهدى ^(١) :
 إن الأحاديث الواردة في نزول عيسى كثيرة في الصحيحين والسنن وغيرها ،
 وأكثرها واردة في أشراط الساعة ومزوجة بأحاديث الدجال ، وفي تلك الأشراف -
 ولا سيما أحاديث الدجال والمهدى - اضطراب واختلاف وتعارض كثير ، والظاهر
 من مجموعها ، أنه يظهر في اليهود دجال بل أكبر دجال عرف في تاريخ الأمم
 فيدعى أنه هو المسيح الذي تنتظره اليهود فيفتن به خلق كثير ، وفي آخر مدته
 يظهر المسيح الذي هو عيسى بن مريم ، ويكون نزوله في المنارة البيضاء شرق
 دمشق - ويلتقي بالمسيح الدجال يباب لد فلسطين ، وهناك يقتل المسيح الصادق
 عيسى بن مريم الدجال ^(٢) بعد حرب طويلة تكون بين المسلمين واليهود . فتزول
 عيسى عقيدة أكثر النصارى وقد حاولوا في كل زمان منذ ظهر الإسلام إلى الآن
 بثها في المسلمين ، ومن حاولوا ذلك بإدخالها في التفسير وهب بن منبه الركن الثاني
 بعد كعب الأحبار لتشويه تفسير القرآن بما بثه من الخرافات .

حديث طعن الشيطان لكل بنى آدم إلا عيسى وأمه :

ومن المسيحيات في الحديث ما رواه البخارى عن أبى هريرة أن النبى قال :
 كل ابن آدم يطعن الشيطان في جنبه حين يولد ، غير عيسى بن مريم ، ذهب
 يطعن فطعن في الحجاب . وفي رواية : سمعت رسول الله يقول : ما من بنى آدم
 مولود إلا يمسه الشيطان حين يولد فيستهل صارخاً من مس الشيطان غير مريم وابنها .
 وفي رواية ثالثة : كل بنى آدم قد طعن الشيطان فيه حين ولد غير عيسى بن مريم
 وأمه ، جعل الله دون الطعنة حجاباً فأصاب الحجاب ولم يصبها !

وفي رواية عند مسلم « إلا نخسة الشيطان » و« إلا يستهل من نخسة الشيطان » .
 وفقه هذا الحديث الذى سمعه الصحابى الجليل من الرسول ، أن الشيطان يطعن

(١) ص ٧٥٦ ج ٢٨ مجلة المنار .

(٢) في الباب الثانى في الرسالة الثانية لبولس إل أهل تسالونيقي والباب التاسع عشر من المشاهدات

أن عيسى سيقتل الدجال ص ١٩١ ج ٢ إظهار الحق .

كل ابن آدم ، أو ينخسه إلا عيسى بن مريم وأمه ، وبذلك لم يسلم من طعن الشيطان أحد غيرهما من بني آدم أجمعين ، حتى الرسل : نوح وإبراهيم وموسى وغيرهم ، وخاتمهم محمد صلوات الله عليه وعلى جميع النبيين ؛ فانظر واعجب !!! .

(١) اتكأ المسيحيون على هذا الحديث في إثبات عقيدتين من عقائدهم ؛ أولاهما : أن البشر جميعاً قد سقطوا في الخطيئة واقتراف الآثام إلا عيسى بن مريم الذى ارتفع عن طبقة البشر ، والأخرى نزول عيسى بن مريم من السماء إلى الأرض ليحكم بين الناس ويحازيهم .

قال القس إبراهيم لوقا في كتابه « المسيحية في الإسلام » - بعد أن ذكر ارتفاع مقام عيسى عن طبقة البشر ، وأنه وحده قد استحق العصمة والصون من الآثام : « جاء في سورة مريم : (وإن منكم إلا واردها كان على ربك حتماً مقضياً) فهذه الآية قد حكمت على جميع البشر بورود جهنم والعياذ بالله ، ومعلوم أن العقاب لا يكون إلا للذنوب وإلا كان ظلاماً - وما ربك بظلام للعبيد ، فهذه الآية تدل على أن البشر جميعاً معرضون للوقوع في أسر الشهوات والخطايا . ثم قال : لتقرأ هذه الآية مرة أخرى ، ثم لتقرأ بعدها آية سورة آل عمران : « وإنى أعيدنها بك وذريتها (أى المسيح) من الشيطان » . تر أن الله قد حفظ العذراء والمسيح من غواية الرجيم ، ثم لتقرأ بعد هذا الحديث الذى تضمن هاتين الحقيقتين معاً - سقوط البشر أجمعهم ، وعصمة المسيح دون سواه وهو كما أورده البخارى : « كل ابن آدم يطعن الشيطان في جنبه بأصبعيه حين يولد ، غير عيسى بن مريم ، ذهب يطعنه فطن في الحجاب » .

فإقرار الإسلام بأن البشر جميعاً قد زاعغوا وفسدوا ، وأنهم مجردون عن العصمة ، معرضون لاقتراف الخطايا والآثام ، بجانب إقراره للمسيح وحده بالعصمة ، وأنه مصون عن من الشيطان ، يرفع المسيح عن طبقة البشر وبالتالي يقر بلاهوته المجد (ص ١٢٧ من الطبعة الثالثة من هذا الكتاب) ولهذا الحديث روايات أخرى - راجع الجزء السادس من فتح البارى .

وذكر في صفحة ١٣٥ : إن الذى روى هذا الحديث هو أبو هريرة .

وفي ص ١٤٩ من الكتاب قال تحت هذا العنوان « دينونة المسيح » روى البخارى : « لا تقوم الساعة حتى ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً » فهذا الحديث ناطق بأن المسيح سيأتى دياناً عادلاً ، وهذا ما يعاناه الوحي الإلهي في الإنجيل المقدس (يو ٥ : ٢٢) قال المسيح « لأن الآب لا يدين أحداً بل قد أعطى كل الدينونة للابن » ؛ وفي ختام سفر الرؤيا (رؤيا ٢٢ : ١٢) « وأنا أنا آتى سريعاً وأجرى معنى لأجازى كل واحد كما يكون عمله » .

ومن العجيب أن يصرح أبو هريرة في حديثي البخارى بطعن الشيطان ونزول عيسى أنه سمعهما من النبي ، كما صرح بسماع حديث خلق الله التربة يوم السبت - وأثبت المحققون أنه قد رواه عن كعب الأحبار - وهكذا يثبت راويتنا المكشар من الأحاديث بين الناس ما يكون مشكلات في ديننا وسجياً لتأييد عقائدهم غيرنا ! وحديث طعن الشيطان الذى رواه البخارى قال ابن حجر في شرحه : « وقد طعن صاحب الكشف في معنى هذا الحديث وتوقف في صحته ، وكذلك طعن فيه الرازى وقال : « إن الحديث خبر واحد ورد على خلاف الدليل » .

ولم يقفوا عند ذلك بل كان من رواياتهم أن النبي صلوات الله عليه لم ينج من نخسة الشيطان إلا بعد أن نفذت الطعنة إلى قلبه - وكان ذلك بعملية جراحية تولتها الملائكة بآلات جراحية مصنوعة من الذهب ! ونصت هذه الروايات أن صدره صلوات الله عليه قد شق وأخرجت منه العلقة السوداء ! وحظ الشيطان - كما يقولون - وكان العملية الأولى لم تنجح فأعيد شق صدره ، ووقع ذلك مرات عديدة بلغت خمساً ، أربع منها باتفاق كما يقولون ، في الثالثة من عمره ، وفي العاشرة ، وعند مبعثه ، وعند الإسراء . ومرة خامسة فيها خلاف ^(١) وقد قالوا ، إن تكرار الشق إنما هو زيادة في تشريف النبي !

وإن هذه العملية الجراحية لتشبه من بعض الوجوه عملية صلب السيد المسيح عليه السلام ، وهو لم يرتكب ذنباً يستوجب هذا الصلب ، وإنما ذكروا ذلك لكي يغفر الله خطيئته آدم التي احتملها هو وذريته من بعده إلى يوم القيامة ، وأصبحت في أعناقهم جميعاً ، وتنص العقيدة المسيحية أنه لا يظفر بهذا الغفران إلا من يؤمن بعقيدة الصلب .

ولئن قال المسلمون لإخوانهم المسيحيين : ولم لا يغفر الله لآدم خطيئته بغير هذه الوسيلة القاسية التي أزهدت فيها روح طاهرة بريته ، هي روح عيسى عليه السلام بغير ذنب ؟ قيل لهم : ولم لم يخلق الله قلب رسول الله الذي اصطفاه كما خلق قلوب إخوانه من الأنبياء المرسلين - والله أعلم حيث يجعل رسالته - نقياً من العلقة السوداء وحظ الشيطان بغير هذه العملية الجراحية التي تمزق فيها صدره وقلبه مراراً عديدة !

(١) نظم بعضهم أمر شق صدر النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

أيا طالباً نظم الفرائد في عقد	مواطن فيها شق صدر الذي رشد
لقد شق صدر النبي محمد	مراراً لتشريف وذا غاية المجد
فأول له التشريف فيها مؤثلاً	لتطهيره من مفسدة في بني سعد
وثانية كانت له وهو يافع	وثالثة للمبعث الطيب السعد
ورابعة عند المروج لربه	وذا باتفاق فاستمع يا أبا العرش
وخامسة فيها خلاف تركها	لفقدان تصحيح لها عند ذي النقد

ص ١٥٤ - ١٥٦ ج ١ سيرة ابن هشام ، وسبحان وأحب العقول الأتنام !

ولا أدري والله أين يذهبون مما جاء في سورة الحجر من الكتاب العزيز في قوله تعالى: « قال رب بما أغويتني لأزينن لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين . إلا عبادك منهم المخلصين . قال هذا صراط على مستقيم . إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين »^(١) . وكيف يدفعون الكتاب بالسنة ، أو يعارضون المتواتر الذى يفيد اليقين ، بأحاديث الآحاد التى لا تفيد إلا الظن؟! هذا إذا كانت هذه الأحاديث صحيحة .

على أن حديث نخس الشيطان هذا قد طعن فيه الزخشرى فى الكشف وقال فيه فخر الدين الرازى فى تفسيره^(٢) « طعن القاضى فى هذا الخبر وقال إنه خبر واحد ، ورد على خلاف الدليل فوجب رده ، وإنما قلنا على خلاف الدليل لوجوه ، أحدها : أن الشيطان إنما يدعو إلى الشر من يعرف الخير والشر — والصبي ليس كذلك !

الثانى : أن الشيطان لو تمكن من هذا النخس لفعل أكثر من ذلك ، من إهلاك الصالحين وإفساد أحوالهم .

الثالث : لم خص بهذا الاستثناء مريم وعيسى عليهما السلام دون سائر الأنبياء عليهم السلام ؟

الرابع : أن ذلك النخس لو وجد بقى أثره ، ولو بقى أثره لدام الصراخ والبكاء — فلما لم يكن ذلك علمنا بطلانه .

وقال أستاذنا الإمام محمد عبده رضى الله عنه^(٣) :

« والمحقق عندنا أنه ليس للشيطان سلطان على عباد الله المخلصين ، وخيرهم الأنبياء والمرسلون — وأما ما ورد فى حديث مريم وعيسى من أن الشيطان لم يمسهما ، وحديث إسلام شيطان النبي (صلى الله عليه وسلم) وحديث إزالة حظ الشيطان من قلبه (صلى الله عليه وسلم) ، فهو من الأخبار الظنية لأنه من رواية الآحاد —

(١) سورة الحجر : ٣٩ - ٤١ .

(٢) ص ٤٥٩ ج ٢ .

(٣) ص ٢٩١ ، ٣٩٢ ج ٣ تفسير القرآن الحكيم .

ولما كان موضوعها عالم الغيب ، والإيمان بالغيب من قسم العقائد ، وهى لا يؤخذ فيها بالظن لقوله تعالى : « إن الظن لا يغنى من الحق شيئاً » — كنا غير مكلفين الإيمان بمضمون تلك الأحاديث فى عقائدنا .

ابن جريج

ومن كان يثبت فى الدين الإسلامى مما يخفيه قلبه — ابن جريج الرومى ، الذى مات سنة ١٥٠ هـ وكان البخارى لا يوثقه وهو على حق فى ذلك . قال الذهبي فى تذكرة الحفاظ إنه من أصل روى فهو نصرانى الأصل . ويقول عنه بعض العلماء إنه كان يضع الحديث ، وإنه تزوج بتسعين امرأة زواج متعة .

ومن المسيحيات التى تدست إلى الإسلام ما ذكره من إقعاد النبي (صلى الله عليه وسلم) على العرش ! ذلك أنهم لما رأوا أن من عقائد المسيحيين أن عيسى عليه السلام يقعد بجوار الله على العرش^(١) عز عليهم ألا يقعد محمد (صلى الله عليه وسلم) هو الآخر على العرش ، فرووا هذا الخبر الذى نقله لك بنصه عن كتاب بدائع الفوائد لابن القيم ص ٣٩ و ٤٠ ج ٤ .

« قال القاضى : صنف المروزي كتاباً فى فضيلة النبي (صلى الله عليه وسلم) وذكر فيه ” إقعاده على العرش ” قال القاضى : وهو قول أبى داود وأبى جعفر الدمشقى وإسحاق بن راهويه وإبراهيم الحربى وعبد الله بن الإمام أحمد ، والمروزي ، وبشر الحافى ، ثم ذكر أسماء أكثر من خمسة عشر عالماً يقولون بذلك .

(١) يعتقد المسيحيون أن المسيح عليه السلام قد ارتفع بجسمه بعد صلبه وأنه يجلس هناك مع أبيه . وعند الكاثوليكية الرومانية عقيدة جوهرية تقضى بأن أمه مريم العذراء قد ارتفعت هى الأخرى بجسدها إلى السماء وأنها لم تمت . ومنذ سبع عشرة سنة انعقد مجمع دينى مقدس برئاسة البابا بيوس الثانى عشر بميدان القديس بطرس اشترك فيه ٣٥ كردينالا ونحو ٥٠٠ بطريرك من جميع أنحاء العالم واحتشد له مليون مسيحي وقرر هذا المجمع هذه العقيدة الدينية ، وقال إنها لا تقبل الجدل أو المناقشة ومن يناقشها أو يشك فيها يعتبر من وجهة نظر الكنيسة الكاثوليكية ملحد أو كافراً (يراجع جريدة الوفد المصرى فى ١٠/٣١ ، و ١ و ٢ و ٣/١١/١٩٥٠) والأقباط المصريون جميعاً يؤمنون بهذه العقيدة وتحفل كل طوائفهم فى يوم ١٦ مسرى من كل سنة بعيد انتقال السيدة مريم بجسدها إلى السماء ، ويطلقون على هذا الاحتفال اسم « عيد اليزراء الكبير » ، وليس لأحد أن يعترض على هذه العقيدة أو يمارى فيها إذ ما دام المسيح عليه السلام قد ارتفع إلى السماء وجلس بجوار أبيه فإنه لا مانع من أن تصعد إليه أمه من بعده لتقيم وإياه مع الله فى السماء ويحيون جميعاً حياة طيبة فى هناء وصفاء !

قلت (أى ابن القيم): وهو قول ابن جرير الطبري، وإمام هؤلاء كلهم مجاهد
إمام التفسير، وهو قول أبى الحسن الدارقطني ومن شعره فيه:

حديث الشفاعة عن أحمد إلى أحمد المصطفى مسنده
وجاء (حديث بإقعاده على العرش) أيضاً فلا تجعده
أمروا الحديث على وجهه ولا تدخلوا فيه ما يفسده
ولا تنكروا (أنه قاعد) ولا تنكروا أنه يقعده^(١)

وإليك هذه الكلمة الصغيرة نقلها من كتاب العقيدة والشرعية للمستشرق
الكبير جولدتسيهر ص ٤٢ و ٤٣:

وهناك جمل أخذت من العهد القديم والعهد الجديد، وأقوال للربانيين، أو
مأخوذة من الأناجيل الموضوعة وتعاليم من الفلسفة اليونانية، وأقوال من حكم
الفرس والهنود، كل ذلك أخذ في الإسلام عن طريق «الحديث» حتى لفظ
«أبونا» لم يعد مكانه في الحديث المعترف به، وبهذا أصبحت ملكاً خالصاً
للإسلام بطريق مباشر أو غير مباشر! وقد تسرب إلى الإسلام كنز كبير من
القصص الدينية حتى إذا ما نظرنا إلى المواد المعدودة في الحديث ونظرنا إلى الأدب
الديني اليهودي فإننا نستطيع أن نعثر على قسم كبير دخل الأدب الديني الإسلامي
من هذه المصادر اليهودية.

(١) نقلنا هذا الخبر عن ابن القيم في الطبعة الثانية، ولكن تبين أن ابن القيم هذا وهو «حنبلي» لم
يكن صادقاً فيما نسبته إلى ابن جرير الطبري، فقد جاء في تاريخه الذي ذكره صاحب معجم الأدباء أنه لما
قدم إلى بغداد من طبرستان تعصب عليه قوم وسأله الحنابلة عن حديث الجلوس على العرش فقال: أما حديث
الجلوس على العرش فحال، ثم أنشد:

سبحان من ليس له أذنين ولا له في عرشه جليس

فلما سمع ذلك الحنابلة وأصحاب الحديث وثبوا ورموه بمحابرهم فدخل داره، فرموا داره بالحجارة حتى
صار على بابه كالتل العظيم، فركب صاحب الشرطة في عشرات ألوف من الجند يمنع عنه العامة ووقف
على بابه يوماً إلى الليل، وأمر برفع الحجارة وكان قد كتب على بابه هذا البيت الذي أوردناه آنفاً فأمر
صاحب الشرطة بمحوه وكتب مكانه بعض أصحاب الحديث هذه الأبيات:

لأحمد منزل لا شك عال إذا وافى إلى الرحمن وافد
فيدنيه ويقعده كريماً على رغم لم في أنف حاسد
على عرش يغلفه بطيب على الأكباد من باغ وعائد
له هذا المقام الفرد حقاً كذاك رواه ليث عن مجاهد

ولا نستقصي كل ما دخل الإسلام من المسيحيات .

ومن شاء أن يستزيد من معرفة الإسرائيليات والمسيحيات وغيرها في الدين الإسلامي ، فليرجع إلى كتب التفسير والحديث والتاريخ وإلى كتب المستشرقين أمثال جلد تسيهر ، وفون كريمير وغيرهما ، فقد نقلت فيهما من هذه الإسرائيليات والمسيحيات أشياء كثيرة .

وقبل أن نخرج من هذا الباب نتحلفك بشيء مما رواه أبو هريرة في نزول عيسى من السماء .

عيسى بن مريم ونزوله

ذكروا أن من علامات الساعة نزول المسيح من السماء . وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة قال رسول الله : « والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويقتل القرذ ولا يقبل إلا الإسلام » .

ولا ينزل بشريعة مستقلة ، ويتسلم الأمر من المهدي ، ويكون المهدي من أصحابه وأتباعه .

وكل أعماله تشابه الأعمال التي ذكروا أن المهدي سيقوم بها .

محل نزوله :

محل نزوله عند المنارة البيضاء شرقي دمشق واضحاً كفيه على أجنحة ملكين إذا طأ رأسه قطر ، وإذا رفع رأسه تحدر منه جمان كاللؤلؤ ، ويكون نزوله لست ساعات مضت من النهار ويقعد على المنبر ، فيدخل المسلمون والنصارى واليهود المسجد ، ويصلي بالمسلمين صلاة العصر بمسجد دمشق ، ثم يخرج بمن معه من أهلها في طلب الدجال ، والأرض تقبض له إلى أن يأتي بيت المقدس فيجده مغلقاً قد حصره الدجال .

مقدار مدته :

في حديث أبي هريرة عند الطبراني وابن عساكر عن النبي (صلى الله عليه وسلم)
« يمكث عيسى في الناس أربعين سنة » ، ثم يدفنه المسلمون عند نبينا (صلى الله
عليه وسلم) . وعن ابن عمر مرفوعاً : يتزوج ويلد ولدين ذكرين أحدهما يسمى
موسى والآخر محمداً ، ويمكث خمساً وأربعين سنة ثم يموت ويدفن معي في قبري ،
فأقوم أنا وعيسى من قبر واحد بين أبي بكر وعمر !

وقالوا إنه يمكث سبع سنين ، وبعد أن يقتل الدجال يذهب إلى المدينة فيزور
قبر النبي (صلى الله عليه وسلم) ويحج البيت الحرام ويتوفى بالمدينة !
وهناك أخبار من هذا القبيل كثيرة أعرضنا عنها لعدم فائدتها .

ما استشكلوه :

وقد قالوا : الروايات ثابتة أن نزول عيسى مع الفجر على منارة دمشق الشرقية^(١) ،
ولكن كيف يقال في رواية أخرى إن النزول كان لست ساعات مضت من النهار !
وكذلك المعروف عند أهل العلم أن عيسى إنما يصلي وراء المهدي صلاة
الصبح لا العصر !

كثرة الأحاديث المروية

رأيت فيما تقدم أن الوضع كان له أسباب كثيرة ، وبواعث متعددة ، وأن
أبوابه قد ظلت مفتحة قروناً ، يخرج منها كل يوم ألوان مختلفة من الأحاديث التي
يفتن الوضاع في صوغها وإسنادها إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
ولقد كان من وراء ذلك أن كثرت الأحاديث المنسوبة إلى النبي كثرة هائلة ،

(١) لم جعلوا نزول عيسى على منارة دمشق الأموية ؟

حتى بلغت مئات الألوف^(١) مما جعل الحافظ الدارقطني يقول : إن الحديث الصحيح في الحديث الكذب كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود^(٢) .

وقد أفرزت هذه الكثرة العلماء فنهضوا لكشف القناع عن الأحاديث الموضوعة ، ووضعوا فيها المؤلفات الكثيرة ، ومن أشهر من تجرد لذلك ابن الجوزي والسيوطي والصاغاني والملا على القاري وغيرهم .

وقد عرض الدكتور أحمد أمين رحمه الله لأمر كثرة الأحاديث هذه فقال^(٣) :
 « ومن الغريب أننا لو اتخذنا رسماً بيانياً للحديث لكان شكل "هرم" طرفه المدبب هو عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ثم يأخذ في السعة على مر الزمان ، حتى نصل إلى القاعدة أبعد ما نكون على عهد الرسول - مع أن المعقول كان العكس . فصحابة رسول الله أعرف الناس بحديثه ، ثم يقل الحديث بموت بعضهم مع عدم الراوي عنه وهكذا ، ولكننا نرى أن أحاديث العهد الأموي أكثر من أحاديث عهد الخلفاء الراشدين ، وأحاديث العصر العباسي أكثر من أحاديث العهد الأموي .

(١) قال الإمام أحمد في مسنده : هذا كتاب جمعته وانتقيته من ٧٥٠ ألف حديث ، وقال أبو بكر محمد بن عمر الرازي الحافظ : كان أبو زرعة يحفظ ٧٠٠ ألف حديث ، وكان يحفظ ١٤٠ ألف حديث في التفسير ، واختار مالك الموطأ من مائة ألف حديث ، وسترى عند الكلام عن البخاري أنه اختار كتابه من ٦٠٠ ألف حديث ، وأن مسلماً قد اختار كتابه كذلك من ٦٠٠ ألف حديث ، وأن أبا داود قد كتب عن رسول الله ٥٠٠ ألف حديث - وعلى أنهم قد رووا عشرات الآلاف من الأحاديث في التفسير فإن ابن تيمية قد ذكر في كتابه « في أصول التفسير » أن الإمام أحمد قد قال : ثلاثة أمور ليس لها إسناد : التفسير والملاحم والمغازي (ص ١٤) . ولذلك قال شعبة : تسعة أعشار الحديث كذب .

ونأتي هنا بكلمة قيمة من كتاب « وجهة الإسلام » الذي ترجمه الأستاذ محمد عبد الهادي أبو ريدة منقولة عن كتاب « روح الإسلام » الذي ألفه سيد أمير على للدفاع عن الإسلام : « إن الإصلاح يجب أن يسبقه التعليم وتحرر العقل من القيود ويجب أن نطرح التسلك بالطواهر تمسكاً صورياً ، لأنه أصبح عديم الأثر ، ويجب أن تكون أحكامنا صادرة عن استعمال العقل ، وعمما نستشعر أنه حق وملام في ظرف منا . للإسلام قدرة على صين ما عدها بصبغته وسيبقى جوهره ، وإن تغير مظهره - ولو أن الأمة كانوا أحراراً في استعمال رأيهم ونبيذوا بشجاعة خمسة ألف من الأحاديث واستبقوا منها ثمانية آلاف إذ جعلنا لأنفسنا مثل هذه الحرية ، ولماذا يظن إنسان أن الإسلام صار مسبوكاً في قالب لا يتغير بعد الإجماع على الكتب الستة ؟
 ص ١٢٦ .

(٢) ص ٢١٥ من كتاب الإسلام الصحيح .

(٣) ص ١٢٨ و ١٢٩ ج ٢ ضحى الإسلام .

قد يكون ضمن الأسباب الصحيحة أن الهجرة لطلب الحديث في العصر العباسي وجمعه من مختلف الأمصار كانت أتم وأنشط ، لكن ليس هذا كل السبب ، بل من أكبر الأسباب في تضخم الحديث - الوضع - فاليهود والنصارى وغيرهم^(١) من أهل الديانات الأخرى أدخلوا في الأحاديث أشياء كثيرة من دياناتهم وأخبارهم ، فثلث الأحاديث بما في التوراة وحواشيها ، وبعض أخبار النصرانية . . وبعض تعاليم الشعوبية كالأحاديث التي تدل على فضل الفرس والروم . هـ .

أبو هريرة

لو كانت أحاديث رسول الله كلها من الدين العام - كالقرآن - لا يقوم إلا عليها ، ولا يؤخذ إلا منها ، وأنه يجب على كل مسلم أن يعرفها ويتبع ما فيها ، كما يتبع ما في القرآن ، وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) قد أمر أصحابه أن يحفظوا هذه الأحاديث لكي تؤثر من بعده - لكان أكثر الصحابة رواية لها ، أعلام درجة في الدين ، وأثبتهم قدماً في الإيمان ، وأسناهم مرتبة في العلم - ولكان المقلون منهم في الرواية دون المكثرين في رتبة الدين ، ووراءهم في درجة العلم والفضل ، وخلفهم في منزلة الاعتبار ؛ ولكننا نجد الأمر - على ما بدا في كتب الحديث المعروفة - قد جرى على خلاف ذلك !! فإن أفضل الصحابة في المرتبة ، وأرفعهم في المنزلة وأوسعهم علماً بالدين ، وأشدّهم عناية به ، وأقواهم حيطة له ، الذين نيط بهم حمل أحكام الدين بما تلقوه عن أستاذهم الأكبر - كالحلفاء الراشدين والعشرة الذين قالوا إنه (صلى الله عليه وسلم) قد مات وهو راض عنهم - أو بشرهم بالجنة ، وكبار المهاجرين والأنصار وغيرهم - كل أولئك كانوا أقل الصحابة تحديداً عنه ، وأنزهرهم رواية ، حتى لقد بلغ الأمر ببعضهم أنه لم يرو عن الرسول حديثاً واحداً !!

ولم يقف الأمر بهم عند ذلك فحسب ، بل قد وجدنا كبار الصحابة يرغبون عن رواية الحديث وينهون إخوانهم عنها ، ولقد أدى بهم فرط الاحتياط إلى أن كانوا

(١) لم يذكر هنا الوضع الصالحون من المسلمين وغيرهم فليرجع إلى فصل الوضع في الحديث وأسبابه

يحرقون ما يكتبون منها — كما علمت ذلك كله من قبل — وهذا الأمر قد دعانا إلى أن نفرد ترجمة خاصة لمن كلن أكثر الصحابة تحديثاً عن رسول الله ، وأوسعهم رواية ، على حين أنه كان من عامة الصحابة ، وكان بينهم لا في العير ولا في النفير ذلكم هو « أبو هريرة » .

ولولا أن هذه الكثرة البالغة — بفضل ثقة الجمهور بها — قد استفاضت في كتب الحديث ، وأخذت مكان الاعتبار والتصديق من قلوب المسلمين ، وسيطرت على عقولهم وأفكارهم ، وجعلوها من عام دينهم ، على ما فيها من مشكلات تحار فيها عقول المؤمنين ، وشبهات وخرافات تتخذ مطاعن على الدين ، وأسانيد يتكأ عليها في إثبات الإسرائيليات والمسيحيات وغيرها من الملل والنحل — لولا ذلك كله ما جرى بهذا البحث قلمنا ، ولا اتجه إليه بالعبارة هنا .

الاختلاف في اسمه :

لم يختلف الناس في اسم أحد — في الجاهلية والإسلام — كما اختلفوا في اسم « أبي هريرة » فلا يعرف أحد على التحقيق الاسم الذي سماه به أهله ، ليدعى بين الناس به .

قال النووي : اسم أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر على الصحيح من ثلاثين قولاً . . .

وقال حافظ المغرب ابن عبد البر في الاستيعاب (١) :

اختلفوا في اسم أبي هريرة واسم أبيه اختلافاً كثيراً لا يحاط به ولا يضبط في الجاهلية والإسلام — ومثل هذا الاختلاف والإضطراب لا يصح معه شيء يعتمد عليه — وقد غلبت عليه كنيته ، فهو كمن لا اسم له غيرها وأولى المواضع باسمه المكنى .

وقال صاحب المشكاة : قد اختلف الناس في اسم أبي هريرة ونسبه اختلافاً كثيراً ، وقد غلبت عليه كنيته فهو كمن لا اسم له واشتهرت الكنية حتى نسي الاسم الأصلي لأنه قد اختلف فيه اختلافاً كثيراً .

ومما تبين لك يكون الجزم باسم يطلق عليه ، من ضروب التخمين فنكتفى
بذكر كنيته التي التصقت به — وهذه الكنية قد بين هو نفسه سببها فقال :
كنت أرمي غنم أهلى — وكانت لى هرة صغيرة ، فكنت أضعها بالليل فى شجرة ،
وإذا كان النهار ذهبت بها معى فلعبت بها فكنونى « أبأ هريرة » !!

نشأته وأصله :

وإذا كانوا قد اختلفوا فى اسم أبى هريرة ، فإنهم كذلك لم يعرفوا شيئاً عن
نشأته ، ولا عن تاريخه قبل إسلامه ، غير ما ذكر هو عن نفسه ، من أنه كان
يلعب بهرة صغيرة . وأنه كان فقيراً معدماً ، يخدم الناس بطعام بطنه — وكل ما يعرف
عن أصله أنه من عشيرة سليم بن فهم من قبيلة أزد ثم من دوس .

ومن قوله فى ذلك : نشأت يتيماً ، وهاجرت مسكيناً ، وكنت أجيراً بطعام بطنى .
وقال ابن قتيبة فى ترجمته بكتاب « المعارف » بعد أن ذكر اختلاف الناس
فى اسمه ، وأنه من قبيلة بالين يقال لها دوس ما نصه :

« وقال أبو هريرة نشأت يتيماً وهاجرت مسكيناً . وكنت أجيراً لبسة بنت
غزوان بطعام بطنى ، وعقبة رجلى ، فكنت أخدم إذا نزلوا ، وأحدو إذا ركبوا ،
وكنيت بأبى هريرة بهرة صغيرة كنت ألعب بها .

قدمه إلى المدينة وذهابه إلى خيبر :

قدم أبو هريرة بعد أن تخطى الثلاثين من عمره — وكان النبى (صلى الله عليه
وسلم) حينئذ فى غزوة خيبر ، التى وقعت فى سنة ٧ من الهجرة : قال ابن سعد فى
الطبقات الكبرى : قدم الدوسيون فيهم أبو هريرة ورسول الله بخير فكلهم رسول الله
أصحابه فى أن يشركوا أبأ هريرة فى الغنيمة ففعلوا — ولفقره اتخذ سبيله إلى الصفة^(١)
بعد ما عاد إلى المدينة فعاش بها ما أقام بالمدينة ، وكان من أشهر من أمها .

(١) الصفة موضع مظلل فى مؤخرة مسجد النبى بالمدينة من الناحية الشمالية.

وأهل الصفة — كما قال أبو الفداء فى تاريخه المختصر — : أناس فقراء لا منازل لهم ولا عشائر ،
ينامون على عهد رسول الله فى المسجد ويظلمون فيه ، وكانت صفة المسجد مشواهم ، فنسبوا إليها — وكان
إذا تمشى رسول الله يدعو منهم طائفة يتمشون معه ، ويفرق منهم طائفة على الصحابة ليعشروهم .

سبب صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم :

كان أبو هريرة صريحاً صادقاً في الإبانة عن سبب صحبته للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، كما كان صريحاً صادقاً في الكشف عن حقيقة نشأته . فلم يقل إنه صاحبه للمحبة والهداية — كما كان يصاحبه غيره من سائر المسلمين — وإنما قال : « إنه قد صاحبه على ملء بطنه » . ففي حديث رواه أحمد والشيخان عن سفيان عن الزهري عن عبد الرحمن الأعرج^(١) قال : « سمعت أبا هريرة يقول : إني كنت امرأ مسكيناً أصحب رسول الله على ملء بطني » . ورواية مسلم : أخدم رسول الله ، وفي رواية « لشبع بطني » .

وفي رواية لمسلم : كنت رجلاً مسكيناً أخدم رسول الله على ملء بطني . وفي رواية له أيضاً : وكنت ألزم رسول الله على ملء بطني . وسجل التاريخ أنه كان أكلواً نهماً ، يطعم كل يوم في بيت النبي ، أو في بيت أحد أصحابه ، حتى كان بعضهم ينفر منه . . .

وما رواه البخاري عنه أنه قال : كنت أستقري الرجل الآية وهي معي كي ينقلب بي فيطعمني — وكان خير الناس للمساكين جعفر بن أبي طالب ، كان ينقلب بنا فيطعمنا ما كان في بيته ، وروى الترمذي عنه : وكنت إذا سألت جعفر عن آية لم يجبني حتى يذهب إلى منزله . ومن أجل ذلك كان جعفر هذا في رأى أبي هريرة أفضل الصحابة جميعاً ، فقدمه على أبي بكر وعمر وعلي وعثمان وغيرهم من كبار الصحابة رضى الله عنهم جميعاً .

فقد أخرج الترمذي والحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة : ما احتذى النعال ولا ركب المطايا ، ولا وطئ التراب ، بعد رسول الله أفضل من جعفر بن أبي طالب^(٢) .

شيخ المضيرة :

كان أبو هريرة يلقب « بشيخ المضيرة » وقد نالت هذه المضيرة من عناية الغلماء والكتّاب والشعراء ما لم ينله مثلها من أصناف الحلوي ، وظلوا يتندرون بها ، ويغمزون أبا هريرة قروناً طويلة من أجلها ، وإليك بعض ما أرسلوه فيها .

(١) الأعرج ثلميذه وصاحبه .

(٢) ص ٦٢ ج ٧ فتح الباري .

قال الثعالبي في كتابه « ثمار القلوب في المضاف والمنسوب » ما يلي ^(١) :

شيخ المضيرة : كان أبو هريرة رضى الله عنه على فضله واختصاصه بالنبي (صلى الله عليه وسلم) مزاحاً أكلوا ، وكان مروان بن الحكم يستخلفه على المدينة فيركب حميراً قد شد عليه برذعة فيلقى الرجل فيقول : الطريق ! الطريق ! قد جاء الأمير . . . وكان يدعى الطب . . . وبعد أن ذكر الثعالبي شيئاً من طبه وكله طعام يشنى داء الأمعاء ، ويدأوى بهم البطن ، قال : وكان يعجبه المضيرة جداً فيأكل مع معاوية ، فإذا حضرت الصلاة صلى خلف على رضى الله عنه ، فإذا قيل له في ذلك قال : مضيرة معاوية أدم وأطيب ، والصلاة خلف على أفضل ، وكان يقال له « شيخ المضيرة » وختم الثعالبي قوله ببيتين لشاعر هجا فيها أبا هريرة أعرضنا عنهما .

وعقد بديع الزمان الهمداني مقامة خاصة — من مقاماته — لهذه المضيرة ، غمز فيها أبا هريرة غمزة أليمة فقال :

حدثنا عيسى بن هشام قال : كنت بالبصرة ومعى أبو الفتح الإسكندري رجل الفصاحة يدعوها فتجيبه ، والبلاغة يأمرها فتطيعه ، وحضرنا معه دعوة بعض التجار ، فقدمت إلينا مضيرة تشي على الحضارة ، وتترجرج في الغضارة ، وتؤذن بالسلامة ، وتشهد لمعاوية رحمه الله بالإمامة . . .

وقال استاذنا الإمام محمد عبده في شرح ذلك : « ومعاوية ادعى الخلافة بعد بيعة على بن أبي طالب رضى الله عنه ، فلم يكن من يشهد له بها في حياة على إلا طلاب اللذائذ ، وبغاة الشهوات ، فلو كانت هذه المضيرة من طعام معاوية لحملت آكليها على الشهادة له بالخلافة ، وإن كان صاحب البيعة الشرعية حياً — وإسناد الشهادة إليها لأنها سببها الحامل عليها . والإمامة والخلافة في معنى واحد » وفي الأساس ل жар الله : على مع الحال المضيرة ، خير من معاوية مع المضيرة . وأخرج أبو نعيم في الحلية قال : كان أبو هريرة يطوف بالبيت هو يقول : ويل لى بطنى ، إذا أشبعته كظنى ، وإن أجعته سبنى ، ورواية ابن كثير في البداية والنهاية : أضعفى .

وفي خاص الخاص للعالبي ^(١) :

كان أبو هريرة يقول : ما شممت رائحة أطيب من رائحة الخبز الحار ،
وما رأيت فارساً أحسن من زبد على تمر !
وقد جعل أبو هريرة الأكل من المروءة ، فقد سئل : ما المروءة ؟ قال :
تقوى الله وإصلاح الصنعة ، والغذاء والعشاء بالأفنية .
وقد أضربنا عن أخبار كثيرة لأن في بعضها ما يزيد في إيلام بعض الناس .

حديث زر غبياً تزدد حباً :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة ذات يوم : زر غبياً تزدد حباً ، وقد
كان صلوات الله عليه نعم المؤدب لأصحابه ، وكان دائماً يتولاهم بحكمته ، ويغرس فيهم
مكارم أخلاقه بسيرته ، وما كان له (صلى الله عليه وسلم) أن يذر مثل أبي هريرة
على ما كان عليه من غشيان البيوت في كل وقت ، يقبله هذا ويصده ذاك ، من
غير أن يؤدبه بأدبه العالى ، وكان سبب ذلك أنه صلى الله عليه وسلم قال له : أين
كنت أمس يا أبا هريرة ؟ قال زرت أناساً من أهلى ، فقال يا أبا هريرة : زر غبياً
تزدد حباً .

وقد ذكر أبو حيان التوحيدى في كتابه « الصداقة والصديق » قال أبو هريرة :
لقد دارت كلمة العرب « زر غبياً تزدد حباً » إلى أن سمعت من رسول الله (صلى
الله عليه وسلم) « ولقد قالها لى » .

قال العسجدى : « ليست هذه الكلمة محمولة على العام ، ولكن لها مواضع
يجب أن يقال فيها ، لأن الزائر يستحقها ! ألا ترى أنه صلوات الله عليه لا يقول
ذلك لأبي بكر ، ولا لعلى بن أبي طالب وأشباههما ، فأما أبو هريرة فأهل ذاك !
لبعض الهنات التى يلزمه أن يكون مجانباً لها ، وحائداً عنها ^(٢) » .

وهنات أبي هريرة التى يغمزه بها العسجدى ، أنه كان لنهمه يغشى بيوت
الصحابة فى كل وقت ، وكان بعضهم يزور عنه ، ويتزوى منه ، فأراد الرسول أن
يلقى عليه درساً فى أدب الزيارة وغشيان البيوت ، فذكر له المثل العربى « زر غبياً
تزدد حباً » . وكان صلوات الله عليه لا يفتأ يتعهد أصحابه بالتأديب وتحرى حسن الخلق .

مزاحه وهذره :

أجمع مؤرخو أبي هريرة على أنه كان مزاحاً مهذاراً، يتودد إلى الناس ويسليهم بكثرة الحديث ، والإغراب في القول ليشتد ميلهم إليه ، ويزداد إقبالهم عليه ، وإليك بعض ما روه في ذلك .

قالت عنه عائشة ، وهي أعلم الناس به لامتداد العمر بهما ، في حديث المهراس : إنه كان رجلاً مهذاراً .

التهمك به :

ولقد كانوا يتهمون برواياته ويتندرون عليها لما تفنن فيها وأكثر منها .

فمن أبي رافع : أن رجلاً من قريش أتى أبا هريرة في حلة وهو يتبختر فيها ، فقال يا أبا هريرة : إنك تكثر الحديث عن رسول الله ، فهل سمعته يقول في حلتى هذه شيئاً ؟ ! ! فقال سمعت أبا القاسم يقول : إن رجلاً من كان قبلكم بينما هو يتبختر في حلة ، إذ خسف الله به الأرض ، فهو يتجلجل فيها حتى تقوم الساعة ، فوالله ما أدرى لعله كان من قومك أو من رهطك^(١) .

ويبدو من سؤال هذا الرجل أنه لم يكن مستفهماً وإنما كان متهمكاً ، إذ لم يقل له : إنك تحفظ أحاديث رسول الله ! وإنما قال : تكثر الحديث عن رسول الله ، وسياق الحكاية يدل كذلك على أنه كان يهزأ به ، ويسخر منه .

كثرة أحاديثه :

أجمع رجال الحديث على أن أبا هريرة كان أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله ! على حين أنه لم يصاحب النبي إلا عاماً وتسعة أشهر !^(٢) وقد ذكر أبو محمد ابن حزم أن مسند بقي بن مخلد قد احتوى من حديث أبي هريرة على ٥٣٧٤ روى البخارى منها ٤٤٦ .

وقد قال هو عن نفسه — كما روى البخارى — ما من أصحاب النبي صلى الله —

(١) ص ١٠٨ ج ٨ البداية والنهاية . (٢) راجع كتابنا « شيخ المصيرة » .

عليه وسلم أحد أكثر حديثاً مني ، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو^(١) فقد كان يكتب ولا أكتب^(٢) ! ولو بحثنا عن كل ما رواه ابن عمرو هذا لوجدناه ٧٠٠ حديث عند ابن الجوزي وفي مسند أحمد ٧٢٢ روى البخاري منها سبعة ومسلم ٢٠ ، وقد أفرغت كثرة رواية أبي هريرة عمر بن الخطاب فضر به بالدرة وقال له :

أكثر يا أبا هريرة من الرواية ، وأحر بك أن تكون كاذباً على رسول الله . ثم هدده وأوعده إن لم يترك الحديث عن رسول الله فإنه ينفية إلى بلاده .

وقد أخرج ابن عساكر من حديث السائب بن يزيد : لتترك الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس .

ومن أجل ذلك كثرت أحاديثه بعد وفاة عمر وذهاب الدرة ، إذ أصبح لا يخشى أحداً بعده . ومن قوله في ذلك : إني أحدثكم بأحاديث لو حدثت بها زمن عمر لضربني بالدرة - وفي رواية لشج رأسي . وعن الزهري عن أبي سلمة : سمعت أبا هريرة يقول : ما كنا نستطيع أن نقول قال رسول الله حتى قبض عمر ! ثم يقول :

أفكنت محدثكم بهذه الأحاديث وعمر حي ؟ أما والله إذن لأيقنت أن المخفقة ستباشر ظهري ، فإن عمر كان يقول : اشتغلوا بالقرآن فإن القرآن كلام الله .

وقد قال الفقيه المحدث السيد رشيد رضا رحمه الله في ذلك : لو طال عمر عمر حتى مات أبو هريرة لما وصلت إلينا تلك الأحاديث الكثيرة^(٣) ، وقال عن أحاديثه المشككة : « لا يتوقف على شيء منها إثبات أصل من أصول الدين »^(٤) .

(١) أحد العبادلة الثلاثة الذين رووا عن كعب الأحبار وكان قد أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب ، كان يرويها للناس فتجنب الأخذ عنه كثير من أئمة التابعين - وكان يقال له لا تحدثنا عن الزاملتين . أما صحيفته التي كان يسميها « الصادقة » ويحرص عليها ، فهي أدعية وصلوات كما قال الخطيب البغدادي - وقال فيها مقبرة « ماتسرفي أنها لي بفلسطين - ص ٩٣ تأويل مختلف الحديث) .

(٢) قال ابن حجر في الفتح : ثبت أن أبا هريرة لم يكن يكتب - ص ١٦٧ ج ٢ فتح الباري . وكذلك لم يحفظ القرآن .

(٣) ص ٨٥١ ج ١٠ مجلة المنار .

(٤) ص ١٠٠ ج ١٩ المنار .

كيف سوغ كثرة الرواية !

كان أبو هريرة يسوّغ كثرة الرواية عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بأنه ما دام لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً ، فإنه لا بأس من أن يروى . وقد أيد صنيعة هذا بأحاديث رفعها إلى النبي ، ومنها ما رواه الطبراني في الكبير عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « إذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً وأصبتم ، المعنى فلا بأس » .

وقال أيضاً إنه سمع النبي يقول :

« من حدث حديثاً هو لله عز وجل رضى فأنا قلته وإن لم أكن قلته » ،

روى ذلك ابن عساكر في تاريخه ،

وأخرج الطحاوي عن أبي هريرة : « إذا حدثتم عنى حديثاً تعرفونه ولا تنكرونه فصدقوا به ، قلته أم لم أقله ، فإني أقول ما يعرف ولا ينكر ، وإذا حدثتم عنى حديثاً تنكرونه ولا تعرفونه فكذبوا به ، فإني لا أقول ما ينكر ولا يعرف » ^(١) .

روى ذلك وغيره على حين أن الثابت عن النبي أنه قال : « من نقل عنى ما لم أقله فليتبوأ مقعده من النار » وقد اضطر عمر أن يذكره بهذا الحديث لما أوغل في الرواية .

تدليسه :

ذكر علماء الحديث أن أبا هريرة كان يدلّس — والتدليس كما عرفوه أن يروى عن لقيه ما لم يسمعه منه أو عن عاصره ولم يلقه ، موهماً أنه سمعه منه ، والتدليس أنواع كثيرة ، وحكمه أنه مذموم كله على الإطلاق ^(٢) ، وقد كره التدليس جماعة من العلماء ، وكان شعبة ^(٣) أشد الناس إنكاراً لذلك حتى قال : لأن أزنّي أحب إلى من أن أدلس ! وقال أيضاً : التدليس أخو الكذب .

ومن الحفاظ من جرح من عرف بهذا التدليس من الرواة فرد روايته مطلقاً

(١) ص ٢٣ ج ٢ الموافقات للشاطبي .

(٢) ص ٣٥ من شرح ألفية السيوطي للشيخ أحمد شاكر .

(٣) شعبة بن الحجاج إمام أهل الحديث توفي بالبصرة سنة ١٦٠ هـ وكان صريحاً فيما يقول ومن صراحته أنه كان يقول : « والله لأنّا في الشعر أسلم منى في الحديث ، ولو أردت الله ماخرجت لكم ولو أردتم الله مااجتمعتي ولكنناحب المدح ونكره الذم » .

وإن أتى بلفظ الاتصال ، ولو لم يعرف أنه دلس إلا مرة واحدة ، كما نص على ذلك الشافعي رحمه الله .

وروى مسلم بن الحجاج عن بُسر بن سعيد قال : اتقوا الله وتحفظوا من الحديث ، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ويحدثنا عن كعب الأحبار ، ثم يقوم فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب ، وحديث كعب عن رسول الله ! وفي رواية — يجعل ما قاله كعب عن رسول الله ، وما قاله رسول الله عن كعب ! فاتقوا الله وتحفظوا في الحديث .

وقال يزيد بن هارون : سمعت شعبة يقول : أبو هريرة كان يدلس — أى يروى ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله ، ولا يميز هذا من هذا — ذكره ابن عساكر — وكان شعبة يشير بهذا إلى حديث « من أصبح جنباً فلا صيام له » ؛ فإنه لما حوَّق عليه قال : أخبرني به خبر ولم أسمعه من رسول الله (١) .

وقال ابن قتيبة في « تأويل مختلف الحديث » : (٢) وكان أبو هريرة يقول ، قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كذا وإنما سمعه من الثقة عنده فحكاه .

أول راوية اتهم في الإسلام :

قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث : « إنه لما أتى أبو هريرة من الرواية عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يأت بمثله من صحبه من جلة أصحابه والسابقين الأولين اتهموه وأنكروا عليه وقالوا : كيف سمعت هذا وحدك ؟ ومن سمعه معك ؟ وكانت عائشة رضى الله عنها أشدهم إنكاراً عليه لتطاول الأيام بها وبه (٣) » ومن اتهم أبو هريرة بالكذب ، عمر وعثمان وعلى وغيرهم وبذلك كان — كما قال الكاتب الإسلامى الكبير

(١) ص ١٠٩ ج ٨ البداية والنهاية لابن كثير . وفي الكتاب الخاص بأبي هريرة بسط لهذا القول فارجع إليه .

(٢) ص ٥٠ .

(٣) ص ٤٨ .

مصطفى صادق الرافعي^(١) - « أول رواية اتهم في الإسلام » .

ولما قالت له عائشة : إنك لتحدث حديثاً ما سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم أجابها بجواب لا أدب فيه ولا وقار ، إذ قال لها - كما رواه ابن سعد والبخاري وابن كثير وغيرهم : شغلك عنه صلى الله عليه وسلم المرأة والمكحلة ! وفي رواية - ما كانت تشغلني عنه المكحلة والحضاب ، ولكن أرى ذلك شغلك !!

على أنه لم يلبث أن عاد فشهد بأنها أعلم منه ، وأن المرأة والمكحلة لم يشغلاها ، ذلك أنه لما روى حديث « من أصبح جنباً فلا صوم عليه » أنكرت عليه عائشة هذا الحديث فقالت : إن رسول الله كان يدركه الفجر وهو جنب من غير احتلام فيغتسل ويصوم ، وبعثت إليه بأن لا يحدث بهذا الحديث عن رسول الله ، فلم يسعه إزاء ذلك إلا الإذعان . وقال : إنها أعلم مني ، وأنا لم أسمع من النبي ، وإنما سمعته من الفضل بن العباس - فاستشهد ميتاً وأوهم الناس أنه سمع الحديث من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كما قال^(٢) ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث .

وكان على رضى الله عنه سيئ الرأي فيه ، وقال عنه : ألا إنه أكذب الناس - أو قال : أكذب الأحياء على رسول الله لأبوهريرة . ولما سمع أنه يقول : حدثني خليلي ! قال له : متى كان النبي خليلك ؟ ولما روى حديث : متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإثناء ، فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده - لم تأخذ به عائشة وقالت : كيف نصنع بالمهراس^(٣) . ولما سمع الزبير أحاديثه قال : صدق ، كذب^(٤) .

(١) ص ٢٧٨ تاريخ آداب العرب ج ١ ويراجع فصل نقد الصحابة بعضهم لبعض في هذا الكتاب . وفي اختصار علوم الحديث قال ابن حنبل وأبو بكر الحميدي وأبو بكر الصيرفي : لاتقبل رواية من كذب في أحاديث رسول الله وإن تاب عن الكذب بعد ذلك ص ١١١ وقال السمعاني من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه (ص ١٤ من التقريب للنووي) وقال الحافظ ابن حجر اتفق العلماء على تنليظ الكذب على رسول الله (ص) وأنه من الكبائر حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجويني فحكم بكفر من وقع منه ذلك ، وكلام القاضي أبي بكر بن العربي يميل إليه .

(٢) ص ٢٨ .

(٣) المهراس صخر ضخم منقور لا يحمله الرجال ولا يحركونه ، يملأونه ماء ويتطهرون به .

(٤) ص ١٠٩ ج ٨ البداية والنهاية .

وعن أبي حسان الأعرج أن رجلين دخلا على عائشة رضى الله عنها فقلا :
 إن أبا هريرة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما الطيرة في المرأة والدابة
 والدار » ، فطارت شفقاً ثم قالت : كذب والذي أنزل القرآن على أبي القاسم ، من
 حدث بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ! إنما قال رسول الله — كان أهل
 الجاهلية يقولون : إن الطيرة في الدابة والمرأة والدار ، ثم قرأت : « ما أصاب من مصيبة
 في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها » (١) .

وأنكر عليه ابن مسعود قوله : من غسل ميتاً ، ومن حملة فليتوضأ — وقال فيه
 قولاً شديداً ثم قال : يا أيها الناس لا تنجسوا من موتاكم (٢) .

وروى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه قال : أقلد من كان من القضاة المفتين
 من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلى والعبادلة الثلاثة ولا أستجير خلافتهم
 برأى إلا ثلاثة نفر — وفي رواية — أقلد جميع الصحابة ولا أستجير خلافتهم برأى
 إلا ثلاثة نفر (أنس بن مالك وأبو هريرة وسمرة بن جندب) فقليل له في ذلك فقال :
 أما أنس فاختلف في آخر عمره وكان يستفتي فيفتي من عقله ، وأنا لا أقلد عقله ،
 وأما أبو هريرة فكان يروى كل ما سمع من غير أن يتأمل في المعنى ومن غير أن
 يعرف الناسخ من المنسوخ (٣) .

وروى أبو يوسف قال : قلت لأبي حنيفة: الخبر يجيئني عن رسول الله يخالف
 قياسنا، ما نصنع به ؟ فقال: إذا جاءت به الرواة الثقات عملنا به وتركنا الرأي .
 فقلت : ما تقول في رواية أبي بكر وعمر ؟ قال ناهيك بهما . فقلت : وعلى وعثمان ؟
 قال : كذلك . فلما رأني أعد الصحابة — قال : والصحابة كلهم عدول ما عدا
 رجالا . وعدت منهم أبا هريرة وأنس بن مالك (٤) .

(١) ص ١٢٦ و ١٢٧ تأويل مختلف الحديث .

(٢) ص ٨٥ ج ٢ جامع بيان العلم .

(٣) ص ٣١ و ٣٢ من كتاب مختصر كتاب المؤمل لأبي شامة .

(٤) هذا هو رأي أبي حنيفة فيه وهو من نعلم ، والذي ولد في المائة الأولى والذي أدرك عصر
 الصحابة ولجلال قدره سموه الإمام الأعظم ولد سنة ٨٠ هـ ومات سنة ١٥٠ هـ .

وعن إبراهيم النخعي قال : كان أصحابنا يدعون من حديث أبي هريرة .
ورواية الأعمش عنه — ما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة !

وقال الثوري عن منصور عن إبراهيم : كانوا يرون في أحاديث رسول الله شيئاً ، وما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة إلا ما كان من حديث صفة جنة أو نار ، أو حث على عمل صالح ، أو نهى عن شر جاء في القرآن ^(١) .

وروى أبو شامة عن الأعمش قال : كان إبراهيم صحيح الحديث ^(٢) ، فكنت إذا سمعت الحديث أتيتُه فعرضته عليه ، فأتيتُه يوماً بأحاديث من حديث أبي صالح عن أبي هريرة فقال : دعني من أبي هريرة ! لأنهم كانوا يتركون كثيراً من حديثه .

وقال أبو جعفر الإسكافي — وأبو هريرة مدخول عند شيوخنا غير مرضى الرواية ، ضربه عمر وقال : أكثر من الحديث وأحر بك أن تكون كاذباً على رسول الله ^(٣) .

وقال ابن الأثير : أما رواية أبي هريرة فشك فيها قوم لكثرتها ^(٤) .

وفي الأحكام للآمدی :

أنكر الصحابة على أبي هريرة كثرة روايته وذلك لأن الإكثار لا يؤمن معه اختلاط الضبط الذي لا يعرض لمن قلت روايته .

وجرت مسألة المصرة ^(٥) في مجلس الرشيد فتنازع القوم فيها ، وعلت أصواتهم فاحتج بعضهم بالحديث الذي رواه أبو هريرة ، فرد بعضهم الحديث وقال : أبو هريرة منهم فيما يرويه ، ونحا نحوه الرشيد .

(١) ص ١٠٩ ج ٨ البداية والنهاية .

(٢) كانوا يسمونه صَيِّرفي الحديث .

(٣) ص ٣٦٠ ج ١ شرح نهج البلاغة .

(٤) ص ٨١ من كتاب المثل السائر .

(٥) المصرة هي الناقة أو البقرة يجمع اللبن في ضرعها ويحبس أياماً بغير حلب ، لإيهام المشتري أنها غزيرة اللبن — وسبب رد الحنفية لحديث « المصرة » أنه يخالف للأقيسة بأسرها فإن حلب اللبن تعد ، وضمان التمدي يكون بالمثل أو بالقيمة والصاع من التمر ليس بواحد منها .

أخذه عن كعب الأحبار :

ذكر علماء الحديث في باب « رواية الصحابة عن التابعين ، أو رواية الأكابر عن الأصاغر » أن أبا هريرة والعبادلة ومعاوية وأنس وغيرهم ، قد رووا عن كعب الأحبار اليهودي الذي أظهر الإسلام خداعاً وطوى قلبه على يهوديته - ويبدو أن أبا هريرة كان أكثر الصحابة انخداعاً به ، وثقة فيه ، ورواية عنه وعن إخوانه ، كما كان أكثرهم رواية للحديث ؛ ويتبين من الاستقراء أن كعب الأحبار قد سلط قوة دهائه على سذاجة أبي هريرة لكي يستحوذ عليه ويُنميجه ليلقنه كل ما يريد أن يبثه في الدين الإسلامي من خرافات وأوهام ، وكان له في ذلك أساليب غريبة ، وطرق عجيبة .

فقد روى الذهبي في طبقات الحفاظ - في ترجمة أبي هريرة - أن كعباً قال فيه - أي في أبي هريرة - ما رأيت أحداً لم يقرأ التوراة أعلم بما فيها من أبي هريرة !! فانظر مبلغ دهاء هذا الكاهن ومكره بأبي هريرة الذي يتجلى في درس تاريخه أنه كان رجلاً فيه غفلة وغرة ! إذ من أين يعلم أبو هريرة ما في التوراة وهو لم يعرفها ، ولو عرفها لما استطاع أن يقرأها^(١) لأنها كانت باللغة العبرية وهو لا يستطيع أن يقرأ حتى لغته العربية ، إذ كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب .

وبما يدلك على أن هذا الخبر الداهية قد طوى أبا هريرة تحت جناحه حتى جعله يردد كلام هذا الكاهن بالنص ويجعله حديثاً مرفوعاً إلى النبي ما نورد لك شيئاً منه :

روى البزار عن أبي هريرة أن النبي قال : إن الشمس والقمر ثوران في النار يوم القيامة !

فقال الحسن : وما ذنبهما ؟ فقال : أحدثك عن رسول الله تقول ما ذنبهما ؟

(١) روى البخاري عن أبي هريرة قال : كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، ولو كان يعرف العبرانية لقال : وكنت من الذين يفسرون التوراة .

وهذا الكلام نفسه قد قاله كعب بنصه ، فقد روى أبو يعلى الموصلى ، قال كعب : يجاء بالشمس والقمر يوم القيامة كأنهما ثوران عقيران فيقذفان في جهنم يراهما من بعدهما^(١) .

وروى الحاكم فى المستدرک والطبرانى - ورجاله رجال الصحيح - عن أبى هريرة : أن النبى قال : إن الله أذن لى أن أحدث عن ذلك رجلاه فى الأرض وعنقه مثبتة تحت العرش وهو يقول : سبحانك ما أعظم شأنك ! قال : فيرد عليه ما يعلم ذلك من حلف بى كاذباً .

وهذا الحديث من قول كعب الأحبار ونصه : إن لله ديكاً عنقه تحت العرش وبرائنه فى أسفل الأرض فإذا صاح صاحبة الديكة فيقول : سبحان القدوس الملك الرحمن لا إله غيره^(٢) .

وروى أبو هريرة أن رسول الله قال : النيل وسيحان وجيحان والفرات من أنهار الجنة ؛ وهذا القول نفسه رواه كعب إذ قال : أربعة أنهار الجنة وضعها الله عز وجل فى الدنيا فالنيل نهر العسل فى الجنة ، والفرات نهر الحمر فى الجنة ، وسيحان نهر الماء فى الجنة ، وجيحان نهر اللبن فى الجنة .

وقال ابن كثير فى تفسيره إن حديث أبى هريرة فى يأجوج ومأجوج ونصه كما رواه أحمد عن أبى هريرة « إن يأجوج ومأجوج ليحفرون السد كل يوم حتى إذا كادوا يرون شعاع الشمس ، قال الذين عليهم ارجعوا فستحفرونه غداً فيعودون ... إلخ ، وقد روى أحمد هذا الحديث عن كعب - قال ابن كثير لعل أباً هريرة تلقاه من كعب فإنه كان كثيراً ما كان يجالسه ويحدثه - وبين فى مواضع كثيرة من تفسيره ما أخذه أبو هريرة من كعب ، وفى الصحيحين من حديث أبى هريرة أن الله خلق آدم على صورته - وهذا الكلام قد جاء فى الإصحاح الأول من التوراة (العهد القديم) ونصه هناك : وخلق الله الإنسان على صورته ، على صورة الله خلقه^(٣) .

(١) ص ٢٢٢ حياة الحيوان .

(٢) ص ٢٢٠ ج ١٠ نهاية الأرب للنويرى .

(٣) من روايات هذا الحديث . وطوله - أى آدم - ستون ذراعاً ، وفى رواية على صورة الرحمن . وقد =

ولما ذكر كعب صفة النبي في التوراة : قال أبو هريرة في صفة صلى الله عليه وسلم لم يكن فاحشاً ولا متفحشاً ولا سخاباً في الأسواق — وهذا هو نص كلام كعب كما أوردناه من قبل .

وروى مسلم عن أبي هريرة : أخذ رسول الله بيدي ! فقال : خلق الله التربة يوم السبت ، وخلق فيها الجبال يوم الأحد ! وخلق الشجر يوم الاثنين ! وخلق المكروه يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الأربعاء ! وبث فيها الدواب يوم الخميس ! وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق من آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل . وقد روى هذا الحديث كذلك أحمد والنسائي عن أبي هريرة ! !

وقد قال البخاري وابن كثير وغيرهما إن أبا هريرة قد تلقى هذا الحديث عن كعب الأخبار لأنه يخالف نص القرآن في أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام . ومن العجيب أن أبا هريرة قد صرح في هذا الحديث (بسماعه) من النبي صلى الله عليه وسلم وأنه قد أخذ بيده حين حدثه به — وإني لأتحدى الذين يزعمون أنهم على شيء من علم الحديث عندنا ، وجميع من هم على شاكلتهم ، في غير بلادنا أن يحلوا لنا هذا المشكل .

إن الحديث صحيح السند على قواعدهم — لا خلاف في ذلك — وقد رواه مسلم في صحيحه ولم يصرح بسماعه من النبي فقط ، بل زعم أن رسول الله قد أخذ بيده وهو يحدثه به ، وقد قضى أئمة الحديث بأن هذا الحديث مأخوذ عن كعب الأخبار وأنه مخالف للكتاب العزيز ، فثقل هذه الرواية تعد ولا ريب كذباً صراحاً ، وافتراء على رسول الله ، فما حكم من يأتي بها ؟ وهل تدخل تحت حكم حديث الرسول : من كذب على فليتبوأ مقعده من النار ؟ أم هناك مخرج لراوي هذا الحديث بذاته ! إني والله لفي حاجة إلى الانتفاع بعلمهم في هذا الحديث وحده الذي يكشف ولا ريب عن روايات أبي هريرة التي يجب الاحتياط الشديد في تصديقها !

== انتقد هذا الحديث من إحدى نواحيه ابن حجر في الفتح فقال ويشكل على هذا من الآن — الآثار للأئم السالفة كديارعاد وشمود فإن مساكنهم تدل على أن قاماتهم لم تكن مفرطة في الطول على حسب ما يقتضيه الترتيب الذي ذكره أبو هريرة . وأنكر ما ك هذا الحديث .

أضواء على السنة المحمدية

وقد بلغ من دهاء كعب الأحبار واستغلاله لسذاجة أبي هريرة وغفلته ، أن كان يلقنه ما يريد بثه في الدين الإسلامي من خرافات وترهات حتى إذا رواها أبو هريرة عاد هو فصدق أبا هريرة ، وذلك ليؤكد هذه الإسرائيلية ويمكن لها في عقول المسلمين — كأن الخبر قد جاء عن أبي هريرة وهو في الحقيقة عن كعب الأحبار .

واليك مثلاً من ذلك نختم به ما نقله من الأحاديث التي رواها أبو هريرة عن النبي ، وهي في الحقيقة من الإسرائيليات حتى لا يطول بنا القول :

روى الإمام أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله قال :

« إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام ، اقرعوا إن شئتم » وظل ممدود .

ولم يكذب أبو هريرة يروى هذا الحديث حتى أسرع كعب فقال : صدق والذي أنزل التوراة على موسى ، والفرقان على محمد ، لو أن رجلاً ركب حقة أو جذعة ثم دار بأعلى تلك الشجرة ما بلغها حتى يسقط هرمًا ! إن الله تعالى غرسها بيده ونفخ فيها من روحه ، وإن أفنانها لمن وراء أستار الجنة وما في الجنة نهر إلا وهو يخرج من أصل هذه الشجرة . وهكذا يتعاونان على نشر مثل هذه الخرافات ، ومن العجيب أن يروى هذا الخبر الغريب وهب بن منبه في أثر غريب فيرجع إليه من أراد^(١) .

وفي فصل الإسرائيليات الذي مر بك أحاديث كثيرة من مثل ذلك .

ولما روى أن رسول الله قال : « لأن يمتلي جوف أحدكم قبحاً ودماً خير من أن يمتلي شعراً » قالت عائشة : لم يحفظ إنما قال : « .. من أن يمتلي شعراً هجيت به »^(٢) .

(١) ص ٥١٣ ، ٥١٤ ج ٤ تفسير ابن كثير .

(٢) اتخذ الذين لا يعلمون قول أبي هريرة هذا حجة على أن النبي صلوات الله عليه كان يكره الشعر ، وفشا ذلك بين المسلمين وغير المسلمين ، في حين أنا نجد صلى الله عليه وسلم كان يصني إلى الشعر ويمدحه ويشيب عليه ، فقد روى أبي بن كعب أن رسول الله قال إن من الشعر حكمة وأخرج أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم =

حفظ الوعائين :

أخرج البخارى عن أبي هريرة قال : حفظت عن رسول الله وعائين ^(١) فأما أحدهما فبثته ، وأما الآخر فلو بثته لقطع هذا البلعوم .

وهذا الحديث معارض بحديث رواه الجماعة ^(٢) بألفاظ متقاربة عن على رضى الله عنه ، فقد سئل : هل عندكم كتاب ؟ فقال : لا ، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ما فى هذه الصحيفة .

وكذلك يعارضه ما رواه البخارى عن عبد العزيز بن رفيع قال : دخلت أنا وشداد بن معقل على ابن عباس فقال له شداد ، أترك النبي من شيء ؟ فقال : ما ترك إلا ما بين الدفتين .

ولو كان هناك شيء يؤثر به النبي (صلى الله عليه وسلم) أحد خواصه ويحجبه عن سائر أصحابه ، لكان على أول الناس جميعاً بذلك ، ذلك بأنه ربيبه وابن عمه وأول من أسلم وزوج ابنته ، ولم يفارقه لا فى سفر ولا فى حضر ، وشهد معه المشاهد كلها — سوى تبوك — ولا استخلفه النبي فيها على المدينة قال له على : أتخلفنى فى النساء والصبيان ؟ فقال له النبي : أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى ؟! إلا أنه لا نبي بعدى ، رواه البخارى والترمذى .

حقاً كان على أولى الناس جميعاً بذلك ، فإن لم يكن على فالصديق أبو بكر أو عمر ، أو أبو عبيدة أو الزبير حواريه وابن عمته أو عائشة أحب أزواجه إليه بعد خديجة ، أو العاقلة الرزينة أم سلمة أو ابن مسعود الذى قال له النبي : أذنك على أن ترفع الحجاب وتسمع سوادى أى سرارى ، حتى كانوا لشدة ملازمته للنبي (صلى الله عليه وسلم) لا يرون إلا أنه رجل من أهل بيته صلى الله عليه وسلم ، وعرف بين الصحابة جميعاً بأنه صاحب السواد والوساد ، الذى لا يعرفه غيره رضى الله عنهم جميعاً .

== « إن من البيان سحراً ، وإن من العلم جهلاً ، وإن من الشرح حكمة » ، ورواية البخارى فى الأدب المفرد وأبى داود والترمذى وابن ماجه « إن من الشرح حكماً » ، واستشهد (ص) من شعرامية بن أبى الصلت .
(١) فى رواية أخرى جرابين وفى ثلاثة ثلاثة أجربة .

(٢) الجماعة أحمد والشيخان وأصحاب السنن .

كان هؤلاء هم أولى الناس بأن يؤثرهم النبي بما لا يريد أن يظهره لأحد من سائر أصحابه ، إذا كان هناك أمر يريد أن يسره لأحد من خواصه .

ومن هو أبو هريرة حتى يؤثره النبي بشيء يخصه به ويكتمه ويخفيه عن أصفياه وأحبابه وأقرب الناس إليه ؟ ! إنه لم يكن له أى فضل يدنوه إلى النبي — ولا عد بعد انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى من أية طبقة^(١) من طبقات الصحابة ، فلا هو من السابقين الأولين ولا من المهاجرين ، ولا من الأنصار ، ولا من المجاهدين بأموالهم أو بأنفسهم^(٢) ، ولا فى النقباء ، ولا من العرفاء ، ولا من الكملة فى الجاهلية وأول الإسلام ، ولا من شعراء النبي الذين نافحوا عنه ولا من المفتين ، ولا من القراء — الذين حفظوا القرآن — ولا جاء فى فضله حديث عن الرسول^(٣) ، وكل ما عرف عنه أنه كان من أهل الصفة لا أكثر ولا أقل !

تشيع أبى هريرة لبنى أمية :

علمت مما كشفناه لك من تاريخ أبى هريرة أنه لم يصاحب النبي إلا على ملء بطنه ، كما ذكر هو مراراً عن نفسه ، وأنه قد اتخذ الصفة ملاذاً له لفقره ، يأكل فيها كما يأكل سائر أهلها ، أو يأكل عند النبي أو عند أحد أصحابه . ومن كان هذا شأنه لا يكون ولا جرم إلا من عامة الصحابة لا شأن له ولا خطر ، وقد ظل على ذلك زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر — ثم أخذ يظهر فى زمن عثمان بعد انزوائه ، ويبدو للناس بعد خفائه .

(١) قسموا الصحابة من حيث فضلهم إلى اثنتى عشرة درجة . فاجدناهم فى واحدة منها ! وهى (١) قدماء السابقين الذين أسلموا بمكة (٢) أصحاب دار الندوة (٣) مهاجرة الحبشة (٤) أصحاب العقبة الأولى (٥) أصحاب العقبة الثانية (٦) أول المهاجرين الذين وصلوا إلى النبي بقباء قبل أن يدخل المدينة (٧) أهل بدر (٨) المهاجرون بين بدر والحديبية (٩) أهل بيعة الرضوان (١٠) من هاجر بين الحديبية وفتح مكة (١١) مسلمة الفتح (١٢) صبيان — وأطفال رأوا رسول الله يوم الفتح وفى حجة الوداع ، ويصح أن نعد فى هذه الطبقة مع الصبيان — ص ٦٩ و ٧٠ ج ١ الروض الباسم للوزير الهيمافى .

(٢) أثبت التاريخ أنه فى يوم مؤتة ولما عبروه بذلك لم يحرجوا .

(٣) روى البخارى وغيره أحاديث كثيرة فى فضل طائفة كبيرة من أجلاء الصحابة لم نر بينهم أباً هريرة .

ولما شبت نار الحرب بين على رضى الله عنه وبين معاوية ، وإن شئت فقل لما انبعث الصراع بين الأموية والهاشمية ^(١) بعد أن توارى - فرقاً من القوة - في زمن النبي وخليفته أبي بكر وعمر ، وانقسم المسلمون فرقاً اتجه أبوهريرة إلى الناحية التي يميل إليها طبعه ، وتتفق مع هوى نفسه - وهى ناحية معاوية - إذ كانت تملك من أسباب السلطان والترف والمال والنعم ما لم تملك ناحية على التي ليس فيها إلا الفقر والجوع والزهدي - وليس بغريب على من نشأ نشأة أبي هريرة وعاش عيشته ، أن يتنكب الطريق التي تؤدي إلى على ، وأن يتخذ سبيله إلى معاوية ليشبع نهمه من ألوان موائده الشهية ، ويقضى وطره من رفته وصلاته وعطاياه السنية .

وإذا كان قد بلغ من فاقة أبي هريرة وجوعه أن يخر مغشياً عليه ^(٢) ، فيضع الناس أرجلهم على عنقه ! فهل تراه يدع دولة بنى أمية ذات السلطان العريض والأطعمة الناعمة ، وينقلب إلى على الزاهد الفقير الذي كان طعامه القديد ؟ إن هذا لما تأباه الطبائع الإنسانية ، ولا يتفق والغرائز النفسية ! اللهم إلا من عصم ربك ، وقليل ما هم .

ولقد عرف بنو أمية صنيعة معهم ، وقلدوا مولاته لهم ، فأغدقوا عليه من أفضالهم ، وغمروه برفدهم وأعطيتهم ! فلم يلبث أن تحول حاله من ضيق إلى سعة ، ومن شظف العيش إلى دعة ، ومن فقر إلى ثراء ، وبعد أن كان يستر جسمه بنمرة بالية ^(٣) صار يلبس الخز والكتان الممشق ^(٤) .

ولقد كانت أول لفظة من عين الأمويين إلى أبي هريرة لقاء مناصرتهم إياهم أن

(١) ارجع إلى كتابنا المطول عن أبي هريرة تجد فيه فصلاً خاصاً عنوانه « كيف قامت دولة بنى أمية » .

(٢) من قول أبي هريرة - كما روى البخاري : لقد رأيتني وإني لأخرف بما بين منبر رسول الله إلى حجرة عائشة مغشياً على ، فيجئ الجأى فيضع رجله على عنق ويرى أنى مجنون - وما بنى من جنون - ما بنى إلا الجوع .

(٣) ومن قوله - كما جاء في الحلية - نزعتمرة على ظهره فبسطها بين يديه (ص) كأنى أنظر إلى القمل يدب عليها ، وهذه النمرة كان يربطها في عنقه فتبلغ ساقيه فيجمعها بيده لئلا تبدو عورته .

(٤) في طبقات ابن سعد أن أبا هريرة كان يلبس الخز والساج المزور وبالديباج ، وروى البخاري أنه كان يلبس الكتان الممشق .

ولاه بسر بن أرطاة على المدينة بعد أن بعثه معاوية إلى أهل الحجاز يفعل فعلته بهم وبأموالهم وذرائعهم — وكذلك كان مروان ينيبه عنه على ولاية المدينة ، ثم زادت أيادهم عليه فبنوا له قصرًا بالحقيق وأقطعوه أرضاً بالحقيق وبلدى الخليفة ، ولم يكتفوا بذلك بل زوجه بسر بن غزوان أخت الأمير عتبة بن غزوان وهى التى كان يخدمها أيام عريه وفقره بطعام بطنه^(١) .

ولقد استخفه أشبه وزهوه ، ونم عليه أصله ونحيزته ، فخرج عن حمود الأدب والوقار مع هذه السيدة الكريمة ، فكان يقول بعد هذا الزواج الذى ما كان ليحلم به : « إني كنت أجيراً لبسرة بنت غزوان بطعام بطنى ، فكنت إذا ركبوا سقت بهم وإذا نزلوا خدمتهم — والآن تزوجتها ، فأنا الآن أركب فإذا نزلت خدمتنى ! » ويقول : وكانت إذا أتت على مكان سهل نزلت فقالت لا أريم حتى تجعل لى عصيدة ! فها أنا إذا أتيت على نحو من مكانها قلت لها : لا أريم حتى تجعل لى عصيدة ! وما أخرجه ابن سعد أنه قال : أكريت نفسى من ابنة غزوان على طعام بطنى وعقبة رجلى . . فكانت تكلفنى أن أركب قائماً وأورد حافياً ، فلما كان بعد ذلك زوجنيها الله فكلفتها أن تركب قائمة وأن تورد حافية^(٢) .

ولم يكن ما قدم أبو هريرة لمعاوية جهاداً بسيفه أو بماله ، وإنما كان جهاده أحاديث ينشرها بين المسلمين يخذل بها أنصار على ويظعن فيها عليه ، ويجعل الناس يبرءون منه ، ويشيد بفضل معاوية ودولته .

وقد كان مما رواه أحاديث فى فضل عثمان ومعاوية وغيرهما ممن يمت بأواصر القرى إلى آل أبى العاص وسائر بنى أمية .

روى البيهقى عنه أنه لما دخل دار عثمان وهو محصور ، استأذن فى الكلام ولما أذن له قال : إني سمعت رسول الله يقول ، إنكم ستلقون بعدى فتنة واختلافاً ،

(١) مما يدل على أن أبا هريرة قد ظل على فقره وعريه إلى أواخر عهد عمر — أن عمر قال له عندما استدعاه من البحرين لما أتى أشياء استوجبت عزله وكان قد ولاه عليها سنة ٢١ هـ : هل علمت من حين أتى استعملتك على البحرين وأنت بلا نملين !!

(٢) انظر إلى هذا الكلام الذى تمرى عن كل مروءة وكرم — فتجده يباهى بامتنان زوجه والتشنى منها — وهل يفعل مثل ذلك رجل كريم .

فقال له قاتل من الناس فمن لنا يا رسول الله ؟ . . أو ما تأمرنا ؟ فقال : عليكم بالأمين وأصحابه ، وهو يشير إلى عثمان ، وقد أورده أحمد بسند جيد .

ولا نسخ عثمان المصاحف دخل عليه أبو هريرة فقال (١) :

أصبت ووفقت ! أشهد لسمعت رسول الله يقول : إن أشد أمتي حُباً لي ، قوم يأتون من بعدى يؤمنون ولم يروني ، يعملون بما جاء في الورق المعلق . . حتى رأيت المصاحف . قال فأعجب ذلك عثمان ، وأمر لأبي هريرة بعشرة آلاف .

وهذا الحديث من غرائب ، وهو ينطق ولا ريب بأنه ابن ساعته .

وما وضعه في معاوية ما أخرجه الخطيب عنه : ناول النبي صلى الله عليه وسلم معاوية سهماً فقال : خذ هذا السهم حتى تلقاني به في الجنة .

وأخرج ابن عساكر وابن عدى والخطيب البغدادي عنه : سمعت رسول الله يقول : إن الله ائتمن على وجهه ثلاثة : أنا وجبريل ومعاوية ، وفي رواية أخرى (٢) عن أبي هريرة مرفوعاً : الأمانة ثلاثة ، جبريل وأنا ومعاوية .

ونظر (أبو هريرة) إلى عائشة بنت طلحة وكانت مشهورة بالجمال الفائق - فقال : سبحان الله ، ما أحسن ما غذاك أهلك ! والله ما رأيت وجهاً أحسن منك إلا وجه معاوية على منبر رسول الله (٣) . والأخبار في ذلك كثيرة .

ولقد بلغ من مناصرته لبنى أمية أنه كان يحث الناس على ما يطالب به عملهم من صدقات ، ويحذوهم أن يسبوه .

قال العجاج الراجز : قال لي أبو هريرة : ممن أنت ؟ قلت : من أهل العراق ، قال : يوشك أن يأتيك بقعان الشام (٤) فيأخذوا صدقتك ، فإذا أتوك فتلقيهم بها فإذا دخلوها فكُن في أقاصيها ، وخل عنهم وعنهما ، وإياك أن تسبهم فإنك إن سببتهم

(١) ص ٣١٦ ج ٧ البداية والنهاية لابن كثير .

(٢) ص ١٢٠ ج ٨ البداية والنهاية لابن كثير .

(٣) ص ١٠٩ ج ٦ من المقد الفريد .

(٤) بقعان الشام خدمهم وعبيدهم وإليكم .

ذهب أجرك وأخذوا صدقتك وإن صبرت جاءت في ميزانك يوم القيامة^(١) .

وضعه أحاديث على علي :

قال أبو جعفر الإسكافي^(٢) إن معاوية حمل قوماً من الصحابة ، وقوماً من التابعين ، على رواية أخبار قبيحة على علي تفتضي الطعن فيه ، والبراءة منه ، وجعل لهم في ذلك جعلاً ، فاختلفوا له ما أرضاه ، منهم أبو هريرة ، وعمر بن العاص ، والمغيرة بن شعبة ، ومن التابعين عروة بن الزبير .

وروى الأعمش : لما قدم أبو هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة^(٣) جاء إلى مسجد الكوفة فلما رأى كثرة من استقبله من الناس جثا على ركبتيه ثم ضرب صلته مراراً وقال : يا أهل العراق أنزعمن أني أكذب على الله ورسول الله^(٤)

وأحرق نفسى بالنار . والله لقد سمعت رسول الله يقول : لكل نبي حرماً وإن حرى بالمدينة ما بين غير إلى ثور ، فن أحدث فيها حدثاً فعلية لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، وأشهد بالله أن علياً أحدث فيها . فلما بلغ معاوية قوله أجازته وأكرمه وولاه إمارة المدينة .

على أن الحق لا يعدم أنصاراً ، وأن الصحابة إذا كان فيهم مثل أبي هريرة ممن يستطيع معاوية أن يستحوذ عليه ، فإن فيهم كثرة غالبية لا يستهويها وعد ، ولا يرهبا وعيد . فقد روى سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم عن عمر بن عبد الغفار أن أبا هريرة ، لما قدم الكوفة مع معاوية ، كان يجلس بالعشيات بباب كندة ويجلس الناس إليه ، فجاء شاب من الكوفة فجلس إليه فقال : يا أبا هريرة ، أنشدك الله ، أسمعت رسول الله يقول لعلي بن أبي طالب ، اللهم وال من والاه

(١) ص ٥٧٢ الشعر والشعراء لابن قتيبة .

(٢) ص ٣٥٨ ج ١ شرح نهج البلاغة .

(٣) هو العام الذي نزل فيه الحسن رضى الله عنه عن الحكم إلى معاوية حقناً لدماء المسلمين سنة ٤١ هـ وسموه عام الجماعة وهو في الحقيقة كان عام الفرقة .

(٤) يدل هذا القول على أن كذب أبي هريرة على النبي قد اشتهر حتى هم الآفاق - لأنه قال ذلك وهو بالمرأى . وإن الناس جميعاً كانوا يتحدثون عن هذا الكذب في كل مكان .

وعاد من عاداه ؟ فقال : اللهم نعم . فقال : فأشهد بالله لقد واليتّ عدوه وعاديت
وليّه ، ثم قام عنه — بعد أن لطمه هذه اللطمة الأليمة .

وروى مسلم :

أن معاوية بن أبي سفيان قال لسعد بن أبي وقاص : ما يمنعك أن تسب أبا تراب ^(١) ؟
فقال : أما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له الرسول ؟ فلن أسبه — لأن تكون لى واحدة
منهن أحبّ إلىّ من حُمر النعم ! سمعت رسول الله يقول له ، لما خلفه فى بعض
مغازيه ^(٢) يا رسول الله : خلفتني مع النساء والصبيان ؟ فقال له رسول الله : « أما
ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى ؟ إلا أنه لا نبوة بعدى » وسمعتة يقول
يوم خيبر ، « لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله » ، فتناولنا
لها فقال : ادعوا عليّاً ، فأتى به أرمّد ، فبصق فى عينيه ، ودفع الراية إليه ، ففتح
الله عليه — ولما نزلت هذه الآية « قل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم » الآية دعا رسول
الله — عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً وقال : اللهم هؤلاء أهلى .

ومن فضائل علىّ أن النبي قال له : أنت منى وأنا منك . وقال له : من كنت
مولاه فعلى مولاه . وقال أحمد بن حنبل ما بلغنا عن أحد من الصحابة ما بلغنا
عن على . وقال هو والنسائي والنيسابورى وغيرهم : لم يرد فى حق أحد من الصحابة
بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء فيه .

وأخرج مسلم عن على : والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد لى : « أنه
لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق » وقد جمع النسائي فى مناقبه كتاب
الخصائص .

سيرته فى ولايته :

استعمل عمر أبا هريرة على البحرين حوالى سنة ٢١ هـ ثم بلغه عنه أشياء تخل
بأمانة الوالى العادل فعزله وولى مكانه عثمان بن أبى العاص الثقفى — واستدعاه وقال

(١) أبو تراب هو على رضى الله عنه — وكان مما فعله معاوية ومن جاءوا بعده من ملوك بنى أمية أن
طلبوا من الناس أو ألزموم أن يسبوا علياً ويلعنوه على المنابر ، وظلت هذه السنة السيئة حتى أبطلها عمر
ابن عبد العزيز رحمه الله .

(٢) هى غزوة تبوك .

له : هل علمت من حين أنى استخلفتك على البحرين وأنت بلا نعلين ! ثم بلغنى أنك ابتعت أفراساً بألف دينار وستمائة دينار ! ! فقال : كانت لنا أفراس تنانجت وعطايا تلاحقت ! قال : قد حسبت لك رزقك ومؤونتك ، وهذا فضل فأده . فقال له : ليس لك ذلك ! فأجابه عمر : بلى والله وأوجع ظهرك ، ثم قام إليه بالدرّة فضربه حتى أدماه . ثم قال له : انت بها - قال : احتسبتها . فقال له عمر : ذلك لو أخذتها من حلال وأديتها طائعاً ! أجنّت من أقصى حجر بالبحرين يجيى الناس لك ، لا لله ولللمسلمين ؟ ما رجعت بك أميمة (أم أبي هريرة) إلا لرعية الحمير^(١) . وفى رواية عن أبي هريرة نفسه : أن عمر قال : يا عدو الله وعدو كتابه ، سرقت مال الله ، من أين اجتمعت لك عشرة آلاف . ونكتنى بما أوردناه ففيه بلاغ .

وفاته :

مات أبو هريرة سنة ٥٩ هـ عن ثمانين سنة بقصره بالعقيق وحمل إلى المدينة ودفن بالبقيع وصلى عليه الوليد بن عتبة بن أبي سفيان ، وكان يومئذ أميراً على المدينة تكريماً له . ولما كتب الوليد إلى عمه معاوية ينعى له أبا هريرة أرسل إليه معاوية « انظر من ترك ، وادفع إلى ورثته عشرة آلاف درهم وأحسن جوارهم وافعل إليهم معروفاً » . وهكذا يترادف رفدهم له حتى بعد وفاته .

كلمة مجملة فيه :

وإذ وصلنا من تاريخ أبي هريرة إلى هنا ، فإننا نردف ما سقناه بكلمات للعالم الكبير المحدث السيد رشيد رضا رحمه الله^(١) قالها في أبي هريرة :

كان إسلامه في سنة ٥٧ هـ فصحب رسول الله ثلاث سنين ونيفاً ، فأكثر أحاديثه لم يسمعها من النبي ، وإنما سمعها من الصحابة والتابعين ، فإذا كان جميع

(١) أى ما ولدتك أمك إلا لرعية الحمير . وانظر هل تجد عمر يخاطب غير أبي هريرة بمثل هذه اللفظة القاسية التي تنم عن الاحتقار الشديد ، وأى احتقار أبلغ من أن يصفه بأنه لا يصلح إلا لرعية الحمير . . والحقيقة أنه صحب النبي عاماً وتسعة أشهر (راجع كتابنا شيخ المصيرة) .

الصحابة عدولا في الرواية - كما يقول جمهور المحدثين ، فالتابعون ليسوا كذلك ، وقد ثبت أنه كان يسمع من كعب الأحبار ، وأكثر أحاديثه عنعنة ، على أنه صرح بالسماع ^(١) في حديث «خلق الله التربة يوم السبت» وقد جزموا بأن هذا الحديث أخذه من كعب الأحبار ^(٢) .

وقال : إنه يكثر في أحاديثه الرواية بالمعنى والإرسال ^(٣) لأن الكثير منه قد سمعه من الصحابة وكذا بعض التابعين - ورواية الحديث بالمعنى كانت مثارا لمشكلات كثيرة .

وقال : إنه انفرد بأحاديث كثيرة كان بعضها موضع الإنكار أو مظنته لغرابة موضوعها كأحاديث الفتن وإخبار النبي صلى الله عليه وسلم ببعض المغيبات التي تقع بعده ؛ ويزاد على ذلك أن بعض تلك المتن غريب في نفسه ؛ ولو انفرد بمثله غير صحابي لعد من العلل التي يثبت بها في روايته - كما هو المجهود عند نقاد الحديث ، أهل الجرح والتعديل ^(٤) ولذلك نرى الناس ما زالوا يتكلمون في بعض روايات أبي هريرة ^(٥) .

وقد أخرج البخاري لأبي هريرة ٤٤٦ حديثاً في صحيحه وأخرج لابن عباس ٢١٧ حديثاً . وهذا القدر من روايتهما للأصول الموصولة من الأحاديث لم ينفردا به ، وإنما شاركهما في رواية الكثير منه غيرهما ، ولو أخصينا ما انفرد بروايته أبو هريرة وحده من أحاديث الأحكام الشرعية لرأيناه قليلا جداً ؛ وعلمنا أنه لو لم يروه

(١) أي أنه سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) يثبت السيد رحمه الله وهو المحدث الكبير بل شيخ المحدثين في هذا العصر - كما يثبت غيره أنه غير صادق في ادعائه أنه سمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم . وقد مر بك نص هذا الحديث وقصته ص ٤٣ ج ٢٩ مجلة المنار .

(٣) الحديث المرسل الذي لا يذكر فيه اسم الصحابي الذي سمعه من النبي (ص) .

(٤) ولكن أفي لإنسان مهما كان أن يمرؤ على تجريح أبي هريرة وقد أوصدوا باب الجرح والتعديل دون الصحابة جميعاً وفتحوه على مصراعيه ليدخل فيه الناس كافة ، ولو نفذ الجرح والتعديل إلى الصحابة لاستفاد الإسلام فوائد جليلة .

(٥) ص ٩٧ ج ١٩ مجلة المنار .

لما نقصت كتب الأحكام شيئاً كثيراً ، وأن ما عسى أن تنقصه يمكن أن يعرف حكمه من قواعد الشريعة الثابتة وأصولها القطعية ، كقاعدة رفع الحرج والعسر ، وإثبات اليسر وترجيحه ، وقاعدة كون الأصل براءة الذمة ، وكون الأصل في كل الجباث والمضرات الحرمه ، وفي كل الطيبات الحل ، وكون الضرورات تبيح المحظورات وغير ذلك^(١) .

وقال وهو يبين أن بطلان الإسرائيليات وينبوعى الخرافات هما كعب الأخبار ووهب بن منبه :

« وما يدرينا أن كل الروايات — أو الموقوفة منها — ترجع إليهما ، فإن الصحابة رضى الله عنهم لم يكونوا يذكرون ما يسمع بعضهم من بعض ومن التابعين على سبيل الرواية والتقليد ، بل يذكرونه بالمناسبات من غير عزو غالباً ، وكثير من التابعين كذلك ، بلى أكثر ما روى عن أبي هريرة من الأحاديث المرفوعة لم يسمعه منه صلى الله عليه وسلم ، ولذلك روى أكثره عنه بالعنعنة أو بقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقله بلفظ سمعت رسول الله يقول كذا^(٢) ؛ وقد روى عن بعض الصحابة وعن بعض التابعين وثبت أنه روى عن كعب الأخبار . ومن هنا نجزم بأن مواقف الصحابة التي لا مجال فيها للاجتهاد والرأى لا يكون لها قوة المرفوع — كما قال المحدثون إلا إذا كانت ليست من قبيل الإسرائيليات^(٣) .

هذه ترجمة مختصرة لأبي هريرة التزمنا فيها الناحية التقريرية ولم نسلك الطريقة التحليلية والموضوعية ، التي لا تكمل التراجم الصحيحة إلا بها ، ولا تتم دراسة الرجال والأحداث إلا باتباعها ، ذلك بأننا لم نصل بعد إلى احتمال سطوتها ، وبخاصة إذا كان الأمر يتصل بأحد الصحابة الذين قالوا فيهم « إنهم كلهم عدول » فلا يجوز لأحد

(١) ص ١٠١ من المصدر نفسه ، ويلاحظ أن السيد قال هذا الكلام في رد له على دعاة النصرانية الذين انتقدوا أبا هريرة ، ولذلك نجد فيه روح الدفاع عن أبي هريرة ظاهرة .

(٢) ولقد علمت قيمة صحة روايته فيما قال « إنه قد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم من قبل في حديث خلق الله التربة يوم السبت !

(٣) ٤٧٦ ج ٩ من تفسير المنار .

أن ينتقد بالعلم والبرهان والحجة أحداً منهم ، لا في روايته ولا في شهادته ، ولا في سيرته ، وما قالوه في ذلك أيضاً « إن بساطهم قد طوى » كأن العلة موقوفة عليهم وحدهم وكأنهم في ذلك قد ارتفعوا عن درجة الإنسانية ، فلا يعترهم ما يعترى كل إنسان من سهو أو خطأ ، أو وهم أو نسيان — ولا نقول الكذب والبهتان !

على أننا لو سلمنا لهم بأن كل صحابي معصم فيما يقع فيه غيره من نبي الإنسان وأنه لا ينسى ولا يخطئ ولا يهيم ، ولا يعتره سوء فهم أو غلط ، وأنه لم يكن في الصحابة منافقون ، ولم يرتكب أحد منهم كبيرة ولا صغيرة ولا وقع بينهم ما وقع ، ولا ارتد بعضهم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا غير ذلك كله مما حملته كتب التاريخ الصحيحة عنهم — فإن أمر أبي هريرة يباين أمر الصحابة جميعاً ، فقد جرحه كبار الصحابة ومن جاء بعدهم وشكوا في روايته ، كما أبنا ذلك من قبل وبخاصة في كتابنا المطول عنه .

ويعجبني قول علماء الكلام — أصحاب العقول الصريحة — في هذا الأمر نفسه ، فقد جاءت عنهم هذه الكلمة الحكيمة وهي « ومن عجيب شأنهم — أي رجال الحديث — أنهم ينسبون (الشيخ) ^(١) إلى الكذب ولا يكتبون عنه ما يوافقه عليه المحدثون — بقدرح يحيى بن معين وعلي بن المديني وأشباههما ^(٢) ويحتجون بحديث أبي هريرة فيما لا يوافقه عليه أحد من الصحابة ، وقد أكذبه عمر وعلي وعثمان وعائشة ^(٣) .

وما بيناه من تاريخ أبي هريرة قد سقناه لك على حقيقته ، وأظهرنا شخصيته كما خلقها الله ولم نأت فيها بشيء من عند أنفسنا ، بل أتينا بالروايات الصحيحة فيها ، ورجعنا إلى مصادر ثابتة لا يرق الشك إليها ، ولا يدنو الريب منها . على أننا قد طويينا كثيراً مما أثبتته التاريخ الصحيح ، لأن بعض الناس في دهرنا لا يزالون يخشون سطوة الحق ، ولا يحتملون قوة البرهان .

وأبو هريرة لم يكن له — كما قلنا — أي شأن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) ليس المراد به شيخاً معيناً ، بل المراد به أي شيخ من الأشيخ .

(٢) أي علماء الجرح والتعديل .

(٣) ص ١٠ و ١١ من كتاب تأويل مختلف الحديث .

ولا في عهد الخلفاء الأربعة ، ولم يستطع أن يفتح فاه بمحدث واحد إلا بعد قتل عمر ، ولم يجرؤ على الفتوى إلا بعد الفتنة الأولى^(١) وهي قتل عثمان وعلو شأن بني أمية ، وناهيك بالبخارى فإنه لم يذكره بين الصحابة الذين جاءت في فضلهم أحاديث عن رسول الله .

على أنه لا يفوتنا أن نذكر أن فيما رواه أحاديث يبدو منها شعاع من نور النبوة ، ينفذ إلى القلوب السليمة ، ولعلها مما يكون قد سمعه (وضبطه) والحديث الصحيح له ضوء كضوء النهار .

أمثلة مما رواه أبو هريرة :

أخرج البخارى ومسلم عنه قال : أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام فلما جاءه صكه^(٢) فرجع إلى ربه ! فقال : أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت ، فردّ الله عليه عينيه ! وقال : ارجع فقل له يضع يده على متن ثور فله بكل ما غطت يده بكل شعرة سنة ! قال : أى رب ، ثم ماذا ؟ قال : ثم الموت ، قال : فالآن فاسأل الله أن يدينه من الأرض المقدسة رمية حجر ! قال رسول الله : فلو كنت ثم لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر !

وفي رواية لمسلم قال : فلطم موسى عين ملك الموت ففقأها .

(١) قال ابن سعد وهو يترجم لابن عباس ما يلى : عن زياد بن مينا كان ابن عباس وابن عمر وأبو سعيد الخدرى وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر بن عبد الله ورافع بن خديج وسلمة بن الأكوع أبو واقد الليثي وعبد الله بن بحينة مع أشباه لهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتنون بالمدينة ويحدثون عن رسول الله من لدن توفى عثمان إلى أن توفوا ، وإذا رجعت إلى من كانوا يفتنون على عهد رسول الله وعهد صاحبيه أبى بكر وعمر ، فإنك لا تجد أباه هريرة بينهم ، وكذلك لم نجد أحداً من الصحابة كان يرجع إليه في شيء إلا بعد موت عثمان ، وكانت عائشة تفتى في خلافة أبى بكر وعمر وعثمان وعلى إلى أن ماتت ، وكان الأكابر من أصحاب رسول الله يسألونها عن السنن .

(٢) لما أورد الثعالبي في كتابه « ثمار القلوب » هذا الخبر تحت عنوان « لطمة موسى » قال : ومن أساطير الأولين ، أن موسى سأل ربه إلخ القصة وما قاله : إن ملك الموت أعور حتى قيل فيه :

يا ملك الموت لقيت منكرا - لطمة موسى تركتك أصورا !

ونظم الثعالبي قوله بهذه العبارة « وأنا يرى من عهدة هذه الحكاية » . وله الحق في هذه البراة .

وفى تاريخ الطبرى عن أبى هريرة أن ملك الموت كان يأتى الناس عياناً حتى أتى موسى فلطمه ففقأ عينه ، ومن بعد حادثة موسى - يأتى الناس خفياً اه . وإن رائحة الإسرائيلية لتفوح من هذا الحديث !

وأخرجنا كذلك عنه قال النبى صلى الله عليه وسلم : تحاجت الجنة والنار ! فقالت النار أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين . وقالت الجنة ما لى لا يدخلنى إلا ضعفاء الناس وسقطتهم ! قال الله تبارك وتعالى للجنة : أنت رحمتى أرحم بك من أشياء من عبادى ، وقال للنار : إنما أنت عذاب أعذب بك من أشياء من عبادى ، ولكل واحدة ملؤها ، فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع الله تبارك وتعالى رجله فتقول قط ، قط ، فهناك تمتلئ ويزوى بعضها إلى بعض .

وروى البخارى عنه « ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع » . وأخرج أوله مسلم عنه مرفوعاً ، وزاد : وغلظ جلده مسيرة ثلاثة أيام . وروى البخارى وابن ماجه عنه عن النبى : إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله ثم يطرحه فإن فى أحد جناحيه داء والآخر شفاء^(١) .

وروى الطبرانى فى الأوسط عنه عن النبى : أتانى ملك برسالة من الله عز وجل ، ثم رفع رجله فوضعها فوق السماء والأخرى فى الأرض لم يرفعها .

وروى الترمذى عنه قال رسول الله : العجوة من الجنة ، وفيها شفاء من السم . وروى الحاكم وابن ماجه من حديثه بسند صحيح :

خروا الآتية وأوكثوا الأسقية وأجيفوا الأبواب واكفتوا صبيانكم عن النساء فإن للجن انتشاراً وخطفة ، وأطفئوا المصابيح عند الرقاد ، فإن الفويسقة (أى الفأرة) ربما اجترت الفتيلة فأحرقت أهل البيت .

(١) نص هذا الحديث : إذا وقع الذباب فى شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه ، فإن فى أحد جناحيه داء وفى الآخر شفاء . رواه البخارى وابن ماجه عن أبى هريرة ، وفى رواية بزيادة « فإنه يتقى بجناحه الذى فيه الداء . وفى رواية ثالثة : إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليمقله منه فإن فى أحد جناحيه سم وفى الآخر شفاء وأنه يقدم السم ويؤخر الشفاء . وفى رواية رابعة إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله أو يطرحه فإن فى أحد جناحيه شفاء وفى الآخر داء .

وفى رواية خامسة : فإنه يتقى بجناحه الذى فيه الداء فليغمسه كله .

وروى مسلم عنه أن رسول الله قال : إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة سنة .

وروايات أبي هريرة من هذا القبيل ، وأدهى منه تفهق الكتب بها ولا نستطيع إيرادها هنا لأن ذلك يحتاج إلى مجلدات برأسها .

ما رواه كبار الصحابة :

علمت مما تقدم أن أبا هريرة روى عن رسول الله ٥٣٧٤ روى البخارى منها ٤٤٦ على حين أنه لم يصاحب النبي (صلى الله عليه وسلم) إلا عاماً وبضعة أشهر - وبقي أن تعرف مقدار ما رواه الذين سبقوه بالإيمان وكانوا أدنى منه إلى رسول الله وأعلم بالدين وأبعد في الفضل والجهاد من المهاجرين والأنصار وغيرهم وقضوا مع الرسول سنين طويلة - لنرى كم روى كبارهم من أحاديث رسول الله .

ما رواه أبو بكر :

فهذا أبو بكر أول الرجال إسلاماً بعد على ، وشيخ الصحابة جميعاً وقضى مع النبي ما قضى بمكة والمدينة وكان نسابه العرب ، ترى كم من حديث رواه ؟ قال النووي في تهذيبه : روى الصديق عن النبي ١٤٢ حديثاً ، أورد السيوطي منها في تاريخ الخلفاء ١٠٤ وله في البخارى ٢٢ حديثاً .

ما رواه عمر :

أسلم سنة ست وظل مع النبي إلى آخر حياته (صلى الله عليه وسلم) ومن قوله : كنت وجاراً من الأنصار نتناوب التزول على رسول الله ، ينزل يوماً ، وأنزل يوماً ، فإذا نزلت جثته بنحير ذلك اليوم من الوحي وغيره ، وإذا نزل فعل مثل ذلك - وبرغم ذلك كله لم يصح عنه إلا حوال خمسین حديثاً كما أثبت ذلك ابن حزم .

ما رواه علي :

أول من أسلم وتربى في حجر النبي وعاش تحت كنفه من قبل البعثة وظل معه إلى أن انتقل النبي إلى الرفيق الأعلى لم يفارقه لا في سفر ولا في حضر وهو ابن عمه وزوج

ابنته فاطمة الزهراء، شهد المشاهد كلها سوى تبوك فقد استخلفه النبي فيها على المدينة فقال : يا رسول الله، أتخلفني في النساء والصبيان ؟ فقال رسول الله : أما ترضى أن تكون مني بمتزلة هارون من موسى ؟ إلا أنه لا نبي بعدي .

هذا الإمام الذي لا يكاد يضارعه أحد من الصحابة جميعاً في العلم — قد أسندوا له كما روى السيوطي ٥٨ حديثاً ، وقال ابن جزم : لم يصح منها إلا خمسون حديثاً لم يرو البخاري ومسلم منها إلا نحواً من عشرين حديثاً .

عثمان :

أما عثمان فقد روى البخاري له تسعة أحاديث ومسلم خمسة .
الزبير بن العوام روى له البخاري تسعة أحاديث ومسلم حديث .
طلحة بن عبيد الله روى له البخاري أربعة أحاديث .
عبد الرحمن بن عوف روى له البخاري تسعة أحاديث .
أبي بن كعب له في الكتب الستة ستون حديثاً ونيف .
زيد بن ثابت روى له البخاري ثمانية أحاديث ، واتفق الشيخان على خمسة .
سلمان الفارسي أخرج له البخاري ٤ أحاديث ومسلم ثلاثة . . . إلخ .
وقد ثبت أن كثيراً من الصحابة لم يرووا عن النبي شيئاً . منهم سعيد بن زيد ابن نفيل أحد العشرة وأبي بن عمارة . . . إلخ .

أحاديث مشككة

قلنا من قبل : إن الرواية قد حملت عن رسول الله فيما حملت أحاديث كثيرة مشككة وغريبة ، ولما نورد هنا بعض هذه الأحاديث على طريق المثال لأن استيعابها يحتاج إلى أسفار .

عن ابن عباس أن الله خلق لوحاً محفوظاً من درة بيضاء دفتاه من ياقوتة حمراء ، قلمه نور ، وكتابه نور ، عرضه ما بين السموات والأرض ينظر فيه كل يوم نظرة ، أضواء على السنة المحمدية

ويحيي ويميت ويعز ويذل ، ويفعل ما يشاء فذلك قوله « كل يوم هو في شأن » .
رواه عبد الرزاق وابن المنذر والطبراني والحاكم .

وروى الشيخان وبعض السنن والمسانيد والتفسير المأثور عن أبي ذر : قال رسول الله لأبي ذر حين غربت الشمس أتدرى أين تذهب ؟ قلت الله ورسوله أعلم ! قال : فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش ، فتستأذن فيؤذن لها ، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها ، وتستأذن فلا يؤذن لها ، فيقال لها ارجعي من حيث شئت فتطلع من مغربها ، فذلك قوله تعالى : « والشمس تجري لمستقر لها » . . . الآية .

وروى مسلم في مقدمة كتابه عن عبد الله بن عمرو بن العاص صاحب الزاملتين قال : إن في البحر شياطين مسجونة أوثقها سليمان بن داود ، يوشك أن تخرج فتقرأ على الناس قرآنًا .

وروى البخاري في « باب الدواء بالعجوة للسحر » عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال ، قال النبي : « من اصطبج كل يوم تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل — وفي رواية سبع تمرات عجوة — وكذا لمسلم عن سعد بن أبي وقاص .

وعند النسائي من حديث جابر : العجوة من الجنة وهي شفاء من السم .
وأخرج الشيخان عن أبي هريرة إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين فإذا قضي التأذين أقبل حتى إذا ثوب بالصلاة أدبر حتى إذا قضي الثوب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه — وقال العلماء المحققون في شرح هذا الحديث : لئلا يسمع فيضطر أن يشهد له بذلك يوم القيامة . . .

وروى مسلم عن أبي سفيان أنه قال للنبي : يا رسول الله أعطني ثلاثاً ، تزوج ابنتي أم حبيبة ، وابني معاوية اجعله كاتباً ، وأمرني أن أقاتل الكفار كما قاتلت المسلمين . . .

وأم حبيبة تزوجها رسول الله وهو بالحبيشة وأصدقها النجاشي ، وأبو سفيان أسلم عام الفتح وبين الهجرة والفتح عدة سنين .

وروى مسلم عن عمرو بن الشريد قال : ردفت النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : هل معك من شعر أمية ؟ قلت : نعم ، فأنشدته مائة بيت ، فقال : لقد كاد يسلم في شعره .

وروى أحمد في مسنده عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : صدق أمية في شيء من شعره ، وفي رواية قال رسول الله : صدق أمية ابن أبي الصلت في شيء من شعره فقال :

زحل وثور تحت رجل يمينه والنسر للأخرى وليث مرصد
فقال رسول الله : صدق وقال :

والشمس تطلع كل آخر ليلة حمراء يصبح لونها يتورد
تأتي فما تطلع لنا في رسلها ^(١) إلا معذبة وإلا تجلد

وهذا الحديث صحيح الإسناد وهو في مجمع الزوائد ، ورواه أبو يعلى والطبراني ورجاله ثقات .

ولما اعتُرض عليه في قوله : « إلا معذبة وإلا تجلد » ! قال ابن عباس ^(٢) والذي نفسى بيده ما طلعت الشمس قط حتى ينخسها سبعون ألف ملك فيقولون لها : اطلعي ، اطلعي ! فتقول : لا أطلع على قوم يعبدونني من دون الله ! فيأتونها ملك فتشتعل لضياء بني آدم ، فيأتها شيطان فيريد أن يصددها عن الطلوع فتطلع بين قرنيه فيحرقه الله تحتها ، وذلك قول رسول الله : ما طلعت شمس إلا بين قرني شيطان ، ولا غربت إلا بين قرني شيطان ، وما غربت الشمس قط إلا خرت ساجدة ، فيأتها شيطان فيريد أن يصددها عن السجود فتغرب بين قرنيه فيحرقه الله تحتها . وروى الطبراني عن أبي أمامة ، أن الله وكل بالشمس تسعة أملاك يرمونها بالثلج كل يوم ، ولولا ذلك ما أتت على شيء إلا أحرقت . .

وروى الشيخان واللفظ لمسلم عن أنس بن مالك : أن رجلاً سأل النبي قال :

(١) رسلها ، الرسل الرفق النجدة - ارجع إلى ص ٧ ج ٤ من تفسير ابن كثير .

(٢) ابن عباس هو من كبار تلاميذ كتب الأخبار ويلقب بحبر الأمة ، وقد تهكم المعري بلسلوبه اللاذع بهذا الحديث وجعله من أكاذيبهم التي يفترونها على النبي (ص) فقال :

متى تقوم الساعة ؟ قال : فسكت رسول الله هنيهة ثم نظر إلى غلام بين يديه من أزد شنوءة فقال : « إن عمر هذا لم يدركه الهرم حتى تقوم الساعة » قال أنس : ذاك الغلام من أترابي يومئذ .

وقد مات أنس في سنة ٩٣ هـ على المشهور وهو ترب الغلام الذي قال النبي إنه لا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة ، وبذلك يكون قيام الساعة قبل انقضاء القرن الأول الهجري^(١) كما نص الحديث !

فما قول عباد الأسانيد ؟ ! لعل بعضهم ينبرى فيقول : وما يدريك لعل هذا الغلام لم يدركه الهرم إلى الآن !!

حديث فيم يختصم الملاء الأعلى :

وروى أحمد في مسنده ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خرج عليهم ذات غداة وهو طيب النفس مسفر الوجه فسئل عن السبب فقال : وما يمنعني ! أتاني ربي عز وجل في أحسن صورة قال : يا محمد ، قلت لبيك ربي وسعديك ! قال : فيم يختصم الملاء الأعلى ؟ قلت : لأدري أي ربي ! قال : فوضع كفيه بين كتفي فوجدت بردهما بين ثديي حتى تجلى لي ما في السموات وما في الأرض ! ورواية الشهرستاني : لقيني ربي فصافحني وكافحني ووضع يده بين كتفي حتى وجدت برد أنامله .

ثور الجنة :

وفي بدائع الفوائد^(٢) لابن القيم ثبت عن النبي أن المؤمنين يُنحر لهم يوم القيامة ثور الجنة الذي كان يأكل منها فيكون نزلهم ، قال ابن القيم : فهذا حيوان قد كان يأكل من الجنة فينحر نزلًا لأهلها .

= وقد كذبوا حتى على الشمس أنها تهان إذا حان الشروق وتضرب

ص ٢٠٧ ج ١ من اللزوميات .

(١) جاءت آثار أخرى عن عمر الدنيا تراها فيما بعد .

(٢) ص ١٧٧ ج ٣ .

رؤية النبي لله ١١ مرة ، والإسراء كان يقظة :

قال القاضي ^(١) : نص أحمد على أن الإسراء كان يقظة ، وحكى له أن موسى ابن عقبة قال : أحاديث الإسراء منام فقال : هذا كلام الجهمية ^(٢) — وقال أبو بكر النجار : رآه إحدى عشرة مرة ! تسع مرات ليلة المعراج حينما كان يتردد بين موسى وبين ربه عز وجل ، ومرتين بالكتاب .

ملك من حملة العرش :

في منتخب كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال :

عن أنس عن النبي أذن لي أن أحدث عن ملك من حملة العرش رجلاه في الأرض السفلى وعلى قرنه العرش وبين شحمة أذنه وعاتقه خفقات الطير ٧٠٠ عام يقول : أنت الملك سبحانه حيث كنت .

الرعد :

عن ابن عباس : الرعد ملك من ملائكة الله موكل بالسحاب معه مخاريق من نار يسوق بها السحاب حيث شاء الله تعالى ^(٣) — وعنه أيضاً الحيات مسخ الجن كما مسخت القردة والخنزير زمن نبي إسرائيل — وعنه : أول ما خلق الله من شيء « القلم » ، ثم خلق النون فكبس الأرض على ظهر النون ^(٤) .

الحجر الأسود :

عن ابن عباس : الحجر الأسود يمين الله تعالى في الأرض يصافح بها من شاء

(١) ص ٣٩ ج ٤ من نفس المصدر (بدائع الفوائد) وفي البخاري من حديث شريك أن الإسراء كان مناماً .

(٢) ص ٤٥٥ ج ٢ .

(٣) ص ٤٥٩ من نفس المصدر .

(٤) ص ٤٤٩ من نفس المصدر . والنون هو الخوث .

من خلقه^(١) وفي رواية أخرى عنه أنه قال : الحجر الأسود من الجنة ، وكان أشد بياضاً من الثلج حتى سودته خطايا الشرك ، وقالوا إنه يأتي يوم القيامة ، وله لسان وشفتان ليشهد لمن استلمه بحق .

وهذا الحديث إسرائيلي منقول عن وهب بن منبه الذي قال فيه :
كان لؤلؤة بيضاء فسوده المشركون^(٢) .

وقد استهزأ الجاحظ بهذا الحديث فقال : كان يجب أن يبيضه المسلمون حين أسلموا . . .

فضل بسم الله الرحمن الرحيم :

عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال : لما نزل بسم الله الرحمن الرحيم هرب الغيم إلى المشرق وسكنت الرياح وهاج البحر ، وأصغت البهائم بأذانها ورجمت الشياطين من السماء ، وحلف الله تعالى بعزته وجلاله ألا يسمى اسمه على شيء إلا بارك فيه^(٣) .

أحد حملة العرش :

عن جابر قال رسول الله : « أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله من حملة العرش ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام . رواه أبو داود والبيهقي .

جبريل له ستائة جناح :

وروى الإمام أحمد عن عبد الله قال : رأى رسول الله جبريل في صورته له ستائة جناح ، كل جناح منها يسد الأفق ، يسقط من جناحه من الدر والياقوت ، ما الله به أعلم .
(إسناده قوى)

(١) ص ٢٧١ من كتاب تأويل مختلف الحديث .

(٢) ص ٣٦٨ من نفس المصدر .

(٣) ص ١٧ ج ١ تفسير ابن كثير .

وعن عبد الله بن مسعود قال : رأى رسول الله جبريل في حلة خضراء وقد ملأ بين السماء والأرض .
(رواه مسلم)

يكشف ربنا عن ساقه :

روى الشيخان عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أن الله عز وجل يكشف عن ساقه .

وفي البخارى عن أبي سعيد قال : سمعت النبي يقول : يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة .

وقال ابن مسعود : يكشف الله عن ساقه اليمنى فيضيء من نور ساقه الأرض .

الشاة من دواب الجنة :

وفي سنن ابن ماجه من حديث ابن عمر ، أن النبي قال : الشاة من دواب الجنة .

قدم الجبار :

في الصحيحين من حديث أنس ، أن النبي قال : لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول : هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فيزوى بعضها إلى بعض .

شجرة في الجنة :

روى البخارى عن ابن سعيد عن النبي قال :

إن في الجنة لشجرة يسير الراكب الجواد ، أو المضمحل السريع مائة عام ما يقطعها .
وفي رواية : إن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام ولا يقطعها .

أصدق الحديث ما عطس عنده :

رواه الطبرانى في الأوسط والترمذى وغيرهما عن أنس .

طوبى شجرة فى الجنة :

رواه أحمد وابن حبان وفى رواية، طوبى شجرة فى الجنة غرسها الله بيده ونفخ فيها من روحه تنبت بالحلى والحلل ، وإن أغصانها لترى من وراء سور الجنة .
والمشكلات لا يمكن حصرها ، وبحسبك أن تجد الطحاوى قد ألف كتاب « مشكل الآثار » فى أربعة مجلدات كبار ، ولم يستوعب فيها كل المشكلات .
وهذا الكتاب طبع فى الهند .

أحاديث المهدي :

مما يبدو من مشكلات الرواية تلك الأحاديث المختلفة التى جاءت فى كتب السنة المشهورة عند الجمهور عن « للمهدي المنتظر » والتى تذكر أنه يخرج فى آخر الزمان نبياً الدنيا عدلاً - كما ملئت جوراً .

وهو عند أهل السنة « محمد بن عبد الله » وفى رواية : أحمد بن عبد الله - والشيعه الإمامية متفقون على أنه « محمد بن الحسن المهدي » من الأئمة المعصومين و يلقبونه بالحجة والقائم المنتظر .

وتقول الكيسانية : إن المهدي هو : محمد بن الحنفية وهو حى يقيم ببجل رضوى بين أسدين يحفظانه ، وعنده عينان نضاختان تفيضان ماء وعسلاً ومعه أربعون .

والمشهور فى نسبه أنه علوى فاطمى من ولد الحسن ، وعند الشيعة الإمامية أنه من ولد الحسين رضى الله عنهما . وقد قال الحكيم ابن خلدون^(١) فى مقدمته إن المشهور بين الكافة من أهل الإسلام على مر الأعصار ، أنه لا بد فى آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يؤيد الدين ، ويظهر العدل ، ويتبعه المسلمون ، ويستول على الممالك الإسلامية ويسمى « بالمهدي » ، ويكون خروج الدجال وما بعده من أشرار الساعة الثابتة فى الصحيح على أثره ، وأن عيسى ينزل بعده فيقتل الدجال وينزل معه فيساعده على قتله ويأتى بالمهدي فى صلاته، ويحتجون فى

(١) ص ٣١١ من طبعة بيروت .

الباب بأحاديث خرجها الأئمة وتكلم فيها المنكرون لذلك ، وربما عارضوها ببعض الأخبار . . . إلخ) .

وقد طعن ابن خلدون في أكثر أحاديث المهدي التي جاءت في كتب السنة عند الجمهور .

أما الشيعة - وبخاصة الإمامية فإن لهم أدلة يروونها عن أئمتهم وهم يعتمدون عليها في إثبات ظهور المهدي - ولكل قوم سنة وإمامها .

المهدي العباسي :

وهناك عدة أحاديث مصرحة بأنه سيكون من ولد العباس ، ولكثرة هذه الأحاديث نكتفي بالإشارة إليها ، ومن أراد الوقوف عليها فليرجع إليها في مظانها .

المهدي السفيفاني :

وإذا كان للعلويين مهدي ، وللعباسيين آخر ، فلم لا يكون للأمويين مهدي ثالث ! ما دام باب الوضع يسع كل ما يدخل فيه ، وبخاصة بعد أن أصبحوا من القوة والسلطان بحيث يتقرب الوضعاء إليهم لينالوا من عطائهم ، وقد جاءت آثار بأن لهم مهدياً يسمى « السفيفاني » لا نطيل بذكر أخباره وما جاء فيه .

الخلفاء الاثنا عشر :

ولإليك بعض ما جاء في الخلفاء الاثني عشر ، لكي تقف على ناحية من نواحي الاختلاق في رواية الحديث وهو مما يعيننا في هذا البحث أما ما وراء ذلك فليس من غرضنا ولا من حقنا مناقشة الناس في معتقداتهم .

جاءت أحاديث كثيرة تنبئ أن الخلفاء سيكونون اثني عشر خليفة . وإنا نورد هنا ما وقفنا عليه من مختلف ألفاظها ، ولا نعرض لمعاني متونها !

روى الشيخان واللفظ للبخاري عن جابر بن سمرة : يكون اثنا عشر أميراً كلهم من قریش .

ورواية مسلم : « لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً وكلهم من قريش » .

وفي رواية أخرى : « إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي له فيهم اثنا عشر خليفة » .

وفي رواية ثالثة : « لا يزال الإسلام عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة » .
 ووقع عند أبي داود بلفظ : « لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة » .
 وفي حديث أبي جحيفة عند البزار والطبراني بلفظ « لا يزال أمر أمي صالحاً »
 وأخرج أبو داود عن جابر بن سمرة نحوه وزاد^(١) .

« فلما رجع إلى منزله أته قريش فقالوا : ثم يكون ماذا ؟ فقال : المهرج »
 أي الفتنة والقتال ؛

وعند أبي داود : « لا يزال هبة الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليهم الأمة » .

وعند أحمد : « لا يزال هذا الأمر صالحاً ، ورواية أخرى عنده ، لا يزال هذا الأمر مرضياً ، وأخرجه الطبراني بلفظ « لا تضرهم عداوة من عاداهم » .

ووقع عند أبي داود وأخرجه أحمد والبزار من حديث ابن مسعود ، أنه سئل كم يملك هذه الأمة من خليفة ؟ قال : سألتها رسول الله فقال : اثنا عشر كعدة نقيب بني إسرائيل .

وأخرج الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه : إذا ملك اثنا عشر من بني كعب بن لؤي ، كان النقف والنقاف إلى يوم القيامة .
 وعن كعب الأحبار - ولا بد من كعب الأحبار !! ، وفي كل واد أثر من ثعلبة !! - يكون اثنا عشر مهدياً ثم ينزل روح الله فيقتل الدجال .

وعلى أن هذه الأحاديث قد جعلت الخلفاء اثني عشر ، فقد رواها حديثاً يعارض هذه الأحاديث جميعاً ، وهو حديث سفينة الذي أخرجه أصحاب السنن

(١) يلاحظ أن أكثر أحاديث المهدي التي جاءت في كتب السنة من رواية جابر بن سمرة .

وصححه ابن حيان وغيره « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم يكون ملكاً » .

وكذلك أخرج أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه « تدور رحى الإسلام
لخمس وثلاثين سنة أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين ، فإن هلكوا فسيل من هلك ،
وإن يقيم لهم دينهم يقيم لهم سبعين عاماً » زاد الطبراني والخطابي : فقالوا : سوى
ما مضى ؟ قال : نعم .

أقوال بعض العلماء في هذه الأحاديث :

قال القاضي عياض : توجه على هذا العدد « أى الاثني عشر » سؤالان
أحدهما أنه يعارضه ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم في حديث سفينة « الخلافة بعدى
ثلاثون سنة ثم يكون ملكاً » لأن الثلاثين سنة لم يكن فيها إلا الخلفاء الأربعة ،
وأيام الحسن بن علي ؛ والثاني أنه ولي الخلافة أكثر من هذا العدد ..

وقال ابن الجوزي في كشف المشكل : قد أطلت البحث عن معنى هذا
الحديث ، وتطلبت مظاهره ، وسألت عنه فلم أقع على المقصود ، لأن ألفاظه مختلفة
ولا أشك أن التخليط فيها من الرواة .

أما السيوطي فبعد أن أورد ما قاله العلماء في هذه الأحاديث المشكلة . خرج
برأى غريب نوره هنا تفكهة للقراء وهو :

وعلى هذا فقد وجد من الاثني عشر ، الخلفاء الأربعة والحسن ومعاوية
وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز - وهؤلاء ثمانية ويحتمل أن يضم إليهم المهدي من
العباسيين لأنه فيهم كعمر بن عبد العزيز في بنى أمية ، وكذلك الظاهر ، لما أوتي
من العدل وبقى الاثنان المنتظران ! ! أحدهما المهدي ! لأنه من أهل بيت محمد ..
ولم يبين المنتظر الثاني - ورحم الله من قال في السيوطي : إنه حاطب ليل ^(١) .

وقبل أن نختم الكلام عن المهدي نثبت هنا كلمة عنه للعلامة الكبير الأستاذ
مرتضى العسكري من كبار علماء العراق تبين عقيدة الشيعة الإمامية الاثنا عشرية
في المهدي .

(١) يرجع إلى ص ١٧٩ - ١٨٣ ج ١٣ من فتح الباري وتاريخ الخلفاء :

قال حفظه الله من جواب طويل بعث به إلينا :

الشيعية الاثنا عشرية يعتقدون أن الأرض لم تخل من حجة الله على خلقه ولا تخلو منه كذلك ، وهو إما أن يكون نبيا يوحى إليه أو من يعين من قبله على شريعته من بعده ، ويبينها لأمتة .

وهم يرون في الأحاديث الاثني عشر التي أوردتموها في كتابكم ص ٢١٠-٢١١^(١) تحت عنوان « الخلفاء الاثنا عشر » بياناً لعدد الأئمة الاثني عشر الذين يلون أمر الدين بعد النبي ، فإن هذا العدد لا ينطبق على الراشدين ، ولا الأمويين ولا غيرهم مضافاً إلى مئات الأحاديث التي يروونها بطرقهم الخاصة عن رسول الله مما فيه التنصيص على ذلك . وثاني عشر هؤلاء الأئمة عندهم هو المهدي ابن الحسن العسكري المولود بسامراء سنة ٢٥٥ هـ والذين يعتقدون فيه أنه لا يزال حياً كحياة نوح ألف سنة إلا خمسين عاماً بين قومه ، وكحياة عيسى الذي ما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم بل رفعه الله إليه . . .

وهم يعتقدون بأن المهدي موجود وحىً بقدرة الله التي جعلت الطين طيراً لإبراهيم ، والنار برداً وسلاماً له ، والإيمان بوجوده كل هذه المدة دليل على الإيمان بقدرة الله ، ويعتقدون أنه موجود بين الناس ، وقد يعاينهم كأحدهم دون أن يشخصوه .

ومما يذكر من فوائد وجوده أنه إذا احتاج المسلمون إلى بيان رأى خفى فيه وجه الصواب يقوم بإرشاد بعض العلماء إلى صواب الرأى في الأمر .

أما موعد ظهوره فإنهم يجمعون على أنه من الغيب الذي لا يعرفه إلا الله وأن لظهوره علامة منها ما هو حتمى الوقوع ، وأخرى غير حتمية على ما في الأحاديث ، وأنه يبدأ ظهوره من مكة على الأشهر ، وتكون حملته الأولى من جيش عدده كعدد جيش رسول الله في بدر ، وأنه يملأ الأرض عدلاً ، وأنه يحكم بين الناس بالواقع وإن خالف ذلك شهادة الشاهدين ، أما سرداب الغيبة الذي قيل عنه في الحلة أو سامراء فلم أسمع بشيى يقول بغيبة المهدي فيه ، أو بوجوده فيه ، أو بخروجه

(٢) أى كتابنا « الأنواء » في الطبعة الأولى .

منه ، ولعل السرداب الموجود في سامراء كان مصلى للإمامين علي الهادي والحسن العسكري اتخذاه مصلى لهما للعبادة فقد كانوا يتخذون في بيوتهم مصلى يعبدون الله فيه ، ثم بقي كذلك حتى اليوم .

هذا بعض ما حضر آن عصر الجمعة ٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ .

الدجال (١)

جاء في الدجال الذى أشار إليه ابن خلدون فى كلمته عن المهدي أحاديث كثيرة بعضها يصرح بأن النبي (ص) كان يرى أن من المحتمل ظهور الدجال فى زمنه ، وأنه يكفى المسلمين شره ، وبعضها يصرح ، أنه يخرج بعد فتح المسلمين لبلاد الروم والقسطنطينية ، وبعض الأحاديث تقول بأنه سيكون معه جبال من خبز وأنهار من ماء وعسل ! كما رواه أحمد والبيهقى وزاد مسلم جبال من لحم ! وأخرج نعيم بن حماد من طريق كعب « أن الدجال تلده أمه بقوص من أرض مصر ، وبين مولده ومخرجه ثلاثون سنة ... !

ومن أخباره أنه ينزل عند باب دمشق الشرق ثم يظهر بالشرق فيعطى الخلافة ثم يأتى النهر فيأمره أن يسيل فيسيل ، ثم يأمره أن يرجع فيرجع ، ثم يأمره أن ييبس فييبس ، ثم يأمر الجبال أن تتناطح فتتناطح ، ويأمر الريح أن تثير سحباً فتتمطر الأرض ، ويخوض البحر فى كل يوم ثلاث خوضات فلا يبلغ حقويه - ولاحدى يديه أطول من الأخرى ، فيمد الطويلة فى البحر فتبلغ مقره فيخرج من الحيتان ما يريد !

وفى رواية عن مسلم أنه يخرج من أصبهان - وفى حديث الجساسة عند مسلم أنه محبوس بدير أو قصر فى جزيرة فى الشام أو بحر اليمن - وروى الحاكم وأحمد أنه يخرج من خراسان ، وفى حديث النواس بن سمعان عند مسلم أنه يخرج بين الشام والعراق .

الدجال فى خطبة الوداع :

روى البخارى عن ابن عمر قال : كنا نتحدث بحجة الوداع والنبي بين أظهرنا ولا ندرى ما حجة الوداع ، فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر المسيح الدجال فأطنب فى ذكره وقال : ما بعث الله من نبي إلا أنذر أمته أنذره نوح والنبيون

(١) سبق لنا فيما مضى كلام آخر عن الدجال فى حديث الجساسة .

من بعده، وأنه يخرج فيكم فما خفي عليكم من شأنه فليس يخفى عليكم ! إن ربكم ليس على ما يخفى عليكم ثلاثاً ! إن ربكم ليس بأعور ، وإنه أعور عين اليمنى كأن عينه عنية طافية ، ألا إن الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا ، ألا هل بلغت ؟ قالوا : نعم ، قال : اللهم أشهد ثلاثاً ويلكم أو يحكم انظروا : لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض .

وقال ابن حجر في شرح هذا الحديث : ذكر الخطبة في حجة الوداع جماعة من الصحابة ولم يذكر أحد منهم قصة الدجال فيها إلا ابن عمر ولعل ابن حجر قد فاته أن ابن عمر هذا أحد تلاميذ كعب الأحبار .
وهناك حديثاً غريباً آخر في الدجال .

في الصحيحين من حديث أنس بن مالك عن النبي أنه ذكر الدجال فقال :
إلا أنه أعور وإن ربكم ليس بأعور .

وقال الفخر الرازي في « أساس التقديس » عند الكلام على هذا الحديث :
إن هذا الخبر مشكل لأن ظاهره يقضي أن النبي أظهر الفرق بين الإلإيه تعالى وبين الدجال بكون الدجال أعور ! وكون الله تعالى ليس بأعور ! وذلك بعيد .
ونخبر الواحد إذا بلغ هذه الدرجة في ضعف المعنى وجب أن يعتقد أن الكلام كان مسبوqاً بمقدمة لو ذكرت لزال هذا الإشكال .

وهناك أحاديث أخرى عن هذا الدجال أعرضنا عن ذكرها وكلها مرفوعة إلى النبي . . ولكي يمكننا لهذه العقيدة في عقول المسلمين ، أوردوا حديثاً عن النبي بأن « من كذب بالمهدى فقد كفر ، ومن كذب بالدجال فقد كفر » (١) .

(١) نقل هذا الحديث ابن حجر الهيثمي في كتابه الفتاوى الحديثة عن أبي جعفر الإسكافي عن النبي بلفظ من كذب بالدجال فقد كفر ومن كذب بالمهدى فقد كفر - ص ٦٠ من كتاب الإمام المنتظر السيد محمد الكاظمي القزويني .

عمر الدنيا

في تفسير الآلوسی أن السيوطی أخرج عدة أحاديث في أن عمر الدنيا سبعة آلاف سنة . . وذكر أن مدة هذه الأمة تزيد على ألف سنة ولا تبلغ الزيادة خمسمائة سنة ، واستدل على ذلك بأخبار وآثار ذكرها - أي السيوطی - في رسالته التي سماها « الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف » ^(١) ، وقد قال الآلوسی : وإذا لم يظهر المهدي على رأس المائة التي نحن فيها ينهدم جميع ما نبأ فيها - كما لا يخفى وكأني بك تراه منهتماً .

وقد مضت المائة التي كان فيها الآلوسی وهي المائة الثالثة عشرة من الهجرة ومضى بعدها ست وثمانون سنة من المائة الرابعة عشرة ، ولم يظهر المهدي وبذلك ينهدم يقيناً ما نبأه السيوطی وخط فيه .

وذكر ابن خلدون في مقدمته قالوا : إن خروج الدجال يكون سنة ٥٧٤٣هـ ^(٢) ، والكلام في ذلك يطول بغير طائل ، وقد أعرضنا كذلك عن إيراد أخبار الفتن وأشراف الساعة ونزول عيسى التي زخرت بها كتب السنة المعتمدة بين المسلمين . والمقدسة من شيوخ الدين ، وكذلك أهملنا هنا ذكر الأحاديث الواردة في خروج النيل والفرات وسيعون وجيحدون من أصل سدرة المنتهى فوق السماء السابعة وهي في البخاري وغيره ، ويخلق كل شيء من نور النبي صلى الله عليه وسلم وبشارة الوحوش به ، وما إلى ذلك من هذه الأخبار الغريبة .

ومن يرد أن يقف على هذه الأخبار كلها فليرجع إلى كتب السنة وإلى ما جاء في الفصل الثاني والخمسين من مقدمة ابن خلدون وهو الفصل الذي عقده على « أمر الفاطمي وما يذهب إليه الناس في شأنه وكشف الغطاء عن ذلك » .

(١) في حديث للشيخين أن الساعة تقوم قبل انتهاء القرن الأول الهجري .

(٢) ص ٣٢٥ من الطبعة الشامية . ارجع إلى هذه الأحاديث في كتاب « شيخ المضيرة » .

كلمة جامعة في أحاديث أشرار الساعة - وأمثالها

انتهى العلامة السيد رشيد رضا في تفسيره ، بعد أن طعن في أحاديث أشرار الساعة وأماراتها - مثل الفتن والدجال والحساسة وظهور المهدي وغير ذلك - إلى هذه النتائج القيمة ^(١) :

١ - أن النبي لم يكن يعلم الغيب « قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء ، إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون » وهو معلوم من الدين بالضرورة ، وإنما أعلمه الله ببعض الغيوب بما أنزل عليه في كتابه ، وهو قسمان صريح ، ومستنبط .

٢ - لا شك أن أكثر الأحاديث قد روى بالمعنى كما هو معلوم واتفق عليه العلماء ، ويدل على ذلك اختلاف رواة الصحاح في ألفاظ الحديث الواحد حتى المختصر منها ، وما دخل على بعض الأحاديث من المدرجات وهو ما يدرج في اللفظ المرفوع من كلام الرواة - فعلى هذا كان يروى كل أحد ما فهمه وربما وقع في فهمه الخطأ ، لأن هذه أمور يد غيبية وربما فسر بعض ما فهمه بألفاظ يزيدنها ^(٢) .

وإذا كان النبي لم يطلع الله تعالى على ما أطلعه عليه من هذه المغيبات بالتفصيل . وكان يجتهد في بعضها ويقدر ، ويأخذ بالقرائن كما قال النووي وابن الجوزي في تجويزه صلى الله عليه وسلم أن يكون ابن صياد اليهودي المعاصر له هو الدجال المنتظر ، وكذا تجويزه أن يظهر في زمنه وهو حى ، فهل من الغرابة أن يقع الخلط والتعارض فيما يروى عنه بالمعنى بقدر فهم الرواة . إن العابثين بالإسلام ومحاولي إفساد المسلمين وإزالة ملكهم من زنادقة اليهود والفرس وغيرهم من أهل الابتداع ، وأهل العصبيات العلوية والأموية والعباسية ، قد وضعوا أحاديث كثيرة افتروها وزادوا في بعض الآثار المروية دسائس دسوها ، وراج كثير منها بإظهار روايتها

(١) ص ٥٠٤ - ٥٠٧ ج ٩ تفسير القرآن الحكيم .

(٢) راجع فصل رواية الحديث بالمعنى في هذا الكتاب ص ٧٧ .

للتصالح والتقوى ، ولم تعرف بعض الأحاديث الموضوعة إلا باعتراف من تاب إلى الله من واضعها . ولقد كان الأستاذ الإمام محمد عبده رحمه الله يقول : إن الإسلام الصحيح هو ما كان عليه أهل الصدر الأول قبل ظهور الفتن — وإن بعض الصحابة والتابعين كانوا يروون عن كل مسلم وما كل مسلم مؤمن صادق ، وما كانوا يفرقون في الأداء بين ما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من غيره ، وما بلغهم عنه بمثل سمعت وحدثني — وأخبرني — ومثل — عن النبي أنه قال — أو قال رسول الله — كما فعل المحدثون من بعد ، عند وضع مصطلح الحديث — وقد ثبت أن الصحابة كان يروى بعضهم عن بعض^(١) وعن التابعين حتى عن كعب الأحبار وأمثاله — والقاعدة عند أهل السنة أن جميع الصحابة عدول^(٢) فلا يخل جهل اسم راو منهم بصحة السند ! وهي قاعدة أغلبية لا مطردة ، فقد كان في عهد النبي منافقون قال تعالى : (٩ - ١٠٢) « ومن حولكم من الأعراب منافقون . ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم » مردوا عليه ، أحكموه وصقلوه أو صقلوا فيه حتى لم يعد يظهر في سياهم وفحوى كلامهم ، كالذين قال الله فيهم — منهم (٤٧ - ٣١) : « ولو نشاء لأريناكم فلعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول » ، ولكن البلية من الرواية عن مثل كعب الأحبار ومن روى عنه أبو هريرة وابن عباس^(٣) ومعظم التفسير المأثور مأخوذ عنه وعن تلاميذه ، ومنهم المدلسون كقتادة وغيره من كبار المفسرين وكابن جريج^(٤) . فكل حديث مشكل المتن أو مضطرب الرواية ، أو مخالف لسنة الله تعالى في الخلق ، أو لأصول الدين أو نصوصه القطعية أو للحسيات وأمثاله من القضايا اليقينية ، فهو مظنة لما ذكرنا . فن صدق رواية مما ذكر — ولم يجد فيها إشكالا فالأصل فيها الصدق ، ومن ارتاب

(١) راجع فصل رواية الصحابة ببعضهم عن بعض في هذا الكتاب ص ٧٠ .

(٢) راجع فصل عدالة الصحابة في هذا الكتاب .

(٣) وكذلك كان يروى عنه سائر العبادة وطائفة كبيرة من الصحابة .

(٤) ابن جريج كان من النصارى .

في شيء منها ، أو أورد عليه بعض المرتابين أو المشككين إشكالا في متونها ،
 فليحمله على ما ذكرنا من عدم الثقة بالرواية ، لاحتمال كونها من دسائس
 الإسرائيليات ، أو خطأ الرواية بالمعنى ، أو غير ذلك مما أشرنا إليه ، وإذا لم يكن
 شيء منها ثابتاً بالتواتر القطعي فلا يصح أن يجعل شبهة على صدق الرسول صلى الله
 عليه وسلم المعلوم بالقطع ، ولا على غير ذلك من القطعيات .

فقلنا هذا الكلام الجامع ليهتدى الناس إلى دراسة الحديث — لا أحاديث
 أشرط الساعة فحسب ، بل في كل ما روى منسوباً إلى النبي صلى الله عليه وسلم .
 ونختم هذا الفصل بهذه الأحاديث المتناقضة :

أحاديث متناقضة

ولا يدري المسلمون ، بأيها يأخذون !

روى البخاري عن عمران بن حصين ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 خير أمتي قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم — قال عمران : فلا أدرى
 أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ، ثم إن بعدكم قوماً يشهدون ولا يُستشهدون ،
 ويخونون ولا يؤتمنون ، وينذرون ولا يفون ، ويظهر فيهم السُّمَن .

وعن عبد الله رضي الله عنه أن النبي قال : « خير الناس قرني ، ثم الذين
 يلونهم ، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ، ويمينه شهادته .

وقال ابن حجر العسقلاني :

قد سبق في صفة النبي (ص) قوله : بعثت في خير قرون بني آدم — وفي
 رواية بريدة عند أحمد : خبر هذه الأمة القرن الذي بعثت فيهم . وقد ظهر
 أن الذي بين البعثة وآخر من مات من الصحابة ١٢٠ سنة أو دونها ، أو فوقها بقليل
 على الاختلاف في وفاة أبي الطفيل ، وإن اعتبر ذلك من بعد وفاته (ص) فيكون
 مائة سنة أو تسعين ، أو سبعاً وتسعين !

وأما قرن التابعين فإن اعتبر من سنة مائة كان نحو سبعين أو ثمانين ، إلى أن قال : وانفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله ، من عاش حدود العشرين ومائتين ، وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهوراً فاشياً ، وأطلقت المعتزلة ألسنتها ، ورفعت الفلاسفة رؤوسها ! وامتنحن أهل العلم ليقولوا بمخلق القرآن ! وتغيرت الأحوال تغيراً شديداً ^(١) ، ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن ، وظهر قوله (ص) ثم يفسو الكذب ظهوراً بيناً ^(٢) حتى يشمل الأقوال والأفعال والمعتقدات والله المستعان !!

وقد اقتضى هذا الحديث أن تكون الصحابة أفضل من التابعين والتابعون أفضل من أتباع التابعين . . وقد احتج ابن عبد البر بحديث : مثل أمتي مثل المطر ، لا يدرى أوله خير أم آخره ^(٣) ، وهو حديث حسن له طرق قد يرتقى بها إلى الصحة . وقد روى ابن أبي شيبة من حديث عبد الرحمن بن جبر قال رسول الله ليذكرن المسيح أقواماً إنهم مثلكم أو خير - ثلاثاً ، وروى أبو داود والترمذي من حديث أبي ثعلبة رفعه : يأتي أيام للعامل فيهن أجر خمسين ، قيل : منهم أو منا يا رسول الله؟ قال : بل منكم . وهو شاهد لحديث ، مثل أمتي مثل المطر - وروى أحمد والداري والطبراني من حديث أبي جمعة قال : قال أبو عبيدة يا رسول الله أحد خير منا ! أسلمنا معك وجاهدنا معك ! قال : قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني . وإسناده حسن وقد صححه الحاكم .

وقد تعقب كلام ابن عبد البر بأن مقتضى كلامه أن يكون فيمن يأتي بعد الصحابة من يكون أفضل من بعض الصحابة وبذلك صرح القرطبي ، ولكن كلام ابن عبد البر ليس على الإطلاق في حق جميع الصحابة فإنه صرح في كلامه باستثناء أهل بدر والحديبية ، ولابن حجر كلام كثير في ذلك يرجع إليه .

(١) ص ٤ وما بعدها ج ٧ من فتح الباري .

(٢) كأن الكذب لم يفس إلا في القرن الثالث . . .

(٣) هذا الحديث رواه الترمذي وأبو يعلى والدارقطني عن أنس مرفوعاً ، وأخرجه الخطيب في الرواة عن مالك وكذا أبو الحسن القفطان في العلل ، وله شاهد عن عمار بن ياسر أخرجه ابن حبان في صحيحه وفي لفظ عند الطبراني الكبير : مثل أمتي كما لمطر يعمل الله في أوله خيراً وفي آخره خيراً ، وأخرجه البزار بسند جيد عن عمران بن حصين (وهو راوي الحديث الأول) .

ونحن نقول إن قرن النبي صلوات الله عليه وقع فيه من الأحداث الجسام ما وقع مثل فتنة عثمان وما جرت على المسلمين من بلايا ، ومثل ما فعل الأمويون في حكمهم من تقويض قاعدة الشورى في الإسلام ! ولا نطيل بذكر ما وقع في هذا للقرن مما سجله التاريخ على صفحاته .

ومن أجل ذلك نرجح أن الحديث الصحيح الذي يتفق مع روح الرسالة المحمدية هو حديث « مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره » .
هذا والأحاديث المتناقضة كثيرة تؤلف منها كتب

كتابة القرآن

رأينا قبل أن نعرض للكلام عن كتابة الحديث ، أن نأتي بفذلكه وجيزة من تأريخ جمع القرآن وكتابته لنبين كيف كانت عناية الرسول (ص) وكذا صحابته من بعده بكتابة هذا الكتاب العظيم ، وكيف كانوا يبذلون في التدقيق في جمعه وحفظه حتى أوفوا على الغاية من الكمال ، وخرج إلى الناس في أصدق صورة بلغها كتاب على مد الزمن كله ، وبذلك استحق صفة التواتر الصحيح الذي لا يمتري فيه إنسان ، ولا يختلف عليه اثنان . وتلقاه المسلمون جميعاً في مشارق الأرض ومغاربها على اختلاف مذاهبهم بالثقة التامة واليقين الكامل ، لا يشذ في ذلك منهم أحد .

ولو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد عني بكتابة الحديث كما عني بكتابة القرآن وعني الصحابة من بعده بكتابته ، بلجأت أحاديث الرسول كلها متواترة في لفظها ومعناها ، ليس شيء فيها اسمه صحيح ، ولا شيء اسمه حسن ، ولا شيء اسمه ضعيف ، ولا غير ذلك من الأسماء التي اخترعوها مما لم يكن معروفاً زمن النبي وصحابته ، وبذلك كان يرتفع الخلاف في حقيقته ، وينحط عن كاهل العلماء أعباء البحث عن صحته ، ووضع المؤلفات الكثيرة التي صنفت في « علوم الحديث » والبحث عن أحوال الرواة ، من حيث العدالة والضبط والجرح والتعديل وغير ذلك ، وكان فقهاء الدين يسرون على نهج واحد لا اختلاف بينهم في أصله ولا تباين ،

اللهم إلا في الفهم والإدراك ، إذ تكون أدلتهم كلها متواترة كالقرآن الكريم فلا يأخذون بما سموه الظن الغالب الذي فتح أبواب الخلاف ومزق صفوف الأمة وجعلها مذاهب وفرقاً ، مما لا يزال أمره بينهم إلى اليوم وما بعد اليوم قائماً . ثم كانت الأحاديث تصبح كذلك من أهم المصادر لعلماء النحو ورجال اللغة والبلاغة .

كيف كانت كتابة القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؟

كان النبي حينما ينزل عليه من القرآن ما ينزل يأمر كتابه بأن يسارعوا إلى كتابته عند النطق به حتى لقد بلغ من حرصه على أدائه كما أوحى إليه . أن كان يحرك لسانه بما يتلقاه من الوحي حتى لا يتفلس منه شيء ، فقد أخرج البخاري وغيره عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى : « لا تحرك به لسانك . . . الآية » ، قال : كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة ، وكان يحرك به لسانه وشفتيه مخافة أن يتفلس منه — يريد أن يحفظه — فأنزله الله : « لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه » ويقول إن علينا أن نجمعه في صدرك ثم نقرأه فإذا قرأناه — إذا أنزلناه عليك « فاتبع قرآنه » فاسمع له وأنصت . ثم إن علينا بيانه أي تبينه بلسانك . . . إلخ .

وكان النبي يخض صحابته على حفظه وضبطه ، والمداومة بالليل والنهار على تلاوته وكذلك كان يحث على قراءته في الصلاة وفي غير الصلاة وبذلك كثرت القراء « الحفاظ » وقد كان بعضهم يكتب ما ينزل « ابتداء من عند أنفسهم أو بأمر النبي » ومنهم من حفظ بعضه ، ومنهم من حفظ أكثره . ومنهم من حفظه كله وهم قليل .

كتاب الوحي :

كان كتاب الوحي — كما ذكرنا — الخلفاء الأربعة وسعيد بن العاص وغيرهم . وقالوا كذلك إن أكثرهم كتابة وأشهرهم بينهم كان زيد بن ثابت وإن كان أول من كتب للنبي بمكة من قريش عبد الله بن سعد بن أبي سرح الذي ارتد . ثم عاد إلى الإسلام يوم الفتح ، وأول من كتب بالمدينة أبي بن كعب وزيد بن ثابت (١) .

(١) كان بين نزول أول القرآن وآخره ، ٢٠ سنة ، أو ٢٣ ، أو ٢٥ ، وهو مبنى على الاختلاف في مدة إقامته بمكة بعد البعثة ، فقليل عشر وقيل ١٣ وقيل ١٥ ، ولم يختلف في مدة =

وفي المواهب الفتحية^(١) :

إن الزبير بن العوام وجهم بن الصلت كانا يكتبان أموال الصدقة ، وكان حذيفة يكتب خرص النخل ، وكان المغيرة بن شعبة والحصين بن نمير ، يكتبان المدائن والمعاملات .

جمع القرآن وسببه :

قضى رسول الله ولم يكن القرآن جمع في شيء وذلك أنه كان في الصدور ، وفيها كتب متفرقاً ، في عهد النبي ، ولما تولى أبو بكر ونشبت حرب الردة وقتل فيها كثير من الصحابة - خشى عمر من ضياع القرآن بموت الصحابة ، فدخل على أبي بكر وقال له : إن أصحاب رسول الله باليمامة يتهافون تهافت الفراش في النار ، وإنى أخشى ألا يشهدوا موطناً إلا فعلوا ذلك حتى يقتلوا وهم حملة القرآن^(٢) فيضيع القرآن وينسى ، ولو جمعته وكتبته ؟ فنفر منها أبو بكر ، ولما تراجعا أرسل أبو بكر إلى زيد بن ثابت وقال له : إن عمر قد دعاني إلى أمر فأبيت ، وأنت كاتب الوحي فإن تكن معه اتبعتكما ، فنفر زيد كذلك ، وقال : نفعل ما لم يفعل رسول الله ؟ فقال عمر : وما عليكما لو فعلتما ذلك ؟ فشرح الله صدرى لذلك ، ورأيت في ذلك ما رأى عمر ، ثم تبعت القرآن أجمعه من العصب^(٣) والخاف ، والأكتاف وقطع

= إقامته بالمدينة أنها عشر سنين - وكان القرآن ينزل بحسب الحاجة ، خمس آيات ، وعشر آيات وأكثر وأقل ، وصح نزول « غير أولى الضرر » وحدها وهي بعض آية - ٢٩ من كتاب التبيان للجزائري .
(١) ص ٨٥ ج ٢ .

(٢) مما يلفت النظر البعيد ، ويستريح العقل الرشيد ، أن عمر لما راعه تهافت الصحابة في حرب اليمامة تهافت الفراش في النار - وفزع إلى أبي بكر لكي يسارع إلى جمع القرآن وكتابته ، لم يقل عنهم لأنهم حملة الحديث ، بل قال لأنهم حملة القرآن ولم يطلب جمع الحديث وكتابته ، عندما فزع إلى أبي بكر ، بل جعل همه في جمع القرآن وحده وكتابته ، ولم يقف الأمر عند ذلك فحسب ؛ بل لأننا لم نجدهم وهم يجمعون القرآن ويكتبونه - وكان ذلك على عين الصحابة جميعاً - قد اقترح واحد منهم أن يجمعوا الحديث ويكتبونه ، بل انحصرت عنايتهم جميعاً في جمع القرآن فحسب ، وفي ذلك أقوى الأدلة وأصدق البراهين على أنهم لم يكونوا يعنون بأمر كتابة الحديث ، ولا أن يكون لهم فيه كتاب محفوظ ، يبقى على وجه الدهر كالقرآن الكريم .

(٣) العصب جمع عيب وهو جريد النخل ، كانوا يكشطون الخوص عنه ويكتبون في الطرف المريض ، والخاف جمع خلفة بفتح وسكون ، وهي صفائح الحجارة .
وهذه الأشياء هي التي كانوا يكتبون فيها عند نزول القرآن .

الأديم ، وصدور الرجال ^(١) . . . وقد اختص أبو بكر زيدا بذلك لأنه من كتاب الوحي ، وكان حافظاً للقرآن ، وهذا الجمع هو ضم متفرق القرآن من صحف لتكون هذه الصحف في مصحف .

تحريم في جمع القرآن :

لما اتفق الرأي على جمع القرآن وتدوينه قام عمر في الناس وقال : من تلقى من رسول الله شيئاً من القرآن فليأت به . وقال أبو بكر لعمر وزيد : اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه ؛ وكان عمر — كما علمت — لا يقبل من أحد حديثاً عن رسول الله حتى يشهد شاهدان على أنهما قد تلقياه من النبي ، وعهدوا إلى بلال أن ينادى بأبناء المدينة ، أن من كان عنده قطعة عليها شيء من كتاب الله فليأت بها إلى الجامع وليسلمها إلى الكتبة . قال أبو شامة وكان غرضهم ألا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي لا من مجرد الحفظ ، ولذلك قال زيد في آخر سورة التوبة لم أجدها مع غيره — أى لم أجدها مكتوبة مع غيره — لأنه كان لا يكتب بالحفظ دون الكتابة .

وقد روى ابن وهب في موطئه عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ابن عمر أنه قال : قد جمع أبو بكر القرآن في قرطيس اه ، وبذلك يكون أبو بكر هو أول من جمع القرآن في الصحف وهذا هو الجمع الأول ؛

هذا ما أمكن نشره هنا في هذا الحيز الضيق من الكلام في موضوع كتابة القرآن الكريم ، ولم نعرض لشيء من التفصيل عما جاء في هذا الأمر الخطير الذي تشعبت فيه الرواية ، واختلف فيها كلام الرواة لأن ذلك ليس من همتنا . ولا هو من موضوع كتابنا .

ومن شاء أن يقف على كل ما قيل في هذا الأمر فليرجع إلى كتاب الإنتقان للسيوطي ، وكتاب التبيان للجزائري والجزء الأول من « البيان في تفسير القرآن » للعلامة المحقق الكبير السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي .

وهذا الكتاب وحده كاف في بيان هذا الأمر لأن مؤلفه الجليل قد درسه درساً

(١) ارجع إلى حديث زيد بن ثابت الذين رواه البخاري في ذلك .

وافتياً، وفصل فيه القول تفصيلاً بحيث لا تجد مثله في كتاب آخر حتى ليجب على كل مسلم أن يقرأه ليستفيد منه علماً ومعرفه .

غريبة توجب الحيرة :

من أغرب الأمور ، وما يدعو إلى الحيرة أنهم لم يذكروا اسم علي رضي الله عنه فيمن عهد إليهم بجمع القرآن وكتابته ، لا في عهد أبي بكر ولا في عهد عثمان ! ويذكرون غيره ممن هم أقل منه درجة في العلم والفقه ! فهل كان علي لا يحسن شيئاً من هذا الأمر ؟ أو كان من غير الموثوق بهم ؟ أو ممن لا يصح استشارتهم أو إشرافهم في هذا الأمر ؟

اللهم إن العقل والمنطق ليقضيان بأن يكون علي أول من يعهد إليه بهذا الأمر ، وأعظم من يشارك فيه وذلك بما أتيح له من صفات ومزايا لم تنهياً لغيره من بين الصحابة جميعاً — فقد ربه النبي (ص) على عينه ، وعاش زمناً طويلاً تحت كنفه ، وشهد الوحي من أول نزوله إلى يوم انقطاعه ، بحيث لم يند عنه آية من آياته!! فإذا لم يدع إلى هذا الأمر الخطير فلإى شيء يدعى ؟ !

وإذا كانوا قد انتحلوا معاذير ليسوغوا بها تخطيهم إياه في أمر خلافة أبي بكر فلم يسألوه عنها ولم يستشيروه فيها ؟ فبأى شيء يعتذرون من عدم دعوته لأمر كتابة القرآن ؟ فبماذا نعلل ذلك ؟ وبماذا يحكم القاضي العادل فيه ؟ حقاً إن الأمر لعجيب وما علينا إلا أن نقول كلمة لا نملك غيرها وهي :

لك الله يا علي ! ما أنصفوك في شيء !

الجمع الثاني في عهد عثمان :

لبث المصحف التي كتبت في عهد أبي بكر عنده إلى أن قضى نحبه — رضي الله عنه — ثم حفظت عند عمر مدة ولايته ، وقبل موته دفع بها إلى ابنته حفصة ، وظلت عندها حتى طلبها عثمان ليراجعوا عليها المصحف الذي كتب في عهده .

كتابة القرآن في عهد عثمان :

ما كاد عمر رضي الله عنه ينقلب إلى ربه ، ويتولى عثمان الخلافة حتى أخذ أمر المسلمين يتحول ، واختلف المسلمون حتى في قراءة القرآن .

أخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق أبي قلابة أنه قال :

لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل ، والمعلم يعلم قراءة الرجل ، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون ، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين ، حتى كفر بعضهم بعضاً ، فبلغ ذلك عثمان فخطب فقال ، أنتم عندى تختلفون فن نأى عنى من الأمصار أشد اختلافاً . ورؤى البخارى عن أنس أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازى أهل الشام فى فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق : فأفزع حذيفة اختلافهم فى القراءة وقال لعثمان : يا أمير المؤمنين : أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا فى الكتاب اختلاف اليهود والنصارى اه .

وما ذكره حذيفة : رأيت أناساً من أهل حمص يزعمون أن قراءتهم خير من قراءة غيرهم وأنهم أخذوا القرآن عن «المقداد» ، ورأيت أهل دمشق يقولون إن قراءتهم خير من قراءة غيرهم ، فإنهم قرءوا بقراءة «أبي بن كعب» ورأيت أهل الكوفة يقولون مثل ذلك وأنهم قرءوا على «أبي موسى» ، ويسمون مصحفه «لباب القلوب» .

وفى رواية عمارة بن غزية ذكرها ابن حجر فى الفتح (ص ١٤ ج ٩) أن حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان فقال : يا أمير المؤمنين أدرك الناس ! قال : وما ذاك؟ قال غزوت فرج أرمينية فإذا أهل الشام يقرءون بقراءة «أبي بن كعب» فيأتون بما لم يسمع أهل العراق ، وإذا أهل العراق يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود فيأتون بما لم يسمع أهل الشام فيكفر بعضهم بعضاً .

ولما بلغ كل ذلك عثمان ورأى الأمر قد حزب أرسل إلى حفصة (١) ابنة

(١) كانت حفصة رضى الله عنها وصية من قبل أبيها عمر على أوقافه وتركته ، ويبدو أن عمر كان لا يثق بابنته عبد الله فقد روى السيوطى فى كتابه تاريخ الخلفاء قال : أخرج النخعى أن رجلاً قال لعمر : ألا تخلف عبد الله بن عمر ؟ فقال له : قاتلك الله ! والله ما أردت الله بهذا ! أستخلف رجلاً لم يحسن أن يطلق امرأته ؟ (ص ٩٨) وقد ثبت عنه أنه قال : لو كان سالم مولى حذيفة حياً لوليته (ص ١٢٣ ج ١ سير أعلام النبلاء) . أما خبر هذا الطلاق الذى أشار إليه عمر فقد رواه البخارى عن ذافع عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهى حائض على عهد رسول الله ، فقال رسول الله مره فليراجعها ثم يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس . فتلك المدة التى أمر الله أن يطلق لها النساء (ص ٢٨٨ ج ٩ فتح البارى) .

وقد ذكر ابن دقيق العيد أن النبى صلى الله عليه وسلم تغيظ مما فعل ابن عمر .

عمر أن أرسل إلىنا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك ، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان للرمط القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فلما نزل بلسانهم ، ففعلوا ، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف ، مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق .

قال الحافظ ابن حجر — وكان ذلك في أواخر سنة ٢٤ وأوائل سنة ٢٥ هـ .

الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان :

قال ابن التين وغيره : الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان ، أن جمع أبي بكر كان لحشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته . لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد ، فجعله في صحائف مرتباً آيات سورة على ما وقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم . وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءة ، حتى قرءوا بلغاتهم من اتساع اللغات ، فأدى ذلك إلى تخطئة بعضهم بعضاً ، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتباً لسوره واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش ، محتجاً بأنه نزل بلغتهم ، وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم ، رفقاً للخرج والمشقة في ابتداء الأمر ، فرأى أن الحاجة في ذلك قد انتهت فاقتصر على لغة واحدة .

عدد المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الآفاق :

اختلف في عدة المصاحف التي أمر عثمان بكتابتها ، والمشهور أنها كانت خمسة ، أرسل أربعة منها إلى الآفاق وأمسك عنده واحداً منها .

هذه لمعة ضئيلة مما جمعناه في هذا البحث رأينا لإيرادها هنا ، ولعل الله يهيئ لنا نشر البحث الطويل الذي أعدناه لكتاب برأسه في هذا الموضوع الجليل لينتفع به المسلمون خاصة ، والمعنون بالمباحث الإسلامية عامة .

وقفة قصيرة :

ولا بد لي هنا من أن أقف وقفة قصيرة أستعلن فيها ما عراني من حيرة فيما أوردوه من أنباء هذا الجمع وما فيها من تناقض كثير . فنبأ يقول : إن عمر هو الذى فرع إلى أبي بكر فى هذا الجمع ، وخبر يقول : إن هذا الجمع لم يكن فى عهد أبى بكر ، وإنما هو عمر الذى تولاه ، ورواية ثالثة تفيد أن عمر قد قتل قبل أن يكمل هذا الجمع ، وأن عثمان هو الذى أتمه ، وثم روايات أخرى كثيرة تحمل مثل هذا التناقض ، لا نتوسع بإيرادها .

ونحن لو أخذنا بالأخبار المشهورة ، التى رواها البخارى ، وهى التى فرع فيها عمر إلى أبى بكر لكى يجمع القرآن لما رأى القتل قد استحر فى وقعة اليمامة وأنه قد قتل فيها من الصحابة مئات وهم : حملة القرآن ، وإذا استمر الأمر على ذلك فإن القرآن يضيع وينسى !

لونحن أخذنا بهذا النبأ فإنه يتبين منه أن الصحابة وحدهم هم الذين كانوا فى هذا العهد يحملون القرآن ، فإذا ما ماتوا أو قتلوا ضاع القرآن ونسى : وأنه ليس هناك مصدر آخر يحفظ القرآن على مد الزمان إذ كانوا مادته وكانوا كتابه ؟

على حين ذكروا قبل ذلك فى أخبار وثيقة يرضى بها العقل ويؤيدها العلم أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يكتب كل ما ينزل عليه من قرآن وقت نزوله على العصب والخاف وقطع الأديم وغيرها ، وأنه اتخذ لذلك كتاباً أحصى التاريخ أسماءهم ، فأين ذهبت هذه النسخة ، التى لا يشك فيها أحد ولا يمتري فيها إنسان ؟ لأنها هى التى حفظ الله بها القرآن الكريم فى قوله تعالى : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » وفى قوله تعالى : « إنا علينا جمعه وقرآنه » .

إن هذه النسخة الفريدة التى تحمل الصورة الصحيحة للقرآن التى سبقت على وجه الزمن خالدة لو كانت موجودة لأغنتهم عما وجدوه فى سبيل عملهم من عناء ، ولأصبحت هى المرجع الأول للقرآن فى كل عصر ومصر والتى كان يجب على عثمان أن يراجع عليها مصاحفه التى كتبها قبل أن يوزعها على الأمصار .

تعقيب لا بد منه :

وإذا كانوا - كما قلنا - قد أوفوا على الغاية من التحقيق في كتابة القرآن الكريم وحفظه حتى لا يستطيع أحد أن يمارى في ذلك ، أو يحيك بصدده شئ من الريب فيه ، فقد قامت حول هذا الأمر الخطير أمور سموها مشكلات نرى من الواجب أن نشير إلى بعضها حتى لا يأخذ علينا أحد أننا قد أغفلنا شيئاً مما يجب أن يعلمه قراء كتابنا عن الرواية وما جنت ، وهو ما يتصل بموضوعنا « وفي كل واد أثر من ثعلبة » !

قال العلامة طاهر الجزائري في كتابه « التبيان » (١) وهو يتكلم عن وجوب تواتر القرآن وما ورد على ذلك من مشكلات :

وهنا مشكلات ترد على أصل وجوب تواتر القرآن نذكرها مع الجواب عنها :

المشكل الأول :

نقل عن ابن مسعود أنه كان ينكر سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن وقد أنكر صحة النقل عنه كثير من العلماء ، قال النووي في شرح المذهب : أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن وأن من جحد شيئاً منها كفر ، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح . وقال ابن حزم في كتاب القدر المعلي تميم الحلي : هذا كذب على ابن مسعود وموضوع ، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زر عنه ، وفيها المعوذتان والفاتحة .

وقال ابن حجر في شرح البخارى : قد صح عن ابن مسعود إنكار ذلك فأخرج أحمد وابن حبان عنه أنه كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه - وبعد أن أورد كل الروايات التي جاءت في أن ابن مسعود كان يحك المعوذتين من مصاحفه قال (ابن حجر) : فقول من قال إنه كذب عليه مردود ، والظن في الروايات

الصحيحة بغير مستند لا يقبل !!

وقال ابن قتيبة في مشكل القرآن : ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن

(١) ص ٩٦ - ١٠١ ، وكتاب التبيان هو مذهب كتاب الإتيقان للسيوطي .

لأنه رأى النبي (ص) يعوذ بهما الحسن والحسين فأقام على ظنه : ولا نقول إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار — وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه فليس لظنه أنها ليست من القرآن ، معاذ الله ! ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان ، والزيادة والنقصان ، ورأى أن ذلك مأثور في سورة الحمد لقصرها ووجوب تعلمها على كل أحد . . .

وما يشاكل ما نقل عن ابن مسعود ، ما نقل عن أبي بن كعب ، أنه كتب في مصحفه سورتين تسميان سورتي الخلع والحقد ، كان يقنت بهما وهما : اللهم إنا نستعينك ، ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نخشى عذابك ونرجو رحمتك إن عذابك بالكفار ملحق . وقد تعرض القاضي لذكر ذلك في الانتصار فقال : إن كلام القنوت المروى أن أبي بن كعب أثبت في مصحفه لم تقيم الحجة بأنه قرآن منزل بل هو ضرب من الدعاء ، وإنه لو كان قرآناً لنقل نقل القرآن وحصل العلم بصحته ، وإنه يمكن أن يكون منه كلام كان قرآناً منزلاً ثم نسخ وأبيح الدعاء به وخلط بكلام ليس بقرآن — ولم يصح ذلك عنه — وإنما روى عنه أنه أثبت في مصحفه ، وقد أثبت في مصحفه ما ليس بقرآن من دعاء وتأويل .

المشكل الثاني :

نقل عن زيد بن ثابت أنه قال في أثناء ذكره لحديث جمع القرآن في المصحف — وهو الجمع الأول — وكان ذلك في عهد أبي بكر الصديق : فقامت فتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع أبي خزيمة الأنصاري ، لم أجدهما مع أحد غيره « لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم... » إلى آخرها ، ونقل عنه أنه قال : لما نسخنا المصحف في المصاحف فقدت آية من سورة الأحزاب ، كنت أسمع رسول الله (ص) يقرؤها لم أجدها مع أحد إلا مع خزيمة الأنصاري الذي جعل رسول الله (ص) شهادته شهادة رجلين : « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه » ؛ وقد وقع هذا في الجمع الثاني ، وكان ذلك في عهد عثمان ؛ وقد اختلف

المتكلمون في ذلك ، فقال بعضهم : إن هذا الخبر ، وإن كان مخرجاً في الصحيحين ، غير صحيح ، لاقتضائه أن الآيات الثلاث المذكورة قد ثبتت بغير طريق التواتر ، وهو خلاف ما يقتضيه الدليل المذكور ، وقال بعضهم : ليس في الخبر المذكور ما يقتضى ثبوت الآيات المذكورة بغير طريق التواتر ، لاحتمال أن يكون زيد قد أراد بقوله : لم أجدها مع غير فلان : لم أجدها مكتوبة عند غيره ، وهو لا يقتضى أنه لم يجدها محفوظة عند غيره . . وقال بعضهم : إن الدليل المذكور إنما يقتضى كون القرآن قد نقل على وجه يفيد العلم — وإفادة العلم قد تكون بغير طريق التواتر ، فإن في أخبار الآحاد ما يفيد العلم ، وهى الأخبار التى احتفت بها قرائن توجب ذلك — وعلى هذا فنحن لا نستبعد أن يكون في القرآن ما نقل على هذا الوجه ، وذلك كآيات الثلاث المذكورة ، إذ المطلوب حصول العلم على أى وجه كان ، وقد حصل بهذا الوجه .

وهذا القول في غاية القوة والمتانة ، ولا يرد عليه شيء مما يرد على من أفرط في هذا الأمر أو فرط عليه .

المشكل الثالث :

روى البخارى عن قتادة أنه قال : سألت أنس بن مالك ، من جمع القرآن على عهد رسول الله (ص) ؟ فقال : أربعة كلهم من الأنصار ، أبى بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد ، قلت : من أبو زيد ؟ قال : أحد عمومتى ، وروى من طريق ثابت عن أنس أنه قال : مات النبي (ص) ولم يجمع القرآن غير أربعة ، أبو الدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد . وفيه مخالفة لحديث قتادة من وجهين : التصريح بصيغة الحصر في الأربعة ، والآخر ذكر أبا الدرداء بدل أبى بن كعب ، وقد استنكر جماعة من الأئمة الحصر في الأربعة . وقال المازرى : لا يلزم من قول أنس لم يجمعه غيرهم ، أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك ، لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه ، وإلا فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد ، وهذا لا يتم إلا إن كان لى كل واحد منهم على انفراده ، وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع

القرآن في عهد النبي (ص) وهذا في غاية البعد في العادة ، وإذا كان المرجع إلى ما في علمه ، لم يلزم أن يكون الواقع كذلك . .

وأخرج النسائي بسند صحيح عن عبد الله بن عمرو أنه قال : جمعت القرآن فقرأت به كل ليلة^(١) فبلغ النبي (ص) فقال : أقرأه في شهر الحديث .

وأخرج ابن أبي داود بسند حسن عن محمد بن كعب القرظي قال : جمع القرآن على عهد رسول الله (ص) خمسة من الأنصار ، معاذ بن جبل ، وعبد الله بن الصامت ، وأبي بن كعب ، وأبو الدرداء ، وأبو أيوب الأنصاري .

وقد اعترض الإسماعيلي على إخراج حديثي أنس معاً في الصحيح مع اختلافهما فقال : هذان الحديثان مختلفان ، ولا يجوز أن يكونا في الصحيح مع تباينهما ، بل الصحيح أحدهما . وجزم البيهقي بأن ذكر أبي الدرداء وهم والصواب أبي بن كعب ، وقال الداودي لا أرى ذكر أبي الدرداء محفوظاً ، والصحيح هو الرواية الأولى . وأما الرواية الثانية فالظاهر أن بعض الرواة « رواها بالمعنى » فزاد فيها الحصر لتوهمه أنه مراد وذهل في ذكر الأسماء ، فأبدل اسم أبي بن كعب باسم أبي الدرداء ! ومن أمعن النظر في أمر الرواية بالمعنى — لم يستبعد ذلك . اهـ ما نقلناه من كتاب التبيان .

ولم يقف فعل الرواية عند ذلك بل تبادت إلى ما هو أخطر من ذلك حتى زعمت أن في القرآن نقصاً ولحناً وغير ذلك مما أورد في كتب السنة ، ولو شئنا أن نأتى به كله هنا لطال الكلام — ولكننا نكتفي بمثالين مما قالوه في نقص القرآن ، ولم نأت بهما من كتب السنة العامة بل مما حمله الصحيحان ، ورواه الشيخان البخاري ومسلم .

أخرج البخاري وغيره عن عمر بن الخطاب أنه قال — وهو على المنبر : إن الله بعث محمداً بالحق نبياً وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها . رجم رسول الله (ص) ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيفضل بترك فريضة أنزلها الله

(١) هل هذا ممكن ؟ إن الشك ليبدو على هذا الخبر .

— والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء . ثم إنا كنا نقرأ فيما يقرأ في كتاب الله ، ألا تروغيبوا عن آباءكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آباءكم .

وأخرج مسلم عن أبي الأسود عن أبيه قال : بعث أبو موسى الأشعري ، إلى قراء أهل البصرة فدخل عليه ثلثمائة رجل قد قرءوا القرآن فقال : أنتم خيار أهل البصرة وقراؤهم ، ولا يطولن عليكم الأمد فتتسوقلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم — وإنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيها ، غير أني قد حفظت منها « لو كان لابن آدم واديان من مال لا يبتغي وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب » ، وكنا نقرأ سورة كنا نشبهها بإحدى المسبحات فأنسيها غير أني حفظت منها « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ، فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة » .

نجتزئ بما أوردنا وهو كاف عن طيبك كيف تفعل الرواية حتى في الكتاب الأول للمسلمين وهو القرآن الكريم ! ولا ندرى كيف تذهب هذه الروايات التي تفصح بأن القرآن فيه نقص وتحمل مثل هذه المطاعن مع قول الله سبحانه « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » وأيهما نصدق ؟ !
اللهم إن هذا أمر عجيب يجب أن يتدبره أولو الألباب .

تدوين الحديث^(١)

كيف نشأ تدوين الحديث :

عند ما شرعوا في تدوين الحديث دونوه على الهيئة التي وصل بها إليهم ، فجمع كل منهم ما جمع مما رواه الرواة بالأسانيد التي رواه بها ، وبعد ذلك بحثوا عن أحوال هؤلاء الرواة لكي يعرفوا من تقبل روايته ومن ترد .

وعلى أنهم قد بذلوا في هذه السبيل ما بذلوا ، لكنهم لم يصلوا إلى الغرض المرجو منه ولا بلغوا مستقر اليقين الذي تسكن إليه النفس ويطمئن به القلب من أن ما دونوه هو نفس ما نطق النبي به بحيث لا يدنو منه شك ، أو يعرفه شبهة .

وأننى لهم أن ينفذوا إلى دخائل النفوس وبواطنها حتى يطاعوا على حقيقتها ؟ ومن أجل ذلك جاءت كتبهم (كلها) وليس فيها مما جاء عن رسول الله - حديث يعتبر متواتراً ، بل نجدها قد جمعت بين ما هو صحيح في نظر الرواة وما هو موضوع لا أصل له ، ولا يخلو من ذلك كتاب حتى التي سموها الصحاح وهي البخارى ومسلم لأنها لم تسلم من سهام النقد التي وجهها إلى كتب الحديث أئمة الحديث وعلماء الأصول وعلم الكلام .

وسيتبين لك كل ذلك فيما سيقابلك في مواضيعه من هذا الكتاب .

وقد رأيت فيما تقدم من الفصل السابق أن الصحابة في عهد أبى بكر قد جمعوا القرآن في موضع واحد ، مما كان قد كتب في حياة الرسول صلوات الله عليه ، وما حفظ في الصدور ، وأنهم قد عذوا بذلك عناية فائقة ، أما أحاديث الرسول فلم يكتبوها ولم يجمعوها لأنها لم تكتب في عهد النبي كما كتب القرآن ؛ إذ كان

(١) التدوين هو تقييد المتفرق المثبت وجمعه في ديوان أى في كتاب تجمع فيه الصحف فيضم الشمل ويحفظ من الضياع ، وهو أوسع من التقييد بمعناه المحدود . في تاج العروس دونه تدويناً جمعه ، وقال فقلا عن الفيروزآبادى : الديوان مجتمع الصحف .

والتصنيف أدق من التدوين فهو ترتيب ما دون في فصول محدودة ، وأبواب متميزة . قال في تاج العروس - وصنفه تصنيفاً جملة أصنافاً ويميز بعضها عن بعض ؛ وقال الزمخشري ومنه تصنيف الكتاب .

النبي قد نهى عن كتابتها ، وكانت صدورهم ، هي التي تحملها ، ومن أجل ذلك كانوا ينشرونها بالرواية ، إلهام بنفس الألفاظ التي سمعوها من النبي - إن بقيت في أذهانهم وهذا نادر جداً - وإن وقع ذلك في بعض الأحاديث القصيرة ، أو - بما يؤدي معناها إذا غابت عنهم ، وهذا كان غالب أمرهم ، ولم يروا حرجاً من ذلك « لأن المقصود من الحديث عندهم - كما قالوا - هو المعنى ولا يتعلق في

الغالب حكم بالمبنى » بخلاف القرآن فإن لألفاظه مدخلا في الإعجاز ، فلا يجوز إبدال لفظ بلفظ آخر ، ولو كان مرادفاً له خشية النسيان مع طول الزمان ، فوجب أن يقيد بالكتابة ولا يكتفى بالحفظ - وإعجازه قائم ولا جرم على تأليف ألفاظه .

قال الإمام الخطابي في كتابه إعجاز القرآن : إنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حاصل ، ومعنى قائم ، ورباط لهما ناظم .

وقال الشيخ أبو بكر بن عمار المتنقل في فوائد على ما رواه ابن بشكوال : إنما لم يجمع الصحابة سنن رسول الله (ص) في مصحف كما جمعوا القرآن ، لأن السنن انتشرت ونسخ محفوظة من مدخولها ، فوكل أهلها في نقلها إلى حفظهم ولم يوكّلوا من القرآن إلى مثل ذلك ، وألفاظ السنن غير محروسة من الزيادة والنقصان كما حرس الله كتابه ببدیع النظم الذي أعجز الخلق عن الإتيان بمثله ، فكانوا في الذي جمعه من القرآن مجتمعين ، وفي حروف السنن ونقل نظم الكلام نصاً مختلفين ، فلم يصح تدوين ما اختلفوا فيه ^(١) .

وقد ظل الأمر في رواية الحديث على ما ذكرنا ، تفعل فيه الذاكرة ما تفعل ، لا يكتب ولا يدون طوال عهد الصحابة وصدر كبيراً من عهد التابعين إلى أن حدث التدوين - على ما قالوا - في آخر عهد التابعين ^(٢) ، قال الهروي ^(٣) : لم يكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الأحاديث إنما كانوا يؤدونها لفظاً ويأخذونها

(١) ص ٤٨ و ٤٩ من شرح شروط الأئمة الخمسة للحازي .

(٢) آخر عصر التابعين هو حدود الخمسين ومائة . والحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ٣٠٠ هـ .

(٣) ص ٧ ج ١ إرشاد الساري شرح القسطلاني و ص ١٠ ج ١ شرح الزررقاني عل الموطأ .

حفظاً ، إلا كتاب الصدقات والشيء اليسير الذي يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء ، حتى خيف عليه الدروس وأسرع في العلماء الموت ، أمر عمر بن عبد العزيز أبا بكر الحزمي ^(١) ، فيما كتب إليه : انظر ما كان من سنة أو حديث فاكتبه . وقال مالك في الموطأ رواية محمد بن الحسن : أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم : أن انظر ما كان من حديث رسول الله ، أو سنته فاكتبه لي فلاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، وأوصاه أن يكتب له ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية - وكانت تلميذة عائشة رضى الله عنها - والقاسم ابن محمد بن أبي بكر .

أما أمر عمر بن عبد العزيز فقد كان على رأس المائة الأولى ^(٢) .

ويبدو أنه لما عاجلت المنية عمر بن عبد العزيز انصرف ابن حزم عن كتابة الحديث ، وبخاصة لما عزله يزيد بن عبد الملك عندما تولى بعد عمر بن عبد العزيز سنة ١٠١ هـ ، وكذلك انصرف كل من كانوا يكتبون مع أبي بكر وفترت حركة التدوين إلى أن تولى هشام بن عبد الملك سنة ١٠٥ هـ فجاء في هذا الأمر ابن شهاب الزهري ^(٣) ، بل قالوا إنه أكرهه على تدوين الحديث لأنهم كانوا يكرهون كتابته - كما سيتبين لك بعد - ولكن لم تلبث هذه الكراهية أن صارت رضاً ولم يلبث ابن شهاب أن صار حظيًّا عند هشام فحج معه وجعله « معلم أولاده » إلى أن توفي قبل هشام بسنة ، وتوفي هشام سنة ١٢٥ هـ ، وبموته تزعزع ملك بني أمية ودب فيه الاضطراب .

(١) أبو بكر بن محمد الأنصاري ، لجدته محبة وهو تابعي فقيه ، استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وقضاها ، قال مالك : لم يكن أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن حزم . مات سنة ١٢٠ هـ .

(٢) تولى عمر بن عبد العزيز سنة ٩٩ هـ ومات سنة ١٠١ هـ . لعدله بلسم ، وإليك كلمة بليغة للجاحظ في هذا الإمام العادل .

قال في كتاب فضل هاشم على عبد شمس : والذي حسن أمره - يريد عمر بن عبد العزيز - وشبهه على الأغبياء حاله ، أنه قام بمقرب قوم قد بدلوا عامة شرائع الدين وسنن النبي صلى الله عليه وسلم وكان الناس قبله من الظلم والجور والتهاون بالإسلام في أمر صغر في جنبه ما عاينوا منه وألفوه عليه فجعلوه لما نقص من تلك الأمور الفظيعة في عداد الأئمة الراشدين - ص ٩١ من رسائل الجاحظ جمع السندوني ، ص ٢٠٤ من كتاب تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية للعلامة مصطفى عبد الرازق .

(٣) هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري أحد الأئمة توفي سنة ١٢٤ هـ .

ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلى طبقة الزهري ، وكان ذلك بتشجيع العباسيين .

وقد اعتبر ابن شهاب الزهري أول من دون الحديث ، ولعل سبب ذلك أخذ بني أمية عنه — وجاء في تذكرة الحفاظ : أن خالد بن معدان الحمصي لقي ٧٠ صحابياً . وكان يكتب الحديث وله مصنفات ، ولكن لم يأت لهذه المصنفات ذكر في كتب الحديث ، ومات ابن معدان سنة ١٠٤ هـ .

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري ، بعد أن بين أن آثار النبي لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأنهم نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم : « ثم حدث في أواخر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار ، لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض... إلخ .

وروى البخاري والترمذي عن أبي هريرة أنه قال : ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا أكتب^(١) ، والمحدثون لا يعدون ما يوجد في صحيفة محدث أو عالم رواية صحيحة عنه إلا إن حدث أنه سمعها من صاحبها ويسمونها « الوجادة » .

وقال العلامة الشيخ مصطفى عبد الرازق : « مما أكد الحاجة لتدوين السنن شيوع رواية الحديث وقلة الثقة ببعض الرواة وظهور الكذب في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأسباب سياسية أو مذهبية — أما أول تدوين للسنن بالمعنى الحقيقي فيقع ما بين سنة ١٢٠ هـ وسنة ١٥٠ هـ^(٢) .

لم يدونوا الحديث إلا مكرهين :

لما أمرُوا بتدوين الحديث لم يستجيبوا للأمر إلا مكرهين ، ذلك بأنهم كانوا يتخرجون من كتابته بعد أن مضت سنة من كان قبلهم من الصحابة على عدم

(١) ذكر البغدادي أن ما دونه عبد الله بن عمرو في صحيفته التي يسميها « الصادقة » وكان يحرس عليها حرصه على نفسه إنما كانت أدعية وصلوات كان يرجع إليها . يرجع إلى كتاب « شيخ المفيدة » لمعرفة ما في هذه الصحيفة .

(٢) ص ١٩٥ و ١٩٨ من كتاب « تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية » .

تدوينه ، فقد حدث معمر عن الزهري قال : كنا نكره كتاب العلم حتى أكرهنا عليه ^(١) هؤلاء الأمراء فرأينا ألا نمنعه أحداً من المسلمين ^(٢) .

وقال الزهري كذلك : استكتبني الملوك فأكتبهم فاستحييت الله إذ كتبها الملوك ألا أكتبها لغيرهم ^(٣) .

وذلك لأن المسلمين كان همهم في أول الإسلام مقصوراً على كتابة القرآن ، أما الحديث فقد كانوا يتناقلونه من طريق الرواية معتمدين في ذلك على ذاكرتهم . لم يعتبروا التدوين في عصر بني أمية تدويناً منسقاً :

لم يعتبر العلماء عصر بني أمية عصر تصنيف منسق ، لأنهم لم يجدوا من آثار هذا العصر كتباً جامعة مبوبة ، وإنما وجدوا أن ما صنعوه إنما كان في مجموعات لا تحمل علماً واحداً ، وإنما كانت تضم الحديث والفقه والنحو واللغة والخبر وما إلى ذلك .

قال الأستاذ العالم أحمد السكندري في كتابه تاريخ آداب اللغة العربية ^(٤) : انقضى عصر بني أمية ولم يدون فيه غير قواعد النحو وبعض الأحاديث وأقوال فقهاء الصحابة في التفسير ، ويروى أن خالد بن يزيد ^(٥) وضع كتباً في الفلك والكيمياء وأن معاوية استقدم عبيد بن سارية ^(٦) من صنعاء فكتب له كتاب

(١) قال أبو المليح : كان هشام هو الذي أكره الزهري على كتاب الحديث فكان الناس يكتبون بعد ذلك ، ورواية ابن سعد في الطبقات « فرأينا ألا يمنعه أحد من المسلمين » - ص ١٣٥ ج ٢ ق ٢ .

(٢) ص ١٠٧ من تقييد العلم للخطيب البغدادي .

(٣) ص ٧٧ ج ١ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر .

(٤) ص ٧٢ .

(٥) ذكروا أن خالد بن يزيد بن معاوية ترجم كتب الفلاسفة والنجوم والكيمياء والطب والحروب وغيرها وكانت الترجمة أحياناً من لغة يونان إلى العبرانية ومن العبرانية ، إلى السريانية ، ومن السريانية إلى العربية ، وهو أول من جمعت له الكتب وجعلها في خزانة - توفي سنة ٨٥ هـ .

(٦) عبيد بن سارية في رواية شربة الجرهمي ، استحضره معاوية من اليمن إلى الشام ليسأله عن أخبار ملوك العرب والعجم ، وأمر أن يدون ما يقول وينسب إليه ، فكان ذلك أول التدوين في التاريخ « الفهرست » لابن النديم طبعة ليبسك - ص ٨٩ . وقال الجاحظ في البخلاء إنه كان لا يعرف إلا ظاهر اللفظ أي أنه كان راوية فقط .

« الملوك والأخبار الماضية » وأن وهب بن منبه والزهرى وموسى بن عقبة كتبوا في ذلك أيضاً كتباً ، ولكن ذلك لم يقنع الباحثين في تاريخ العلوم وتصنيفها أن يعتبروا عصر بنى أمية عصر تصنيف ، إذ لم تتم فيه كتب جامعة حافلة مبوبة مفصلة وإنما كان كل ذلك مجموعات تدون حسب ورودها واتفاق روايتها اه^(١) .

وقال الغزالي في الإحياء : بل الكتب التصنيفية محدثة لم يكن شئ منها في زمن الصحابة وصدر التابعين وإنما حدث بعد سنة ١٢٠ هـ وبعد وفاة جميع الصحابة وجلة التابعين رضى الله عنهم ، وبعد وفاة سعيد بن المسيب (توفى سنة ١٠٥ هـ) والحسن (توفى سنة ١١٠ هـ) وخيار التابعين ، بل كان الأولون يكرهون كتب الحديث ، وتصنيف الكتب ، لئلا يشتغل الناس بها عن الحفظ وعن القرآن وعن التدبر والتذكر ، وقالوا : احفظوا كما كنا نحفظ ...^(٢)

والذى يخلص من ذلك كله أن أول تدوين الحديث قد نشأ في أواخر عهد بنى أمية وكان على طريقة غير مرتبة من صحف متفرقة تلف وتدرج بغير أن تقسم على أبواب وفصول ، ولعل هذا التدوين كان يجرى على نمط ما كان يدرس في مجالس العلم في زمنهم — إذ كانت غير مخصصة لعلم من العلوم ، وإنما كان المجلس الواحد يشتمل على علوم متعددة ، قال عطاء^(٣) ما رأيت مجلساً أكرم من مجلس ابن عباس ، ولا أكثر فقهاً ولا أعظم هبة ، أصحاب القرآن يسألونه وأصحاب العربية يسألونه ، وأصحاب الشعر يسألونه ، فكلهم يصدر من واد فسيح ، وقال عمر بن دينار : ما رأيت مجلساً أجمع لكل خير من مجلسه (ابن عباس) الحلال والحرام وتفسير القرآن والعربية والشعر . وهذا هو الطور الأول من التدوين ولم يصل إلينا منه أى كتاب .

(١) ص ٧٢ من تاريخ آداب اللغة العربية للسكندرى .

(٢) ص ٧٩ ج ١ من طبعة بولاق سنة ١٢٩٦ هـ .

(٣) عن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه أنه قال ، كنا نكتب الحلال والحرام وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع - ص ٧٣ ج ١ جامع بيان العلم .

التدوين في العصر العباسي

وقال السكندري :

هب العلماء في العصر العباسي إلى تهذيب ما كتب في الصحف وتدوين ما حفظ في الصدور ، ورتبوه وبوبوه وصنفوه كتباً ، وكان من أقوى الأسباب في إقبال العلماء على التصنيف في هذا العصر حث الخليفة أبي جعفر المنصور ^(١) عليه وحمله الأئمة الفقهاء على جمع الحديث ، والفقه ، وأنه قد بذل - على بخله - في هذا السبيل أموالاً طائلة ، وذكروا أن عنايته بالعلم لم تقف عند تعصيد العلوم الإسلامية ، بل إنه حمل العلماء والمترجمين من السريان والفرس أن ينقلوا إلى العربية من الفارسية واليونانية علوم الطب والسياسة والحكمة والفلك والتنجيم والآداب والمنطق وغيرها ^(٢) . فكان بذلك أول حاكم ترجمت له الكتب من اللغات الأخرى إلى العربية ، على أن عنايته بالحديث وجمعه وتدوينه كانت فائقة ، حتى لقد قيل له : هل بقي من لذات الدنيا شيء لم تنله ؟ فقال : بقيت خصلة ، أن أقعد في مصطبة وحولي أصحاب الحديث . وهو الذي أشار على مالك بن أنس أن يضع كتاب « الموطأ » في بعض الروايات .

وقال الصولي : كان المنصور أعلم الناس بالحديث والأنساب .

ولا عجب في أن يكثر رجال الحديث في عهد المنصور ولا في أن يشتد العلماء في طلب آثار الرسول وفي أن يرغبوا في جمعها وتدوينها ، وقد قال عمر بن عبد العزيز إن السلطان بمنزلة السوق يجلب إليها ما ينفق فيها ، فإن كان برّاً أتوه ببرهم ، وإن كان فاجراً أتوه بفجورهم ^(٣) ؛ قال ابن تغرى بردى في حوادث ١٤٣ ما يلي : قال الذهبي : وفي هذا العصر (سنة ١٤٣ هـ) شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث

(١) كان أبو جعفر أول خليفة ترجمت له الكتب السريانية والأعجمية بالعربية ، وأول من أوقع الفرق بين بني العباس والعلويين ، بعد أن كان أمرهم واحداً - تولى سنة ١٣٦ هـ ومات سنة ١٥٨ هـ .

(٢) ص ٧٢ من كتاب تاريخ آداب اللغة العربية للسكندري .

(٣) هناك رواية أخرى ، أن أبا حازم الأعرج قال لسليان بن عبد الملك : إنما السلطان سوق فما ينفق عنده حمل إليه .

والفقه والتفسير فصنف ابن جريح^(١) التصانيف بمكة (مات سنة ١٥٠ هـ)،
وصنف سعيد بن أبي عروبة (مات سنة ١٥٦) وحامد بن سلمة (مات سنة ١٦٧)
وغيرهما بالبصرة، وصنف أبو حنيفة الفقه والرأى بالكوفة (مات سنة ١٥٠)، وصنف
الأوزاعي بالشام (مات سنة ١٥٦ أو ١٥٧)، وصنف مالك الموطأ بالمدينة (مات
سنة ١٧٩) وصنف ابن إسحاق المغازي (مات سنة ١٥١)، وصنف معمر باليمن
(مات سنة ١٥٣) وصنف سفيان الثوري كتاب الجامع بالكوفة (مات سنة ١٦١)
ثم بعد يسير صنف هشام^(٢) كتبه (مات سنة ١٨٨) وصنف الليث بن سعد
(سنة ١٧٥) وعبد الله بن لهيعة (سنة ١٧٤) ثم ابن المبارك (سنة ١٨١) والقاضي أبو يوسف
يعقوب (سنة ١٨٢) وابن وهب (سنة ١٩٧) وكثر تبويب العلم وتدوينه وترتيب ودونت
كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان سائر العلماء
— وفي رواية (كان الأئمة) — يتكلمون عن حفظهم ويروون العلم عن صحف غير
مرتبة. اهـ كلام الذهبي^(٣).

ولأنهم كانوا في عصر واحد فإنه لا يعلم على التحقيق أيهم كان الأسبق
بالتدوين، فبعضهم قال: إن أول من صنف سعيد بن أبي عروبة. وبعضهم قال:
ابن جريح، وبعضهم قال: الربيع بن صبيح وبعضهم قال: حماد بن سلمة، وقال
ابن حجر: أول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة — إلى أن قام
كبار الطبقة^(٤) الثالثة فدوّنوا الأحكام، فصنف مالك الموطأ وتوخى فيه القوى
من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم.
وقال الحفاظ ابن حجر والعراقي: وكان هؤلاء في عصر واحد فلا يدري أيهم
أسبق، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم إلى أن رأى بعض
الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي خاصة، وذلك على رأس المائتين، ولم يصل إلينا
من هذه المجموعات إلا موطأ مالك، ووصف لبعض المجموعات الأخرى، وكذلك

(١) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح الرومي.

(٢) هو هشيم وكان بواسط.

(٣) ص ٣٥١ ج ١ من النجوم الزاهرة و ص ١٠١ تاريخ الخلفاء للسيوطي.

(٤) الطبقة في اصطلاح المحدثين عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ.

كان التدوين في هذا العصر يمزج الحديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم كما قال ابن حجر، وظل على ذلك إلى تمام المائتين .
وهذا هو الطور الثاني من أطوار التدوين .

التدوين بعد المائتين :

أخذت طريقة تدوين الحديث بعد المائتين صورة أخرى ، ذلك أن يفرد حديث النبي خاصة بالتدوين ، بعد أن كان مشوباً بغيره مما ليس بحديث ، فصنف عبيد الله بن موسى العيسى الكوفي (٢١٣) مسنداً ، وصنف مسدد بن مسرهد البصري (٢٢٨) مسنداً ، وصنف الحميدى (٢١٩) مسنداً وغيرهم .

واقتنى الأئمة بعد ذلك أثرهم كالإمام أحمد (٢٤١) وإسحاق بن راهويه (٢٣٧) وغيرهما ، ولئن كانت هذه المسانيد قد أفردت الحديث وجده بالتدوين ولم تخلط به غيره من أقوال الصحابة ولا غيرهم — إنها كانت تجمع بين الصحيح وغير الصحيح . مما كان يحمله سيل الرواية في هذا الزمن من الأحاديث ، إذ لم يكن قد عرف إلى هذا العصر تقسيم الحديث إلى ما تعارفوا عليه من صحيح وحسن وضعيف ولذلك كانت هذه المسانيد دون كتب السنن في المرتبة ولا يسوغ الاحتجاج بها مطلقاً ، وستكلم عن هذه المسانيد فيما بعد وعن منزلتها بين كتب الحديث المعروفة .
وقد استمر التدوين على هذا النمط إلى أن ظهرت طبقة البخارى ، ومن ثم أخذ صورة أخرى ودخل في دور جديد ، هو دور التنقيح والاختيار .

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح البارى :

لما رأى البخارى هذه التصانيف ورواها ، وانتشق رياها واستعجلى محياها وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين ، والكثير منها يشمله التضعيف ^(١) فلا يقال لغة سمين ، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذى لا يرتاب فيه أمين ، وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين فى الحديث والفقہ إسحاق بن إبراهيم الحنظلى المعروف بابن راهويه . . قال أبو عبد الله بن إسماعيل البخارى : كنا عند إسحاق بن راهويه فقال : لو جمعتم

(١) بل الوضع كما سيتبين لك .

كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح^(١) .

الأطوار التي اقلب فيها التدوين :

تبين لك فيما تقدم أن أحاديث رسول الله صلوات الله عليه لم تدون في حياته ولا في عصر الصحابة وكبار تابعيهم ، وأن التدوين لم ينشأ إلا في القرن الثاني للهجرة في أواخر عهد بني أمية ، وأنه لم يتخذ طريقاً واحداً بل اقلب في أطوار مختلفة .

فكان في أول أمره جمعاً من رواية الرواة مما وعث الذاكرة من أحاديث رسول الله ، وكان ذلك في صحف لا يضمها مصنف جامع مبوب ، وكانت هذه الصحف تضم مع الحديث فقهاً ونحواً ولغة وشعراً وما إلى ذلك ، مما تقضى به طفولة التدوين ، وهذا هو «الطور الأول» من التدوين ولم يصل إلينا منه شيء في كتاب خاص جامع ثم أخذ التدوين «طوره الثاني» في عصر العباسيين فهذب العلماء — بما اقتبسوا من مدينة فارس — ما في هذه الصحف ورتبوه ، بعد أن ضموا إليه ما زادت الرواية في هذا العصر ، وصنفوا من كل ذلك كتباً كسروها على الحديث وما يتصل به من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين ولم يدخلوها فيها أدباً ولا شعراً . وكان كثير من المتعلمين يطلقون اسم الحديث على ما يشمل آثار الصحابة والتابعين . وأخذ التدوين هذا النمط تبعاً لارتقاء التأليف في العصر العباسي ، وتميزت العاوم بعضها من بعض وجمعت مسائل كل علم على حدة ، وظل التأليف يجري على هذا السنن إلى آخر المائة الثانية ولم يصل إلينا من الكتب المبوبة في هذا الطور إلا موطأ مالك رحمه الله .

وبعد المائة الثانية أخذ التدوين يسير في طريق أخرى دخل بها في «الطور الثالث» فأنشأ العلماء يفردون كل ما روى من الأحاديث في عهدهم بالتدوين بعد أن كان من قبل مشوباً بأقوال الصحابة وغيرهم — كما بينا — وصنفت في ذلك مسانيد كثيرة أشهرها مسند أحمد وهو لا يزال موجوداً بيننا ، وستحدث عنه عند

الكلام على كتب الحديث ونين منزلته من الصحة وقيمتها بينها .

والمسند - أن يجعل جميع ما يروى عن كل صحابي - أى ما يسند إليه - فى باب على حدة مهما كان موضوع الحديث ، وأيا كانت درجته من الصحة إذ لم يكن قد ظهر تمييز الصحيح من غير الصحيح فى التأليف .

ولقد كانت هذه المسانيد تحمل الأحاديث الصحيحة والموضوعة كما قلنا ، وجرى العمل على هذا النهج حتى ظهر البخارى وطبقته فانتقل التدوين إلى :

« الطور الرابع » وهو طور « التنقيح والاختيار » كما ذكرنا آنفاً ، فوضعوا كتباً مختصرة فى الحديث اختاروا فيها ما رأوا أنه من الصحيح على طريقتهم فى البحث ، كما فعل البخارى ومسلم ومن تبعهما ، وستكلم عن هذه الكتب كلها عند الكلام على كتب الحديث ، وهذا الطور من التصنيف هو الأخير ؛ إذ أصبحت هذه الكتب هى المعتمدة عند أهل السنة ؛ أما الشيعة فلهم كتب فى الحديث يعتمدون عليها ولا يثقون إلا بها ، ولكل قوم سنة وإمامها .

وبهذا يخلص لك أن التدوين المعتمد لدى الجمهور لم يقع إلا حوالى منتصف القرن الثالث إلى القرن الرابع . .

أثر تأخير التدوين :

لما تركت أحاديث الرسول صلوات الله عليه بغير تدوين فى عهده ولم ينهض الصحابة من بعده لكتابتها كما كتبوا القرآن ، اتسعت أبواب الرواية عن رسول الله لكل ذى هوى زائف ، أو دخلة سيئة ، من غير خوف من ضمير ولا وازع من دين فرووا ما شاءوا أن يرووا^(١) .

ولو أن المسلمين الأولين أو من دخلوا فى الإسلام - من بعد - كانوا طبقة واحدة فى الصدق ، ودرجة متساوية فى العدل وكمال السيرة ، أو لو أن الرواية قد وقفت على من أطلقوا عليهم اسم الصحبة الصحيحة ، وربطت الكتابة ما روى فى عهد الخلفاء الراشدين ، لكان عسى أن يكون النقل مقصوراً على ما قاله النبي صلوات الله عليه بغير زيادة ولا نقص ، ولجاءت الأحاديث كلها صحيحة لا شك فيها - ومن ثم

(١) راجع فصل وضع الحديث وأسبابه فيما سبق ص ١١٨ .

كانت الأمة تتلقاها بالرضا والتسليم، كما تلقت من قبلها آيات القرآن الحكيم ،
ويأخذها الخلف عن السلف بألفاظها ومعانيها ولا يخالف أحد من المسلمين وغير
المسلمين فيها ، ثم تسير الأمة على نورها وتهتدى بهديها ، من غير تمذهب ولا تفرق
كما هو الأصل في الدين الذي يقول كتابه « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا —
إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء » ، ولكن الناس هم الناس في
كل عصر ، والبشر لهم طباع لا تتغير ، وغرائز لا تتبدل ، وأهواء لا تتحول ،
وما كان الصحابة رضوان الله عليهم ومن جاء بعدهم من التابعين بدعاً من الناس
ولا هم بالمعصومين^(١) ، سنّة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

وبحسبك أن تعرف أنه ما كاد الرسول صلاوات الله عليه ينتقل إلى الرفيق
الأعلى ، حتى ذر قرن الخلاف بين أصحابه حتى قبل دفن جثمانه الطاهر ثم ارتد
كثير ممن صحب النبي ، ولولا حزم أبي بكر وصرامة عمر ومن عاونهما من خيار
الصحابة وصالحهم لاندك صرح الإسلام وهو في المهد .

ومن أجل ذلك كان كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وعلى لا يصدقون من
يروى لهم من الصحابة — حتى من كبارهم — حديثاً إلا إذا جاء بشهيد يشهد معه أنه
قد سمعه من النبي ، أو يحلف أنه تلقاه عنه ، ولو كانوا كلهم مبرئين من الخطأ
والكذب كما قالوا عنهم لقبات رواية كل من يروى منهم في عهد هؤلاء الخلفاء
الكبار ، والدين في عفوانه والأعلام ظاهرة — بغير شاهد أو يمين ، وبخاصة أنهم
كانوا هم الناس الذين تلقوا الدين مشافهة عن نبيهم — ولا يزال نور النبوة يشرق
في قلوبهم .

إن الذي يريد أن يدرس تاريخ الإسلام على حقه إنما يجب عليه أن يحيط
علماً بما كان عليه العرب قبل الإسلام عامة وبخاصة بين بني هاشم وبين بني أمية
في الجاهلية^(٢) ثم في الإسلام . وبما شجر بين الصحابة منذ عهد عثمان والحروب
التي وقعت بين علي رضي الله عنه وبين معاوية وجنودهما أكثرهم من الصحابة، وما كان

(١) راجع فصل عدالة الصحابة من هذا الكتاب .

(٢) ارجع إلى كتاب النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم للمقريزي . وإلى كتابنا «شيخ
المضيرة» لكي تعرف كيف قامت دولة بني أمية .

بعد ذلك بين الأمويين والعباسيين ، وكذلك ما كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين اليهود - وما تكنه قلوب أهل الأديان والأُمم الأخرى للإسلام من بغض وشتان .

حقاً يجب على كل من يريد أن يقف على تاريخ الإسلام الصحيح أن يحيط بذلك كله علماً فتنكشف أمامه آفاق بعيدة ينبعث منها نور قوى يهدى إلى تحليل الحوادث تحليلًا صادقاً ، وتعليل الوقائع تعليلًا صحيحاً ؛ فإن كل هذه الأمور كان لها ولا ريب أثر بعيد في تكوين التاريخ الإسلامى وفيما تدسس إلى تفسير القرآن من أساطير ، وما نسب إلى النبي - كذباً - من أحاديث .

وإن التاريخ لينبئك أن رسول الله (ص) ما كاد ينتقل إلى الرفيق الأعلى حتى بدا ما كان يكنه بنو أمية من الموجدة لبني هاشم مما كان قد استمر بغطاء الإسلام حيناً ، فحاولوا إغراء بنى هاشم بالمطالبة بالخلافة لكى تقع الفتنة ، ولكن يقظة على أحبطت كيدهم فسكنوا وطؤوا على ما بين جوانحهم حتى يهيشوا فرصة تسنح لهم إلى أن تهبأت في خلافة عثمان رضى الله عنه .

ذلك بأنه ما كاد يتولى الأمر حتى كشف الأمويون عما كانت تخفى صدورهم - وكان رضى الله عنه أمويًا - وأخذوا ينفذون خططهم بدقة ومهارة حتى أصبح الأمر كله فى عهده لهم ، وانقلب نظام الحكم كله فى السنين الأخيرة من حكم عثمان من خلافة عادلة ، إلى ملك تتعاوره الأهواء ، وتتداوله الأغراض .

ولما انشقت العصا بعد وفاة عثمان واستعرت نار الفتنة ، وانشعب الناس إلى شعب متعددة ، أخذ كل فريق يؤيد حزبه بكل ما يستطيع من وسائل التأييد المادية والمعنوية والقولية ، فهذا يشايح الهاشميين ، وذاك يناصر الأمويين ، وهكذا .

وقد رأوا أن أقوى أسلحة الغلب أن يستعين كل فريق بأدلة مأثورة عن النبي تشد أزر فرقته وتقوى دعوتها ، من أجل ذلك أخذوا جميعاً يروون أحاديث ينسبونها إلى الرسول صلوات الله عليه ، وبخاصة فى الفضائل ، كما رأيت ذلك فى أسباب وضع الحديث من قبل .

ولأنهم لم يفعلوا ذلك إلا لأنهم وجدوا أن شخص الرسول صلوات الله عليه مما تعنوا له الهام ، وأن مقامه بينهم جميعاً فوق كل مقام ، ولكن الغلب كتب

لبنى أمية على بنى هاشم بما كان لهم من قوة ومكر ، وما كان في أيديهم من مال وسلطان وقهر .

وتم ناحية أخرى كان لها حظ كبير - في العبث بالرواية - وكان عمل أصحابها دينياً خفياً ، وغايتها التي تسعى إليها أن تفسد عقائد الدين النقية ، بأن تدخل فيها ما ليس منها وتدس إليها من التعاليم الزائفة ما يشوه جمالها ، أولئك هم أهل الكتاب من اليهود والنصارى الذين أظهروا الإسلام خدعة ، ثم ألقوا ما شاء لهم الكيد والهوى من الإسرائيليات والمسيحيات والأكاذيب في دين العرب الجديد - كما مر بك - ومن هذا ، ومن أسباب كثيرة بينهاها من قبل ، أخذ الوضع والكذب يفشوان بين الناس ، واستبحرت الرواية عن رسول الله حتى ركب الناس في ذلك - كما قال ابن عباس - الصعبة والدلول .

وإذا كان القرآن وهو الذي جعل له الرسول كتاباً يقيدونه ساعة الوحي وكتب مرة أخرى في عهد أبي بكر ، وكان يحفظه كثير من الصحابة ، وقضى الله بحفظه في قوله تعالى : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » ، قد اختلف المسلمون في قراءته حتى كفر بعضهم بعضاً ، ووقع هذا الاختلاف قبل انقضاء حوالى عشر سنين على موت الرسول صلوات الله عليه حتى اضطر عثمان في سنة ٢٥ هـ إلى كتابة مصاحف تحمل الصورة الصحيحة منه ، ويبعث بها إلى الأمصار ، ويأمر بما سواها من المصاحف التي تحمل القرآن المختلف في قراءته أن يحرق - إذا كان أمر القرآن هكذا ، فترى ماذا يكون أمر الحديث وهو لم يكتب في عهد النبي ، ولا في عهد أبي بكر ولا في عهد عثمان وظل أمره مطلقاً من قيد التدوين تكتفه تلك الأهواء المختلفة ، وتترامى به تيارات الأغراض المتباينة قرناً وبعض قرن !!!

من أجل ذلك كان الوصول إلى معرفة الأحاديث الصحيحة شاقاً ، والبحث عن معرفة حقيقة ضمائر الرواة أشق . وإذا علم ذلك كله بدا - ولا ريب - أن تأخير التدوين كان له ضرر بالغ ، إذ كان سبباً في اتساع آفاق الرواية ، واختلاط الصحيح بالموضوع ، وتعذر التمييز بينهما على مر الدهور .

تدوين الحديث عند الشيعة :

بعد أن فرغنا من الكلام على تدوين الحديث عند أهل السنة رأينا أن نتم بحثنا عن تاريخ تدوينه عند الشيعة حتى نستوفى الكلام في هذا الأمر من كل نواحيه فنقول :

إن الشيعة يقولون : إن أول من جمع الحديث ورتبه على الأبواب أبو رافع مولى رسول الله (١) وله كتاب السنن والأحكام والقضايا ، وقالوا : فلا أقدم منه في ترتيب الحديث وجمعه في الأبواب (٢) .

وقال العالم الكبير محمد الحسين آل كاشف الغطاء النجفي في كتابه « المطالعات والمراجعات والردود » (٣) : إن أول من دون الحديث ابن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام وخازنه على بيت المال ، بل الحق أن أول من دونه هو نفس أمير المؤمنين عليه السلام كما يدل عليه خبر الصحيفة في الصحيحين (٤) .

(١) أبو رافع مولى رسول الله واسمه أسلم وكان للعباس بن عبد المطلب فوهبه لرسول الله ، وهو الذي عمل منبر رسول الله من أثل الغابة ، وكانت سلمى مولاة رسول الله عند أبي رافع فولدت له عبدة الله بن أبي رافع كاتب على عليه السلام .

(٢) ص ٢٧ ، ٢٨ من كتاب « الشيعة وفنون الإسلام » لمؤلفه السيد حسن الصدر من علماء العراق - مطبعة العرفان بصيدا سنة ١٣٣١ .

(٣) ص ٥٦ .

(٤) أوردنا من قبل حديث الصحيفة بين الأحاديث التي استشهدنا بها على إثبات الرواية بالمعنى .

نشأة علم الحديث

بيننا من قبل أنه لو أن أحاديث الرسول كانت قد كتبت عندما كان ينطق بها ، وحفظ ما كتب على وجه الدهر منها ، لتلقاها الناس كما تلقوا كتاب الله بغير بحث في صحتها ، ولا تنقيب عن حقيقتها ، ولكن عدم تدوينها في عهد صاحب الرسالة وأصحابه ، وإتيانها من ناحية الرواية قد ألزم العلماء أن يبحثوا في أمرها لكي يعرفوا الصحيح والموضوع منها ، وغير ذلك من أمور هذا العلم .

أول من ألف علم الحديث :

قال الحافظ ابن حجر ^(١) : أول من صنف في الاصطلاح القاضي أبو محمد الرامهرامزي ^(٢) فعمل كتاب « المحدث الفاضل بين الراوى والواعى » لكنه لم يستوعب ، والحاكم أبو عبد الله النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥ ، ولكنه لم يهذب ولم يرتب ، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠ م) فعمل على كتابه مستخرجاً وأبقى أشياء للمنتقَب ثم جاء بعده الخطيب البغدادي (٤٦٣) إلى أن جاء الحافظ الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح (٦٤٣) فجمع كتابه المشهور فهذب فنونه ، ولهذا عكف الناس عليه ، وساروا بسيره ، فتنهم المختصر له ، كالنوى في تقريبه والناظم له كالعراقى (٨٠٦) . انتهى باختصار .

المراد من علم الحديث :

وقال ابن خلدون في فصل « علوم الحديث » من مقدمته ^(٣) :

ومن علوم الحديث النظر في الأسانيد ومعرفة ما يجب العمل به من الأحاديث بوقوعه على السند الكامل الشروط ، لأن العمل إنما وجب بما يغلب على الظن صدقه

(١) ص ٩ من تدريب الراوى .

(٢) المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ورامهرمز بلدة من بلاد فارس وكتابه « المحدث الفاضل بين الراوى والواعى » توجد نسخة خطية منه بدار الكتب المصرية .

(٣) ص ٤١٧ .

من أخبار رسول الله ، فيجتهد في الطريق التي تحصل ذلك الظن ، وهو معرفة رواية الحديث بالعدالة والضبط . . . إلخ .

وقال النووي في شرح خطبة مسلم :

المراد من علم الحديث ^(١) تحقيق معاني المتون وتحقيق علم الإسناد والمعلل ، و" عبارة عن معنى في الحديث خفي يقتضي ضعف الحديث مع أن ظاهره السلامة منها ، وتكون العلة تارة في المتن ، وتارة في الإسناد ، وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع ولا الإسماع ولا الكتابة ^(٢) بل الاعتناء بتحقيقه والبحث عن خفي معاني المتون والأسانيد والفكر في ذلك ودوام الاعتناء به ومراجعة أهل المعرفة ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه ^(٣) .

سند الحديث ومثله :

« السند » في اللغة ما استندت إليه من جدار وغيره ، وهو في عرف أهل الحديث طريق متن الحديث ، وسمى « سنداً » لاعتماد الحفاظ عليه في صحة الحديث ووضعه . وقد يقال للطريق « الوجه » فيقال : هذا الحديث لا يعرف إلا من هذا الوجه . « والمتن » في اللغة الظهر وما صلب من الأرض وارتفع ، ثم استعمل في العرف بما ينتهي إليه السند ، مثال ذلك قول يحيى : أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله قال : لا يبيع بعضكم على بيع بعض ، فسند الحديث ، هم الرواة ومتن الحديث « لا يبيع بعضكم . . . إلخ » .

من يؤخذ منه الحديث :

اتفق علماء الحديث على أنه لا يؤخذ بالحديث إلا إذا كان رواه موصوفين بهاتين الصفتين : العدالة ، والضبط . والعدالة هي الركن الأكبر في الرواية .

(١) وصف هذا العلم عالم جليل فقال : إنه علم اصطلاحى محض يعنى بكده الحافظة ويستنبط بقوة الذاكرة ، فلا يستلذه الفكر الفواص على حقائق المعقولات ؛ ولا الخيال الجوال في جواء الشعريات ، ولا الروح المرفوف في رياض الأدب أو المخلق في سماء الإلهيات - ص ١٠ من مقدمة كتاب قواعد التحديث للقاسمي - طبعة دمشق .

(٢) فليسمع حشوية دهرنا الذين لم يبلغوا في علم الحديث حتى أن يسموا أو يسموا ، وإنما كل علمهم أن يقرؤوا بعض كتب الحديث أو يطبعوها ليغنموا أثمانها . (٣) ص ٢٨ .

« والعدالة » وحدها غير كافية ، وقد اختلفوا في صفتها اختلافاً شديداً حتى قالوا :
 « إن من الصعب الوقوف على رسم العدالة فضلاً عن حدها ، وخاضوا في ذلك كثيراً ،

ولا نطيل فيما قالوه في ذلك ، وقد عرفوا « الضابط » ^(١) في الرواية بأنه هو الذى يقل خطؤه في الرواية — وغير الضابط هو الذى يكثر غلطه ^(٢) وهمه ، سواء أكان ذلك لضعف استعداده ، أم لتقصيره في اجتهاده ، وقد وضعوا صفات كثيرة للضابط لا نعرض لها ^(٣) . لأن كلاً من العدالة والضبط له مراتب عليا ووسطى ودنيا ، ويحصل من تركيب بعضها مع بعض مراتب للحديث مختلفة في القوة والضعف ^(٤) .

و « الثقة » هو الذى يجمع بين العدالة والضبط ، وليس كل ما يرويه « الحافظ المتقن » صواباً لاحتمال أن يكون قد زل في بعض المواضع ، وكذلك ليس كل ما يرويه « غير الحافظ المتقن » خطأ لإصابته في كثير من المواضع ، والعامل الالهي هو الذى يسعى لمعرفة صواب كل فريق ليأخذ به .

الخبر وأقسامه :

لما كان الحديث عبارة عن أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله كما عرفوه ، وكان من لم يدرك هذه الأقوال بطريق الحسن لا سبيل له إلى إدراكها إلا بطريق الخبر ، اعتنى العلماء ببيان أقسام الخبر مطلقاً ، وجعلوا للحديث الذى هو قسم من أقسام الخبر بحثاً خاصاً به .

وقد قسم « علماء الكلام والأصول » الخبر إلى قسمين : خبر متواتر ، وخبر آحاد « فالخبر المتواتر » هو خبر عن محسوس أخبر به جماعة بلغوا في الكثرة مبلغاً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب فيه ؛ وهو مفيد للعلم بنفسه ^(٥) لأنه صحيح قطعاً

(١) الراوى الضابط في الحقيقة هو الذى يؤدي ما سمع إلى غيره بغير تغيير ولا تبديل كما جاء في الحديث : وأداها كما سمعها لفظاً ومعنى .

(٢) قال ابن تيمية : وأما الغلط فلم يسلم منه أكثر الناس بل في الصحابة من قد يغلط أحياناً وفيمن بعدهم ولهذا كان فيما صنف في الصحيح أحاديث يعلم أنها غلط .

(٣) قسموا الرواة الجامعين بين العدالة والضبط باعتبار تفاوت درجاتهم إلى تسعة أنواع بينوها في كتبهم .

(٤) ص ٤٠٧ من توجيه النظر .

(٥) لم يسلم المتواتر من شبهة على إفادته — علم اليقين — فن هذه الشبهة أنه يجوز أن تخبر جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب بأمر حياة فلان وتخبر جماعة أخرى مثلهم بما ينقض خبرهم .

ويجب الأخذ به من غير توقف في العقائد وهو دليلها .

و « خبر الآحاد » ويسمى أيضاً خبر الواحد - هو الخبر الذي لم يبلغ نقلته في الكثرة مبلغ الخبر المتواتر ، سواء أكان الخبر واحداً أم اثنين أم ثلاثة أم أربعة أم خمسة ، إلى غير ذلك من الأعداد التي لا يشعر بأن الخبر دخل بها في خبر المتواتر^(١) . وهو يفيد الظن ويؤخذ به في العبادات والمعاملات ، ولا يؤخذ به في العقائد .

وفي شرح النوري على مسلم : أن الخبر ضربان ، متواتر وآحاد .

فالمتواتر ما نقله عدد لا يمكن موافاتهم على الكذب عن مثلهم ويستوى طرفاه والوسط ويخبرون عن حس غير مظنون ويحصل العلم بقولهم^(٢) ، والختار الذي عليه المحققون والأكثر أن ذلك لا ينضبط بعدد مخصوص ولا يشترط في الخبرين الإسلام ولا العدالة . وأما « خبر الواحد » فهو ما لم يوجد فيه شرط « المتواتر » سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر^(٣) . وفيه الصحيح ، وغير الصحيح ، وكل كتب الحديث تدخل في قسم « الآحاد » .

حكم المتواتر والآحاد :

إذا كان الخبر متواتراً أفاد « العلم قطعاً » ، وإذا كان خبر آحاد لم يفد العلم قطعاً ، وقد يوجد في أخبار الآحاد ما تسكن إليه النفس .

= وقال الفزالي : إن العدد الكثير ربما يخبرون عن أمر تقتضي آيالة الملك وسياسته إظهاره والمخبرون من رؤساء جنود الملك ، فيتصور إجماعهم تحت ضغط الآيالة على الاتفاق على الكذب .

والفرقة التي أنكرت إفادة المتواتر العلم اليقيني قالت إن الحاصل منه هو الظن القوي الغالب .

(١) ص ٣٣ توجيه النظر .

(٢) صرح كثير من علماء الأصول بأن المتواتر لا بد فيه من القرائن ، فلا يبقى حينئذ فرق بينه وبين خبر الآحاد الذي إن احتفت به القرائن أوجب العلم بصلته ويكون إيجاب كل منهما العلم إنما هو بمعونة القرائن وسبب اختلافهم هو غموض هذا البحث ودقته .

(٣) ص ١٦٩ ج ١ : وما نوردته من فكاهات أئمة الأدب في « أخبار الآحاد » أن الثعالب قال عنها في ثمار القلوب « هي التي لم يروها إلا الآحاد ولا يحكم بها سائر الفقهاء » ، ومن فصل للصاحب بن عباد فيها : مولاي يعرف أخبار الآحاد ، وكم أهلكك من العباد ؛ وله كذلك :

لا تع ما جارك الوشاة به فإن هذه أخبار آحاد
وعد إلى الرسم في مواسلتي وأعطت على عينك ابن عباد

وقال الجمهور : إن أخبار الآحاد لا تفيد العلم قطعاً ولو كانت مخرجة في البخارى ومسلم ، وإن تلقى الأمة لهما بالقبول إنما يفيد العمل بما فيهما بناء على أن الأمة مأمورة ، بالأخذ بكل خبر يغلب على الظن صدقه ^(١) ، ولا يفيد أن ما فيهما ثابت في نفس الأمر قطعاً . كالقاضى فإنه مأمور بالحكم بشهادة من كان عدلاً في الظاهر ، وكونه مأموراً بذلك لا يدل على أن شهادة العدل لا بد أن تكون مطابقة للواقع وثابتة في نفس الأمر ، لاحتمال أن يكون قد شهد بخلاف الواقع ، إما لوهم وقع له إذا كان عدلاً في نفس الأمر ، أو لكذب لم يخرج منه إذا كان عدلاً فيما يبدو للناس — هذا ما قاله الجمهور .

وقال كثير من العلماء في أخبار الآحاد : إنه يعمل بها ولا يشهد أن النبى قالها . وأطلق ابن عبد البر وجماعته : إنه قول جمهور أهل العلم والنظر حتى قال بعضهم : ولو مع قرينة أى أنه لا يفيد العلم ولو مع قرينة . وقال الرازى في تفسيره : ورواية الواحد إنما تفيد الظن .

وقال فى كتاب معالم أصول الدين ^(٢) . بعد أن عدد العناصر الذاتية التى تشتمل عليها البراهين العقلية المبينة على الروايات : « وإذا ثبت هذا ظهر أن الدلائل العقلية ظنية ، وأن العقلية قطعية والظن لا يعارض القطع » .

المتواتر ليس من مباحث علم الإسناد :

قال ابن الصلاح : إن المتواتر لا يبحث عنه فى علم الأثر . وقال الجزائرى فى توجيه النظر : ما قاله ابن الصلاح من أن المتواتر لا يبحث عنه فى علم الأثر مما لا يمتري فيه .

وقال بعض العلماء : ليس المتواتر من مذهب علم الإسناد ، إذ هو ^(٣) علم

(١) ترى هل هذه القاعدة التى قررناها قد أمر الله بها ورسوله ؟ و ترى هل هى تخرجنا من حكم اتباع الظن الذى جاء فى آيات كثيرة من القرآن مثل « وما يتبع أكثرهم إلا ظناً وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً » وما لم به من علم إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً « ومثل قوله تعالى « ما لم به من علم إلا اتباع الظن » ؟

(٢) ص ٩ .

(٣) أى علم الإسناد .

يبحث فيه عن صحة الحديث وضعفه ، من حيث صفات رواته وصيغ أدائهم ، ليعمل به أو يترك .

وقالوا : ^(١) **إنه** يفيد **« علم اليقين »** وإن ورد عن غير الأبرار بل عن الكفار ، ولا بد في الخبر المتواتر من استواء الطرفين — وهما الطبقة الأولى والطبقة الأخيرة — والوسط — وهو ما بينهما — والمراد بالاستواء في الكثرة المذكورة ، لا الاستواء في العدد بأن يكون في كل طبقة مستوياً فإنه لا يضر الاختلاف فيه — إذا كان كل عدد منها فيها الكثرة مثل أن يكون عدد الطبقة ألفاً وعدد الثانية تسعمائة وعدد الثالثة ألفاً وتسعمائة .

ابن الصلاح ومخالفوه :

قال النووي في التقريب : وإذا قالوا ، صحيح متفق عليه ، أو على صحته فرادهم اتفاق الشيخين ، وذكر الشيخ ^(٢) أن ما رواه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته ، والعلم القطعي حاصل فيه ، ومخالفة المحققين والأكثرين فقالوا : يفيد الظن ما لم يتواتر .

وقال في شرحه على مسلم : هذا الذي ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثرين ، فإنهم قالوا : أحاديث الصحيحين التي ليست بممتزجة إنما تفيد الظن فإنها آحاد ، والآحاد تفيد الظن على ما تقرر ، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك . وتلقى الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما .. ولا يلزم من إجماع ^(٣) الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم . وقد أنكر ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ وبالف في تغليظه — اهـ .

وقد كثر الرادون على ابن الصلاح والمتنصرون له ، وما قاله الرادون عليه إنه

(١) أي المتواتر .

(٢) هو ابن الصلاح .

(٣) إذا كانوا لم يتفقوا على الإجماع في ذاته فإن هنا غير مسلم لأن كثيراً من المذاهب الإسلامية كالشيعة والزيدية والإباضية وغيرهم لا يلتزمون بالعمل بما في البخاري وغيره من كتب السنة المعروفة لدى الجمهور وحتى أصحاب المذاهب الفقهية عند أهل السنة قد استمسكوا في مذاهبهم بما أخذوه عن أئمتهم ولم يعرجوا عن كتب السنة بل تراهم قد خالفوا أكثر ما جاء فيها كما سيتبين لك فيما بعد .

خالف جمهور أرباب الكلام والأصول ، فإنهم ذهبوا إلى أن أخبار الآحاد لا تفيد العلم وإنما تفيد الظن ، وذهب هو إلى أن أخبار الآحاد التي في الصحيحين - سوى ما استثنى منهما - تفيد العلم ولو اكتفى بذلك لأمكن أن يقال لعله يريد بالعلم الظن القوي - فلا يكون الخلاف بينه وبينهم شديداً ، ولكنه زاد فوصف العلم بكونه يقينياً ، فلم يبق وجه للصالح بينه وبينهم - ولا يخفى أن مخالفة أهل الكلام والأصول ليست بالأمر السهل . وهنا شيء ، وهو أن بعض المحققين منهم ذهب إلى أن أخبار الآحاد قد تفيد العلم - مع القرائن - وقد اختلفوا في أن القرائن ، أتدل على صدق الخبر أم لا ، فذهب النظام وإمام الحرمين والغزالي إليه ، وأنكره الباقر (١) . .

ليس في الحديث متواتر :

قال الحازمي في شروط الأئمة الخمسة (٢) .

الحديث الواحد لا يخلو إما أن يكون من قبيل التواتر أو من قبيل الآحاد ، وإثبات التواتر في الحديث عسر جداً ، لاسيما على مذهب من لم يعتبر العدد في تحديده - وأما الآحاد فعند أكثر الفقهاء توجب العمل دون العلم .

وقال الإمام الشاطبي في الجزء الأول من الاعتصام (٣) وهو يتكلم عن خبر الواحد :

إن عامة التكليف مبني عليه ، لأن الأمر إنما يرد على المكلف من كتاب الله ، أو من سنة رسوله ، وما تفرع منهما راجع إليها ، فإذا كان وارداً من السنة فعظم نقل السنة « بالآحاد » بل قد أعوز أن يوجد حديث عن رسول الله متواتر .

وقال ابن حبان البستي : وأما الأخبار فلإنها كلها أخبار الآحاد ، لأنه ليس يوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر من رواية عدلين روى أحدهما عن عدلين

(١) من شاء أن يتوسع في الاطلاع على هذا البحث فليرجع إلى كتاب توجيه النظر للجزائري الذي نقلناه عنه هذا الكلام .

(٢) ص ٣٧ من شروط الأئمة الخمسة للجازي .

(٣) ص ١٣٠ ج ١ .

وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهى ذلك إلى رسول الله ، فلما استحال هذا وبطل ، ثبت أن الأخبار كلها أخبار الآحاد ^(١) .

وقال النووي في التقريب .

المتواتر المعروف في الفقه وأصوله ولا يذكره المحدثون وهو قليل لا يكاد يوجد في رواياتهم ^(٢) ، ونفى بعضهم المتواتر اللفظي في السنة إلا حديث « من كذب على » وحديث الخوض ^(٣) وبضعة أحاديث أخرى .

أحاديث الآحاد :

بيننا لك - أن الخبر ينقسم إلى متواتر وآحاد ، وقفناك على تعريف كل منهما وحكمه - ونتم القول هنا في بيان ما اصطلاح عليه أهل الحديث ، من تقسيم أحاديث الآحاد وما يتعلق بذلك مما هو موضوع علم الحديث ، وما يتصل بما نحن بسبيله . إن الحديث بالنظر - إلى الواقع ونفس الأمر - لا يكون إلا صحيحاً أو غير صحيح ، فالصحيح ما ثبتت صحة نسبته إلى النبي ، وغير الصحيح ما لم تثبت صحته ، ولكن المحدثين يقسمون الحديث إلى صحيح ، وحسن ، وضعيف ^(٤) يريدون به الحديث المروى من طريق الآحاد . وأما المتواتر فهو خارج عن مورد القسمة كما بينا .

(١) ص ٣٢ من شروط الأئمة الخمسة للحازمي . (٢) ص ٣١ .

(٣) نص هذا الحديث : حوضي بين عدن إلى عمان البلقاء ماؤه أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل وأكوابه عدد نجوم السماء ! ! من شرب منه شربة لم يظلم بعدها . وأول الناس وروداً عليه فقراء المهاجرين الشعث رءوساً ، الدنس ثياباً ، الذين لا يتكحون المنهات ، ولا تفتح لهم السدود ! ! هذا مثل من المتواتر عندهم ؛ ولهذا الحديث روايات متعددة تختلف ألفاظها ويختلف مقدار هذا الحوض اختلافاً كثيراً فيها ! !

(٤) هناك أقسام أخرى للحديث لم نعرض لها لأنها من مباحث فن الحديث . وأول من قسم الحديث ثلاثة أقسام : صحيح وحسن وضعيف هو أبو عيسى الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ هـ في جامعته ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله ، وقد بين أبو عيسى مراده بذلك فذكر أن الحسن ما تعددت طرقه ولم يكن فيهم متهم بالكذب ولم يكن شاذاً وهو دون « الصحيح » الذي عرفت عدالة ناقله وضبطهم - والضعيف الذي عرف أن ناقله متهم بالكذب ردىء الحفظ - وقال ابن تيمية في فتاويه بعد ذلك .

أما من قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي ولكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف والضعيف كان عندهم نوعين : ضعيف ضعفاً لا يمنع العمل به ، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي ، وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي . وكذلك تقسيم الأخبار ، ولا سيما الناسخ والمنسوخ والعام والخاص ، والحكم والمتشابه ، ولعل الحديث تقسيم في حديث بعد عصر الصحابة والتابعين مما اصطلاح عليه المصنفون في أصول الفقه بعد الشروع في تدوين الحديث ولم يكن مما يدور على ألسنتهم ولا مما يروونه عن النبي وما ورد في القرآن من هذه الألفاظ لم يرد بكلمة بهذه المعاني الاصطلاحية التي حددوها .

الصحيح :

الحديث الصحيح كما عرفوه هو الذى يكون متصل الإسناد من أوله إلى منتهاه بنقل العدل الضابط عن مثله ، ولا يكون فيه شذوذ ولا علة .

وقال النوى فى التقرير : هو ما اتصل سنده بالعدل الضابطين من غير شذوذ ولا علة ، وإذا قيل - صحيح فهذا معناه ، لا أنه مقطوع به ، وإذا قيل غير صحيح فعناه لم يصح إسناده - والمختار أنه لا يجزم فى إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً . وإذا قالوا : صحيح متفق عليه ، أو على صحته فرادهم اتفاق الشيخين .

وقد يكون أجمع تعريف له : « أنه المروى على وجه تسكن إليه النفس . مع السلامة من الشذوذ ، والعلة » .

وقال الجرجاني فى تعريفاته :

الحديث الصحيح ما سلم لفظه من ركاقة ، ومعناه من مخالفة آية أو خبر متواتر أو إجماع ، وكان راويه عدلاً - وفى مقابله السقيم .

والصحيح تتفاوت رتبته بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح فى القوة فلأنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذى عليه مدار الصحة - اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور القوية - وإذا كان كذلك فما يكون رواته فى الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التى توجب الترجيح كان أصح مما دونه - وإذا كانوا قد جعلوا الأسانيد متفاوتة فلأنهم كذلك قد جعلوا الرواة والبلاد درجات ، فقدموا رواية المدينة على رواية البصرة ، وجعلوا رواية الشام أقل من رواية البصرة وهكذا ، وللصحيح أقسام تعرف من كتبهم .

الحسن :

اختلف رجال الحديث فى تعريف الحسن اختلافاً كثيراً وإليك بعض ما قالوه فى تعريفه :

قال الخطابي : هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث
ويقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء ؛ وقال ابن الصلاح هو قسبان :
« أحدهما » ما لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته وليس مغفلاً كثير الخطأ
ولا ظهر منه سبب مفسق ، ويكون الحديث معروفاً برواية مثله أو نحوه من وجه
آخر ؛ « الثاني » أن يكون راويه مشهوراً بالصدق والأمانة ولم يبلغ درجة الصحيح
لقصوره في الحفظ والإتقان ، وهو مرتفع عن حال من يعد تفرد منكرأ ، والحسن
كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة .

الضعيف :

هو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن ، ويتفاوت ضعفه كصحة الصحيح .
وقال النووي في شرح مسلم : وأنواعه : الموضوع والمقلوب والشاذ والمنكر
والمضطرب وغير ذلك مما هو مبين في علم الحديث .
وقال بعض العلماء إنه يعمل به في فضائل الأعمال ولكن منع ذلك كبار
الأئمة .

وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (١) :

وعن الإمام أحمد ما يدل على أنه لا يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل
والمستحبات .

وقال الشيخ تقي الدين « ابن تيمية » عن قول العلماء في العمل بالحديث
الضعيف في فضائل الأعمال :

العمل به بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب ، أو تخاف ذلك العقاب ، ومثال
ذلك في الترغيب والترهيب بالإسرائيليات والمنامات وكلمات السلف والعلماء وقائع
العالم وغير ذلك مما لا يجوز إثبات حكم شرعي به لا استحباب ولا غيره - لكن يجوز
أن يذكر في الترغيب والترهيب فيما حسنه أو قبحه بأدلة الشرع ، فإن ذلك ينفع
ولا يضر ، وسواء كان في نفس الأمر حقاً أم باطلاً .

وقد علق بعض كبار العلماء على قول الإمام أحمد بأن - لا يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل والمستحبات فقال : رضي الله عن أحمد ما أوسع علمه وأدق فهمه ، إن القول بالعمل بالحديث الضعيف فيما ذكر ، والتساهل في روايته قد فتح على الأمة باباً من الغلو في الدين وتكثير العبادات المخرجة التي تنافي يسر الإسلام ، حتى جعلوا بعضها من الشعائر فيه ، مع تقصير الأكثرين في إقامة الفرائض والتزام الواجبات ، وترتب عليه ما نقله المصنف بعده عن تقي الدين من قبول الإسرائيليات والمنامات وكذا الخرافات ؛ إن العبادات والفضائل الثابتة بالقطع في الكتاب والسنة كافية للأمة ، وباليات يوجد فيها كثيرون ممن لا يقصرون فيها ، اهـ .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي : « إنه لا يجوز العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقاً » وهو الصواب ^(١) .

تعدد طرق الحديث لا يقويها :

قال العلامة السيد رشيد رضا :

يقول المحدثون في بعض الأحاديث - حتى التي لم يصح لها سند ، إن تعدد طرقها يقويها - وهي قاعدة للمحدثين لم يشر إليها الله في كتابه ، ولا ثبتت في سنة عن رسوله - وإنما هي مسألة نظرية غير مطردة ، فتعدد الطرق في مسألة مقطوع ببطلانها شرعاً كسألة الغرائيق ، أو عقلاً ، لا قيمة له ، لجواز اجتماع تلك الطرق على الباطل .

ليس من شرط الحديث الصحيح أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر :

قال الحافظ ابن الصلاح ^(٢) :

ومتى قالوا : هذا حديث صحيح فعناه أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف

(١) ص ١٢٨ ج ٣١ من مجلة المنار .

(٢) ص ٦ من كتاب علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح ويطلق عليه عند رجال

الحديث اسم الشيخ توفي سنة ٦٤٣ هـ .

المذكورة : وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر ، إذ منه ما ينفرد بروايته عدل واحد ، وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقىها بالقبول . وكذلك إذا قالوا في حديث إنه غير صحيح ، فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر ، إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر . وإنما المراد أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور . وقال في فتاويه : قالت الأئمة : في الحديث ، حديث إسناده صحيح ومتنه غير صحيح ، وإسناده غير صحيح ومتنه صحيح ، أو إسناده مجهول ومتنه صحيح ، أو إسناده صحيح ومتنه صحيح ، أو إسناده ضعيف ومتنه ضعيف ^(١) .

وقال الزين العراقي في ألفيته ^(٢) المتوفى سنة ٨٠٦ هـ :

وحيث قال أهل الحديث : هذا الحديث صحيح . فرداهم فيما ظهر لنا عملاً بظاهر الإسناد ، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر ، لحواز الخطأ والنسيان على الثقة ^(٣) ، هذه هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم خلافاً لمن قال إن خبر الواحد يوجب العلم الظاهر .. وكذا قولهم هذا حديث ضعيف فرادهم ، لم تظهر لنا فيه شروط الصحة لا أنه كذب في نفس الأمر ، لحواز صدق الكذاب وإصابته من كثير الخطأ ؛ وقال : لا يلزم من كون الشيء له أصل صحيح أن يكون هو صحيحاً ، وذكر السمعاني في القواطع : أن الصحيح لا يعرف برواية الثقات فقط ، وإنما يعرف بالفهم والمعرفة وكثرة السماع والمذاكرة .

وقالوا : إن صحة الحديث لا توجب القطع به في نفس الأمر لحواز الخطأ والنسيان على الثقة ، وعزاه النووي في التقريب للأكثرين والمحققين وأنهم قالوا : إنه يفيد الظن ما لم يتواتر ، وقال في شرح مسلم : لأن ذلك شأن الآحاد ، ولا فرق في

(١) ص ١٩ .

(٢) ص ١٢ من فتح المغني بشرح ألفية الحديث .

(٣) ولنضرب لذلك مثلاً : الحديث الذي روى عن النبي عند رجوعه إلى المدينة من غزوة أحد بعد أن أمر المسلمين أن يصطفوا خلفه واصطف الناس خلفهم والذي قال فيه : استوا حتى أثني على ربي - والذي ختمه بقوله : اللهم قاتل الكفرة الذين أوتوا الكتاب إله الحق - فهذا الحديث قد أخرجه أحمد والبخاري في الأدب المفرد والنسائي وغيرهم - قال الذهبي فيه : إنه على نظافة إسناده منكر ، وأخشى أن يكون موضوعاً . وكتب الحديث فيها كثير من مثل هذه الروايات .

ذلك بين الشيخين وغيرهما . .

والمحدثون لا يعنون بغلط المتن ، ويقولون : متى صح السند صح المتن .

كان اهتمامهم بالسند أولاً :

قال الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء وهو يؤرخ ليحيى بن سعيد القطان إن يحيى قال :

« لا تنظروا إلى الحديث ولكن انظروا إلى الإسناد ، فإن صح الإسناد وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد » .

وقال الذهبي — كان السلف يزجرون عن التعمق ويبدعون أهل الجدل !

وقفة هنا لا بد منها

يصح لنا هنا أن نقف وقفة لا نطيل فيها تلقاء ما نقلناه آنفاً من أقوال ابن الصلاح والعراق والحاكم وغيرهم من أئمة الحفاظ في أمر الحديث الذي اعتبروه صحيحاً . وإذا نحن استعرضنا مع ذلك بعض ما بيناه في أمر الحديث عامة من قبل وما سنيته من بعد ، وجدنا أموراً كثيرة تسوغ لنا هذه الوقفة بل تدفعنا إليها دفعاً . وإن أول ما يبدولنا في ذلك : أن النبي (ص) لم يكتب حديثه في حياته كما كتب القرآن حتى يأتي من بعده متواتراً كما أتى القرآن — ولم يكتب بذلك بل نهى عن كتابته ، واتبع أصحابه ومن تبعهم أمره فلم يكتبوه ، وكانوا يكتبون بنقله بالرواية ، ولكن لا على أصل لفظه الذي نطق النبي به ، وإنما كانوا يروونه بالمعنى .

وظل الأمر على ذلك إلى أن شرعوا في تدوينه — وكان ذلك حوالى منتصف القرن الثاني الهجري ، وقد كان لتأخير التدوين على الدين واللغة ضرر أى ضرر — بله ما أدخله الوضع والكاذبون من أعداء الدين ، وأصحاب الأهواء ، حتى الصالحون من المسلمين .

ولما أخذ علماء الجرح والتعديل في البحث عن أحوال الرواة لكي يعرفوا من

تقبل روايته منهم ومن تد ، لم يستطيعوا على كثرة ما بدلوا في هذا البحث من تعب أن يصلوا إلى ما كان ينبغي أن يبلغوه ، ولا تم لهم ما أرادوا أن يحققوه ، لأن بحسبهم قد جرى على قدر وسعهم وإمكانهم الإنساني ، ولم يتجاوزوا الظاهر من أحوال الرواة ، ولا تريب عليهم في ذلك ، لأن الوقوف على أسرار الرجال وبواطنهم محال بل مستحيل . وفي ذلك يقول الوزير اليماني في الروض الباسم .

نجد كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يترددون في الراوى فيوثقونه مرة ويضعفونه مرة! لأن دخول وهمه في حيز (الكثرة) مما لا يوزن بميزان معلوم وإنما يظن ويرجع فيه إلى التحرى والاجتهاد ، فصار النظر فيه كنظر الفقهاء في الحوادث الظنية ، فلذا يكون لابن معين ^(١) في الراوى قولان ، التوثيق والتضعيف ونحو ذلك — والاحتراز عن الوهم غير ممكن ، والعصمة مرتفعة عن العدول ، بل العصمة (أى عصمة الرسول) لا تمنع من الوهم إلا في التبليغ (أى تبليغ الوحي) فقد وهم رسول الله أنه صلى بعض الفرائض على الكمال .. فقال له ذواليدنين : أقصرت الصلاة أم نسيت ^(٢) .

ومن أجل ذلك جاءت كل كتب الحديث تحمل الصحيح وغير الصحيح حتى ما كان موضوعاً مكذوباً ، ولم يسلم من ذلك كتاب حتى البخارى ومسلم اللذين سموهما بالصحيحين فقد نالهما ضربات قوية من سهام الناقدين .

ولما كانت هذه الكتب قد جاءت بهذه المثابة وأنها قد خلت من الأحاديث المتواترة التى تعطى اليقين بل كل ما فيها أحاديث آحاد التى لا تفيد غير الظن ، فإن علماء الأئمة من فقهاء وأصوليين وكلاميين لم يأخذوا بها ، ولا تقيّدوا بما فيها .

وكذلك علماء النحو ، فإنهم لم يجعلوا الحديث مما يستشهدون به على اللغة والنحو بعد ما ثبت عندهم أنه لم يأت صحيحاً متواتراً كما نطق النبي به ، وإنما جاءت روايته بالمعنى ، ومن حججهم في ذلك حديث زوجها بما معلق ^(٣) فقد جاء بثمان صبيغ على حين أنه كلمتان !

(١) يحيى بن معين من كبار علماء الجرح والتعديل .

(٢) راجع ص ٨١ ج ١

(٣) راجع قصة هذا الحديث في صفحة ٩١ من هذا الكتاب .

هذا ما أردنا استعراضه قبل الأخذ في نقل أقوال العلماء الذين جعلونا نقف أمامها هذه الوقفة .

قال ابن الصلاح :

ومتى قالوا : هذا حديث صحيح فعناه أنه اتصل سنده مع سائر الأصناف المذكورة ، وليس من شرطه ، أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر .

وأكد ذلك العراقي في شرح ألفيته فقال :

وحيث قال أهل الحديث ، هذا حديث صحيح فمرادهم — فيما ظهر لنا عملاً بظاهر الإسناد — لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر ، بل جواز الخطأ والنسيان على الثقة .

وقال السمعاني في القواطع : إن الصحيح لا يعرف برواية الثقات فقط وإنما يعرف بالفهم والمعرفة وكثرة السماع والمداكرة .

وقال الحاكم : كم من حديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت وهو معلول واه .

وقال عبد الرحمن بن مهدي (١) : معرفة الحديث إلهام ! فلو قلت للعالم بعلل الحديث ، من أين هذا ؟ لم يكن له حجة .

هذا بعض ما قاله العلماء في الحديث الذي جعلوه صحيحاً فترى ماذا يكون الشأن فيما نزل عن درجة الصحيح عندهم من أنواع الحديث التي بينها في كتبهم ؟ وماذا يصنع بعد ذلك كله من يريد أن يعرف الحديث الصحيح الذي يطمئن به القلب وتسكن إليه النفس ؟ وأي سبيل يسلكه لكي يهتدى إلى تمييزه من غيره وهو يجد تلقاء هذه الأقوال وغيرها مما يوجب الحيرة ويدعو إلى الشك والاسترابة ! وأي حديث يأخذ وأيها يدع ؟ وبخاصة بعد أن يطلع على ما نقله ابن الصلاح في فتاويه عن الأئمة فيما ذكروه من أصناف الحديث إذ قال :

قالت الأئمة : في الحديث (١) حديث إسناده صحيح ومتنه غير صحيح .

(٢) أو إسناده غير صحيح ومتنه صحيح . (٣) أو إسناده مجهول ومتنه مجهول .

(٤) أو إسناده صحيح ومتنه صحيح . (٥) أو إسناده ضعيف ومتنه ضعيف !!

(١) عبد الرحمن بن مهدي من كبار علماء الجرح والتعديل .

فهذه خمسة أصناف من الحديث يتنبه الباحث بين أوديتها الغامضة ولا يدري شيئاً عن منفذ فيها يخلص منه ، ذلك بأنهم لم يبينوا حدودها ولا ميزوا بين أصنافها ولا وضعوا موازين لتقديرها حتى يكون الناس على علم بها .

وهب الطالب قد اهتدى إلى القسم الصحيح منها فإن قلبه لا يطمئن إلى الأخذ به بعد أن صرحوا بأن صحة الحديث لا توجب القطع به في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة !

هذه كلمة صغيرة نذكرها في وقفنا هذه ولا نتوسع فيها ؛ وليس لنا بعدها إلا أن ندعو الله فنقول : اللهم أدركنا برحمتك وهي لنا من أمرنا رشداً .

بعض أنواع الحديث

جعلوا للحديث أنواعاً كثيرة ووضعوا في ذلك كتباً مستفيضة ، وإذا كنا كما قلنا لا نعرض إلى الناحية الفنية من هذا العلم ، وإنما نكتب في تاريخ الحديث فحسب ، فقد رأينا أن نشير إلى بعض ما يفيد موضوعنا من هذه الأنواع ، لأن ذلك مما يعين على معرفة ما أصاب الرواية من تباين واختلاف ، وما تأثرت به من تغيير وتبديل ، وهذا غير ما بيناه من قبل .

المضطرب :

قال ابن الصلاح : المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه ، فيرويه بعضهم على وجه ، وبعضهم على وجه آخر مخالف له . . . وقد يقع الاضطراب في متن الحديث ، وقد يقع في الإسناد ، وقد يقع ذلك من راو واحد ، وقد يقع من رواة له جماعة ، والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط اه .

ومثال الاضطراب في المتن حديث أبي بكر الصديق أنه قال : يا رسول الله أراك شبت ! قال شيبني هود وأخواتها ؛ فهذا مضطرب ، فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق السبيعي وقد اختلف عليه فيه ، فنهى من رواه عنه مرسلًا ، ومنهم

من رواه موصولا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد ومنهم من جعله من مسند عائشة ، وقد وقع الاختلاف فيه على نحو عشرة أوجه أوردها الدارقطني ، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر .

المحدثون لا يعنون بغلط المتون ونقدها :

قال الجزائري : إن المحدثين قلما يحكمون على الحديث بالاضطراب . إذا كان الاختلاف فيه واقعاً في نفس المتن — لأن ذلك ليس من شأنهم من جهة كونهم محدثين ، وإنما هو من شأن المجتهدين وإنما يحكمون على الحديث بالاضطراب إذا كان الاختلاف فيه في نفس الإسناد ، لأنه من شأنهم .

وقد وقع الاختلاف في الصلاة الكائنة في قصة ذي اليمين^(١) — فإن الراوى شك فيها مرة — ولم يدر أهي الظهر أو العصر ! وقال مرة هي إحدى صلاتي العشي إما الظهر وإما العصر ، وجزم مرة بالظهر ومرة بالعصر ، وقال مرة ، أكبر ظني أنها العصر ، وقد روى النسائي ما يشهد بأن الشك فيها كان من أبي هريرة ولفظه : صلى النبي صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي ، قال أبو هريرة ولكنني نسيت^(٢) أنا . . . وقد حاول بعضهم الجمع فذهب إلى أن القصة وقعت مرتين . وكثيراً ما يسلك بعضهم مثل ذلك في الجمع توصلوا إلى تصحيح كل من الروايات صوناً للرواة من أن ينسب الغلط أو السهو أو النسيان إليهم ، وكأن عناية هؤلاء بالرواة فوق عنايتهم بالروايات فجمعهم كلا جمع ، لا سيما إن كان مما ينبو عنه السمع^(٣) .

وبمناسبة ما ذكره العلامة الجزائري من عدم عناية المحدثين بالمتون نسوق هنا كلمة قيمة في هذا الأمر للعلامة السيد رشيد رضا رحمه الله . قالها وهو يتكلم عن

(١) قصة ذي اليمين كما جاءت في الصحيحين عن أبي هريرة ، قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ، أو العصر فسلم ، فقال له ذو اليمين : الصلاة يا رسول الله ، انقصت ؟ فقال النبي لأصحابه : أحق ما يقول ؟ قالوا : نعم ، فصلى ركعتين أخزيين ثم سجد سجدتين .

(٢) وكيف ينسى ؟ وقد زعم أن النبي أمره أن يبسط ثوبه ثم أفرغ فيه من بركاته حتى لا ينسى شيئاً سمعه أبداً . راجع كتابنا « شيخ المفيدة » .

(٣) ص ٢٥٧ من توجيه النظر .

حديث ذهاب الشمس بعد الغروب وهو من الأحاديث المشككة التي مرت بك :
 إن علماء الحديث قلما يعنون بغلط المتن فيما يخص معانيها وأحكامها - وإنما
 كانت عنايتهم التامة بالأسانيد وسياق المتن وعباراتها ، والاختلاف فيها
 والمرفوع والموقوف منها ، وما عساه يكون مدرجاً فيها من كلام بعض الرواة
 (مما) ليس من النص المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإنما يظهر معاني غلط
 المتن للعلماء الباحثين في شروحها من أصول الدين وفروعه وغير ذلك ، ولو لم يكونوا
 من المحدثين في الاصطلاح ، على أنهم يرجعون في ذلك إلى أصول المحدثين كقولهم :
 إن صحة السند لا تقتضى صحة المتن في الواقع ونفس الأمر حتماً ، وعدم صحة السند
 لا تقتضى وضعه في الواقع ونفس الأمر حتماً .

وقولهم : - إن من علامات وضع الحديث - وإن صح سنده - أن يكون
 مخالفاً لنص القرآن القطعي ، وفي معناه كل قطعي شرعي ، كبعض أصول العقائد ،
 أو الأعمال المجمع عليها المعلومة من الدين بالضرورة ، بحيث يتعذر الجمع بينهما .
 ولهذا جزموا بغلط حديث أبي هريرة عند مسلم في خلق السموات والأرض في سبعة أيام .
 وإذا كانت مخالفة القطعي سبباً للحكم إما بعدم صحة الحديث لعدم الثقة
 برواته ، وإما لغلطهم في سياق متنه ، فمن الضروري أن تختلف الأفهام في ذلك
 باختلاف مدارك أصحابها ومعارفهم ، فالذين لا يعلمون أن الشمس لا تغيب عن
 الأرض ولا تحتجب عن جميع سكانها من البشر ساعة ولا دقيقة - لا يرون شيئاً
 من إشكال في حديث أبي ذر ، في بيان أين تكون بعد غروبها ، لأنهم يظنون
 أن غروبها عنهم غروب عن جميع العالم ^(١) .

وقال : لو انتقدت الروايات من جهة فحوى متنها ، كما تنتقد من جهة سندها
 لقضت المتن على كثير من الأسانيد بالنقض ^(٢) .

وقال رحمه الله وهو يتكلم عن الإشكالات التي تعرض في بعض الأحاديث

(١) ص ٤٠ و ٤١ ج ٢٩ تفسير المنار .

(٢) ص ١٤١ ج ٣ تفسير المنار .

كحديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم وحديث سجود الشمس تحت العرش
ما يلي :

إن أمثال هذه المشكلات في الروايات لا يهتدى إلى تحقيق الحق فيها ،
إلا الذى يعطى لعقله حرية الاستقلال فيما قاله أصناف العلماء ، وقال : إن علماء
الأصول الاعتقادية والفقهية أعلم من المحدثين بنقد المتن وما يوافق المعقول وأصول
العقائد منها وما لا يوافقها .

وقد اتفق الفريقان على أنه : ليس كل ما صح سنده من الأحاديث المرفوعة
يصح متنه ، بلواز أن يكون فى بعض الرواة من أخطأ فى الرواية عمداً أو سهواً ،
وما كل ما لم يصح سنده يكون متنه باطلاً ، بل قالوا : إن الموضوع من حيث
الرواية قد يكون صحيحاً فى الواقع ، وإن الصحيح السند قد يكون موضوعاً فى
الواقع — وإنما علينا أن نلتزم بالظواهر مع مراعاة القواعد ، فما صح سنده قبلنا
روايته وحكمنا قواعد الاعتقاد ودلائل العقل فى متنه إن كان مشكلاً ، وما كان
غير صحيح السند لا يجوز لنا أن نسميه حديثاً نبوياً وإن كان معناه صحيحاً ^(١) .

ونضيف إلى ما قاله السيد رشيد أن مما اتفقوا عليه كذلك : أن صحة الإسناد
أو حسنه لا تقتضى صحة الحديث أو حسنه . وقال الحاكم ^(٢) : كم من حديث
ليس فى إسناده إلا ثقة ثبت وهو معلول واه ، فالصحيح لا يعرف برواه فقط
ولنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع .

وإن الدارقطنى وغيره من أئمة النقد ، لم يتعرضوا لاستيفاء النقد فيما يتعلق
بالمتن كما تعرضوا لذلك فى الإسناد — وذلك لأن النقد المتعلق بالإسناد دقيق غامض
لا يدركه إلا أفراد من أئمة الحديث المعروفين بمعرفة علله ، بخلاف النقد المتعلق
(بالمتن) فإنه يدركه كثير من العلماء الأعلام المشتغلين بالعلوم الشرعية ، والباحثين

(١) ص ١٠١ و ١٠٢ المنار والأزهر .

(٢) ذكر الحاكم ذلك وهو يبين النوع التاسع عشر من علوم الحديث ، من كتابه « معرفة
علوم الحديث » ، وقد قال فى هذا البيان — إن هذا النوع من هذه العلوم غير الجرح والتعديل .

عن مسائلها الأصلية والفرعية ، ككثير من المفسرين والفقهاء وأهل أصول الفقه وأصول الدين .

وقد تعرض كثير من أئمة الحديث للنقد من جهة المتن إلا أن ذلك قليل

جداً بالنسبة لما تعرضوا له من النقد من جهة الإسناد . فمن ذلك قول الإسماعيلي بعد أن أورد الحديث الذي رواه البخاري عن أبي هريرة قال : يلتقي إبراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجه آزر قفرة - الحديث - هذا خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم عالم بأن الله لا يخلف الميعاد، فكيف يجعل ما بأبيه خزيًا له مع إخباره أن الله قد وعده أن لا يخزيه يوم يبعثون ، وأعلمه أنه لا خلف لوعده . وقد أعل الدارقطني هذا الحديث من جهة الإسناد فقال : هذا رواه إبراهيم بن طهمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة - وأجيب عن ذلك بأن البخاري قد علق حديث إبراهيم بن طهمان في التفسير فلم يهمل حكاية الخلاف فيه ؛ وينبغي للنظر في الصحيحين أن يبحث عما انتقد عليهما من الجهتين ، فبذلك تم له الدراية فيما يتعلق بالرواية^(١) .

المعلل في الحديث :

المعلل من الحديث هو من أجل أنواع علوم الحديث وأدقها وأغمضها - ولا يقوم به إلا من كان له فهم ثاقب ، وحفظ واسع ، ومعرفة تامة بالأسانيد والمتون ، وأحوال الرواة : والحديث المعلل ويسميه أهل الحديث المعلول - هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها ، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر . وقد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر وقد تقع في متنه ، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً .

ونكتفي بإيراد مثل واحد لعل المتن . ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح بنق قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) فعلم قوم رواية اللفظ المذكور ،

(١) ص ٣٣٤ من كتاب توجيه النظر .

لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه ، فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة ، وهو الذى اتفق البخارى ومسلم على إخراجهم فى الصحيح ، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذى وقع له . ففهم من قوله كانوا يستفتحون بالحمد ، أنهم كانوا لا يسلمون ، فرواه على ما فهم وأخطأ ، لأن معناه أن السورة التى كانوا يفتتحون بها من السور هى الفاتحة ، وليس فيه تعرض لذكر التسمية ، وانضم إلى ذلك أمور : منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية ، فذكر أنه لا يحفظ شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد يطلق اسم العلة على غير ذلك من الأسباب القادحة فى الحديث المخروجة له من حال الصحة إلى حال الضعف ، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة فى الأصل ، ولذلك نجد فى كثير من كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ، ونحو ذلك من أنواع الجرح — وعلة الحديث تكثر فى أحاديث الثقات ، بأن يحدّثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمها ، فيصير الحديث معلولاً ، والحجة فيه الحفظ والفهم والمعرفة لا غير .

وقال عبد الرحمن بن مهدي — معرفة الحديث « إلهام » فلو قلت للعالم يعمل الحديث من أين هذا ؟ لم يكن له حجة .

ومن أنواع الحديث : المصحّف والمحرّف

ذكرنا من قبل ^(١) نقلاً عن العلامة البطليوسى أن من أسباب الخلاف الذى عرض للأمة ، التصحيف ولم نتكلم عنه هناك ، وإليك شيئاً منه هنا .

والمصحّف هو ما وقعت المخالفة فيه بتغير النقط فى الكلمة مع بقاء صورة الخط فيها ، ومثاله حديث : من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال ، فجعلت شيئاً والتصحيف كما يقع فى المتن ، يقع فى الإسناد ، ومثال فيه تصحيف بعض المحدثين ابن مراحم وهو بالراء والجيم بابن مزاحم . ويراجع ما قاله فيه البطليوسى هناك . وقال ابن الصلاح :

معرفة المصحّف من أسانيد الأحاديث ومتونها — فن جليل ينهض بأعبائه

الخدائق من الحفاظ ، والدارقطنى منهم ، وله فيه تصنيف مفيد . وروينا عن
أبي عبد الله أحمد بن حنبل أنه قال : ومن يعرى من الخطأ والتصحيح !

ومن التصحيح فى « المتن » ما رواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة
بإسناده إليه عن زيد بن ثابت أن رسول الله احتجم فى المسجد وإنما هو (بالراء)
احتجم ، فى المسجد بخص أو حصير ، حجرة يصلى فيها فصحفه ابن لهيعة (١) .

ومن أنواع الحديث المحرف :

والمحرف : هو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير الشكل فى الكلمة مع بقاء صورة
الخط فيها ، ومثال ذلك ما وقع لبعض الأعراب . فإنه رأى فى كتاب من كتب
الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى نصبت بين يديه عنزة - والعنزة
الحربة (٢) - فظنها بسكون النون ثم روى ذلك بالمعنى حسب وهمه ، فقال : كان
النبى إذا صلى نصب بين يديه شاة !!

المقلوب :

هو ما وقعت فيه المخالفة بالتقديم والتأخير كما فى حديث أبى هريرة عند
مسلم فى السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة تحت ظل عرشه فإن فيه « ورجل تصدق
بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله ؛ فهذا ما انقلب على أحد الرواة
- وإنما هو : حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه - كما ورد فى البخارى وفى مسلم فى
بعض طرقه - والأمثلة كثيرة فى مصنفاتهم .

كتب الحديث المشهورة

ذكرنا لك أن أقسام حديث (الآحاد) هى الصحيح ، والحسن ، والضعيف ،
وأتىنا لك بشيء قليل من أقوالهم فى الصحيح ، لأن ما قالوه فيه جد كثير لا يمكن

(١) ص ١١٤ من مقدمة ابن الصلاح .

(٢) ومن معانيها العصا .

إيراده كله هنا . وإذا كانوا قد قالوا أن الكتب المشهورة التي تحمل هذه الأقسام هي : البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى . فقد وجب علينا أن نتكلم باختصار عن كل كتاب منها ، وإتماماً للفائدة رأينا أن نتكلم كذلك عن كتاب الموطأ للإمام مالك لأنه هو الذى بقى لنا مما دوّن فى القرن الثانى ، وصاحبه ذو قدر كبير وله مذهب بين المذاهب مشهور . وكذلك سنتكلم عن مسند أحمد لشهرته ولأن لصاحبه كذلك مذهباً يقلده كثير من المسلمين .

وسنبداً بالكلام عن الموطأ لأنه أسبق هذه الكتب جميعاً فى الزمن والتأليف .

مالك وموطؤه

هو الإمام مالك بن أنس من ذى أصبح من حمير ، كان إماماً جليلاً أدرك خيار التابعين ، اختلف فى تاريخ مولده بين سنة ٩١ وسنة ٩٣ هـ أما وفاته فكانت سنة ١٧٩ هـ .

قال عبد الرحمن بن مهدي : أئمة الناس فى أزمانهم أربعة سفيان الثورى بالكوفة ، ومالك بالحجاز ، والأوزاعى بالشام ، وحماّد بن زيد بالبصرة .

ومن قول مالك : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، لقد أدركت سبعين ممن يقولون : قال رسول الله عند هذه الأساطين ^(١) فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان أميناً — وكان يتكلم برأيه على الاجتهاد وعلى ما أدرك عليه أهل العلم ببلده ^(٢) .

قال الشافعى : أصح الكتب بعد كتاب الله ، موطأ مالك ^(٣) ؛ وقال الدهلوى فى حجة الله البالغة : إن الطبقة الأولى من كتب الحديث منحصرة بالاستقراء فى

(١) عمد المسجد .

(٢) بلده هى المدينة « يثرب » .

(٣) هناك روايات أخرى منها : ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك ، ولا أعلم كتاباً فى العلم أكثر صواباً من كتاب مالك ، ما على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك — ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ . وأطلق جماعة على الموطأ اسم الصحيح ص ٩ ج ١ شرح الزرقانى على الموطأ .

ثلاثة كتب : الموطأ وصحيح البخارى وصحيح مسلم ، والثانية ، كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين ولكنها تتلوها ، سنن أبى داود والترمذى والنسائى ، والثالثة مسانيد ومصنفات صنف قبل البخارى ومسلم ، وفى زمانهما وبعدهما - جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف ، والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب ، والثابت والمقلوب - وعلى الطبقة الثانية اعتماد المحدثين .

ونقل السيوطى فى تنوير الحوالك عن القاضى أبى بكر بن العربى : أن الموطأ هو الأصل الأول والبخارى هو الأصل الثانى . وإن مالكاً روى مائة ألف حديث اختار منها فى الموطأ عشرة آلاف ، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة (أى السنة العملية) حتى رجعت إلى ٥٠٠ حديث - أى الحديث المسند^(١) ؛ ورواية ابن الهباب : ثم لم يزل يعرضه على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى ٥٠٠ حديث .

وذكر ابن فرحون فى الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب (أى المالكى) قال عتيق الزبيدى : وضع مالك الموطأ على نحو من عشرة آلاف حديث ، فلم يزل ينظر فيه كل سنة ويسقط منه حتى بقى هذا ، ولو بقى قليلاً لأسقطه كله^(٢) . وفى شرح الزرقانى على الموطأ : أنه ظل يخلصها عاماً فعاماً بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثل فى الدين^(٣) .

وذكر ابن الهباب أن مالكاً روى مائة ألف حديث جمع منها الموطأ عشرة آلاف ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى ٥٠٠ حديث .

وقال الكيا الهراس : موطأ مالك كان تسعة آلاف حديث ، ثم لم يزل ينتقى حتى رجعت إلى ٥٠٠ حديث (ص ١١ من مقدمة شرح الزرقانى على موطأ مالك) .

(١) « المسند » مرفوع صحابى بسنده ظاهر الاتصال - والمرسل ماسقط من سنده الصحابى بأن يرويه التابعى عن رسول الله مباشرة ، والموقوف ما أضيف إلى الصحابى قولاً أو فعلاً أو نحوه متصل كان أو منقطعاً - والمرفوع هو ما أخبر فيه الصحابى عن رسول الله .

(٢) ص ٢٥ .

(٣) ص ١١ ج ١ .

وقال الأبهري أبو بكر : جملة ما في موطأ مالك من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ١٧٢٠ حديث ، المسند منها ٦٠٠ والمرسل ٢٢٢ والموقوف ٦١٣ ومن أقوال التابعين ٢٨٥ . وقال السيوطي في تقريبه نقلاً عن ابن حزم : أحصيت ما في الموطأ وما في حديث سفيان بن عيينه فوجدت في كل واحد منهما من السنن ٥٠٠ وثيقاً و ٣٠٠ مرسل ، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها .

وقال بعض العلماء : إن مالكا أول من ألف في الصحيح غير أنه لم يقتصر في كتابه عليه ، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات ، ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف ، كما ذكره الحافظ ابن عبد البر فهو لم يجرد الصحيح .

اختلاف رواياته :

روى عن مالك روايات مختلفة تختلف في ترتيب الأبواب ، وتختلف في عدد الأحاديث حتى بلغت هذه الروايات عشرين نسخة وبعضهم قال إنها ثلاثون ^(١) . وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي ^(٢) في كتابه « بستان المحدثين » : إن نسخ الموطأ التي توجد في بلاد العرب في هذه الأيام متعددة ، عد منها ١٦ نسخة ، كل نسخة عن راو خاص .

وقال أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعي :
الموطآت المعروفة عن مالك أحد عشر ، ومعناها متقارب والمستعمل منها أربعة : موطأ يحيى بن يحيى « وموطأ ابن بكر ، وموطأ أبي مصعب ، وموطأ ابن وهب ثم ضعف استعمال الآخرين .

وبين الروايات اختلاف كبير من تقديم وتأخير وزيادة ونقص ، ومن أكبرها وأكثها زيادات رواية أبي مصعب ^(٣) قال ابن حزم ، في رواية أبي مصعب زيادة

(١) ذكر مثل ذلك الزرقاني في شرحه على الموطأ ص ٧ ج ١ .

(٢) المتوفى سنة ١١٣٩ هـ .

(٣) أبوالمصعب الزهري كان آخر من روى الموطأ عن مالك لصغر سنه وعاش بعد مالك ٦٣ سنة ، وموطؤه أكمل الموطآت لأن فيه ٥٩٠ حديثاً بالمكرر وبإسقاط المتكرر فيه ٥٥٩ - ص ١٧ من توجيه النظر .

على سائر الموطآت نحو مئة حديث .
وقال السيوطي : في رواية محمد بن الحسن أحاديث يسيرة زيادة عن سائر الموطآت ،
وقد علل الدكتور أحمد أمين سبب هذا الاختلاف فقال :

إن مالكا لم ينته من نسخة يؤلفها ويقف عندها ، بل قد كان دائم التغيير فيها ،
كما رويناه من أنه كان دائم المراجعة للأحاديث وحذف ما لم يثبت صحته منها ، فالذين
سمعوا الموطأ سمعوه من مالك في أزمان مختلفة ، فكان من ذلك الاختلاف في النسخ
وقد بقي من هذه النسخ بين أيدينا رواية يحيى بن الليثي وهي التي شرحها الزرقاني ،
ورواية محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وفيها أشياء كثيرة ليست في رواية
يحيى وهو يمزج ما روى عن مالك بآرائه فكثيراً ما يقول « قال محمد (١) » .

سبب تأليفه وزمن تأليفه (٢) :

ألف الموطأ في أواخر عهد المنصور وكان ذلك في سنة ١٤٨ هـ وكان سبب
ذلك كما روى الشافعي أن أبا جعفر المنصور بعث إلى مالك لما قدم المدينة وقال له :
إن الناس قد اختلفوا في العراق فضع للناس كتاباً نجتمعهم عليه ، فوضع « الموطأ » .
وفي رواية لغير الشافعي ، أنه قال له مع ذلك : اجتنب فيه شواذ ابن عباس
وتشديدات ابن عمر ورخص ابن مسعود ، فقال له مالك : ما ينبغي يا أمير المؤمنين
أن نحمل الناس على قول رجل واحد يخطئ ويصيب . وقد كان المنصور كما بينا
من قبل معنياً بأمر الحديث ودراسته — وقد أخرج ابن عبد البر أن أول من عمل
كتاباً بالمدينة على معنى الموطأ — من ذكر ما أجمع عليه أهل المدينة — عبد العزيز بن
عبد الله بن سلمة الماجشون المتوفى في سنة ١٦٤ هـ ونظر فيه مالك قبل أن يضع موطأه .

(١) ص ٢١٥ ج ٢ منجى الإسلام .

(٢) قال الحافظ ابن عبد البر في كتاب الانتقاء ص ٤١ أن محمد بن سعد قال :

سمعت مالك بن أنس يقول : لما حج أبو جعفر المنصور دعاني فدخلت عليه ، فحدثته وسألني فأجبت
فقال : إني عزم أن أمر بكتبك هذه التي وضعت (يعني الموطأ) فتنسخ نسخاً ، ثم أبعث إلى كل مصر
من أمصار المسلمين منها نسخة ، وأمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدوها إلى غيرها ! فإني رأيت أصل العلم
رواية أهل المدينة وعلمهم ، قال ، فقلت يا أمير المؤمنين : لا تفعل هذا ، فإن الناس قد سبقت إليهم
أقوال ، وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وعملوا به ودأبوا من اختلاف
أصحاب رسول الله (ص) وغيرهم ، وإن ردهم عما اعتقدوه شديد فدع الناس وما هم عليه ، وما اختار أهل
كل بلد لأنفسهم ، فقال لعمرى ، لو طأعتني على ذلك لأمرت به . وفي روايات أخرى أن المنصور طلب
منه أن يضع للناس كتاباً يتجنب فيه تشديدات ابن عمر ، ورخص ابن عباس وشواذ ابن مسعود .

نقد ابن معين للمالك :

قال ابن معين ، إن مالكا لم يكن صاحب حديث بل كان صاحب رأى . وقال الليث بن سعد - أحصيت على مالك سبعين مسألة وكلها مخالفة لسنة الرسول . وقد اعترف مالك بذلك ، وألف الدارقطني جزءاً فيما خولف فيه مالك من الأحاديث في الموطأ وغيره ، وفيه أكثر من عشرين حديثاً ، وهو من محفوظات الظاهرية بدمشق .

البخارى وكتابه

البخارى هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى الفارسى رحمه الله . ولد ببخارى سنة ١٩٤ هـ وارتحل بطلب الحديث ، وتنقل في البلاد وابتدأ في تراجم أبواب كتابه بالحرم الشريف ، وليث في تصنيفه ست عشرة سنة بالبصرة وغيرها حتى أتمه ببخارى ، ومات بخرتك قرب سمرقند سنة ٢٥٦ هـ .

روى ابن حجر في مقدمة فتح البارى ^(١) أن أبا على الغسانى روى عنه أنه قال خرجت الصحيح من ٦٠٠ ألف حديث .

وروى عنه الإسماعيلي أنه قال : لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً ^(٢) وما تركت من الصحيح أكثر ^(٣) وقال : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح ^(٤) ولا يهولتك وجود مثل هذه المئات من آلاف الأحاديث في عصر البخارى ، فقد نقل عن الإمام أحمد أنه قال : صح من الحديث سبعمائة ألف وكسر . . وهذا الفتى - يعنى أبا زرعة - قد حفظ سبعمائة ألف . . .

وقال أبو بكر محمد بن عمر الرازى الحافظ : كان أبو زرعة يحفظ سبعمائة ألف حديث ، وكان يحفظ مائة وأربعين ألفاً في التفسير . . (ص ٤ توجيه النظر) .

(١) ص ٤ .

(٢) أى عنده وفى رأيه كما أدت إليه روايته .

(٣) ص ٤ من هدى السارى مقدمة فتح البارى .

(٤) ص ٢٠١ ج ٢ من المصدر السابق .

سبب جمع البخارى لكتابه :

قال الحافظ ابن حجر فى مقدمته : إن الذى حرك همة البخارى لجمع الحديث الصحيح وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين فى الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلى المعروف بابن راهويه ، قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى :

كنا عند إسحاق بن راهويه فقال : لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة الله ؟ فوقع ذلك فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح ، وخرجت الصحيح من ستمائة ألف حديث^(١) .

كان البخارى يروى بالمعنى :

روى الخطيب البغدادي فى تاريخ بغداد أنه قال يوماً عن البخارى إنه قال : رب حديث سمعته بالبصرة كتبه بالشام ، ورب حديث سمعته بالشام كتبه بمصر ! فقل له : يا أبا عبد الله ، بكماله ؟ فسكت^(٢) .

وقال أحمدر بن أبي جعفر والى بخارى : قال لى محمد بن إسماعيل يوماً : رب حديث سمعته بالبصرة كتبه بالشام ، ورب حديث سمعته بالشام كتبه بمصر ! فقلت له : يا أبا عبد الله بتمامه ؟ فسكت^(٣) .

وقال محمد بن الأزهر السجستانى : كنت فى مجلس سليمان بن حرب والبخارى معنا يسمع ولا يكتب ، فقل لبعضهم : ما له لا يكتب ؟ فقال يرجع إلى بخارى ويكتب من حفظه^(٤) .

وقال ابن حجر العسقلانى : من نوادر ما وقع فى البخارى ، أنه يخرج الحديث تاماً بإسناد واحد بلفظين^(٥) .

(٢) ص ١١ ج ٢ .

(١) ص ٤ مقدمة فتح البارى .

(٣) ص ٢٠١ ج ٢ من هدى السارى .

(٥) ص ١٨٦ ج ١ من فتح البارى .

(٤) ص ١٩٤ من المصدر السابق .

مات البخارى قبل أن يبيض كتابه :

يظهر أن البخارى مات قبل أن يتم تببيض كتابه ، فقد ذكر ابن حجر فى مقدمة الفتح ، أن أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملى قال : انتسخت كتاب البخارى من أصله الذى كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربرى ، فرأيت فيه أشياء لم تتم ، وأشياء مبيضة ، منها تاجم لم يُثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم لها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض . قال أبو الوليد الباجى : ومما يدل على صحة هذا القول رواية أبى إسحاق المستملى ، ورواية أبى محمد السرخسى ورواية أبى الهيثم الكشميهنى ورواية أبى زيد المروزى مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم انتسخوا من أصل واحد ! وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان فى طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما ، فأضافه إليه ، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث ^(١) .

وقال ^(٢) فى الجزء السابع من فتح البارى ^(٣) :

لم أقف فى شيء من نسخ البخارى على ترجمة « عبد الرحمن بن عوف » ولا « لسعيد بن زيد » - وهما من العشرة ، وإن كان قد أفرد ذكر إسلام سعيد ابن زيد بترجمة فى أوائل السيرة النبوية ، وأظن أن ذلك من تصرف الناقلين لكتاب البخارى ، كما تقدم مراراً أنه ترك الكتاب مسودة ، فإن أسماء من ذكرهم هنا لم يقع فيهم مراعاة الأفضلية ولا السابقة ولا الأسنية - وهى جهات التقدم فى الترتيب ، فلما لم يراع واحداً منها دل ذلك على أنه كتب كل ترجمة على حدة فضم بعض النقلة بعضها إلى بعض حسبما اتفق .

والبخارى أول من ميز الصحيح - فى نظره - من غيره ، فاختار كتابه مما تبين له أنه صحيح - ذلك أن التدوين قبله كان يجمع - كما بينا - كل ما روى من غير تمييز بين صحيح وغير صحيح - كما ترى ذلك فى مسند أحمد وغيره من المسانيد -

(١) ص ٥ ج ١ من نفس المصدر .

(٢) أى ابن حجر .

(٣) ص ٧٤ .

أو يضم إلى أحاديث الرسول أقوال الصحابة وفتاوى التابعين — كما تجد ذلك في موطأ مالك ، ومن أجل ذلك قالوا في كتاب البخارى : إنه أول كتاب ألف في الصحيح .

وقد انتقده الحفاظ في عشرة ومائة حديث منها ٣٢ حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجه ، و ٧٨ حديثاً انفرد هو بتخريجه ^(١) .

والذين انفرد البخارى بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلاً ، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلاً ^(٢) ؛ والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخارى ٦٢٠ رجلاً المتكلم بالضعف منهم ١٦٠ رجلاً . والأحاديث التى انتقدت عليهما بلغت مائتى حديث وعشرة ، اختص البخارى منها بأقل من ثمانين وباقى ذلك يختص بمسلم ^(٣) . وقال ابن حجر فى الأحاديث التى انتقدها الدارقطنى : إن هذه المواضع متنازع فى صحتها فلم يحصل لها من التلقى ما حصل لمعظم الكتاب .

فى البخارى إشكالات كثيرة :

وقال السيد محمد رشيد رضا بعد أن عرض للأحاديث المنتقدة على البخارى ما يلى :

وإذا قرأت ما قاله الحفاظ فيها رأيها كلها فى صناعة الفن . . ^(٤) ولكنك إذا قرأت الشرح نفسه « فتح البارى » رأيت له فى أحاديث كثيرة إشكالات فى معانيها أو تعارضها مع غيرها ، مع محاولة الجمع بين المختلفات وحل المشكلات

(١) ص ٨١ ج ٢ مقدمة فتح البارى .

(٢) هذا هو عدد الرجال المتكلم فيهم بالضعف الذين أخرج لهم البخارى دون مسلم أما الذين طعن فيهم من رجال البخارى فقد عقد لهم ابن حجر فصلاً خاصاً فى الجزء الثانى من مقدمة فتح البارى « سرد فيه أسماءهم ، مع حكاية ذلك الطعن والتنقيب عن سببه والقيام بجوابه » كما يرى هو ، وقد بلغت هذه الأسماء نحو أربعمائة استغرقت ٦٥ صفحة من رقم ١١٣ - ١٧٦ ، وسنذكر بعض هذه الأسماء فى باب اختلافهم فى الجرح والتعديل .

(ص ٧ من مقدمة الفتح وص ١١١ ج ٢ من نفس المصدر . وص ١١٩ ج ٢ ضحى الإسلام)

(٣) ص ٧ و ٨ من نفس المصدر ج ١ .

(٤) أى فن مصطلح الحديث أى من ناحية السند أما من ناحية متون أحاديث البخارى فلم يمرض لنتقدها ، ولو تجرد لها عالم فقيه متحرر لوجد فيها أحاديث كثيرة تستحق النقد .

— بما يرضيك بعضه دون بعض^(١) .

وقال الدكتور أحمد أمين — بعد أن ذكر عدد الأحاديث التي انتقدت على البخارى كما بينها — ما يلي^(٢) :

إن بعض الرجال الذى روى لهم^(٣) غير ثقات ، وقد ضعف الحفاظ من رجال البخارى نحو الثمانين ، وفى الواقع هذه مشكلة المشاكل ، فالوقوف على أسرار الرجال محال ، نعم إن من زل زلة واضحة سهل الحكم عليه ، ولكن ماذا يصنع بمستور الحال ؟ ثم إن أحكام الناس على الرجال تختلف كل الاختلاف ، فبعض يوثق رجلاً وآخر يكذبه ، والبواعث النفسية على ذلك لا حصر لها ، ثم كان المحدثون أنفسهم يختلفون فى قواعد التجريح والتعديل ، فبعضهم يرفض حديث المبتدع مطلقاً كالخارجى والمعتزلى ، وبعضهم يقبل روايته فى الأحاديث التي لا تتصل ببدعته ، وبعضهم يقول ، إن كان داعياً لها لا تقبل روايته وإن كان غير داع قبلت ! وبعض المحدثين يشدد فلا يروى حديث من اتصلوا بالولاء ودخلوا فى أمر الدنيا مهما كان صدقهم وضبطهم ، وبعضهم لا يرى فى ذلك بأساً ، متى كان عدلاً صادقاً ، وبعضهم يتزمت فيأخذ على المحدث مزحة مزحها ، كالذى روى أن بعض مجتنب البصرة كانوا يضعون صرر نقود فى الطريق ويخفون ، فإذا انحنى المار لأخذها صاحوا به فتركها خجلاً وضحكوا منه ، فأفتى بعض المحدثين أن يملأ صرة من زجاج مكسر فإذا صاحوا به وضع صرة الزجاج وأخذ صرة الدراهم عقاباً لهم وتأديباً ، فجرحه بعض المحدثين من أجل ذلك ، وعدله بعضهم إذ لم ير به بأساً ، إلى غير ذلك من أسباب يطول شرحها ، ومن أجل هذا اختلفوا اختلافاً كثيراً فى الحكم على الأشخاص ، وتبع ذلك اختلافهم فى صحة روايته والأخذ عنه ، ولعل من أوضح المثل فى ذلك — عكرمة مولى ابن عباس وقد ملأ الدنيا حديثاً وتفسيراً ، فقد رماه بعضهم بالكذب وبأنه يرى رأى الخوارج وبأنه كان يقبل جوائز الأمراء ، ورووا عن كذبه شيئاً كثيراً ، فرووا أن سعيد بن المسيب قال لمولاه « برد » :

(١) ص ٤١ ج ٢٩ منار .

(٢) ص ١١٧ و ١١٨ ج ٢ ضحى الإسلام .

(٣) أى البخارى .

لا تكذب على كما كذب عكرمة على ابن عباس^(١) وأكذبه سعيد بن المسيب في أحاديث كثيرة ، وقال القاسم : إن عكرمة كذاب يحدث غدوة بحدِيث يخالفه عشية ؛ وقال ابن سعد : « كان عكرمة بحراً من البحور وتكلم الناس فيه وليس يحتاج بحدِيثه » هذا على حين أن آخرين يوثقونه ويعدلونه فابن جرير الطبري يثق به كل الثقة ويملاُ تفسيره وتاريخه بأقواله والرواية عنه ، وقد وثقه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى ابن معين وغيرهم من كبار المحدثين . من أجل هذا كله وقف جامعو الصحيح منه مواقف مختلفة ، فالبخاري ترجح عنده صدقه فهو يروى له في صحيحه كثيراً ، ومسلم ترجح عنده كذبه ، فلم يرو له إلا حديثاً واحداً في الحج ، ولم يعتمد فيه عليه وحده وإنما ذكره تقوية لحديث سعيد بن جبير في الموضوع نفسه .

من هذا ترى صعوبة الحكم على مستورى الحال ، ولم يسلم جامع كتاب حديث من ذلك لاختلاف الناس في الحكم على الرجال .

أحاديث البخاري وحكم من أنكر شيئاً منها :

قال السيد رشيد رضا رحمه الله في جواب عن سؤال قدم له في ذلك :
لا شك في أن أحاديث الجامع الصحيح للبخاري في جملتها أصح في صناعة الحديث وتحري الصحيح من كل ما جمع في الدفاتر من كتب الحديث ، ويليهِ في ذلك صحيح مسلم ، وما لا شك فيه أيضاً أنه يوجد في غيرهما من دواوين السنة أحاديث أصح من بعض ما فيها ، وما روى من رفض البخاري وغيره لمئات الألوف من الأحاديث التي كانت تروى يؤيد ذلك ، فلنما نفوا ما نفوا ليتقوا الصحاح الثابتة^(٢) : ودعوى وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخاري المسندة بالمعنى الذي

(١) ورد كذلك عن ابن عمر أنه قال لمولاه نافع : لا تكذب على كما كذب عكرمة على ابن عباس . وذكر ابن تيمية في مقدمة أصول التفسير ، أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب عن آيات من القرآن ، فقال له : لا تسألني عن القرآن ، وسل من يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيء ! يعني عكرمة (ص ٣٩) .

(٢) أى في رأيهم لا أنها صحيحة ثابتة عن النبي (ص) .

عرفوا به الموضوع في علم الرواية - ممنوعة لا يسهل على أحد إثباتها ، ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر قد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامة الوضع ، كحديث سحر بعضهم للنبي صلى الله عليه وسلم الذي أنكره بعض العلماء كالإمام الجصاص من المفسرين المتقدمين والأستاذ الإمام « محمد عبده » من المتأخرين لأنه معارض بقوله تعالى (وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً - انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوها فلا يستطيعون سبيلاً . . هذا وإن في البخارى أحاديث في أمور العادات والغرائز ليست من أصول الدين ولا فروعه ، فإذا تأملت هذا وذاك علمت أنه ليس - لعلها « ليس » - من أصول الإيمان ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكل حديث رواه البخارى مهما يكن

موضوعه ، بل لم يشترط أحد في صحة الإسلام ولا في معرفته التفصيلية الاطلاع على صحيح البخارى والإقرار بكل ما فيه - وعلمت أيضاً أن المسلم لا يمكن أن ينكر حديثاً من هذه الأحاديث بعد العلم به إلا بدليل يقوم عنده على عدم صحته متناً أو سنداً ، فالعلماء الذين أنكروا صحة بعض هذه الأحاديث لم ينكروها إلا بأدلة قامت عندهم قد يكون بعضها صواباً وبعضها خطأ ، ولا يعد أحدهم طاعناً في دين الإسلام ^(١) .

« وما كلف الله مسلماً أن يقرأ صحيح البخارى ويؤمن بكل ما فيه ، وإن لم يصح عنده ، أو اعتقد أنه يتنافى أصول الإسلام .

سبحان الله ! ! يقول ملايين المسلمين من الحنفية إن رفع اليدين عند الركوع والقيام منه مكروه شرعاً وقد رواه البخارى في صحيحه وغير صحيحه عن عشرات من الصحابة بأسانيد كثير جداً ، ولا إثم عليهم ولا حرج لأن إمامهم لم يصح عنده لأنه لم يطلع على أسانيد البخارى فيه ، وكل من اطلع من علماء مذهبه عليها يوقن بصحتها - ثم يكفر مسلم ^(٢) من خيار المسلمين علماً وعملاً ودفاعاً عن

(١) ص ١٠٤ و ١٠٥ ج ٢٩ المنار .

(٢) هذا المسلم هو الدكتور محمد توفيق صدق وكان قد طعن في حديث الذباب فكفره شيوخ الأزهر بذلك كما هي عادتهم .

الإسلام ودعوة إليه ، بدليل أوشبهة على صحة حديث رواه البخارى عن رجل يكاد يكون مجهولاً واسمه يدل على أنه لم يكن أصيلاً في الإسلام وهو عبد بن حنين ، وموضوع متنه ليس من عقائد الإسلام ولا من عباداته ولا من شرائعه ، ولا التزم المسلمون العمل به ، بل ما من مذهب من مذاهب المقلدة إلا وأهله يتركون العمل ببعض ما صح عند البخارى وعند مسلم أيضاً من أحاديث التشريع المروية عن كبار أئمة الرواة لعلل اجتهدية أو لخض التقليد . وقد أورد المحقق ابن القيم أكثر من مائة شاهد على ذلك في كتابه أعلام الموقعين ، وهذا المكفر للدكتور منهم . . مع هذا نقول بحق إن صحيح البخارى أصبح كتاب بعد كتاب الله ، ولكنه ليس معصوماً هو ورواته من الخطأ . وليس كل مراتب في شيء من روايته كافراً ! ما أسهل التكفير على مقلدة أقوال المتأخرين وحسبنا الله ونعم الوكيل ^(١) .

وفي الانتصار لابن الجوزى جملة أحاديث لم تأخذ بها الشافعية من أحاديث الصحيحين لما ترجح عندهم مما يخالفها وكذا في بقية المذاهب .

البخارى وأهل الشام :

ذكر الذهبي عن أبي عمرو حمدان : سألت ابن عقدة أيهما أحفظ ، البخارى أم مسلم ؟ فقال كان محمد عالماً ، ومسلم عالم ، فأعدت عليه مراراً ، فقال : يقع لمحمد ^(٢) الغلط في أهل الشام وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته ، ويذكره في موضع آخر باسمه يظنهما اثنين ، وأما مسلم فقلما يوجد له غلط في العلل ، لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل اهـ ^(٣) .

البخارى أدركته محنة مسألة « خلق القرآن » :

قال الحاكم أبو عبد الله في تاريخه : قدم البخارى نيسابور في سنة ٢٥٠ هـ فأقبل عليه الناس ليسمعوا منه ، وفي أحد الأيام سأله رجل عن « اللفظ بالقرآن »

(١) ص ٥١ ج ٢٩ مجلة المنار .

(٢) أبى البخارى .

(٣) ص ٥ من شروط الأئمة الستة للمقري .

فقال : أفعالنا مخلوقة ، وألفاظنا من أفعالنا ، فوقع بذلك خلاف ولم يلبث أن حرّضَ الناسَ عليه محمد بن يحيى الذهلي وقال : من قال ذلك فهو مبتدع ، ولا يُجالس ولا يُكلم ! ومن ذهب بعد ذلك إلى البخاري فاتهموه ، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه ! فانقطع الناس عن البخاري إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة فقال الذهلي : ألا من قال باللفظ — فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ! فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته وقام على رموس الناس ، وبعث جميع ما كان قد كتبه عنه ، وقد خشي البخاري على نفسه فسافر من نيسابور^(١) اهـ ملخصاً .
ومن المعلوم أن مسلماً منسوب أيضاً إلى اللفظ .

روايات البخاري تختلف في العدد :

فعدد أحاديث البخاري يزيد في رواية الفريدي على عدده في رواية إبراهيم ابن معقل النسفي بمائتين ، ويزيد عدد النسفي على عدد حماد بن شاكر النسفي بمائة كما ذكره العراقي^(٢) .

وقد حرر الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري أن عدة ما في البخاري من المتون الموصولة بلاثكرار ٢٦٠٢ ، ومن المتون المعلقة المرفوعة ١٥٩ ، فمجموع ذلك ٢٧٦١ ، وقال في شرح البخاري إن عدته على التحرير ٢٥١٣ حديث^(٣) .

(١) ص ٢٠٣ و ٢٠٤ ج ٢ من هدى الساري .

(٢) ٥٨ شروط الأئمة الخمسة .

(٣) ص ٧٠ ج ١ .

مسلم وكتابه

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمه الله ولد بنيسابور سنة ٢٠٤ هـ وتوفي بها سنة ٢٦٨ هـ. جرد الصحاح ولم يتعرض للاستنباط ونحوه وفاق البخارى في جمع الطرق وحسن الترتيب ، وكتابه سهل التناول ، إذ جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها ، وأورد فيه أسانيده المتعددة والألفاظ المختلفة ، وكان لا يروى بالمعنى بخلاف البخارى وكان لا يخلط مع الأحاديث شيئاً من أقوال الصحابة ومن بعدهم - ومن مزاياه كما قال ابن حجر في مقدمة الفتح : أنه قد صنّفه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق ولا يتصدى لما تصدى له البخارى من استنباط الأحكام ليبوب عليها ، ولزم من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه ، بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل التدوير تبعاً لا مقصوداً^(١) .

وقد نقل عنه أنه صنف مسنده من ٣٠٠ ألف حديث مسموعة أما عدد أحاديث كتابه فأربعة آلاف حديث دون المكرر .

وقال النووي في شرح مسلم : قول مسلم ليس كل شيء صحيحاً عندى وضعته هنا « أى في كتابه » وإنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه ، فشكل ، فقد وضع فيه أحاديث كثيرة مختلفاً في صحتها لأنها من حديث من اختلفوا في صحة حديثه ، وكذلك قال ابن الصلاح . وقال ابن تيمية في تفسير سورة الإخلاص إن الحديث الذي رواه مسلم في خلق التربة يوم السبت^(٢) حديث معلول قدح فيه أئمة الحديث كالبخارى وغيره وقالوا إنه من قول كعب الأحبار ولهذا الحديث نظائر عند مسلم فقد روى أحاديث عرف أنها غلط مثل قول أبي سفيان لما أسلم أريد أن أزوجه أم حبيبة (أى بنته) ولا خلاف بين الناس أن النبي قد تزوجها قبل إسلام

(١) ص ٨ .

(٢) هذا الحديث رواه أبوهريرة وصرح فيه بسماحه من النبي . راجع كتابنا « شيخ المصيرة » .

أبي سفيان ، ومثل حديث صلاة الكسوف أن النبي صلاها بثلاث ركوعات .
والصواب أنه لم يصلها إلا مرة واحدة بركوعين اه^(١) .

وقد بلغت الأحاديث التي انتقدت على مسلم ١٣٢ ، وعدد من انتقدوهم من رجاله ١١٠ .

وقال الحافظ أبو زرعة الرازي^(٢) - وقد ذكر له كتاب مسلم - هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه فعملوا شيئاً يتسوقون به ، ألفوا كتاباً لم يسبقوا إليه ، ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها .

وأناه ذات يوم رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم فجعل ينظر فيه فإذا حديث عن أسباط بن نصر . ثم رأى في الكتاب قطن بن نسير فقال : وهذا اطم من الأول ! قطن بن نسير وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس ، ثم نظر فقال : يروى عن أحمد بن عيسى المصري في كتاب الصحيح ! ثم قال : أيجدث عن هؤلاء ويترك محمد بن عجلان ونظراءه ويطرق لأهل البدع عليها فيجدوا السبيل بأن يقولوا للحديث إذا احتج عليهم به ، ليس هذا من كتاب الصحيح .
وكان أبو زرعة يذم وضع هذا الكتاب .

وروى مسلم عن أبي الزبير عن جابر أحاديث كثيرة بالعننة وقد قال الحافظ : أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي يدلّس في حديث جابر ، وروى عن جابر وابن عمر في حجة الوداع حديثاً بروايتين قال ابن حزم فيهما : إحداهما كذب بلا شك ، وروى حديث (خلق الله التربة يوم السبت) .

وقال الحافظ : إن مسلماً لما وضع كتابه الصحيح عرضه على أبي زرعة الرازي فأنكر عليه وتغيظ وقال : سميت الصحيح ! فجعلت مسلماً لأجل البدع وغيرهم فإذا روى لهم المخالف حديثاً يقولون : هذا ليس في صحيح مسلم .

ولما قدم مسلم الري خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن واره فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب ، وقال له نحواً مما قال أبو زرعة ، فاعتذر إليه مسلم وقال له :

(١) ص ١٦ .

(٢) قال الإمام أحمد عنه إنه حفظ ٧٠٠ ألف حديث ، وقال أبو بكر محمد بن عمر الرازي الحافظ كان أبو زرعة يحفظ ٧٠٠ ألف حديث ، وكان يحفظ ١٤٠ ألفاً في التفسير - ص ٤ من توجيه النظر .

إنما أخرجت هذا الكتاب ، وقلت (هو صحاح) ولم أقل : إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف ! ولكن إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عنى ، ولا يرتاب في صحتها ، ولم أقل إن ما سواه ضعيف ، فقبل عذره وحديثه ^(١) اه باختصار .

وأخرج مسلم أحاديث أقوام ترك البخارى حديثهم لشبهة وقعت في نفسه ^(٢) ذلك بأن أئمة النقل على اختلاف مذاهبهم وتباين أحوالهم — في تعاطي اصطلاحاتهم يختلفون في أكثرها — قرب راو هو موثوق به عند عبد الرحمن بن مهدي ومجروح عند يحيى بن سعيد القطان وبالعكس ، وهما إمامان عليهما مدار النقد في النقل ومن عندهما يتلقى معظم شأن الحديث ^(٣) .

والكلام في نقد البخارى ومسلم طويل فنكتفي بما نوره هنا .

البخارى ومسلم — وما قيل فيهما

قال الحافظ زين الدين العراقي في شرح ألفيته في علوم الحديث — عندما ذكر مراتب الصحيح — قال محمد بن طاهر في كتابه في شروط الأئمة : شرط البخارى ومسلم أن يخرجا الحديث المجتمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور — قال العراقي في شرح ألفيته : ليس ما قاله ابن طاهر يجيد لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما اه .

وقال البدر العيني : في الصحيح جماعة جرحهم بعض المتقدمين .

وفي العلم الشامخ قال المقبلي : في رجال الصحيحين من صرح كثير من الأئمة بجرحهم ، وتكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد ، وإن كان لا يلزمهما إلا العمل باجتهادهما .

وقال ابن الصلاح : احتج البخارى بجماعة سبق من غيره الجرح له كعكرمة

(١) ص ٦٠ - ٦٣ شروط الأئمة الخمسة للحازي وشرحها .

(٢) ص ١٠ و ١١ شروط الأئمة الستة للقدسي .

(٣) ص ٥٨ - ٥٩ شروط الأئمة الخمسة للحازي .

مولي ابن عباس وكاسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي ، وعمرو بن مرزوق وغيرهم واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم وهكذا فعل أبو داود^(١) .

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله في شرحه لألفية السيوطي : وقد وقع في الصحيحين أحاديث كثيرة من رواية بعض المدلسين^(٢) .
ومعلوم أن التدليس^(٣) كان من أسباب الجرح .

وفي شرح شروط الأئمة الخمسة للشيخ محمد زاهد الكوثري نقلاً عن ابن الهمام^(٤) .

وقد أخرج مسلم عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح ، وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم ، فدار الأمر في الرواية على اجتهاد العلماء فيهم وكذا في الشروط حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه آخر ، يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه هذا الشرط عنده مكافئاً لمعارضة المشتغل على ذلك الشرط ، وكذا فيمن ضعف راوياً ووثقه الآخر .

وأما الانتقاد عليهما من جهة ما يتعلق بالمتون من جهة مخالفتهما للكتاب أو للسنة المتواترة ونحو ذلك فلم يتصدوا له ، لأن ذلك من متعلقات علماء الكلام والأصول^(٥) .

تجاني الرواية — عن أهل الرأي :

قال القاسمي : تجاني أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي — كالإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن فقد لينهما أهل الحديث كما ترى في ميزان الاعتدال وآثارهما تشهد بسعة علمهما وتبحرهما بل تقدمهما على كثير من الحفاظ^(٦) وكذلك تجاني البخاري عن الرواية عن أئمة أهل البيت النبوي ، وإليك كلمة قيمة في هذا الأمر .

قال العلامة عبد الحسين شرف الدين في كتابه الفصول المهمة في تأليف الأمة^(٧)

(١) ص ٤١ من مقدمة ابن الصلاح .

(٢) ص ٣٦ .

(٣) راجع ما كتبه عن التدليس والمدلسين في كتابنا شيخ المصيرة

(٤) ص ٥٨ من شرح الشروط الخمسة . (٥) ص ١٣١ توجيه النظر .

(٦) ص ٢٤ من كتاب الجرح والتعديل للقاسمي . (٧) ص ١٦٨ و ١٦٩ من الطبعة الثانية .

وأنكى من هذا كله عدم احتجاج البخارى فى صحيحه بأئمة أهل البيت النبوى، إذ لم يرو شيئا عن الصادق والكاظم والرضا والحوادى والزكى العسكرى وكان معاصراً له، ولا روى عن الحسن بن الحسن ولا عن زيد بن على بن الحسين، ولا عن يحيى بن زيد ولا عن النفس الزكية محمد بن عبد الله الكامل بن الحسن الرضا بن الحسن السبط ولا عن أخيه إبراهيم بن عبد الله ولا عن الحسين الفخى بن على بن الحسن بن الحسن، ولا عن يحيى بن عبد الله بن الحسن ولا عن أخيه لإدريس ابن عبد الله ولا عن محمد بن جعفر الصادق، ولا عن محمد بن إبراهيم بن إسماعيل ابن إبراهيم بن الحسن بن الحسن المعروف بابن طباطبا ولا عن أخيه القاسم الشرسى، ولا عن محمد بن زيد بن على، ولا عن محمد بن القاسم بن على بن عمر الأشرف بن زين العابدين صاحب الطالقان المعاصر للبخارى - ولا عن غيرهم من أعلام العترة الطاهرة وأغصان الشجرة الزاهرة، كعبد الله بن الحسن وعلى بن جعفر العريض وغيرهما. ولم يرو شيئا من حديث سبطه الأكبر وريحانته من الدنيا أبى محمد الحسن المجتبى سيد شباب أهل الجنة مع احتجاجه بداعية الخوارج وأشدّهم عداوة لأهل البيت (عمران ابن حطان) القاتل فى ابن ملجم وضربته لأمير المؤمنين عليه السلام :

يا ضربة من تقى ما أراد بها إلا ليبلغ من ذى العرش رضوانا
إنى لأذكره يوماً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا

هل أصح الأحاديث ما فى الصحيحين :

قال الإمام كمال الدين ابن الهمام فى شرح الهداية : وقول من قال : أصح الأحاديث ما فى الصحيحين ثم ما انفرد به البخارى، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما اشتمل على شرطهما، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما، تحكم لا يجوز التقليد فيه، إذ الأصحىة ليست إلا لاشتغال رواتهما على الشروط التى اعتبرها، فإن فرض وجود تلك الشروط فى رواية حديث فى غير الكتابين، أفلا يكون الحكم بأصحىة ما فى الكتابين عين التحكم (١) ؟ .

الاستدراك على البخارى ومسلم :

قال النووى فى شرح مسلم : استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلا بشرطيهما فيها ونزلت عن درجة ما التزامه . وقد ألف الإمام الحافظ الدارقطنى فى بيان ذلك كتابه المسمى (بالاستدراكات والتتبع) ، وذلك فى مائتى حديث مما فى الكتابين ، ولأبى مسعود الدمشقى (صاحب الأطراف) استدراك عليهما وكذا لأبى على الغسانى فى كتابه تقييد المهمل . وقال : فى أول شرح مسلم : وما يقوله الناس أن من روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة ! هذا من التجوه ولا يقوى .

مثل غريب مما اتفق البخارى ومسلم على روايته :

روى البخارى عن ابن عمر قال النبى يوم الأحزاب : أن لا يصلين أحد (العصر) إلا فى بنى قريظة - قال ابن حجر : كذا وقع فى جميع النسخ عند البخارى ووقع فى جميع النسخ عند مسلم (الظاهر) مع اتفاق البخارى ومسلم على روايته عن شيخ واحد بإسناد واحد من مبدئه إلى منتهاه ! قال : ويظهر من تغاير اللفظين أن عبد الله بن محمد شيخ الشيخين لما حدث به حدث فيه بلفظين أو أن البخارى كتبه من حفظه ولم يراع اللفظ - كما عرف من مذهبه فى تجويز ذلك بخلاف مسلم فإنه يحافظ على اللفظ .

وفى الصحيحين ما ينوف على مائتى حديث من الغائب وقد ألف الحافظ الضياء المقدسى فى ذلك مؤلفاً سماه (غرائب الصحيحين) ذكر فيه ما يزيد على مائتى حديث من الغرائب والأفراد المخرجة فى الصحيحين ^(١) .

(١) ص ٣١ من شرح شروط الأئمة الخمسة للحازمى .

أصححة البخارى ومسلم وعند من تكون ؟

قال ابن أمير الحاج فى شرح التحرير ما معناه (١) :

ثم مما ينبغى التنبه له أن أصحيتها على ما سواهما تنزلاً وإنما تكون بالنظر إلى من بعدهما ، لا المجتهدين المتقدمين عليهما ، فإن هذا مع ظهوره قد يخفى على بعضهم ، أو يغالط به والله سبحانه أعلم .

وقال الشارح لهذا الكلام : يريد أن الشيخين وأصحاب السنن جماعة متعاصرون من الحفاظ أتوا بعد تدوين الفقه الإسلامى ، واعتنوا بقسم من الحديث وكان الأئمة المجتهدون قبلهم أوفر مادة ، وأكثر حديثاً ، بين أيديهم المرفوع والموقوف والمرسل وفتاوى الصحابة والتابعين — ونظر المجتهد ليس بمقصود على قسم من الحديث — ودونك الجوامع والمصنفات فى كل باب منها تذكر هذه الأنواع التى لا يستغنى عنها المجتهد ، وأصحاب الجوامع والمصنفات قبل الستة من الحفاظ « أى أصحاب الكتب الستة » أصحاب هؤلاء المجتهدين وأصحاب أصحابهم ، والنظر فى أسانيدها كان أمراً هيناً عندهم لعلو طبقهم ، لا سيما أو استدلال المجتهد بحديث تصحيح له — والاحتياج إلى الستة والاحتجاج بها إنما هو بالنظر إلى من تأخر عنهم فقط — ومما يلفت إليه النظر هنا أن بعض الحفاظ المتأخرين يتساهلون فى عزو ما يروونه إلى الأصول الستة وغيرها على اختلاف عظيم فى اللفظ والمعنى .

قال العراقى فى شرح ألفيته : إن البيهقى فى السنن والمعرفة ، والبغوى فى شرح السنة وغيرهما يروون الحديث بألفاظهم وأسانيدهم ثم يعزونه إلى البخارى ومسلم مع اختلاف الألفاظ والمعانى ، فهم إنما يريدون أصل الحديث لا عزو ألفاظه اهـ . ومن هذا القبيل قول النووى فى حديث « الأئمة من قریش » أخرجه الشيخان ، مع أن لفظ الصحيح « لا يزال هذا الأمر فى قریش ما بقى منهم اثنان » وبين اللفظين والمعنيين تفاوت عظيم كما ترى اهـ .

وقد وضع الحافظ الرشيد العطار كتاباً على الأحاديث المقطوعة المخرجة فى مسلم

(١) ص ٥٨ و ٥٩ من هامش شروط الأئمة الخمسة للحازمى .

سماء (الفوائد المجموعة في شأن ما وقع في مسلم من الأحاديث المقطوعة) وما يقوله الناس : إن من روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة فهو من التجوه ولا يقوى ، فقد روى مسلم في كتابه عن إيث بن أبي سليم وغيره من الضعفاء .. واعلم أن « أن وعن » مقتضيان للانقطاع « أى من المدلس » عند أهل الحديث ، ووقع في مسلم والبخارى من هذا النوع شيء كثير ، فيقولون على سبيل التجوه : ما كان من هذا النوع في غير الصحيحين فنقطع ، وما كان في الصحيحين فمحمول على الاتصال !! وروى مسلم في كتابه عن أبي الزبير عن جابر أحاديث كثيرة بالنعنة وقد قال الحفاظ : أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي يدلس في حديث جابر ، فما كان بصيغة النعنة لا يقبل ذلك — وقد روى مسلم أيضاً في كتابه عن جابر وابن عمر في حجة الوداع أن النبي (ص) توجه الى مكة يوم النحر فطاف طواف الإفاضة ثم صلى الظهر بمكة ثم رجع الى منى ، وفي الرواية الأخرى ، أنه طاف طواف الإفاضة ثم رجع فصلى الظهر بمنى فيتجهون^(١) ويقولون : أعادها لبيان الجواز ! وغير ذلك من التأويلات ! ! قال ابن حزم في هاتين الروایتين : إحداهما كذب بلا شك .

وروى مسلم أيضاً حديث الإسراء وفيه (ذلك قبل أن يوحى إليه) وقد تكلم الحفاظ في هذه اللفظة وضعفوها — وروى مسلم أيضاً حديث « خلق الله التربة يوم السبت »^(٢) ، وفي مسلم أيضاً عن أبي سفيان أنه قال للنبي « ص » لما أسلم : يا رسول الله أعطني ثلاثاً ، تزوج ابنتي أم حبيبة ، وابني معاوية اجعله كاتباً ، وأمرني أن أقاتل الكفار ، فأعطاه النبي ما سأل الحديث ، وفي هذا من الوهم ما لا يخفى ! فأما حبيبة تزوجها رسول الله « ص » وهي بالحشة وأصدقها النجاشي ، وأبو سفيان أسلم عام الفتح وبين الهجرة والفتح عدة سنين — وأما إمارة أبي سفيان فقد قال الحفاظ : إنهم لا يعرفونها ... ويدكرون عن الزبير بن بكار بأسانيد ضعيفة ، أن النبي « ص » أمره في بعض الغزوات ، وهذا لا يعرف وما حملهم على هذا كله إلا بعض التعصب . وقد قال الحفاظ أن مسلماً لما وضع كتابه الصحيح عرضه على أبي زرعة الرازي ، فأنكر عليه وتغيظ وقال : سميتك الصحيح ، فجعلت مسلماً لأهل البدع

(١) تجره — تعظم — تكلف الجاه وليس به ذلك .

(٢) أرجع في الكلام عن هذا الحديث إلى كتابنا « شيخ المضيرة » .

وغيرهم ، فإذا روى لهم المخالف حديثاً يقولون ، هذا ليس في صحيح مسلم^(١) .
وقد أوردنا من قبل كلاماً غير ذلك مما قاله أبو زرعه وغيره في مسلم وكتابه .
قال الحازمي في شروط الأئمة الخمسة تحت هذا العنوان ما يلي :

(باب في إبطال قول من زعم أن شرط البخاري إخراج الحديث عن
عدين وهلم جرأ ، إلى أن يتصل الخبر بالنبي صلى الله عليه وسلم)
إن هذا حكم من لم يمعن الغوص في خبايا الصحيح ، ولو استقرأ الكتاب
حق الاستقراء لوجد جملة من الكتاب ناقضة عليه دعواه .

وأما قول الحاكم : إن اختيار البخاري ومسلم إخراج الحديث عن عدلين إلى
النبي^(٢) صلى الله عليه وسلم فهذا غير صحيح طرداً وعكساً ، بل لو عكس القضية
وحكم كان أسلم له ، وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث -
وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستي فقد قال : وأما الأخبار فإنها كلها أخبار
الآحاد لأنه ليس يوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر من رواية عدلين روى
أحدهما عن عدلين ، وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فلما استحال هذا وبطل ثبت أن الأخبار كلها أخبار الآحاد
ومن اشترط ذلك فقد عمد إلى ترك السنن كلها لعدم وجود السنن إلا من رواية
الآحاد . انتهى كلام ابن حبان .

ومن سبر مطالع الأخبار عرف أن ما ذكره ابن حبان أقرب إلى الصواب .
انتهى^(٣) كلام الحازمي .

هذه هي كتب الطبقة الأولى من كتب الحديث أما الطبقة الثانية فهناك الكلام عنها
بإيجاز وهي سنن أبي داود والترمذي والنسائي^(٤) .

(١) ص ٦١ و ٦٢ من هامش شروط الأئمة الخمسة للحازمي ويراجع صفحة ٣١٠ من هذا الكتاب .
(٢) أول حديث في البخاري وهو حديث إنما الأعمال بالنيات وآخر حديث فيه أغنى حديث
(كلمتان خفيفتان) فردان غريبان باعتبار المخرج كما نص على ذلك الحافظ البرهان البقاعي وغيره
ص ٣١ من نفس المصدر .

(٣) ص ٣١ نفس المصدر .

(٤) ذكر رجال الحديث أن الكتب التي تأتي درجتها بعد البخاري ومسلم هي سنن أبي داود المتوفى
سنة ٢٧٥ هـ وسنن النسائي ٣٠٣ - وجامع الترمذي ٢٧٩ - وقد جعلوا هذه الكتب الخمسة
هي الأصول ، وزاد بعضهم عليها كتاب سنن ابن ماجه - ٣٧٥ وقال بعضهم إن الأحق بأن يكون الكتاب =

أبو داود

هو الإمام الفقيه أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني رحمه الله ولد سنة ٢٠٢ هـ قدم بغداد مراراً ومات بالبصرة سنة ٢٧٥ هـ . قال الخطابي : لم يصنف في علم الحديث مثل سنن أبي داود وهو أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين ، حدث عنه الترمذي والنسائي ، وقال ابن كثير في مختصر علوم الحديث : إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة ، في بعضها ما ليس في الأخرى . ومن أشهر رواة السنن عنه أبو سعيد بن الأعرابي ، وأبو علي اللؤلؤي وأبو بكر بن داسه .

وكانت همة أبي داود جمع الأحاديث التي استدلل بها فقهاء الأمصار وبنوا عليها الأحكام ، فصنف سننه وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل ، ومن قوله : ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه . وما كان به من حديث فيه وهن شديد فقد بيته .

وقال أبو بكر بن داسه : سمعت أبا داود يقول : كتبت عن رسول الله ٥٠٠ ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث - ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه .

وقد قالوا : إن سنن أبي داود تكفي المجتهد . وإنه يكفي منها لدينه أربعة أحاديث «١» إنما الأعمال بالنيات «٢» من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه «٣» لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه «٤» الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات . وقد فضلها بعضهم على البخاري .

وقد تفقه أبو داود هو والبخاري على فقهاء العراق .

السادس هوسنن الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥ لأن ابن ماجة قد أخرج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقه الأحاديث أما سنن الدارمي فإنه قليل الرجال الضعفاء ويندر أن يكون فيه أحاديث منكرة أو شاذة وإن كانت فيه أحاديث مرسلّة وموقوفة فهو مع ذلك أولى منه وهو حقاً كما قالوا .

الترمذى

هو أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى الضرير رحمه الله، ولد سنة ٢٠٩ هـ بترمذ وتوفى بها سنة ٢٧٩ هـ. قال ابن الأثير : فى سنن الترمذى ما ليس فى غيرها من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب .

جمع كتابه واختصر فيه طريق الحديث اختصاراً لطيفاً وبين أمر كل حديث من أنه صحيح أو ضعيف أو منكر . أما كتابه الجامع الصحيح له فيه أحاديث كثيرة منكراً^(١).

قال الحافظ ابن رجب فى « شرح علل الترمذى » اعلم أن الترمذى خرج فى كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف والحديث الغريب ، والغرائب التى خرجها ، فيها بعض المناكير ولا سيما فى كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه — حديثاً بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق أو مختلفاً فى إسناده وفى بعض طرقه متهم وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ومحمد بن السائب الكلبي ، نعم قد يخرج عن سبيء الحفظ وعن غلب على حديثه الوهم ، ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه وقد شاركه أبو داود فى التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كإسحاق ابن أبي فروة . والترمذى يخرج حديث الثقة الضابط ومن بهم قليلاً ومن بهم كثيراً ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه قليلاً ويبين ذلك ولا يسكت عنه .

الترمذى أول من قسم الحديث :

الترمذى هو أول من قسم الحديث إلى صحيح، وحسن، وضعيف، وكان قبله لا يقسم إلا إلى صحيح وغير صحيح .

(١) ص ١٨ من كتاب اختصار علوم الحديث .

النسائي

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ولد في نسا من نيسابور سنة ٢١٥ هـ . قال الدارقطني خرج حاجاً فامتحن بدمشق وأدرك الشهادة ، فقال احملوني إلى مكة فحمل وتوفي بها ودفن بين الصفا والمروة وكانت وفاته سنة ٣٠٣ هـ .

قال الذهبي : سئل بدمشق عن فضائل معاوية ، فقال : ألا يرضى رأساً برأس حتى يفضل ! قال : فما زالوا يدفعونه حتى أخرج من المسجد . ثم حمل إلى مكة فتوفي بها — كذا في هذه الرواية إلى (مكة) وصوابه (الرملة) — وأنه قال : دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير ، فصنفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله . وروايات النسائي تختلف اختلافاً كثيراً ، والذي عد من «الأصول الخمسة» — هو «المجتبى» المعروف بسنن النسائي الصغير ، رواية ابن السني ، وأما رواية ابن حيوة وابن الأحمر وابن قاسم فيقال لها النسائي الكبير . وقال ابن كثير إن في سنن النسائي رجالا مجهولين إما اعتباراً وإما حالاً ، وفيهم المجروح وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة^(١) .

وهناك كتب أخرى لانطيل بذكرها ما داموا قد قالوا .

إن هذه الكتب الخمسة «البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي لم يفتها من أحاديث رسول الله إلا اليسير» .

قال النووي في التقريب^(٢) : «الصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير» وقد أشار إلى ذلك السيوطي في ألفيته فقال :

النووي — لم يفت الخمسة من ما صحح إلا النزر فاقبله ودن وقال ابن خلدون بعد أن تكلم عن الموطأ وهذه هي الكتب الخمسة^(٣) ، هذه هي المسانيد المشهورة في الملة وهي أمهات كتب الحديث في السنة ، وإنها إن تعددت ترجع إلى هذه في الأغلب^(٤) .

(١) ص ١٨ اختصار علوم الحديث . (٢) ص ٢ .

(٣) وأشهر الكتب المصنفة في القرن الرابع : المعاجم الثلاثة للطبراني سنة ٣٦٠ وسنن الدارقطني

٣٨٥ وصحيح ابن حبان البستي-٣٥٤- وصحيح ابن خزيمة-٣١١- ومصنف الطحاوي-٣٢١- إلخ .

(٤) ص ٤١٨ من المقدمة .

وهالك كلمة للمسيو أميل درمنغهم قالها في كتاب حياة محمد :

إن من المنايع الأولى لسيرة محمد القرآن والسنة ، فالقرآن هو أوثقها سنداً ولكنه غير شامل الشمول الكافي في هذا الموضوع ، وأما الحديث فبرغم جميع ما تحراه المحدثون لا سيما البخارى في جمع أقوال الرسول والإحاطة بأقل إشارة من إشاراته وترجمة الرجال الذين روى عنهم الحديث مسلسلا ومعنعناً لا يزال فيه كثير مما هو محل للهمة وبما هو موضوع إلخ . . .

وعلق الأمير شكيب أرسلان على كلام درمنغهم بقوله :

« . . هو غير معتقد بصحة كثير من الأحاديث حتى الوارد منها في الصحيحين ، وهذا مشرب من المشارب الفكرية لا نقدر أن نؤاخذه عليه لا سيما أن كثيرين من المسلمين ، ومن ذوى الحمية الإسلامية ومن لا ينقصهم شيء من الإيمان والإيقان يشاركون المسيو « درمنغهم » في هذا الرأي . . . ولا يرون من الواجب الدينى الإيمان بكل ما جاء في الصحيحين وغيرهما من الأحاديث لاحتمال أن يكون تطرق إليها التبديل والتغيير ، أو دخلها الزيادة والنقصان ، إذ من المعلوم أنهم كانوا يروون الأحاديث بالمعنى . وإذا روى الحديث بالمعنى لم يخل الأمر من أن تتطرق إليه زيادات كثيرة قد يتغير بها المعنى أو يبعد عن أصله ، إلى أن قال :

والأدلة التى تستظهر بها هذه الفئة على وجوب عدم القطع بأكثر الأحاديث ولزوم التوقف في كثير مما يسارع الناس فيه هي ما يلي :

أولاً : عدم إمكان رواية الأحاديث إلا النادر الأندر بدون زيادة أو نقصان مما يعرفه كل إنسان من نفسه ، وذلك أنه إذا أراد أن يعيد كلاماً سمعه ولو بعد سماعه إياه بساعة من الزمن تعذر عليه سرده بحرفه .

ثانياً : كونهم يقولون إن ما لا يكاد يحصى من الأحاديث مروى بالمعنى ، فيتغير فيه كثير من اللفظ .

ثالثاً : جواز السهو والنسيان مما لا يخلو منه إنسان ولا يمكن الجدل فيه أصلاً .
رابعاً : كون النبي (ص) نفسه أشار إلى وضع الأحاديث عليه في أيامه وأنه من أوثق الأحاديث قوله : لقد كثرت على الكذابة ، فن كذب على فليتنبأ مقعده من النار .

ثم قال: ولا يزال الشك يحوم حول أحاديث كثيرة واردة في الصحاح، وهذا الشك ليس من جهة عدم الأمانة في النقل - ولكن من جهة عدم استطاعة البشر إلا ما ندر من رواية كل ما يسمعون به بحرفه، أو من وصف كل حادثة كانوا فيها كما وقعت بلا زيادة ولا نقصان، وقد يكون اثنان في حادثة من الحوادث ويرويا كل واحد منهما بشكل يختلف قليلاً أو كثيراً عن الآخر (١).

المستخرجات

الاستخراج أن يعمد حافظ من الحفاظ إلى البخارى مثلاً فيورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيده لنفسه غير ملتزم فيها ثقة الرواة من غير طرق البخارى إلى أن يلتقى معه في شيخه أو فيمن فوقه، لكن لا يسوغ للمخرج أن يعدل عن الطريق التي يقرب فيها اجتماعه مع مصنف الأصل إلى الطريق البعيدة إلا لغرض مهم، من علو أو زيادة مهمة أو نحو ذلك - وربما ترك المستخرج أحاديث لم يجد له بها إسناداً مرضياً، وربما علقها عن بعض روايتها، وربما ذكرها من طريق صاحب الأصل. وقد اعتنى كثير من الحفاظ بالاستخراج لما فيه من الفوائد المهمة وقصروا ذلك غالباً على صحيح البخارى وصحيح مسلم لكونهما العمدة في هذا العلم «عند أهله» فمن استخرج على البخارى أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، وأبو بكر أحمد ابن محمد البرقاني، ومن استخرج على صحيح مسلم أبو جعفر أحمد النيسابوري وأبو بكر محمد بن محمد بن رجا النيسابوري وهو ممن يشارك مسلماً في أكثر شيوخه وغيرهما كثير...

ومن المستخرجين على كل منهما أبو نعيم الأصفهاني وجماعة معه، واستخرجوا كذلك على أبي داود والترمذي... وللمستخرجات فوائد كثيرة منها ما يقع فيها من زيادات في الأحاديث التي يوردونها لم تكن في الأصل المستخرج عليه. وإنما وقعت لهم تلك الزيادات لأنهم لم يلتزموا بإيراد ألفاظ ما استخرجوا عليه بل التزموا بإيراد الألفاظ التي وقعت لهم الرواية بها عن شيوخهم، وكثيراً ما تكون مخالفة لها، وقد تقع المخالفة في المعنى أيضاً - ومنها أن يكون مصنف الصحيح روى عن

اختلط ، ولم يبين هل سماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده !
 فيبينه المستخرج إما تصريحاً ، أو بأن يرويه عنه من طريق من لم يسمع منه إلا قبل
 الاختلاط ، ومنها أن يروى في الصحيح عن مدلس بالعننة فيرويه المستخرج
 بالتصريح بالسماع . . ومنها أن يكون في الحديث مخالف لقاعدة اللغة العربية
 فيتكلف لتوجيهه ويتمحل لتخرجه ، فيجىء في رواية المستخرج على القاعدة فيعرف
 بأنه هو الصحيح ، وأن الذى في الصحيح قد وقع فيه الوهم من الرواة^(١) ! اه
 ببعض اختصار .

وقال ابن الصلاح : الكتب المخرجة على البخارى ومسلم لم يلتزم مصنفوها فيها
 اقتضاها في ألفاظ الحديث بعينها من غير زيادة ونقصان ، لكونهم رَوَوْا تلك
 الأحاديث من غير جهة البخارى ومسلم طلباً لعلو الإسناد ، فحصل فيها بعض
 التفاوت في الألفاظ - وهكذا ما أخرجه المؤلفون في تصانيفهم المستقلة كالسنن
 الكبرى للبيهقي وشرح السنة لأبي محمد البغوي وغيرهما مما قالوا فيه : أخرجه البخارى
 أو مسلم ، فلا يستفاد من ذلك أكثر من أن البخارى أو مسلماً أخرج أصل ذلك
 الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت في اللفظ ، وربما كان تفاوتاً في بعض
 المعنى^(٢) فقد وجدت في ذلك ما فيه بعض التفاوت من حيث المعنى^(٣) . ولا نعرض
 لما في هذه المستخرجات من تغيير في الألفاظ أو في المعاني أو في الزيادات ، فارجع
 إليها في كتبهم ، وقد ميز الحميدى في الأكثر تلك الزيادات من ألفاظ الصحيح
 فيقول بعد سياق الحديث (اقتصر منه البخارى على كذا) وزاد فيه البرقاني مثلاً
 كذا ! أو نحو ذلك وعدم التمييز إنما وقع في الأقل فإنه قد يسوق الحديث ناقلاً له
 من مستخرج البرقاني أو غيره ثم يقول : اختصره البخارى فأخرج طرفاً منه ، ولا يبين
 القدر الذى اقتصر عليه ، فيلبس الأمر على الواقف عليه ، ولا يزول عنه اللبس
 إلا بالرجوع إلى أصله فارتفع عنه الملام في الأكثر^(٤) ، وقد مر بك أنهم أعلوا
 أحاديث كثيرة مما رواه البخارى ومسلم ، وكذلك نجد في شرح ابن حجر للبخارى

(١) ص ١٤١ و ١٤٢ من توجيه النظر .

(٢) إلى متى تفاوتت ألفاظ الحديث ومعانيها ؟

(٣) ص ٩ و ١٠ من مقدمة ابن الصلاح .

(٤) ص ١٤٤ من توجيه النظر .

والنورى لمسلم استشكالات كثيرة وألف عليها مستخرجات متعددة، فإذا كان البخارى ومسلم - وهما الصحيحان - كما يسمونهما - يحملان كل هذه العلل والانتقادات وقيل فيهما كل هذا الكلام - دع ما وراء ذلك من تسرب بعض الإسرائيليات وخطأ النقل بالمعنى وغير ذلك في روايتها إلى بعض كتب الأحاديث ولا نقول المسانيد ! لأنها في نفسها لا ثقة بها ، ولا اعتماد عليها ، لأن ما فيها كغناء السيل . وقد قال فيها الأئمة إنه لا يحتاج بها ، ولا يركن إلى ما فيها كما تراه قريباً .

اللهم إنا نسألك أن تهب لهذا الدين القويم ، من يحفظ أصوله ويصون قواعده ، فلا يغشاها ما ليس منها ، ولا يتصور عليها ذو دخلة سيئة لها .

مسند أحمد

قد يقول القارئ ما بالنا لم نجد لمسند أحمد ذكراً بين كتب الحديث التي جرى الكلام عنها وهو أوسعها رواية ، وأكثرها جمعاً ، حتى قيل إنه يحوى أربعين ألف حديث !! ومؤلفه إمام كبير وله مذهب من المذاهب المتبعة تدين به طوائف كثيرة من المسلمين ؟ وإنا نقول إننا لم نعرض لهذا الكتاب ولا إلى غيره من كتب المسانيد بالتفصيل - وهي كثيرة إلا لأن العلماء قد تكلموا فيها وقضوا بأنه لا يسوغ الاحتجاج بها ، ولا التعويل عليها ، على أننا قد رأينا أن نتكلم عن مسند أحمد الذى هو أشهرها لنبين للمسلمين حقيقته ، ونكشف عن درجته . خاصة بين كتب الحديث ليقاس عليها درجة سائر المسانيد . ويغنينا ذلك عن الكلام فى غيره .

وسنوطئ لذلك بمصدر من القول فى بيان رتبة كتب المسانيد عامة بين كتب الحديث ، وحكم ما حملته من الروايات ثم نتحدث عن مسند أحمد .

كتب المسانيد دون الكتب الستة

كتب المسانيد هي ما أورد فيه حديث كل صحابي على حدة ، من غير نظر للأبواب ، وقد جرت عادة مصنفها أن يجمعوا في مسند كل صحابي ما يقع لهم من حديثه صحيحاً كان أو سقيماً ، ولذلك لا يسوغ الاحتجاج بما يورد فيها مطلقاً .

قال الحافظ ابن الصلاح في مقدمته : كتب المسانيد غير ملحقة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي ، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً ، كمسند أبي داود الطيالسي ومسند عبيد الله بن موسى ، ومسند أحمد بن حنبل . . . وأشباهاها — فهذه جرت عادة مؤلفيها أن يخرجوا في سند كل صحابي ما روه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به ، فلهذا تأخرت مرتبتها — وإن جلت لجلالة مؤلفيها — عن مرتبة الكتب الخمسة ، وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب (١) .

وقال ولي الله الدهلوي إن كتب المسانيد قد « جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب ، والثابت والمقلوب ، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ، ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحصى ، ومنه ما لم يخدمه لغوي لشرح غريب ولا فقيه بتطبيقه بمذاهب السلف ولا محدث ببيان مشكله ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله (٢) » .

وقال النووي في تقريبه وهو يتكلم عن كتب الحديث ومراتبها :
وأما مسند أحمد بن حنبل وأبي داود الطيالسي وغيرهما من المسانيد فلا تلتحق بالأصول الخمسة وما أشبهها ، في الاحتجاج بها والركون إلى ما فيها (٣) .

(١) ص ١٥ من مقدمة ابن الصلاح .

(٢) ص ١٣٤ و ١٣٥ ج ١ حجة الله البالغة .

(٣) ص ٥ .

الكلام في مسند أحمد :

هذا بعض ما قالوه في رتبة كتب المسانيد عامة بين كتب الحديث ، مما يكاد يكون إجماعاً . أما مسند أحمد خاصة فإننا ننقل هنا بعض كلام أئمة الحديث فيه مبتدئين بقول إمام الحنابلة - بعد أحمد - ابن تيمية ، وليس علينا - بعد أن ننقل ما ننقل أن يغضب أحد ممن يزعمون في عصرنا أنهم من رجال الحديث - لأن الحق أحق أن يتبع ، وما سويننا هذا الكتاب إلا لنرضى الحق وحده ؛ فإذا ما غضب غاضب ، فليكن غضبه من الحق لا منا .

قال ابن تيمية رحمه الله من كلام له عن أبي نعيم :

لأنه روى كثيراً من الأحاديث التي هي ضعيفة بل موضوعة باتفاق العلماء ، وهو وإن كان حافظاً ثقة كثير الحديث واسع الرواية لكن روى - كما هي عادة المحدثين أمثاله - يروون جميع ما في الباب لأجل المعرفة بذلك ، وإن كان لا يحتاج من ذلك إلا ببعضه - والناس في مصنفاتهم ، منهم من لا يروى عن يعلم أنه يكذب مثل مالك وشعبة ، وأحمد بن حنبل - فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم ولا يروون حديثاً يعلمون أنه عن كذاب من الذين يعرفون بتعمد الكذب لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ فيه ، وقد يروى الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم لآثام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك

ليعتبر بها ويستشهد بها ، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ ، وقد يكون صاحبه كذاباً في الباطن ليس مشهوراً بالكذب بل يروى كثيراً من الصدق فيروى حديثه ، وكثير من المصنفين يعز عليه تمييز ذلك على وجهه بل يعجز عن ذلك فيروى ما سمعه كما سمعه ، والدرك على غيره لا عليه^(١) وقال رحمه الله ، وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده ، بل يروى ما رواه أهل العلم ، وشرطه في المسند أن لا يروى عن (المعروفين

(١) ص ١٥ ج ٤ منهاج السنة .

زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة^(١).

وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف ، بل باطل^(٢) .

باتفاق أهل المعرفة^(٣).

وقال في كتابه « قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة » :

القولين ، فإن الموضوع في اصطلاح أبو الفرج هو الذي قام دليل على أنه باطل وإن

(١) ص ٢٧ ج ٤ منهاج السنة .

(٢) ص ٦١ من المصدر نفسه .

(٣) ص ١٠٦ ج ٤ منهاج السنة .

(۴) ای مسند احمد .

كان المتحدث لم يعتمد الكذب بل غلط فيه؛ وأما الحافظ أبو السعود وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع المخلوق الذي تعتمد صاحبه الكذب^(١) وهذا على قاعدة « الكذب على من تعتمد » أما رواية الكاذب غير المتعمد فلا تعد من الكذب !! وكم جلبت هذه القاعدة على الدين من أضرار .

وقال في « القاعدة » كذلك أن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت^(٢) .

ومما قاله أحمد بن حنبل ووافقه عليه عبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك (إذا رويناه في الحلال والحرام شددنا ، وإذا رويناه في الفضائل ونحوها تساهلنا) . وفي كتاب اختصار علوم الحديث لابن كثير^(٣) .

وأما قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني في مسند أحمد — إنه صحيح ، فقول ضعيف فإن فيه أحاديث ضعيفة بل موضوعة كأحاديث فضائل مرو وعسقلان والبرث الأحمر عند حمص وغير ذلك ، كما نبه عليه طائفة من الحفاظ ثم إن الإمام أحمد قد فاته في كتابه أحاديث كثيرة جداً بل قد قيل إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مائتين .

وقال العراقي : يرد على من قال إن أحمد بن حنبل التزم الصحيح في مسنده : إنا لا نسلم ذلك ، وأما وجود الضعيف في المسند فهو محقق بل فيه أحاديث موضوعة وقد جمعها في جزء ، ولعبد الله ابنه فيه زيادات فيها الضعيف والموضوع وحديث أنس : عسقلان أحد العروسين يبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم — ومما فيه من المناكير حديث بريدة : « كونوا في بعث خراسان ثم انزلوا مدينة مرو فإنه بناها ذو القرنين إلخ أما حديث برث فهو : يبعث الله منها سبعين ألفاً لا حساب عليهم ولا عذاب فيما بين البرث الأحمر وبين كذا ، وحديث عائشة في قصة أم زرع في الصحيح ليس في مسند أحمد .

وقال العلامة عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة في كتابه « الباعث

(١) ص ٧٥ و ٧٦ .

(٢) ص ٧٧ .

(٣) ص ١٨ و ١٩ .

على إنكار البدع والحوادث» ، قال أبو الخطاب : أصحاب الإمام أحمد يحتجون بالأحاديث التي رواها في مسنده وأكثرها لا يحل الاحتجاج بها وإنما أخرجها الإمام أحمد حتى يعرف من أين الحديث يخرج والمفرد به أعدل أو مجروح ! ولا يحل لمسلم عالم أن يذكر إلا ما صح لثلاث يشق في الدارين ، لما صح عن سيد الثقلين أنه قال : « من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين »^(١).

وقال بعض الناظرين في مسند أحمد : الحق أن في المسند أحاديث كثيرة ضعيفة وقد بلغ بعضها في الضعف إلى أن أدخلت في الموضوعات^(٢).

ولما أشكل قول الإمام أحمد : عملت هذا الكتاب إماماً إذا اختلف الناس في سنة عن رسول الله رجع إليه^(٣) :

أجيب عن ذلك بأن الإمام أحمد شرع في جمع المسند فكتبه في أوراق مفردة وفرقه في أجزاء منفردة على نحو ما تكون المسودة ، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمانة فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته ومات قبل تنقيحه وتهذيبه ، فبقي على حاله ثم إن ابنه عبد الله ألحق به ما يشاكله وضم إليه من مسموعاته ما يشابه ويمثله ، فسمع القطيعي من كتبه من تلك النسخة . على ما يظفر به منها فوقع الاختلاط من المسانيد والتكرار من هذا الوجه قديماً ، فبقي كثير من الأحاديث في الأوراق والأجزاء لم يظفر بها ، فما لم يوجد فيه من الأحاديث الصحاح من هذا القبيل^(٤).

ولما قال الإمام أحمد : إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من ٧٥٠ ألف حديث فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة ، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي ، هذا القول منه على غالب الأمر وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ما هي في المسند. وقدر الله تعالى أن الإمام قطع الرواية قبل تهذيب المسند

(١) ص ٥٥ .

(٢) ص ١٥٥ توجيهِ النظر .

(٣) في مقدمة ابن خلدون أن مسند أحمد فيه ٥٠ ألف حديث ولما أورد هذا الخبر محمد إسماعيل

النشاشيبي في كتابه الإسلام الصحيح ، أرفقه بقوله « يا لطيف . . . » وحققاً يا لطيف . . .

(٤) ص ٣٠ و ٣١ ج ١ مقدمة مسند أحمد للشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله .

وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة فتجد في الكتاب أشياء مكررة ودخول مسند في مسند وسند في سند وهو نادر^(١) .

وللحافظ ابن الجوزي كلمة في كتابه «صيد الخاطر» بشأن المسند نقلها بحرفها عن مقدمة الجزء الأول من المسند طبع دار المعارف .

فصل - كان قد سألتني بعض أصحاب الحديث : هل في مسند أحمد ما ليس بصحيح ؟ فقلت . نعم : فعظم ذلك جماعة ينسبون إلى المذهب ، فحملت أمرهم على أنهم عوام ! وأهملت فكر ذلك ، وإذا بهم قد كتبوا فتاوى فكتب فيها جماعة من أهل خراسان منهم أبو العلاء الممداني ، يعظمون هذا القول ويردونه ويقبحون قول من قاله ! فبقيت دهشاً متعجباً . وقلت في نفسي : واعجباً صار المنتسبون إلى العلم عامة أيضاً ! وما ذاك إلا أنهم سمعوا الحديث ولم يبحثوا عن صحيحه وسقيمه ، وظنوا أن من قال ما قلته قد تعرض للطعن فيها أخرجه أحمد وليس كذلك ، فإن الإمام أحمد روى المشهور والجد والردى ، ثم هو قد رد كثيراً مما روى ولم يجعله مذهباً له . أليس هو القائل في حديث الوضوء بالنيبذ مجهول ! ومن نظر في كتاب العلل الذي صنفه أبو بكر الخلال رأى أحاديث كثيرة كلها في المسند ، وقد طعن فيها أحمد .

ونقلت من خط القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء في مسألة النيبذ قال : إنما روى أحمد في مسنده ما اشتهر ولم يقصد الصحيح ولا السقيم ، ويدل على ذلك أن عبد الله قال : قلت لأبي ، ما تقول في حديث ربيع بن خراش عن حذيفة ؟ قال : الذي يرويه عبد العزيز بن أبي داود ؟ قلت : نعم ، قال الأحاديث بخلافه ، قلت : فقد ذكرته في المسند ! قال : قصدت في المسند المشهور ، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرو في هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء اليسير ، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث : لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه .

قال القاضي : وقد أخبر عن نفسه كيف طريقه في المسند ، فمن جعله أصلاً للصحة فقد خالفه وترك مقصده .

قلت (أى ابن الجوزى) : قد غمى فى هذا الزمان ^(١) أن العلماء لتقصيرهم فى العلم صاروا كالعامة ، وإذا مر بهم حديث موضوع . قالوا : قد روى ^(٢) ! والبكاء ينبغى أن يكون على خسارة الهمة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ^(٣) . وقال ابن قتيبة فى كتاب الاختلاف فى اللفظ : قطع أحمد بن حنبل رواية الحديث قبل وفاته بسنين كثيرة من سنة ٢٢٨ هـ على ما يذكره أبو طالب المكي وغيره فدخل فى الروايات عنه ما دخل من الأقوال البعيدة عن العلم ، إما من سوء الضبط أو من سوء الفهم أو تعمد الكذب ^(٤) .

أحمد يروى عن صحابي مرتد !!

قال ابن حجر فى فتح البارى : وقع فى مسند أحمد حديث ربيعة بن أمية ابن خلف الجهمى وهو ممن أسلم فى طلفح وشهد مع رسول الله (ص) حجة الوداع وحدث عنه بعد موته ثم لحقه الخذلان فلحق فى خلافة عمر بالروم وتنصر بسبب شيء أغضبه - وإخراج حديث مثل هذا مشكل ولعل من أخرجه لم يقف على قصة ارتداده ^(٥) .

هذا ما رأينا نقله مما قاله الأئمة الكبار فى مسند أحمد وهو كاف فى التعريف به وبيان قيمته فى نفسه ، لا فيما هو مشهور عنه ، وإنه من المصادر التى لا يعول عليها ، أو يحتج بها ، شأنه شأن سائر المسانيد .

(١) ولد ابن الجوزى سنة ٥١٠ هـ ومات سنة ٥٩٧ هـ .

(٢) البلاء كله فى كلمة (قد روى) .

(٣) ص ٥٦ و ٥٧ من مقدمة الجزء الأول من المسند طبع دار المعارف ، التى أشرف عليها الشيخ

أحمد شاكر رحمه الله .

(٤) ص ٥٣ .

(٥) ص ٣ ج ٧ فتح البارى .

الجرح والتعديل

بعد أن فرغنا من الكلام عن كتب الحديث نأخذ في الكلام عن « الجرح والتعديل » فنقول :

لما كان الوضع قد اقتحم على الرواية وشيبت الأحاديث الصحيحة بغيرها واستساغ أهل الهوى ومن لا دين لهم ، وضع الأحاديث على رسول الله إرضاء لأهوائهم ولاختلاف أحوال الرواة وما يوجد بينهم ممن لم يتصف بصفى الضبط والعدالة ، وهما الشرطان الواجبان لصحة الرواية ، نهض علماء أجلاء لنقد رواة الحديث لكي يعرف الناس من الوقوف على تاريخهم ، درجة ما يصدر عن رواياتهم ، وقد سماوا هذا النقد « بالجرح والتعديل » .

روى مسلم عن محمد بن سيرين قال : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، وقال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سَمَوْا لنا رجالكم .

وقال النووي : إن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه ، لصيانة الشريعة المكرمة ، وليس هو من الغيبة المحرمة ، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والمسلمين .

والنقد قد أمر به القرآن ودعا إليه ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » الآية ، وقال : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » . وقال : « ممن ترضون من الشهداء » وأثنى فقال : « نعم العبد إنه أواب » وذم فقال : « هماز مشاء بنميم ، مناع للخير معتد أثيم ، عتل بعد ذلك زنيم » .

ونقد الرجال واقع من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وقد سرد ابن عدى — المتوفى سنة ٣٦٥ في مقدمة كتاب الكامل — جماعة إلى زمنه ، فن الصحابة ابن عباس (٦٨) وعبدادة بن الصامت (٣٤) ومن التابعين الشعبي توفى بعد المائة وابن سيرين (١١٠) وسعيد بن المسيب (١٩٠) .

ويقولون إن شعبة الذى قال فى الشعبي إنه أمير المؤمنين فى الحديث — هو أول

من تكلم في الرجال ولد سنة ٨٢ وتوفي ١٦٠ .

وذكر كثيراً من النقاد في القرن الثاني - وما قاله في هذا القرن : إنه كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء ، وضعف أكثرهم نشأ غالباً من قبل تحملهم وضبطهم للحديث - فكانوا يرسلون كثيراً ويرفعون الموقوف - وكانت لهم أغلاط وكان أشهر النقاد في آخر القرن الثاني الحافظان الحجتان يحيى بن سعيد القطان (١٩٨) وعبد الرحمن بن مهدي (١٩٨) وكان للناس وثوق بهما فصار من وثقاه مقبولا ، ومن جرحاه مجروحاً . ومن اختلف فيه رجع الناس فيه إلى ما ترجح عندهم ، وأول من جمع كلامه في الجرح والتعديل يحيى بن سعيد القطان ، ثم تكلم من بعده تلامذته مثل يحيى بن معين (٢٣٣) وقد اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرجال ، ومن تلامذة يحيى بن معين أحمد بن حنبل (٢٤١) وعلي بن المديني (٢٢٤) وغيرهم .

ومن تكلم كذلك في هذا الأمر محمد بن سعد (٢٣٠) كاتب الواقدي في طبقاته وكلامه جيد مقبول .

ولا نستوعب أسماء الذين تكلموا في الجرح والتعديل ، لأن ذلك ليس من غرضنا .

أسباب الجرح والتعديل

أسباب الجرح :

وقال الحافظ ابن حجر . أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء :
البدعة ، أو المخالفة ، أو الغلط ، أو جهالة الحال ، أو دعوى الانقطاع في السند ، بأن يدعى في الراوى أنه كان يدلس أو يرسل (١) .

اختلافهم في الجرح والتعديل :

إن علماء الجرح قد اختلفوا في الجرح والتعديل باختلاف مذاهبهم وأحوالهم .
قال الحازمي في « شروط الأئمة الخمسة » :

إن أئمة النقل على اختلاف مذاهبهم وتباين أحوالهم في تعاطي اصطلاحاتهم يختلفون في أكثرها ، فرب راو هو موثق به عند عبد الرحمن بن مهدي ومجروح عند يحيى بن سعيد القطان وبالعكس - وهما إمامان عليهما مدار النقد في النقل ، ومن عندهما يتلقى معظم شأن الحديث ^(١) .

وقال الحافظ أبو عيسى الترمذي : قد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من أجلة أهل العلم وضعفهم من قبل حفظهم ، وثقهم آخرون من الأئمة لجلالتهم وصدقهم ، وإن كانوا قد وهموا في بعض ما رويوا ، وقد تكلم يحيى بن سعيد القطان في محمد بن عمرو ، ثم روى عنه ، وكان ابن أبي ليلى يروي الشيء مرة هكذا ، ومرة هكذا بغير إسناد ، وإنما جاء هذا من قبل حفظه ، لأن أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون ، ومن كتب منهم إنما كان يكتب لهم بعد السماع ^(٢) .

والإليك أمثلة من اختلافهم ^(٣) نوردها على سبيل ضرب المثل ، لا على سبيل الحصر ، لأن ذلك يحتاج إلى مؤلف برأسه :

١ - أحمد بن صالح المصري ، أبو جعفر بن الطبري - أحد أئمة الحديث الحفاظ المتقنين الجامعين بين الفقه والحديث أكثر عنه البخاري وأبو داود وثقه أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم ، ولكن كان النسائي سيئ الرأي فيه ذكره مرة فقال : ليس بثقة ولا مأمون !

٢ - أحمد بن المقدام بن سليمان العجلي - وثقه أبو حاتم والنسائي وقال فيه أبو داود ، لا أحدث عنه لأنه كان يعلم الحبان المجنون .

(١) ص ٥٨ و ٥٩ .

(٢) ص ٧٥ و ٧٦ توجيه النظر .

(٣) راجع صفحة ٢٨٦ من هذا الكتاب . وص ١٠١ وما بعدها من توجيه النظر .

٣ - خالد بن مخلد القطواني الكوفي - من كبار شيوخ البخارى روى عنه وروى عن واحد عنه قال العجلي ثقة فيه تشيع وقال أحمد بن حنبل له مناكير .

ومن أفراد البخارى له حديث من عادى لى ولياً^(١) . إلخ وقد عدوه من غرائب البخارى وطعن الأئمة فى بعض رجاله - وقد خرج أيضاً من يروون الضعاف والمناكير كابن أبى الدنيا والطبرانى بأسانيد فى كل منهما مقال .

٤ - عكرمة مولى ابن عباس احتج به البخارى وأصحاب السنن وتركه مسلم كما كذب عكرمة على ابن عباس . وكذلك قال ابن سيرين لمولاه برد : لا تكذب على كما كذب عكرمة على ابن عباس .

٥ - الواقدي كذبه الشافعى وثقه آخرون - وفى تهذيب التهذيب : أنه لا خلاف فى كونه من أعلم علماء الملة ! وتكلم الثورى فى أبى حنيفة ، وابن معين فى الشافعى وتكلم الذهلى فى البخارى .

وقال صاحب العلم الشامخ : قد اختلفت آراء الناس واجتهاداتهم فى التعديل والترجيح ، فترى الرجل الواحد تختلف فيه الأقوال حتى يوصف بأنه أمير المؤمنين وبأنه أكذب الناس ، أو قريب من هاتين العبارتين .

وإليك كلمة جامعة فى هذا الأم للعلامة السيد رشيد رضا رحمه الله .

إن توثيق كل من وثقه المتقدمون وإن ظهر خلاف ذلك بالدليل يفتح باب الطعن فى أنفسنا بنقد الدليل ، والأخذ فى مقدماته بالتقليد ، ومخالفة هداية القرآن المجيد^(٢) .

لم يأخذ هذا العلامة بقاعدتهم فى تعديل الرجال على إطلاقها فقال :

إن كل من قال جمهور رجال الجرح والتعديل المتقدمون بعداتهم فهو عدل وإن ظهر لمن بعدهم فيه من أسباب الجرح ما لم يظهر لهم . إن المستقلين فى الرأى

(١) لما أورد الذهبى فى ترجمة خالد بن مخلد القطواني من الميزان هذا الحديث قال : إن هذا

حديث غريب جداً ولولا هيئة الجامع الصحيح لعدته من منكرات ابن مخلد هـ . وانظر نص الحديث كتابنا شيخ المصيرة . وهو ما رواه أبو هريرة .

(٢) ص ٦١٥ ج ٢٧ مجلة المنار .

لا يقبلون هذا القول ، ولهذا الكلام بقية سترها في خاتمة الكتاب .

وهذه الأقوال وغيرها مما قرره هذا العلامة لم نر مثلها لأحد غيره من علماء أهل السنة من المسلمين ، وكذلك لم نجد أحداً قد تعمق في دراسة الحديث ونفذ إلى لبابه وفقهه في هذا العصر بل في عصور كثيرة مثله — ولا غرو فهو أكبر تلاميذ الأستاذ الإمام محمد عبده رحمه الله ، وصاحبه الذي نشر علمه وفسر مذهبه في الدين وكلمه وحفظه ودونه وكان منه كما كان أصحاب أبي حنيفة والشافعي من أصحابهم كما بينا ذلك من قبل ^(١) .

قال الوزير اليماني في الروض الباسم :

تجد كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يترددون في الراوى فيوثقونه مرة ، ويضعفونه أخرى ، وذلك لأن دخول وهمه في حيز الكثرة — مما لا يوزن بميزان معلوم — وإنما يظن ويرجع فيه إلى التحرى والاجتهاد فصار النظر فيه كمنظر الفقهاء في الحوادث الظنية فلذا يكون لابن معين في الراوى قولان ! التوثيق والتضعيف ونحو ذلك . .
والاحتراز عن الوهم غير ممكن ، والعصمة مرتفعة عن العدول . بل العصمة لا تمنع من الوهم إلا في التبليغ ^(٢) فقدوهم رسول الله أنه صلى بعض الفرائض على الكمال فقال له ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ والحديث في الصحيح . وقال « ص » رحم الله فلاناً لقد ذكرني آية كنت أنسيتها ، رواه مسلم .
وفي الصحيحين عن عائشة أنها قالت في حق ابن عمر : ما كذب ولكنه وهم ^(٣) .

ولإليك مثلاً في ذلك : أبو جعفر الرازى عيسى بن ماهان — وقيل : عبد الله بن ماهان ، قال الذهبي : صالح الحديث ثم روى فيه الاختلاف ، قال الحافظ عبد العظيم : قد اختلف قول ابن المدينى وابن معين ، وأحمد بن حنبل ، فقال المدينى مرة : ثقة . وقال مرة : كان مغلطاً ! وقال أحمد مرة : ليس بقوى ، وقال

(١) ص ٣٤ .

(٢) أى تبليغ النبى عن الله .

(٣) ص ٨٠ و ٨١ ج ١ من الروض الباسم .

مرة صالح الحديث ، وقال : ابن معين مرة : ثقة ، يكتب حديثه إلا أنه يخطئ ، وقال أبو زرعة الرازي يتهم كثيراً ، وقال الفلاس : سيئ الحفظ . .

اضطربوا في توثيقه لأن معرفة حد الوهم الذي يجب معه ترك الصدوق ، دقيقة اجتهدية تكون فيها للحافظ قولان كما يكون للفقهاء قولان في دقيق مسائل الفقه^(١) . وأكثر الإمام الشافعي من الرواية عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي ووثقه وخالفه الأكثرون في ذلك ، وقال ابن عبد البر في تمهيده : أجمعوا على تجريح ابن يحيى إلا الشافعي^(٢) .

وإليك مثلاً آخر : محمد بن إسحاق أكبر مؤرخ في حوادث الإسلام الأولى قال قتادة : لا يزال في الناس علم ما عاش محمد بن إسحاق ، وقال فيه النسائي ، ليس بالقوى ، وقال سفيان : ما سمعت أحداً يتهم محمد بن إسحاق ، وقال الدارقطني : لا يحتج به وبأبيه ، وقال مالك : أشهد أنه كذاب^(٣) .

الجرح مقدم على التعديل :

قال ابن الصلاح :

إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل فالجرح مقدم ، لأن المعدل يخبر على ما ظهر من حاله والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل ، فإن كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى ، والصحيح الذي عليه الجمهور أن الجرح أولى^(٤) .

وقال الفيلسوف الحكيم ابن خلدون وهو يتكلم عن السبب الذي حمل بعض الرواة على تقليل الرواية .

وإنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن التي تعرضه فيها ، والعلل التي

(١) ص ١٣٥ و ١٣٦ من نفس المصدر .

(٢) ص ١٦٣ من المصدر السابق .

(٣) ص ٣٦٦ فجر الإسلام .

(٤) ص ٤٢ من مقدمة الصلاح .

تعرض في طرقها ، لاسيما أوالجرح مقدم عند الأكثر ، فيؤديه الاجتهاد إلى ترك الأخذ بما يعرض مثل ذلك فيه من الأحاديث وطرق الأسانيد ، ويكثر ذلك فتقل روايته لضعف في الطرق^(١) .

كلمة عامة

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن علماء الجرح والتعديل قد بذلوا جهداً كبيراً في تمحيص ما روى من أحاديث رسول الله مما يستحقون عليه الثناء الطيب والتقدير الحق . بيد أنهم على فضلهم وتدقيقهم ، لم يبلغوا الغاية من عملهم ، إذ لا تزال كتب الحديث تحمل الكثير من الأحاديث المشككة ، أو التي يبدو عليها الوضع . ولم يكن ذلك عن تقصير منهم — رحمهم الله — لأنهم قد بذلوا كل طاقتهم في عملهم ، وإنما كان ذلك لأمر فوق قدرتهم البشرية ، ذلك بأن حكمهم على الرجال إنما كان (لظاهر أحوالهم) وما وصل إلى علمهم من أخبارهم . أما بواطنهم . ودخائل نفوسهم ومطويات ضمائرهم . فهذا أمر من وراء إدراكهم لا يطلع عليه إلا علام الغيوب ، ورب رجل حسن السميت طيب المظهر ، إذا كشف عن دخليته تبين لك سوء مخبره ، وهذا أمر لا يمتري فيه أحد ، وقد تكلم فيه العلماء المحققون ، قال مجتهد اليمن الوزير اليماني في الروض الباسم^(٢) :

إن الإجماع منعقد على الاعتبار بالظاهر دون الباطن ، ومن نجم نفاقه . وظهر كفره بترك حديثه ومن (ظهر لإسلامه) وأمانته وصدقه قبل وإن كان في الباطن خلاف ما ظهر منه ، فقد عملنا بماوجب علينا وبذلنا في طلب الحق جهداً ، وقد كان رسول الله يعمل بالظاهر ويتبرأ من علم الباطن ، وإلى ذلك الإشارة في هذه الآية بقوله : « لا تعلمهم نحن نعلمهم » أي أنه (ص) لم يمكن يعلم المنافقين وذلك في الآية « ١٠١ » من سورة التوبة ونصها : « ومن حواكم من الأعراب منافقون ، ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم . نحن نعلمهم . سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم » .

(١) ص ٤٤٤ من المقدمة طبع بيروت .

(٢) ص ١٥١ ج ١ .

وقال الدكتور طه حسين في كلمة قيمة^(١) قرظ فيها كتابنا «الأضواء» وهو يذكر ما بذله رجال الجرح والتعديل :

وقد فطن المحدثون القدماء لهذا كله واجتهدوا ما استطاعوا في التماس الصحيح من الحديث وتنقيته من كذب الكذابين وتكلف المتكلفين . وكانت طريقتهم في هذا الاجتهاد إنما هي الدرس لحياة الرجال الذين نقلوا الحديث جيلاً بعد جيل حتى تم تدوينه فكانوا يتتبعون كل واحد من هؤلاء الرجال ويتحققون من أنه كان نقي السيرة صادق الإيمان بالله ورسوله ، شديد الحرص على الصدق في حديثه كله وفي حديثه عن النبي خاصة ، وهو جهد محمود خصب بذله المتقنون من علماء الحديث وأخلصوا فيه ما وجدوا إلى الإخلاص سبيلاً . ولكن هذا الجهد على شدته وخصبه لم يكن كافياً ، فمن أعسر الأشياء وأشدّها تعقيداً أن تتبع حياة الناس والبحث والفحص والتنقيب عن دقائقها ، فمن الممكن أن تبحث وتنقب دون أن تصل إلى حقائق الناس ودقائق أسرارهم ، وما تضمر قلوبهم في أعماقها ، وما يمعنون في الاستخفاء به من ألوان الضعف في نفوسهم ، وفي سيرتهم أيضاً .

ولم يكن بد إلى أن يضاف إلى هذا الجهد جهد آخر ، وهو درس النص نفسه فمقد يكون الرجل صادقاً مأموناً في ظاهر أمره بحيث يقبل القضاة شهادته إذا شهد عندهم . ولكن الله وحده هو الذي اختص بعلم السرائر وما تخفيه القلوب ، أو تستره الضمائر ، وقد يكون الرجال الذين روى عنهم حديثه صادقين مأمونين مثله يقبل القضاة شهادتهم إن شهدوا عندهم . ولكن سرائرهم مدخولة تخفى دخالها على الناس . فلا بد إذن من أن نتعمق نص الحديث الذي يرويه عن أمثاله من العدول لنرى مقدار موافقته للقرآن الذي لا يتطرق إليك الشك ولا يبلغه الريب من أى جهة من جهاته ، لأنه لم يصل إلينا من طريق الرواة أفراداً أو جماعات ، وإنما تناقلته أجيال الأمة الإسلامية مجمعة على نقله في صورته التي نعرفها .

وهذه الأجيال لم تنقله بالذاكرة وإنما تناقلته مكتوباً ، كتب في أيام النبي نفسه وجمع في خلافة أبي بكر ، وسجل في المصاحف وأرسل إلى الأقاليم في خلافة

(١) نشرت هذه الكلمة بجريدة الجمهورية المصرية الصادرة في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٨ وقد افتتحنا بها هذه الطبعة من كتابنا .

عثمان ، فاجتمعت فيه الرواية المكتوبة ، والرواية المحفوظة في الذاكرة ، وتطابقت كلتا الروایتين دائماً ، فلا معنى للشك في نص من نصوص القرآن لأنها وصلت إلينا عن طريق لا يقبل فيها الشك .

ولإننا إذ نسوق ما سقناه من عرض الحقائق على وجهها ، وإظهار وقائع التاريخ بعد تمحيصها ، لا نقصد وإيم الله أن ننال أحداً بسوء من عندنا ، وإنما لنبين في غير حرج أمر الصحابة على حقيقته ، وأنهم أناس من الناس فيهم البر والآثم ، والصادق وغير الصادق ، وأنهم كانوا يعيشون في الحياة ويستمتعون بها كما يعيش الناس ويستمتعون ، وهذا كله لا يضر الإسلام في شيء وإن ضياعه ليشرق من كتابه العظيم على الناس إلى يوم الدين .

عدالة الصحابة

إن أمر عدالة جميع الصحابة أمر خطير ، كثر الكلام فيه ، وطال المراء حوله في كل العصور ، فهو من أجل ذلك يستحق الاهتمام ، ويحتاج إلى العناية حتى يعتدل الرأي فيه ، ويزول الاختلاف عليه .

لقد اختلف المسلمون في هذه العدالة اختلافاً كثيراً ، على حين أنها في نفسها قضية مسلمة فصل القرآن والرسول فيها ، وهى بذلك لا تدعو إلى الخلاف ، ولا تفتقر إلى جدال ، وهل يصح في قضية فصل القرآن والرسول فيها أن يدور حولها خلاف أو جدال ؟ ؟ لقد غلا فيها قوم حتى قضوا بعدالتهم جميعاً حتى من انغمس منهم في الفتنة أو نزل الكتاب بنفاقه ، بحيث لا يجوز أن يوجه إلى واحد منهم نقد ، أو تقابل روايته بشك ومن فعل ذلك فقد فسق^(١) .

وهذا لعمر ك إسراف في الثقة ، وإفراط في التقدير ، ثم هو غير ذلك يتعارض مع ما جاء في الكتاب والسنة في الأدلة القوية ، ولا يتفق والطابع البشرية .

إن القول بعدالة جميع الصحابة ، وتقديس كتب الحديث يرجع إليهما كل ما أصاب الإسلام من طعنات أعدائه ، وضيق صدور ذوى الفكر من أوليائه !

(١) ارجع إلى ردنا على المعجاج وغيره بكتابنا « شيخ المضيرة » .

ذلك بأن عدالة جميع الصحابة تستلزم ولا ريب الثقة بما يروون ، وما رووه قد حملته كتب الحديث بما فيه من غثاء - وهذا الغثاء هو مبعث الضرر وأصل الداء .

ولو نحن ذهبنا نحصى الأضرار التي أصابت المسلمين من وراء ذلك لطال بنا سبيل القول - فنكتفي ببيان ضررين فحسب :

أولهما : ذلك الخلاف الشديد الذي ضرب في مفاصل الأئمة وأعرق بين المسلمين من لدن عهد عثمان إلى اليوم وما بعد اليوم ! فزق صفوف المسلمين وجعلهم فرقاً متباينة ، ونحلاً متشاكسة ، ومذاهب مختلفة ، إن في العقائد ، أو في العبادات ، أو في المعاملات ؛ وعلى كثرة الأساة الذين عملوا على جمع شمل المسلمين في مئات السنين - لكي يعتصموا بحبل الله جميعاً ولا يتفرقوا ، فإن سوس الخلاف لا يزال ، ولن يزال ينخر في عظم الأمة الإسلامية ، وهذا أمر مشهور غير منكور .

وثانيهما : ما يوجه كل يوم إلى الإسلام من طعنات دامية بسبب ما يوجد في كتب الحديث من روايات تحمل الخرافات والجهالات ، وغير ذلك مما لا يقبله عقل صريح ، ولا يؤيده علم صحيح ، حتى أطلقوا عليه اسم «دين الخرافات والأوهام» وأنه لا يصلح لعصور العلم والعمران - ولا خلاف بأن الذين رووا هذه الأحاديث المشكلة إنما هم الصحابة ، ثم تلقاها الرواة عنهم ودونها رجال الحديث في كتبهم .

فلذا نحن رفعنا صوتنا وقلنا : إن البلاء الذي يصيب الإسلام إنما يرجع إلى أمرين : عدالة الصحابة المطلقة ، والثقة العمياء بكتب الحديث التي تجمع بين الغث والسمين ، فإننا لا نبعد ولا نتجاوز الحقيقة .

ولو نحن سلكتنا السبيل القويم ، والتزمنا الحجة الواضحة ، واتبعنا منطق العقل واتخذنا المنهج الذي اتخذه علماء العصر في دراستهم للأمور غير متأثرين بأى أثر تقليدى أو عاطفى سواء في دراستنا لشخصيات الصحابة أو فيما رووه ، لبدا وجه الحق واضحاً ، ولظهر نور الإسلام ساطعاً ، ولا اعتصم المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها بحبل الله متفقين غير متفرقين .

ولأن عدالة الصحابة كما قلنا أمرها خطير فقد رأينا أن نعقد هذا الفصل لكي نضع هذا الأمر في نصابه ، ولنبين بالأدلة القوية التي لا يدنو الشك منها - من كتاب الله وأحاديث رسوله ، وجه الصواب الذي يمنع من الزلل ويعصم من الخطل .

من هو الصحابي ؟

يجب علينا قبل أن نتكلم عن عدالة الصحابة : أن نبين من هو الصحابي كما عرفوه . وأوفى تعريف له عند الجمهور ما ذكره البخاري .

قال البخاري في كتابه ^(١) : من صحب النبي (ص) أو رآه من المسلمين فهو صحابي ^(٢) !

وقد شرح ابن حجر العسقلاني تعريف البخاري بقوله : يعني أن اسم صحبة النبي (ص) مستحق لمن صحبه أقل ما يطلق على اسم صحبة لغة وإن كان العرف يخص ذلك ببعض الملازمة ، ويطلق أيضاً على من رآه رؤية ولو على بعد .

وهذا الذي ذكره البخاري هو الراجح ، إلا أنه : هل يشترط في الرائي بحيث يميز ما رآه ! أو يكتفي بمجرد حصول الرؤية - محل نظر - وعمل من صنف في الصحابة يدل على الثاني ، فلنهم ذكرنا مثل محمد بن أبي بكر الصديق ، وإنما ولد قبل وفاة النبي بثلاثة أشهر وأيام كما ثبت في الصحيح أن أمه أسماء بنت عميس وادته في حجة الوداع قبل أن يدخلوا مكة وذلك في أواخر ذي القعدة سنة ٢٠ هـ . وقال علي بن المديني : من صحب النبي أو رآه ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي . وكأنهم أيدوا تعريفهم هذا بما رووه عن النبي من أنه قال : يغزو قوم فيقال : هل فيكم من رأى رسول الله فيفتح لهم .

(١) ص ٢ ج ٣ فتح الباري .

(٢) قال العلامة المقبلي يرد على الذين أثبتوا الصحبة لكل من رأى النبي : إنهم يصطلحون على شيء في متأخر الأزمان ، ثم يفسرون الكتاب والسنة باصطلاحهم المجرد ، والصحبة ليس فيها لسان شرعي إنما هي بحسب اللغة ، وكذلك سائر الألفاظ التي وردت فيها فضائل الصحابة ، لكن المحدثين اصطلاحوا وقضوا بنفي دلائل على أن الصحبة لكل من رآه النبي - أو رأى هو النبي - ولو طفلاً ! بشرط أن يكون محكوماً بإسلامه ، ويشترط أن يموت على ذلك ولا يرتد . .

وقال (١) في مقدمة كتاب الإصابة في تمييز الصحابة يعرف ما هو الصحابي : « أصبح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي - من لقي النبي (ص) مؤمناً به ومات على الإسلام ، فيدخل فيمن أقيه ومن طالت مجالسته له ، أو قصرت ، ومن روى عنه ، أو لم يرو ، ومن غزا معه ، أو لم يغز ، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه ، ومن لم يره لعارض كالعمى (٢)

أوجب العلماء - كما علمت في الفصل السابق - البحث عن رواة الحديث ، فجرحوا من جرحوا ، وعدلوا من عدلوا - وهم على حق في ذلك ، إذ لا يصح أن يؤخذ قول أى إنسان مهما كان بغير تمحيص وتحقيق ونقد ؛ وعلى أنهم قد جعلوا جرح الرواة وتعديلهم واجباً تطبيقه على كل راو مهما كان قدره - فإنهم قد وقفوا دون عتبة الصحابة فلم يتجاوزوها ، إذ اعتبروهم جميعاً عدولاً لا يجوز عليهم نقد ، ولا يتجه إليهم تجريح ، ومن قولهم في ذلك : « إن بساطهم قد طوى » ؛ ومن أن أنهم يققون هذا الموقف ، على حين أن الصحابة أنفسهم قد انتقد بعضهم بعضاً وكفر بعضهم بعضاً كما بينا لك . وسنبين - في هذا الكتاب .

قال الزوى في التقریب : الصحابة كلهم عدول ، من لابس الفتنة وغيرهم . وقال الذهبي في رسالته التي ألفها - في الرواة الثقات (٣) :

ولو فتحنا هذا الباب (الجرح والتعديل) على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة ، فبعض الصحابة كفر بعضهم بعضاً - بتأويل ما !! والله يرضى عن الكل ويغفر لهم ، فما هم بمعصومين ، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتليين عندهنا .

ثم قال : وأما الصحابة رضى الله عنهم فبساطهم مطوى ، وإن جرى ما جرى ، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات !! فما يكاد يسلم أحد من الغلط - ولكنه غلط نادر لا يضر أبداً ! إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوا - العمل وبه ندين الله تعالى .

(١) أى ابن حجر

(٢) ص ٤

(٣) من ص ٣ - ٢١ .

وأما التابعون فيكاد يعلم فيهم من يكذب عمداً ، ولكن لهم غلط وأوهام ، فمن ندر غلظه في حديث ما احتمل ، ومن تعدد غلظه وكان من أوعية العلم اغتفر له أيضاً ونقل حديثه وعمل به ، على تردد بين الأئمة الإثبات في الاحتجاج بمن هذا نعتة وكثر تفرد . ومن فحش خطؤه لم يحتج بحديثه . وأما أصحاب التابعين — كمالك والأوزاعي وهذا الضرب فعلى المراتب المذكورة . ووجد في عصرهم من يتعمد الكذب أو من كثر غلظه فترك حديثه ، هذا مالك : هو النجم الهادي بين الأمة وما سلم من الكلام فيه ! ولو قال قائل عند الاحتجاج بمالك — فقد تكلم فيه لعذر وأهين ! وكذا الأوزاعي ثقة حجة وربما انفرد ووهم وحديثه عن الزهري فيه شيء ! وقد قال فيه أحمد بن حنبل رأى ضعيف . وحديث ضعيف — وكذا تكلم من لم يفهم في الزهري لكونه خضب بالسواد ، وليس لبس الجند ، وخدم هشام بن عبد الملك — وهذا باب واسع . ومحمد بن إدريس الشافعي من سارت الركائب بفضله ومعارفه وثقته وأمانته فهو حافظ مثبت نادر الغلط ، ولكن قال أبو عمر بن عبد البر ، رويانا عن محمد ابن وضاح قال : سألت يحيى بن معين عن الشافعي فقال : ليس بثقة . وكلام ابن معين ^(١) في الشافعي إنما كان من فلتات اللسان بالهوى والعصبية ^(٢) . فلما ابن معين كان من الحنفية وإن كان محدثاً .

وجعفر بن محمد الصادق ، وثقه أبو حاتم والنسائي إلا أن البخاري لم يحتج به ^(٣) ، وسعيد بن أبي عروبة : ثقة إمام ساء حفظاً بأخرة . وحديثه في الكتب إلا أنه قدرى — قاله أحمد بن حنبل .

والوليد بن مسلم : عالم أهل دمشق ثقة حافظ لكنه يدلّس عن الضعفاء ، وحديثه في الكتب كلها . انتهى ما نقلناه من هذه الرسالة باختصار . وقال الآمدي في الأحكام ^(٤) :

اتفق الجمهور من الأئمة على عدالة الصحابة ، وقال قوم : إن حكمهم في العدالة

(١) يحيى بن معين من كبار أئمة الجرح والتعديل الذين جعلوا قولهم في الرجال حجة قاطعة .

(٢) انظر كيف تفعل العصبية . وراجع صفحة ٣٣٤ من هذا الكتاب .

(٣) وإذا كان البخاري لا يحتج بمثل هذا العالم الشامخ فبمن يحتج ؟ وانظر ما فعل البخاري

بأئمة أهل البيت الذين تجافى الرواية عنهم فيما بيننا لك من قبل .

(٤) ص ١٢٨ ج ٢ .

حكم من بعدهم في لزوم البحث عن عدالتهم في الرواية، ومنهم من قال : لأنهم لم يزلوا عدولا إلى حين ما وقع الاختلاف والفتن فيما بينهم ، وبعد ذلك فلا بد من البحث في العدالة عن الراوى أو الشاهد منهم ، إذا لم يكن ظاهر العدالة . ومنهم من قال : إن كل من قاتل علياً عالماً منهم فهو فاسق مردود الرواية والشهادة على الإمام الحق ، ومنهم من قال : برد رواية الكل وشهادتهم لأن أحد الفريقين فاسق وهو غير معلوم ولا معين اهـ^(١) .

وقال الغزالي في المستصنى : وزعم قوم أن حالهم كحال غيرهم في لزوم البحث . . وقال قوم : حالهم العدالة في بداية الأمر إلى ظهور الحرب والخصومات ثم تغيرت الحال وسفكت الدماء ، فلا بد من البحث وما يتكئ عليه من يعتقدون عدالة جمع الصحابة قولهم إن رسول الله قال : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ، وفي رواية فأينهم أخذتم بقوله . . . ولكن هذا الحديث باطل لا أصل له .

بحث قيم في الاختلاف

عقد الإمام المقبل^(٢) في كتابه « العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ » فصلاً قيماً عرض فيه لأمر الاختلاف في الدين واستطرد لأمر الصحابة وعدالتهم ، تأتي به هنا ببعض اختصار لما فيه من الفوائد الجزيلة والقواعد الجلية . نوه الله سبحانه بالاختلاف في الدين ، وكرر ذلك في كتابه العزيز لعلمه سبحانه وتعالى بضرره في الدنيا ، وكمر كرر ذلك في بني إسرائيل قائلاً : « وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم » ونحوها ، وصدق الله تعالى ، ما وجدنا الخلاف

(١) قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث قالوا : ومن عجب شأنهم أنهم ينسبون الشيخ إلى الكذب ولا يكتبون عنه ما يوافقه عليه المحدثون بقدر يحيى بن معين وعلي بن المديني وأشباههما ، ويحتجون بحديث أبي هريرة فيما لا يوافقه عليه أحد من الصحابة ، وقد أكذبه عمر وعثمان وعائشة - ص ١٠ و ١١ .

(٢) هو الشيخ صالح مهدي المقبل من علماء اليمن المجتهدين توفي سنة ١١٠٨ هـ كان في الأصل على مذهب الزيدية ، ثم طلب الحق بعدم التقليد فأنهى إلى ترك المذهب ، وقبل الحق الذي يقوم على الدليل ، وقد شهد له الإمام الشوكاني بالاجتهاد المطلق . رحمه الله ورضى عنه .

إلا في محل قد تبين الحق فيه . وقد تم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنبى رسول الله عن مظان الخلاف ، وحذر منها كالجذل في القدر . وقال تعالى : « لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم » ، وقال رسول الله : « اتركوني ما تركتكم » ، وكمل الله سبحانه الدين على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فلم يبق شيء يقربنا إلى الجنة إلا بينه لنا ، ولا شيء يقربنا إلى النار إلا بينه ، وما عفا الله عنه وسكت عنه رسوله ، فلا يريد الله أن نبحث عنه بمجرد عقولنا القاصرة ، فلما إنما جعلت الدنيا في قدر محدود في علمه سبحانه ، وجاءت الرسل بتتيمم ما تم به النعمة ، وتؤكد الحجة ، فما عدا ذلك فضول يخاف ضرره ولا يرجى نفعه ، وقد قام بمراد الله في ذلك خير القرون فكانوا يحاذرون الاختلاف أشد المحاذرة وما فرط منهم تلافوه أشد التلافي ، ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ، كما كان من طلحة والزبير وعائشة رضى الله عنهم ، ولقد صبر من بقى من الصحابة بعد خلافة النبوة على أمراء الجور أشد الصبر ، إلى أن ظهرت البدع بسبب التنقيح عما سكت الله عنه ورسوله ، ولو كان لهم من ذلك خير لوقفهم الله على تلك المطالب على لسان رسوله ولم يتركهم يتخبطون . ثم حدثت بين المسلمين أنفسهم نوادر كالكلام في القدر ومسألة خلق القرآن والتعرض لما جرى بين الصحابة رضى الله عنهم ، واتصل بذلك المناظرة عند الملوك والأمراء وصارت عصبية ، والدعوى من الجانبين أن ذلك تدين ، وما هو إلا أنهم لما تعدوا طورهم ولم يقفوا على حدهم ، الذى وقفهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم عليه ، تركهم الله وشأنهم ولبسهم شيعاً ، وأذاق بعضهم بأس بعض ، فكان خليفة يوافق هؤلاء فيزيد مخالفهم العذاب الأليم ، ويخلفه الآخر وينقض ما فعله الأول وينكل بهؤلاء ، ويوطئ شأن هؤلاء ، حتى استحکم الشر وصار الناس شيعاً .

تجد أحدهم ينتقل من مذهب إلى آخر بسبب شيخ ، أو دولة أو غير ذاك من الأسباب الدنيوية والعصبية الطبيعية . كما روى أن ابن عبد الحكم أراد مجلس الشافعى بعد موته فقيل له ، قال الشافعى : الربيع أحق بمجلسى ، فغضب وتعذب للمالك وصنف كتاباً سماه : الرد على محمد بن إدريس فيما خالف فيه الكتاب والسنة . هكذا ذكره ابن السبكي ، وقد علم الله سبحانه والراسخون في العلم أن الحق لم يكن برمته عند فرقة ، والباطل عند البواقى ، ولكن الحق والحمد لله

لا يخرج عن مجموعهم ، وما الحق كله إلا عند من بقى على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا بد له من الخطأ في اجتهاداته أيضاً في المسائل المعفو عن الخطأ فيها ، لا في المهمات . وقل لى : من ذا الذى وقف على ما وقف ، وقنع بما جاء عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ولم يتمذهب ويؤثر الأسلاف على الكتاب والسنة ويترك هذا الداء الدوى ، ويتمسك بالإنصاف فيما يأتى ويذر ؟ لا والله ما أعرف أحداً في هذه الكتب التى طبقت البسيطة إلا وقد تخطت وغلطت وتعسف لمذهبه وما أنصف ، ورد كتاب الله تعالى إلى عقيدته وحرّف ! وبعد أن تكلم عن أحوال المتكلمين ، أخذ يبين أحوال المحدثين فقال :

وهؤلاء المحدثون الذين يزعمون الثبوت على السنة وينهون عن الكلام^(١) قد سرت فيهم المفسدة أكثر منها في غيرهم ، لأنهم قاعدون في طريق الشريعة ، والمفسدة والحرب والفتنك ، والحيات والعقارب والسموم والسباع في الجادة أعظم ضرراً منها في ثنيات الطريق ، مع أن داءهم جاء من الخوض في الكلام ، وصاروا أشد عصبية من المتكلمين لأن المتكلمين بنو أمرهم على التفتيش ، وأن لا يلام الطالب على المباحثة وإيراد الأسئلة واختراع التعليقات ، بل يعدون ذلك ظرافة وكمالاً ، فربما انكشف للمتأخر مع تعاقب الأنظار تقارب كلام الفريقين ونحو ذلك ، كما انكشف لأتباع الأشعرى بطلان الجبر ، ثم تشبثوا بالكسب ، ثم تبين عواره ، فصاروا إلى مذهب المعتزلة من حيث المعنى كما مضى ، واپس ثبوت الاختيار يختص بالمعتزلة حتى ينفر منه ، إنما هو دين الله وحجته . فمن حقق من المتأخرين هوّن ما عظم سلفه ولانت عريكته ، وأما المحدثون فلإنما أخذوا شيئاً بأول رؤية ثم لم ينقروا ، كأن ذلك بدعة وصدقوا ، ولكنه بدعة من أوله إلى آخره ، فما لهم دخلوا فيه ! كأن دخولهم من غير نية ، لكن دس لهم الشيطان : أنتم أهل السنة فمن يذب عنها إن تركتم هؤلاء ؟ فلا هم اقتصروا على ما هم عليه ، ولا هم بلغوا إلى مقاصد القوم ليتمكنوا من الرد عليهم !

هذا الإمام أحمد حفظه السنة وتقدمه وتجريده نفسه لله سبحانه وتعالى لا يجهل ، لكنه لما تكلم في مسألة خلق القرآن وابتلى بسببها ، جعلها عديل التوحيد أو زاد !

(١) أى علم الكلام .

حتى إنه بلغه أن محمد بن هارون قال لإسماعيل بن عليّة : يا بن الفاعلة ! قلت القرآن مخلوق ! أو نحو هذه العبارة ! قال أحمد : لعل الله يغفر له ، يعني محمد ابن هارون ، وكان إسماعيل بن عليّة أحق أن يرجوه له أحمد ، لأنه إمام مثله علماً وورعاً ، وإن فرض خطؤه فيما زعم أحمد ، فغفو الله أوسع ، وما خطؤه فيها كمن يقعد في الخلافة خالياً عن صفاتها ويعوث^(١) في الدماء والأموال !

غفر الله لأحمد ، لقد بلغ في هذه المسألة ما أمكنه من التعصب ، حتى صار يرد كل من خالفه فيها ولا يقبل روايته ، وهذه خيانة للسند ، فإن الذي أوجب قبول خبر العدول يوجب قبول خبر هذا ، وما هوذا يقول نروى عن القدرية ، ولو فتشت البصرة وجدت ثلثهم قدرية . هكذا في تهذيب المزى وغيره .

وهذه المسألة لا تزيد على القدر لو كان للخلاف في المسألتين استقرار ، بل زاد فصار يرد الواقف ويقول (فلان واقفي^(٢) مشنوم) بل غلا وزاد وقال : لا أحب الرواية عن أجباب في المحنة كيحيى بن معين . مع أن أحمد ليس من المعتنقين ولا من المشددين . فن شيوخه عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام ، قال فيه النسائي ليس بثقة ، وقال الدارقطني بتركه ، وقال ابن معين : كذاب خبيث عدو الله ، ليس بشيء ، وقال : جنّ أحمد . يحدث عن عامر بن صالح ؟ وقال الذهبي « واهن . لعل ما روى أحمد عن أحد أوهى منه ، مع غلو الذهبي^(٣) في أحمد ورؤيته له بعين الرضا ، وعلى الحملة فلا يشك أن رواته لم يكن فيهم بالمشحيح ، إلا أن يكون من قبيل مسألة القرآن . فيا هذا ما الذي عندك في القرآن والسنة ، إن القرآن ليس بمخلوق ؟ أو أنه مخلوق ؟ وبحثك وبحث غيرك كلاهما بدعة ! والله وصف القرآن بأنه قرآن عربي « غير ذي عوج » وقال جعلناه ونزلناه وفصلناه ولم يقل خلقناه ، ولم يقل ليس بمخلوق ، فن أين جئت بهذه السنة ،

(١) يقال : عثى وعثا وفيه لغة أخرى عاث يميث وهو أشد الفساد ص ٤٣ من كتاب « القرطبي »

(٢) الواقف هو الذي لم يتكلم في مسألة خلق القرآن .

(٣) وصف المقبل الذهبي بأنه كان يتكلف الغم في أهل البيت ويمعى عن مذاقهم ويحاجي بني

أمية ولا سيما المروانية .

ولما أجاب على بن المديني الذي قال البخاري ^(١) : ما أستحقر نفسي عند أحد إلا عنده فأجاب في المحنة فتكلموا فيه مع أنه عذر له لو أجاب في الترك كيف مسألة خلق القرآن حتى تحاماه بذلك مسلم ^(٢) مع تساهله في رجاله . وأعجب من هذا أن الدايين عن علي بن المديني لم يجدوا من الذب إلا قولهم : روى عنه فلان ، وروى عنه فلان أنه قال : من قال إن القرآن مخلوق فقد كفر ! ومن قال : إن الله لا يرى فقد كفر ! فهذا التنزيه إن صح هو الذي ينقم عليه به لأنه تكفير مسلم يرويه به أحدهما من غير دليل ، وكيف وما سلم من هذا التكفير أم المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها ومن وافقها من الصحابة والتابعين في نفي الرؤية — ولكن المحدثين لم يعرفوا مقدار الخطأ في الكلام ، لأنه غير صنعتهم — وكل صاحب سلة لا يعرف إلا سلعته ، فنقر عن هذا المعنى وخذ في كل فن عن أئمته ، وإياك والدخيل فيه — و تراهم يكررونه فمن أرادوا تنزيهه أو مدحه قالوا : من قال القرآن مخلوق فهو كافر — ذكروا هذا في جماعة ، منهم ابن لهيعة وغيره بل قالوا : ترك المحاسبي ميراث أبيه وقال : أهل ملتين لا يتوارث ^(٣) لأن أباه كان واقفياً .

وقال يحيى بن معين أمير الجرح والتعديل : كان عمرو بن عبيد دهرياً ! قيل ، وما الدهري ؟ قال ، يقول : لا شيء . . وما كان عمرو هكذا . فلو طلبت أعظم المتكلمين ، بل القضاة المجازفين لا تكاد تجد من يتجاسر هذا التجاسر على رجل علمه وزهده وتأله مثل الشمس في الضحى ، وقد تبعه شطر هذه البسيطة . وقال يحيى بن معين في عنبسة بن سعيد بن العاص بن أمية ، ثقة — وهو جليس الحجاج ابن يوسف وكذا قال النسائي وأبو داود والدارقطني ، بل روى له البخاري ومسلم ، وروى البخاري لمروان بن الحكم الذي روى طلحة وهو في جيشه ، والمنسب في

(١) من الذين تكلموا في مسألة خلق القرآن البخاري ونص قوله : أفعلنا مخلوقة وألفاظنا من

أفعلنا .

(٢) مسلم بن الحجاج صاحب الكتاب المشهور .

(٣) لعلها : يتوارثون .

خروجه على عليّ ، وفعل كل طامة ، وقال ابن حجر العسقلاني وهو إمام في المتأخرين (كامل) في ترجمة مروان : إذا ثبتت صحبته لم يؤثر الظن فيه !! كأن الصحبة نبوة ، أو أن الصحابي معصوم^(١) ! وهو تقليد في التحقيق بعد أن صارت

عدالة الصحابة مسلم بها عند الجمهور . والحق أن المراد بذلك (الغلبة) فقط ، فإن الثناء من الله تعالى ورسوله - وهو الدليل على عيبتهم - لم يتناول الأفراد بالنصوصية إنما غايته عموم ، مع أن دليل شمول الصحبة لمطلق الرائي^(٢) . ونحوه ركيك جداً ، وليت شعري من المخاطب الموصى ؟ وهل هو عين الموصى به في نحو قوله (ص) لا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً لم يبلغ مد أحدهم ولا نصيفه . فانظر أسباب تلك الأحاديث^(٣) وهو وقوع شيء من متأخري الإسلام في حق بعض السابقين ، كما قال لعمار رضي الله عنه أيسني هذا العبد ! وإذا أردت تعميم اسم الصحبة من الطرف الأعلى إلى الأدنى ، أغنى من السابقين إلى من ثبت له مطلق الرؤية ، فانظر مواقع المباح التي في الكتاب والسنة وافرق بين ما يقضى بالدرجة المنيفة التي أقل أحوالها العدالة وما يقضى بنوع شرف ، مع أنه ربما جاء التفريق النبوي صريحاً كقوله صلى الله عليه وسلم في بعض فقراء الصحابة : « هو خير من ملء الأرض مثل هذا » يعني بعض الرؤساء من متأخري الإسلام . وعلى الجملة فمن تتبع تلك الموارد وسوى بين الصحابة فهو أعمى أو متعام ،

فمنهم من علمنا عدالتهم ضرورة وهو الكثير الطيب ، ولذا قلنا (إنها غالبية فيهم) بحيث يسوغ ترك البحث في أحوالهم ، ومن الصحابة نوادر ظهر منهم ما يخرج عن العدالة فيجب إخراجه - كالشارب^(٤) - من العدالة لا من الصحبة ، ومنهم من أسلم خوف السيف كالطلقاء^(٥) وغيرهم ، فن ظهر حسن حاله فذاك ، وإلا بقي أمره

(٢٠١) راجع تعريفهم للصحابي الذي بيناه لك من قبل بصفحة ٣٤١ .

(٣) قيل هذا الحديث عندما تناول عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد في بعض الغزوات فأغلظ له خالد في المقال ، ولما بلغ ذلك رسول الله قال : لا تسبوا أصحابي الحديث - فهو إذن في مناسبة خاصة - والحديث رواه مسلم .

(٤) أي شارب الخمر .

(٥) كآبي سفيان ومعاوية . ومن معهما .

في حيز المجهول وهم في حيز الدور ، ومع هذا فالعدالة غير العصمة . وقد غلا الناس فيمن ثبتت صحبته في التعنت في إثبات العدالة ، فلو سلمنا شمول الصحبة ثم العدالة لم يبلغ الأمر إلى الحد الذي عليه غلاة الرواة . ولو نفعت الصحبة نحو بشر بن مروان على فرض الثبوت أو الوليد لتبين لنا ، أن الصحبة لا يضر معها عمل غير الكفر فتكون الصحبة أعظم من الإيمان ، ويكون هذا أخص من مذهب مقاتل وأتباعه من المرجئة . ثم أين أحاديث (لا تدرى ماذا أحدثوا بعدك) وهي متواترة المعنى ، بل لو ادعى في بعضها تواتر اللفظ لساخ ذلك ، والمدعون للسنة ، ادعوا الصحبة أو ثبوتها لمن لم يقض له بها دليل ، وفرعوا عليها ما ترى . ثم بنوا الدين على ذلك ألم يقل الله (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) في رجل متيقن صحبته ^(١) . ولم تزل حاله مكشوفة مع الصحبة ، ومنهم من شرب الخمر ^(٢) ، وما لا يحصى مما سكت عنه رعاية لحق النبي صلى الله عليه وسلم ، ما لم يلجئ إليه ملجئ ديني فيجب ذكره ، ومن أعظم الملقحات ترتب شيء من الدين على رواية مروان والوليد بن عقبة ^(٣) وغيرهما ، فإنها أعظم خيانة لدين الله ومخالفة لصريح الآية الكريمة ، والنعم بذلك لا يعود على جملة الصحابة بالنقص ، بل هو تزكية لهم فأياك والاغترار .

ولا شك أن البخاري من سادات المحدثين الرفعاء - فما ظنك بمن دونه ومع هذا تجنب (البخاري) ما لا يحصى من الحفاظ العباد ^(٤) ، كما تخبرك عنه كتب الجرح والتعديل وعلى بن المديني تجنبه مسلم . وقال العجلي في عمر بن سعد ابن أبي وقاص تابعي ثقة روى عنه الناس . وهو الذي باشر قتل الحسين . فقل لي أي جرح في الدين أكبر من هذا ! وهذا تنبيه . وإلا فهذا باب لو فتح وصنف فيه لكان فناً كبيراً ، وكذلك سائر الكلام من المحدثين في مخالفتهم في العقائد فاخبره ، وشاهد هذه الدعوى من كتب الجرح ، فتأمل كلامهم في الموافق والمخالف ، واجعله من شهادة الأعداء وأهل الإحن ، وليتهم جعلوا ذلك باطلاً

(١) أي أنه من الصحابة وهو الوليد بن عقبة .

(٢) كقصة بن مظهر .

(٣) هو الذي نزلت فيه الآية « إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » .

(٤) انظر ما ذكرناه من قبل في هذا الأمر بصفحة ٣١١ .

وظاهراً ، ولكن يقولون : نحن نروى عن المبتدعة ثم يعاملونهم هذه المعاملة ، قال يحيى بن معين — وقيل له في سعيد بن خالد البجلي حين وثقه (شيعي) قال وشيعي ثقة ، وقدرى ثقة ، وقال العجلي كذلك في عمران بن حطان ثقة وهو خارجي مدح ابن ملجم^(١) لعنه الله بقوله :

يا ضربة من تقي ما أراد بها إلا ليبلغ من ذى العرش رضوانا

فانظر عمن رضى بقتل على ، وعمن قتل طلحة ، وعمن قتل الحسين وتوثيقهم لهم ، وأما علماء الأمة وحفاظها كحماد بن سلمة الإمام ، ومكحول العالم الزاهد ، فتجنبهم مثل البخارى ومسلم أيضاً ، وقد اختلفت عقائد المحدثين ، فترى الرجل الواحد تختلف فيه الأقوال حتى يوصف بأنه أمير المؤمنين ، وبأنه أكذب الناس أو قريب من هاتين العبارتين ، وانظر الصحيحين كم تحامى صاحباهما من الأئمة الكبار الذين يتطلب النقم عليهم طلباً ، ولو نظر تجنب أفضلهم لاضمحل ، ولما أثر في ظن صدقهم إلا كقطرة دم في بحر — وفي رجالهما من صرح كثير من الأئمة بجرحهم ، وتكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد، وإن كان لا يلزمهما — أغنى صاحبي الصحيحين — إلا العمل باجتهادهما . وأعجب من هذا أن في رجالهما من لم يثبت تعديله ، وإنما هو في درجة المجهول أو المستور . قال الذهبي في ترجمة حفص ابن بغيل : قال ابن القطان : لا يعرف له حال ولا يعرف ، يعنى فهو مجهول العدالة ومجهول العين ، فجمع الجهالتين قال الذهبي : لم أذكر هذا النوع في كتابي «الميزان» قال ابن القطان : تكلم في كل ما لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل أو أحد ممن عاصره ما يدل على عدالته وهذا شيء كثير في الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم مجاهيل ؛ وقال في ترجمة مالك بن الحخير الزبادة : في رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم . فانظر هذا العجب . يروى عمن حاله ما ذكر ويترك أئمة مشاهير مصنفين ، لأنهم قالوا بخلق القرآن أو وقفوا أو نحو ذلك . والعجب هنا من مجاملة الذهبي بقوله : ولا هم مجاهيل ، فن لم يعلم عدالته لم تشمله أدلة قبول خبر الآحاد الخاصة بالعدول ، والاصطلاح على تسميته مستوراً لا يدخله في العدول الذين

(١) ابن ملجم هو الذى اقترف إثم قتل على رضى الله عنه .

تتناولهم أدلة قبول الآحاد ، فهذا تفريط وإفراط ! يترك أبا حنيفة ومحمد بن الحسن وابن إسحاق وداود الظاهري ، ومنهم من أذعن له الناس في المغازي ومنهم من تبعه شطر أهل البسيطة ثم يروى عن مستور لا يعلم من هو ولا ما هو .

وليس مرادنا الخط من الصحيحين ، ولكن ليعلم أن الخلاف دخلت مفسدته في كل شعب ، فهذا هو ما نحن بصددده من التنفير عن الخلاف فاعلمه ^(١) باختصار . ثم قال المتبلى في ذيل هذا الكتاب المسمى بالأرواح النوافخ فيما شرح به قوله ^(٢) وادعوا الصحبة وأثبتوها لمن لم يقض له بها دليل : وجه هذا الكلام ما كررناه أنهم يصطلحون على شيء في متأخر الأزمان ثم يفسرون الكتاب والسنة باصطلاحهم المجدد ، والصحبة ليس فيها لسان شرعي ، إنما هي بحسب اللغة وكذلك سائر الألفاظ التي وردت بها فضائل الصحابة ، لكن المحدثون اصطلاحوا وقضوا بغير دليل ، على أن الصحبة لكل من رأى النبي ، أو رأى هو النبي ولو طفلاً ، بشرط أن يكون محكوماً بإسلامه ، ويموت على ذلك ولا يرتد ، ولا يشك منصف بل عاقل أن هذه القيود أمر اصطلاحى لا تقضى اللغة بها ، لأن الاشتقاق إنما هو من صحب ، لا من رأى أو رثى تحقيقاً أو تقديرًا ، ليدخل الأعمى . وكان عليهم أن يقولوا تقديرًا قريباً أو نحوه ، ليخرج المعاصر الذي لم يره ، بل ليخرج كل أحد ، إذ التقدير بحر واسع ، فهذا أصل الخطأ في هذه المسألة كما قد حذرناك من هذه الغلطة التي وقع الناس كثيراً فيها .

ثم بعد أن تم لهم تعريف الصحبة ذيلوها باطراح ما وقع من مسمى الصحابي فنههم من يستر بدعوى الاجتهاد ، دعوى تكذيبها الضرورة في كثيرة من المواضع ومنهم من يطلق ! ويا عجابه من قلة الحياء في ادعاء الاجتهاد لبسر بن أرطاة ^(٣)

(١) من صفحة ٢٩٧ إلى صفحة ٣١٢ من كتاب العلم الشامخ .

(٢) ص ٦٨٧ إلى ٦٨٨ .

(٣) نقل الحافظ ابن حجر في الإصابة أن معاوية وجه بسر بن أرطاة إلى اليمن والحجاز وأمره أن ينظر من كان في طاعة علي فيوقع بهم ويقتلهم ، وهو الذي قتل طفليين لعبيد الله بن عباس . ولأمهما عائشة بنت المدان قصيدة في ذلك نكتني منها بهذا البيت :

أنحى على ودجى ابني مرهفة مشحودة وكذلك الإثم يقترب

ثم وسوت فكانت تقف في الموسم تنشد هذا الشعر وتهم على وجهها .

الذى انفرد بأنواع الشر لأنه مأثور المجتهد معاوية ناصح الإسلام فى سب على بن
 أبى طالب وحزبه . وكذلك مروان والوليد الفاسق ، وكذلك الاجتهاد الجامع
 للشروط فى البيعة ليزيد ومن أشار بها ، وسعى فيها ، أو رضىها ، وما لا يحصى . .
 والله ما قال قائلهم ذلك نصحاً لله ولرسوله ، اللهم إلا مغفل لا يدرك ما يخرج من
 رأسه - قد سلم مقدمات وغذا لحمه وعروقه بالهوى والتقليد ، وعود جسمه
 ما اعتاد ، فصار بذلك غذاؤه . ثم أخذ يتجاسر فى البناء على ذلك ، كمنظائر لها
 قلما يخلو منها أحد ، وإن اختلفت مكانتها فى الدين . غايته أن الورع يتحرز من
 الرضا بتلك الطوام ، فن غاب عن المعصية ثم رضىها ، كان كمن حضرها ،
 والعكس كما صرح به الحديث النبوى . . . ١ هـ (١) .

الأخذ بعدالة جميع الصحابة

وإذا كان الجمهور على أن الصحابة كلهم عدول ولم يقبلوا الجرح والتعديل
 فيهم كما قبلوه فى سائر الرواة واعتبروهم جميعاً معصومين من الخطأ والسهو والنسيان
 فإن هناك كثيراً من المحققين لم يأخذوا بهذه العدالة (المطلقة) لجميع الصحابة وإنما

(١) من جملهم من الصحابة من لمز النبي صلى الله عليه وسلم فى الصفات ومنهم من آذاه وقال
 (هو أذن) ومنهم من اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين ، ومنهم من كان فى قلبه مرض ومنهم
 المعوقون ومنهم الذين اعتدوا فى غزوة تبوك وكانوا بفسدة وثمانين رجلاً ، وحلفوا للنبي فقبل منهم إعلانهم
 فنزل فيهم قوله تعالى (سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم إليهم لتعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم إنهم رجس ومأواهم
 جهنم جزاء بما كانوا يكسبون ، يحلفون لكم لترضوا عنهم فإنترضوهم فإن الله لا يرضى عن القوم الفاسقين) وفى
 هذه الغزوة هم أربعة عشر منافقاً أن يفتكوا برسول الله فى ظلمات الليل عند عقبة هناك ولما انصرف النبي من
 هذه الغزوة إلى المدينة كان فى الطريق ماء يخرج من وشل بوادى المشقق فقال رسول الله : من سبقنا إلى
 ذلك الماء فلا يسقين منه شيئاً حتى نأتية فسبقه إليه نفر من المنافقين واستقوا مافيهِ ! فلما أتاه رسول الله
 وقف عليه فلم يرفيه شيئاً ، ولما علم النبي بأمر المنافقين قال : أو لم تنههم أن يستقوا منه شيئاً حتى نأتية
 ثم لنهم ودعا عليهم .

وبحسبك أن تجد أن فى القرآن سورة ، تسمى سورة المنافقين . وسيأتيك بيان مفصل عن المنافقين فى
 غزوة تبوك .

وروى البخارى عن زيد بن ثابت : لما خرج النبي إلى أحد رجع نام من أصحابه فقالت فرقة
 منهم : نقتلهم ، وقالت فرقة : لا تقتلهم ، نزلت الآية الكريمة : « فالكم فى المنافقين فتنين والله أركسهم بما
 كسبوا ... » الآية . قال الراغب فى مفرداته (أركسهم أى ردهم إلى كفرهم - والكلام فى هذا الباب كثير جداً .

قالوا كما قال العلامة المقبلي إنها (أغلبية) لا عامة وإنه يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان والسهو ، بل والهوى ويؤيدون رأيهم بأن الصحابة إن هم إلا بشر يقع منهم ما يقع من غيرهم ، مما يرجع إلى الطبيعة البشرية ، وإن سيدهم الذي اصطفاه الله صلوات الله عليه « والله أعلم حيث يجعل رسالته » قد قال : إنما أنا بشر أصيب وأخطئ - ويعززون حكمهم بمن كان منهم في عهده صلوات الله عليه من المنافقين والكاذبين وبأن كثيراً منهم قد ارتدوا عن دينهم بعد أن انتقل إلى الرفيق الأعلى ، بله ما وقع منهم من الحروب والفتن التي أهلكت الحرث والنسل ولا تزال آثارها - ولن تزال - إلى اليوم وما بعد اليوم ، وكأن الرسول صلوات الله قد رأى بعيني بصيرته النافذة ما سيقع من أصحابه بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى ، فقال في حجة الوداع : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ^(١) » .

وروى البخاري عن ابن عباس عن النبي قال : (إنكم تحشرون حفاة عرا وأن أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال فأقول : أصحابي ! أصحابي ! فيقول إنهم لم يزلوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم ، فأقول كما قال العبد الصالح : « وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم » .

وروى مسلم هذا الحديث بلفظ « ليردن على ناس من أصحابي حتى إذا عرفتهم اختلجوا من دوني ، فأقول : أصحابي ! فيقول : لا تدري ماذا أحدثوا بعدك » .

وروى البخاري عن أبي هريرة عن النبي قال : بينا أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم ، خرج رجل من بيني وبينهم قال : هلم ، قلت أين ؟ قال : إلى النهل

(١) سمعت أم سلمة الرسول يقول « إن من أصحابي من لا يراني بعد أن أموت أبداً . فخرج عبد الرحمن بن عوف من عندها مذعوراً حتى دخل على عمر فقال : اسمع ما تقول أملك ! فقام عمر حتى أتاه فدخل عليها فسألهما قال : أنشدك الله ، أمنهم أنا ؟ قالت لا ولا أتى أبرئ أحداً بعدك . ذكر هذا الحديث في مستندها من جامع المسانيد لابن الجوزي وعزاه السيوطي في الجامع الكبير إلى أحمد والطبراني وسأل عمر وهو الذي فرمته الشيطان ! حذيفة هل أنا من عدك لك رسول الله من المنافقين ؟ قال : لا ولا أزكي أحداً بعدك - ص ٩٢ من العلم الشامخ للمقبل .

والله ، قلت وما شأنهم ؟ قال : إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري ، ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم ، قال : هلم قلت : أين ؟ قال : إلى النار والله ، قلت : وما شأنهم ؟ قال إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري ، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم ^(١) .

وفى رواية أخرى أن النبي قال : يرد على يوم القيامة رهط من أصحابي فيحللون عن الحوض ، فأقول : يا رب أصحابي . فيقول : إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك ، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري .

وأخرج عن سهل بن سعد قال : قال النبي : ليوردن على أقوام أعرفهم ويعرفوني ، ثم يحال بيني وبينهم ، قال أبو حازم ، فسمعتي النعمان بن أبي عياش فقال : هكذا سمعت من سهل ؟ فقلت نعم ، فقال : أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته - وهو يزيد فيها - فأقول إنهم مني فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك فأقول : سحقاً سحقاً لمن غير بعدي .

وأخرج من حديث عن ابن عباس جاء فيه :
وأن أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال ، فأقول : أصحابي ! أصحابي .. فيقال : إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم . . . الحديث .
وأخرج البخاري أيضاً في باب غزوة الحديبية عن العلاء بن المسيب عن أبيه قال لقيت البراء بن عازب فقلت له : طوبى لك . صحبت النبي (ص) وبابعته تحت الشجرة ، فقال ؟ يا بن أخي : إنك لا تدري ما أحدثنا بعده !

وأخرج عن عبد الله عن النبي (ص) أنا فرطكم على الحوض وليرفعن رجال منكم ، ثم ليختلجن دوني ، فأقول : يا رب أصحابي ! فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، قال البخاري : تابعه عاصم عن أبي وائل وقال حصين : عن أبي وائل ، عن حذيفة عن النبي (ص) .

وأخرج عن أسماء بنت أبي بكر قالت : قال النبي (ص) إني على الحوض حتى أنظر من يرد على منكم ، وسيؤخذ ناس دوني فأقول : يا رب مني ومن أمي ؟

(١) همل النعم الإبل بلا راع أى لا يخلص منهم من النار إلا قليل .

فيقال : هل شعرت ما عملوا بعدك ؟ والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم — قال البخارى فكان ابن أبي مليكة يقول : اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا ونفتن عن ديننا .

هذا بعض ما نقلناه من البخارى ومسلم وفيهما وفى غيرهما كثير أعرضنا عنه خشية التطويل .

المنافقون من الصحابة

وما جاء عنهم فى سورة التوبة عن غزوة تبوك :

ذكر البغوى وغيره عن ابن عباس أنه قال : لم يكن رسول الله يعرف المنافقين حتى نزلت سورة براءة وكان قبلها يعرف بعض صفاتهم وأقوالهم وأفعالهم مما جاء عنهم فى عدة سور نزلت قبل سورة براءة ، منها سورة المنافقين والأحزاب والنساء والأنفال والقتال والحشر .

أما سورة براءة فقد فضحتهم وكشفت جميع أنواع نفاقهم الظاهرة والباطنة ومن أجل ذلك سميت (الفاضحة) والمبعدة ، والمشردة ، والمخرجة ، والمثيرة ، والحافرة والمنكلة ، والمدممة ، وسورة العذاب !

ولإليك بيان أمورهم فى غزوة تبوك ، وحدها ، وأعمالهم وآيات نفاقهم ، وهتك أستارهم وعقابهم مرتبة على سياق آيات سورة التوبة لا على الحروف (١) :

١ — استئذنانهم فى التخلف وهو لا يقع من مؤمن ، وإنما يستأذن ترك الجهاد من لا يؤمن بالله ولا بالآخرة (٤٦٧) .

٢ — لو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة (٤٧١)

٣ — إن الله كره انبعاثهم فثبطهم (٤٧١)

٤ — إنهم لو خرجوا فى المؤمنين لم يزيد وهم إلا خيالاً ، ويبغون فتنهم (٤٧٣) .

(١) هذا الفصل منقول عن الجزء العاشر من تفسير القرآن الحكيم للإمامين محمد عبده ومحمد رشيد رضا رضى الله عنهما والأرقام الموضوعية هى أرقام الصفحات من هذا الجزء .

- ٥ - أنهم اتبعوا الفتنة من قبل تبوك في غزوة أحد ، إذ أوقعوا الشقاق في المسلمين وثبطوا بعضهم (٤٧٤) .
- ٦ - أنهم قلبوا الأمور للنبي من أول الأمر إلى أن جاء الحق بنصره وظهور أمر الله وهم كارهون لذلك (٤٧٥) .
- ٧ - أن منهم من استأذن النبي في القعود معتذراً بأنه يخاف على نفسه الافتتان بجمال نساء الروم فسقطوا في فتنة معصية الله ورسوله بالفعل (٤٧٧) .
- ٨ - أن كل حسنة تصيب النبي تسوءهم ، وكل مصيبة تعرض له تسرهم ، ويرون أنهم أخذوا بالحزم في التخلف (٤٧٨) .
- ٩ - إن المؤمنين يترى يصون المنافقين عذاب الله مباشرة أو بأيديهم (٤٧٩) .
- ١٠ - أن صدقاتهم لا تقبل لفسوقهم وكفرهم وإتيانهم الصلاة وهم كسالى وإنفاق ما ينفقون وهم كارهون (٤٨١) .
- ١١ - تعذيبهم بأموالهم وأولادهم في الدنيا وموتهم على كفرهم (٤٨٥ : ٥٧٤) .
- ١٢ - حلفهم للمؤمنين بأنهم منهم ، ووصف خبيثتهم وفرقهم منهم (٤٨٥) .
- ١٣ - لمز بعضهم للرسول في الصدقات ، فإن أعطوا منها رضوا ، وإلا سخطوا (٤٨٧) .
- ١٤ - ايذاؤهم له « ص » بقولهم : هو أذن (٥١٦) .
- ١٥ - حلفهم للمؤمنين ليرضوهم دون إرضاء الله ورسوله (٥٢٢) .
- ١٦ - حذرهم لإنزال سورة تنبيه بما في قلوبهم ووعيدهم على استهزائهم بإخراج ما يحذرون (٥٢٥) .
- ١٧ - اعتذارهم عن استهزائهم بأنهم كانوا يقصدون الخوض واللعب ، وكون هذا الخوض عين الكفر ، ووعيدهم بتعذيب طائفة منهم بإصرارهم على إجرامهم وإحتمال العفو عن طائفة أخرى (٥٢٨ - ٥٣٢) .
- ١٨ - بيان حال المنافقين وصفاتهم العامة ذكراناً وإناثاً ، وإيقادهم هم والكفار نار جهنم ولعنهم إلخ (٥٣٣) .

١٩ - تشبيههم بمنافق الأمم الغابرة في كونهم لا حظ لهم إلا الاستماع بما ذكروا في خوضهم بالباطل وحبوط أعمالهم في الدنيا والآخرة مثلهم وخسارهم التأم (٥٢٧) وتذكيرهم بنبا أقوام الأنبياء قبلهم (٥٣٩)

٢٠ - إن المنافقين هم الفاسقون . الآية (٦٧) .

٢١ - قرنهم بالكفار في وجوب جهادهم والإغلاظ في معاملتهم ووعيدهم (٥٤٩)

٢٢ - حلفهم على إنكار ما قالوا من كلمة الكفر ، وإثبات الله لما نفوه (ولهم بما لم ينالوا) أى محاولة اغتياله « ص » (٥٥١ - ٥٥٥) .

٢٣ - من عاهد الله منهم على الصدقة في حالة العسر وإخلافه وكذبه بعد الغنى واليسر وإعقابهم ذلك نفاقاً يصحبهم إلى الحشر ، وجهلهم علم الله بحالهم في السر والجمهور (٥٥٨) .

٢٤ - لمزهم وعيبتهم للمؤمنين في الصدقات وسخريتهم منهم (٥٦٣) .

٢٥ - حرمانهم الانتفاع باستنفار الرسول لهم بكفرهم حتى بالله ورسوله لا يرجى اعتدائهم بالرجوع عن قسوتهم (٦٦٦) .

٢٦ - فرح المخلفون منهم بمقعدهم خلاف رسول الله وتواصيهم بعدم النفر في الحر وتذكيرهم بحر جهنم (٥٦٩) .

٢٧ - كون الأجدد بهم أن يحزنوا ، ويضحكوا قليلا ويبكوا كثيراً (٥٧٢) .

٢٨ - نهيه (ص) عن الصلاة على موتاهم وتعليله بكفرهم وموتهم عليه (٥٧٣) .

٢٩ - استئذان أغنيائهم بالتخلف عن الجهاد كلما نزلت سورة تأمر بالجمع بين الإيمان والجهاد (٥٨١)

٣٠ - حال الأعراب واستئذان بعضهم بالقعود عن الجهاد ، وقعود الكاذبين

بغير اعتذار ووعيدهم بعذاب أليم على الكفر (٥٨٣) . .

نكتفي بذلك من صفات المنافقين في غزوة تبوك التي جاءت بسورة التوبة

ومن أراد المزيد من معرفة سائر أعمال المنافقين فليرجع إلى سور المنافقين والأحزاب والنساء والأنفال والقتال والحشر .

وفي الصحيحين من حديث الإفك أن أسيد بن الخضير قال لسعد بن عباد : إنك منافق ، تجادل عن المنافقين . واختصم الفريقان فأصلح النبي بينهم - فهؤلاء البديرون فيهم من قال لآخر منهم : إنك منافق ولم يكفر النبي لا هذا ولا ذاك .
والأخبار في ذلك كثيرة ومن شاء أن يقف على أسماء المنافقين من الخرج والأوس فليرجع إلى الجزء الأول من أنساب الأشراف يجد أسماءهم قد ملأت عشر صفحات كاملة من صفحة ٢٧٤ إلى ٢٨٣ .

يفضلون التجارة واللهو عن الصلاة :

ولا بأس أن نورد هنا ما صنعه الصحابة مع رسول الله وانفضاضهم من حوله إلى التجارة واللهو ، وتفضيل ذلك على الصلاة وتركهم إياه قائماً وحده يصلى يوم الجمعة وذلك بعد أن أمرهم الله سبحانه بأن يسعوا إلى الصلاة ويتركوا البيع ، لأن ذلك خير لهم (إن كانوا يعلمون) فخالقوا عن أمر الله ، وانصرفوا إلى تجارتهم ولهوهم من حول رسول الله ! وإليك هذه الآية الكريمة التي تفضحهم قال تعالى : « وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً ، قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازيين » ٩ - ١١ سورة الجمعة .

نفاق الصحابة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعده :

وإليك حديثاً رواه البخارى وغيره^(١) عن حذيفة بن اليمان يبين فيه نفاق الصحابة على عهد النبي (ص) وبعده .

قال حذيفة : إن المنافقين اليوم شر منهم على عهد النبي (ص) كانوا يومئذ يسرون واليوم يجهرون ! وفي رواية أخرى للبخارى كذلك عنه :

قال : إنما كان النفاق على عهد النبي (ص) فأما اليوم فإنما هو الكفر بعد الإيمان . وفي رواية : فإنما هو الكفر والإيمان .

وأخرج البزار عن أبي وائل ، قلت لحذيفة : النفاق اليوم شر أم على عهد رسول الله (ص) ؟ قال : فضرب بيده على جبهته وقال : أوه ! هو اليوم ظاهر ،

(١) ص ٦٢ و ٦٣ ج ١٣ فتح البارى .

إنما كانوا يستخفون على عهد رسول الله !

وأنا نعزز هذا الفصل بكلمة للدكتور طه حسين في كتابه القيم (عثمان) أشار فيها إلى أمر الفتنة التي وقعت في عهد عثمان وكلام المؤرخين فيها .

إن الناس وقفوا من الأحداث أيام عثمان ، ومن نصيب عثمان منها ، مواقف متباينة أشد التباين ، فقوم أراحوا أنفسهم جملة وقالوا إن أكثر هذه الأحداث مكذوب مصنوع لم يصح وقوعه ، وإنما تكلفه المتكلفون ، أراد بعضهم به الكيد للإسلام ، ودفع بعضهم إليه بما كان من الخصومة العنيفة بين الأحزاب ، وهم من أجل ذلك يرفضون أكثر الأحداث ويرون فيما يقبلون منها أنها أمور ليست بذات خطر ذهب فيها الإمام مذهب الاجتهاد ، فإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر ، وهو على كل حال لم يرد إلا الخير ، ولم يكن يريد ولا يمكن أن يريد إلا الخير ، وهم يرون مثل هذا الرأي فيما يقبلون من الروايات التي تتحدث ببعض ما كان بين عثمان وأصحاب النبي من الخصومة — أكثر هذه الروايات عندهم مكذوب مصنوع وقليل منها يقبل على ما مضى من التأويل — أى على أنه كان نتيجة الاجتهاد ، ومن اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد .

وأكثر الذين يذهبون هذا المذهب إنما يدفعون إليه ، لأنهم يقدسون ذلك العصر من عصور الإسلام ، ويكرهون أن يحملوا على أصحاب النبي ما يحمل عادة على الذين يستقبلون أمور الدنيا بما في نفوسهم من استعداد للمنافسة والاضطرار حول أغراض وأغراض لا تلائم قوماً صحبوا رسول الله ، وأبلوا في سبيل الله أحسن البلاء وأسسوا الدولة بما أنفقوا في ذلك من دمائهم وأموالهم وجهودهم فهم يخطئون ويصيبون ، ولكنهم يجتهدون دائماً ، ويسرعون إلى الخير دائماً ، فلا يمكن أن يتورطوا في الكبائر ، ولا أن يحدثوا إلا هذه الصغائر التي يغفرها الله للمحسنين من عباده ! وقليل من الذين يرون هذا الرأي ، ويذهبون هذا المذهب يدفعون إلى ذلك بحكم الكسل العقلي الذي يمنعهم من البحث والدرس والاستقصاء .

وقوم آخرون يريحون أنفسهم نوعاً آخر من الإراحة ، فيستبعدون أن تقع هذه الأحداث والفتن من أصحاب النبي ويرون أنها مؤامرات دبرها الكائدون للإسلام

— كعبد الله بن سبأ ومن لف لفه من أهل الكتاب ، وغير أهل الكتاب . وواضح جداً أننا لا نستطيع أن نذهب هذا المذهب أو ذاك ، فنحن لا نحب الكسل ولا نظمتن إلى الراحة ، ولا نغلو في تقديس الناس إلى هذا الحد البعيد ، ولا نرى في أصحاب النبي ما لم يكونوا يرون في أنفسهم ، فهم كانوا يرون أنهم بشر فيعرضون لما يتعرض له غيرهم من الخطايا والآثام ، وهم تقاذفوا التهم الخطيرة ، وكان منهم فريق تراموا بالكفر والفسوق ، فقد روى أن عمار بن ياسر كان يكفر عثمان ويستحل دمه ويسميه نعل ، وروى أن ابن مسعود كان يستحل دم عثمان أيام كان في الكوفة وهو كان يخطب الناس فيقول : إن شر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار — يعرض في ذلك بعثمان وعامله الوليد . وروى أن عبد الرحمن بن عوف . . قال لبعض أصحابه في المرض الذي مات فيه : عاجلوه — أى على — قبل أن يطغى ملكه .

والذين ناصروا عثمان من أصحاب النبي كانوا يرون أن خصومهم قد خرجوا على الدين وخالفوا عن أمره ، وهم جميعاً من أجل ذلك قد استحلوا أن يقاتل بعضهم بعضاً ، وقاتل بعضهم بعضاً بالفعل يوم الجمل ويوم صفين — إلا ما كان من سعد وأصحابه القليلين . وإذا دفع أصحاب النبي أنفسهم إلى هذا الخلاف ، وتراموا بالكبائر وقاتل بعضهم بعضاً في سبيل الله ، فما ينبغي أن يكون رأينا فيهم أحسن من رأيهم في أنفسهم ، وما ينبغي أن نذهب مذهب الذين يكذبون أكثر الأخبار التي نقلت إلينا ما كان بينهم من فتنة واختلاف ، فنحن إن فعلنا ذلك لم نزد عن أن نكذب التاريخ الإسلامي كله منذ بعث النبي ، لأن الذين رووا أخبار هذه الفتن هم أنفسهم الذين رووا أخبار الفتح وأخبار المغازي وسيرة النبي والخلفاء ، فما ينبغي أن نصدقهم حين يروون ما يروون ، وأن نكذبهم حين يروون ما لا يعجبنا ، وما ينبغي أن نصدق بعض التاريخ ونكذب بعضه الآخر ، لا لشيء إلا لأن بعضه يرضينا وبعضه يؤذينا ، وما ينبغي كذلك أن نصدق كل ما يروى ، أو نكذب كل ما يروى ، وإنما الرواة أنفسهم ناس من الناس يجوز عليهم الخطأ والصواب ويجوز عليهم الصدق والكذب ، والقدماء أنفسهم قد عرفوا ذلك وتهيثوا له ووضعوا قواعد التعديل والتجريح ، والتصديق والتكذيب ، وترجيح ما يمكن ترجيحه ، وإسقاط

ما يمكن إسقاطه ، والشك فيما يجب الشك فيه ، فليس علينا بأس من أن نسلك الطريق التي سلكوها وأن نضيف إلى القواعد التي عرفوها ما عرفت المحدثون من القواعد الجديدة التي يستعينون بها على تحقيق النصوص وتحليلها وفقهاها .

والشيء الذي لا يمكن أن يتعرض للشك ، هو أن المسلمين قد اختلفوا على عثمان ، وأن هذا الاختلاف قد انتهى إلى ثورة قتل فيها عثمان ، وأن هذه الثورة قد فرقت المسلمين تفريقاً لم يجتمعوا بعده إلى الآن . ١ هـ (١) .

وختم الدكتور طه حسين هذا الفصل الممتع بكلام عن القواعد التي يجب على كل دارس للتاريخ الإسلامي أن يتبعها ، وقيم بحثه على أصولها ، « ليستعينوا بها على تحقيق النصوص وتحليلها وفقهاها » .

وأوجب كذلك على من يتصدى لدراسة هذه الأخبار دراسة صحيحة أن يقف من رواة الأخبار موقف العالم بطباطح النفوس البشرية ، فينظر إليهم على أنهم « ناس من الناس يجوز عليهم الخطأ والفتور » ، ويجوز عليهم الصدق والكذب « وأن يتحرى الحق والإنصاف فيما يصل إليه من مروياتهم فلا يصدق منها ما يصدق لمرض في قلبه ، أو يكذب ما يكذب لهوى في نفسه .

وإذا كانت هذه القواعد السليمة التي ساقها الدكتور طه حسين قد تغضب بعض الناس — فإنها ولا ريب مما يرضى عنه ويطمئن به العلم والحق والدين جميعاً .

ونختم هذا الفصل بكلمة نقلها الدكتور أحمد أمين رحمه الله في ضحى الإسلام (٢) من رسالة لبعض الزيدية وهي : « إنا رأينا الصحابة أنفسهم ينقد بعضهم بعضاً ، بل يلعن بعضهم بعضاً — ولو كانت الصحابة عند نفسها بالمنزلة التي لا يصح فيها نقد ولا لعن لعلمت ذلك من حال نفسها ، لأنهم أعرف بمحلهم من عوام أهل دهرنا (٣) ، وهذا طلحة والزبير وعائشة ومن كان معهم وفي جانبهم ، لم يروا أن يمسكوا عن عليّ ، وهذا معاوية وعمرو بن العاص لم يقصرا دون ضربه

(١) ص ١٧٠ - ١٧٣ ج الفتنة الكبرى (عثمان) .

(٢) ص ٧٥ و ٧٦ ج ٣ .

(٣) ومثلهم عوام أهل دهرنا وإن ظهروا بين الناس بلباس العلماء .

وضرب أصحابه بالسيف ، وكالذى روى عن عمر من أنه طعن في رواية أبي هريرة ^(١) وشتم خالد بن الوليد وحكم بنفسه ، وخون عمرو بن العاص ومعاوية ونسبهما إلى سرقة مال النخلة واقتطاعه ، وقل أن يكون في الصحابة من سلم من لسانه أو يده ، إلى كثير من أمثال ذلك مما رواه التاريخ — وكان التابعون يسلكون بالصحابة هذا المسلك ويقولون في العصاة منهم هذا القول ، وإنما اتخذهم العامة أرباباً بعد ذلك . والصحابة قوم من الناس ، لهم ما للناس وعليهم ما عليهم . من أساء منهم ذمناه ، ومن أحسن منهم حمدناه ، وليس لهم على غيرهم كبير فضل إلا بمشاهدة الرسول ومعاصرته لا غير ، بل ربما كانت ذنوبهم أفحش من ذنوب غيرهم ، لأنهم شاهدوا الأعلام والمعجزات ، فعاصينا أخف لأننا أعذر .

بعد أن فرغنا من الكلام عن عدالة الصحابة نبين كيف كان موقف علماء الأمة من أخبار الآحاد .

موقف علماء الأمة من أخبار الآحاد

قال الجزائري يعقوب على قول ابن الصلاح ^(٢) : إن الأمة قد تلقت البخارى ومسلم بالقبول ! إنه لم يبين ماذا أراد بالأمة ! ولا ماذا أراد بتلقيها إياهما بالقبول ! وقد كان عليه أن يبين ذلك حتى لا تذهب العقول والأفهام في ذلك كل مذهب . فإذا أراد بالأمة كل الأمة فلا يخفى فسادها لأن الكتائب إنما حسنا في المئة الثالثة بعد عصر البخارى وأئمة المذاهب المتبعة ، وإن أراد بعضها — وهم من وجد بعد الكتائب فهم بعض الأمة فلا يستقيم دليله ، وإن أراد بالأمة علماءها — وهو الظاهر — فإن العلماء في هذا الأمر ثلاثة أقسام .

المتكلمون — والفقهاء — والنحويون — على أن العلماء الذين ينطبق عليهم هذا الوصف إنما هم الذين جاءوا بعد ظهور هذين الكتائبين ، في القرن الثالث الهجرى ، أما من قبلهم من أهل القرون الأولى الذين جاء فيهم حديث رفعوه إلى النبي (ص)

(١) يراجع كتابنا « شيخ المضيرة » .

(٢) ص ١٢٥ من توجيه النظر .

بأنهم خير القرون ! فهم جميعاً لم يروا هذين الكتابين حتى كان يعلم رأيهم فيهما ، ولا كيف تلقوهما !

ولنعد إلى العلماء الذين جاءوا بعد هذين الكتابين لنرى موقفهم منهما ، وبماذا قابلوهما :

أما المتكلمون : فقد عرف من حالهم أنهم يردون كل حديث يخالف ما ذهبوا إليه ، ولو كان من الأمور الظنية ، فإذا أورد عليهم من ذلك حديث صحيح عند المحدثين أولوه إن وجدوا تأويله قريب المأخذ ، أو ردوه مكتفين بقولهم : هذا من أخبار الآحاد وهي لا تفيد غير الظن ، ولا يجوز البناء على الظن في المطالب

الكلامية ، ذلك بأن الأساس في علم الكلام هو دائماً أن « الدلائل النقلية لا تفيد اليقين »^(١) ، فمن ذلك حديث : تحاجت الجنة والنار ، فقالت النار : أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين . وقالت الجنة : مالى لا يدخلنى إلا ضعفاء الناس وسقطتهم ! قال الله تبارك وتعالى للجنة ، أنت رحمتى أرحم بك من أشياء من عبادى ! وقال للنار : إنما أنت عذاب أعذب بك من أشياء من عبادى ولكل واحدة منهما ملوؤها ! فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول ، قط ، قط ، قط ، فهناك تمتلئ ويزوى بعضها إلى بعض ، ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحداً ، وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشئ لها خلقاً ا ه . وهذا الحديث متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم (عن أبى هريرة) عن النبى صلى الله عليه وسلم . وفي رواية أخرى عند البخارى — عن أبى هريرة — بلفظ : اختصمت الجنة والنار إلى ربهما — الحديث — وفيه أنه ينشئ للنار خلقاً وفي رواية لمسلم « حتى يضع الله رجله » وذهب المحققون إلى أن الراوى أراد أن يذكر الجنة فذهل فسبق لسانه إلى النار .

فهذا الحديث ونظائره — وهى كثيرة — يبعد على المتكلم أن يقول بصحتها فضلاً عن أن يجزم بذلك ! وإذا ألجئ إلى القول بصحتها لم يأل جهداً فى تأويلها ، ولو على وجه لا يساعد اللفظ عليه بحيث يعلم السامع أن المتكلم لا يقول بجوازه فى الباطن ، وقد نشأت بسبب ذلك عداوة شديدة بين المتكلمين والمحدثين يعرفها من نظر

(١) المواقف للإيجى والجرجاني ص ٧٩ طبعة استانبول .

في كتب التاريخ حتى إن المتكلمين سمو جمهور المحدثين بالمشبهة والمحدثين سموهم بالمعطلة^(١).

الفقهاء :

وأما الفقهاء فقد عرف من حالهم أنهم يؤولون كل حديث يخالف ما ذهب إليه علماء مذهبهم — ولو كان من المتأخرين — أو يعارضون الحديث بحديث آخر — ولو كان غير معروف عند أئمة الحديث — والحديث الذي عارضوه ثابتاً في الصحيحين بل مما أخرجه الستة. ومن نظر في شروح الصحيحين انضح له الأمر وقد ترك بعضهم المجاملة للمحدثين ، فصرح بأن ترجيح الصحيحين على غيرهما — ترجيح من غير مرجح ، والذين جاملوا اكتفوا بدلالة الحال. وقد أشار إلى ذلك العز بن عبد السلام في « كتاب القواعد » فقال :

ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً ، وهو مع ذلك يقلده فيه ، ويترك من شهد الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه جموداً على تقليد إمامه ، بل يتحيل لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأولها والتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلده ، وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس ، فإذا ذكر لأحدهم خلاف ما وطن نفسه عليه ، تعجب منه غاية العجب من غير استرواح إلى دليل ، بل لما ألفه من تقليد إمامه ، ولو تدبره لكان تعجبه من مذهب إمامه أولى من تعجبه من مذهب غيره ! فالبحث مع هؤلاء ضائع مفض إلى التقاطع والتدابير من غير فائدة يجديها — وما رأيت أحداً رجع عن مذهب

(١) كذلك يسمى المتكلمون المحدثين بالحشوية ويصفونهم بأنهم أجهل الناس بما يحملون وبخس الناس حقاً فيما يطلبون ، وفي ذلك يقول شاعرهم :

زوامل للأسفار لا علم عندهم بجيدها إلا كعلم الأباصر
لعمرك ما يدري البعير إذا غدا بأحماله أو راح — ما في الفرائر

قد قنعوا من العلم برسمه ، ورضوا بأن يقولوا : فلان عارف بالطريق ورواية الحديث وزهدوا في أن يقال : عالم بما كتب أو عامل بما علم !

وهناك كلام كثير في قول بعضهم في بعض ويراجع في ذلك الجزء الثاني من كتاب جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر وسيأتيك شيء في ذلك في فصل (طلب الحديث بدون فقه) .

إمامه إذا ظهر له الحق في غيره ! بل يصبر عليه مع علمه بضعفه وبعده . فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه ، قال : لعل إمامي وقف على دليل لم أقف عليه ، ولم أهتد إليه ، ولا يعلم المسكين أن هذا مقابل بمثله ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائع ، فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره ، حتى حمله على مثل ما ذكرته ، وفقنا الله لاتباع الحق أين كان وعلى لسان من ظهر . اهـ كلام العز .

وقد ختم الجزائري رحمه الله هذا البحث (بتنبيه) مهم قال فيه تعليقاً على نقدم لحديث (تحتاج الجنة والنار) من أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقاً آخر :

« ومن الغريب في ذلك محاولة بعض الأغمار ممن ليس له إلمام بهذا الفن لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية ، لنسبة الغلط إليه كأنه ظن أن النقد قد سد بابه على كل أحد — أو ظن أن النقد من جهة المتن لا يسوغ لأنه يخشى أن يدخل منه أرباب الأهواء — ولم يدر أن النقد إذا جرى على المنهج المعروف لم يستنكر وقد وقع ذلك لكثير من أئمة الحديث مثل الإسماعيلي فإنه بعد أن أورد حديث (يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة) وعلى وجه آزر قفرة — الحديث — قال وهذا خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم عالم بأن الله لا يخلف الميعاد فقد يجعل ما بأبيه خزيّاً له ، مع إخباره أن الله قد وعده بأن لا يخزيه يوم يبعثون ، وعلمه بأنه لا خلف لوعده فانظر كيف أعل المتن بما ذكره .

وقد قال بعض علماء الأصول إن في الأحاديث ما لا تجوز نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأنه لا يمكن حملها على ظاهرها لكونه على خلاف البرهان ، وغير ظاهرها بعيد عن فصاحته صلى الله عليه وسلم ^(١) وملخصاً .

(١) ص ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ وما بعدها من كتاب توجيه النظر .

كلام مقلدة المذاهب :

وبعد أن فرغنا من كلام الذين ردوا على ابن الصلاح نأتى بطائفة من القول فى أمر مقلدة المذاهب وموقفهم من الحديث ليكون تماماً على ما قاله العز بن عبد السلام آنفاً .

من المعروف الذى لا خلاف فيه أنك تجد الحديث يعمل به الحنفى لشهرته ثم يأتى الشافعى فيرفضه لضعف فى سنده ! وتجد المالكى يترك الحديث لأن العمل جرى على خلافه ، ويعمل به الشافعى لقوة فى سنده على ما رأى . وهكذا وفى مرآة الأصول وشرحها مرقاة الوصول — من أصول الحنفية يرحمهم الله فى بحث حال الراوى — وهو ، إن عرف بالرواية فإن كان فقيهاً تقبل منه الرواية مطلقاً ، سواء وافق القياس أو خالفه وإن لم يكن فقيهاً ، كأبى هريرة وأنس رضى الله عنهما فترد روايته إن لم توافق الحديث الذى رواه .

ومن العلماء من قال : لا تقبل رواية الأخبار عن رسول الله إلا إذا كانت خبر عامة عن عامة ، أو اتفق علماء الأمصار على العمل بها ، وهذا الطريق هو الذى يميل إليه فقهاء العراق ، أبو حنيفة وأصحابه .

وقد أوضح هذا الأمر الإمام أبو يوسف صاحب أبى حنيفة فى كتابه الذى ألفه عن الأوزاعى . وجاء فى كتاب (الأم) للإمام الشافعى ^(١) — نقل هذا القول عن أبى يوسف تلميذ الشافعى — حيث قال :

فعليك من الحديث بما تعرفه العامة ^(٢) وإياك والشاذ منه ، فإنه حدثنا ابن أبى كريمة عن جعفر عن رسول الله : أنه دعا اليهود فسألم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى فصعد المنبر فخطب الناس فقال :

إن الحديث سيفشو على ما أتاكم عنى يوافق القرآن فهو عنى ، وما أتاكم عنى يخالف القرآن فليس عنى . وكان عمر فيما بلغنا لا يقبل الحديث عن رسول الله (ص)

(١) ص ٣٠٧ و ٣٠٨ ج ٧ .

(٢) يريد بالعامة الجمهور ، لا مقابل الخاصة .

إلا بشاهدين . وكان على بن أبي طالب رضى الله عنه لا يقبل الحديث عن رسول الله والرواية تزدد كثرة ويخرج منها ما لا يعرف ولا يعرفه أهل الفقه . ولا يوافق الكتاب ولا السنة فإياك وشاذ الحديث ، وعليك بما عليه الجماعة من الحديث وما يعرفه الفقهاء ، وما يوافق الكتاب والسنة^(١) فقس الأشياء على ذلك فما خالف القرآن فليس عن رسول الله وإن جاءت به الرواية . وحدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في مرضه الذى مات فيه : إني لأحرم وفي رواية : لا أحرم إلا ما حرم القرآن والله لا يمسكون على بشيء^(٢) فاجعل القرآن والسنة المعروفة لك إماماً وقائداً ، واتبع ذلك ، وقس عليه ما يرد عليك مما لم يوضح لك فى القرآن والسنة ا هـ .

وقال الإمام علم الدين الفلانى المالكى فى كتابه إيقاظ الهمم^(٣)

ترى بعض الناس إذا وجدوا حديثاً يوافق مذهبهم فرح به وانقاد له وسلم ، وإن وجد حديثاً صحيحاً سالماً من النسخ والمعارض مؤيداً لمذهب غير إمامه فتح له باب الاحتمالات البعيدة ، وضرب عنه الصفح والعارض ، ويلتمس لمذهب إمامه أوجهاً من الترجيح مع مخالفته للصحابة والتابعين والنص الصريح . . وإن عجز عن ذلك كله ادعى النسخ^(٤) بلا دليل ، أو الخصوصية أو عدم العمل به أو غير ذلك مما يحضر ذهنه العليل ، وإن عجز عن ذلك كله ادعى أن إمامه اطلع على كل مروي أوجله فما ترك هذا الحديث الشريف إلا وقد اطلع على طعن فيه برأيه المنيف فيتخذ علماء مذهبهم أرباباً ، ويفتح لمناقبهم وكراماتهم أبواباً ، ويعتقد أن كل من خالف ذلك لم يوافق صواباً ، وإن نصحه أحد من علماء السنة اتخذه عدواً ولو كانوا قبل ذلك أحباباً !

رأى مالك وأصحابه :

ورأى الإمام مالك وأصحابه أنهم يقولون : تثبت السنة من وجهين : أحدهما أن نجد الأئمة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا بما يوافقها .

(١) السنة هى السنة العملية ، وما كانت تعرف عندهم إلا بذلك .

(٢) ارجع إلى هذا الكلام من ٣٣٢ ج ٤ من سيرة ابن هشام .

(٣) ص ٧٢ من قواعد التحديث .

(٤) قال الزهرى أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ومنسوخه .

الثاني — ألا نجد الناس اختلفوا فيها .

وقد كان رضى الله عنه يراعى كل المراعاة العمل المستمر الأكثر ويترك ما سوى ذلك ، وإن جاء فيه أحاديث ، وقال : أحب الأحاديث إلى ما اجتمع الناس عليه .

ولنعد إلى ما نحن بصدده :

قال الشاطبي في الموافقات^(١) : قال الإمام مالك في حديث غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً : جاء هذا الحديث ولا أدري ما حقيقته ! وكان يضعفه ويقول : يؤكل صيده فكيف يكره لعابه ؟ وأهل مالك كذلك اعتبار حديث من مات وعليه صوم . صام عنه وليه^(٢) وذلك للأصل القرآني ولا تزر وازرة وزر أخرى .

وقال ابن العربي : إذا جاء خبر الواحد معارضاً لقاعدة من قواعد الشرع ، فهل يجوز العمل به أم لا ؟ قال أبو حنيفة : لا يجوز العمل به ، وقال الشافعي : يجوز ، وقال مالك إن الحديث إذا عضدته قاعدة قال به وإن كان وحده تركه كما في حديث ولوغ الكلب — لأن هذا الحديث عارض أصليين عظيمين ، أحدهما قوله تعالى : « فكلوا مما أمسكن عليكم » والثاني أن علة الطهارة (الحياة) وهي قائمة بالكلب ، ونهى عن صيام ست من شوال — مع ثبوت الحديث الذى أخرجه الترمذى وأبو داود والنسائى ، وهو من صام رمضان وأتبعه بست من شوال كان كصيام الدهر — رد ذلك تعويلاً على أصل سد الذرائع .

ومذهب أبى حنيفة : أن خبر الواحد إذا ورد على خلاف القياس لم يقبل ولهذا لم يقبلوا حديث المصرة .

وكان الطحاوى^(٣) إمام الحنفية مجتهداً في المذهب يخالف أبا حنيفة عند قيام الدليل ، وينقد الحديث نقد معنى وإن صح السند في نظر المحدثين .

(١) ص ٢١ وما بعدها ج ٣ .

(٢) رواه الشيخان وأبو داود .

(٣) هو أبو جعفر الطحاوى تفقه على خاله المازنى صاحب الشافعى ، ألف معانى القرآن ومشكل الآثار

وغيرها عاش من سنة ٢٢٩ هـ إلى سنة ٣٢١ هـ .

بين الأوزاعي وأبي حنيفة :

ذكر ابن الهمام أن الأوزاعي قال : ما لكم لا ترفعون الأيدي عند الركوع والرفع منه ؟ فقال لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء .. فقال الأوزاعي : كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه ابن عمر أن رسول الله كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه — فقال أبو حنيفة حدثنا حماد عن إبراهيم (أى النخعي) عن علقمة ، والأسود عن عبد الله ابن مسعود أن النبي كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ثم لا يعود . فقال الأوزاعي أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه وتقول حدثني حماد عن إبراهيم ! فقال أبو حنيفة — كان حماد أفتقه من سالم ، وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه ، وإن كان لابن عمر فضل صحبته فالأسود له فضل كثير .

وقال حافظ المغرب في الانتقاء^(١) :

إن كثيراً من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبي حنيفة لرده كثيراً من أخبار الآحاد العدول ، لأنه كان يذهب في ذلك إلى عرضها على ما اجتمع عليه من الأحاديث ومعاني القرآن فما شذ عن ذلك رده وسماه شاذاً .

وقال الثوري : كان أبو حنيفة شديد الأخذ للعلم ذاباً عن حرم الله أن تستحل يأخذ بما صح عنده من الأحاديث التي كان يحملها الثقات ، وبالأخير من فعل رسول الله وبما أدرك عليه علماء الكوفة .

وكان الأوزاعي يقول : إنا لا ننقم على أبي حنيفة أنه رأى^(٢) ، كلنا يرى ، ولكننا ننقم عليه أنه يجيئه الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيخالفه إلى غيره^(٣) . هذا ولا يزال أبو حنيفة إلى يوم القيامة بين الأئمة ، هو الإمام الأعظم وأتباعه يملأون مشارق الأرض ومغاربها ، ولا يستطيع أحد أن يشك في إسلامهم ، أو يطعن

(١) ص ١٤٩ .

(٢) كان أبو حنيفة إمام أهل الرأي .

(٣) ص ٦٣ تأويل مختلف الحديث .

في عبادتهم ، هذا وقد أحصى ابن القيم في أعلام الموقعين حوال مائة حديث لم يأخذ بها مقلدة الفقهاء . وذلك من الكتب المعتبرة عن أهل السنة .

وذكر سبط بن الجوزي جملة أحاديث من أحاديث الصحيحين لم يأخذ بها الشافعية لما ترجح عندهم مما يخالفها وكذا بقية المذاهب .

وأخرج الخطيب عن أبي صالح الفراء قال : سمعت يوسف بن أسباط يقول : رد أبو حنيفة على رسول الله أربع مائة حديث أو أكثر . وأخرج عن وكيع قال وجدنا أبا حنيفة خالف مثنى حديث ، وأخرج أيضاً عن حماد بن سلمة من طريقين قال إن أبا حنيفة استقبل الآثار والسنن فردها برأيه ^(١) .

ونختم هذا الفصل بكلمة رائعة لأبي شامة .

المذهب دين مبدل :

قال رضى الله عنه في مختصر كتاب المؤمل الرد إلى الأمر الأول :

سئل بعض العارفين عن معنى المذهب فأجاب إن معناه دين مبدل ، قال تعالى ولا تكونوا من المشركين ، من الذى فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ^(٢) .

ما اختلف فيه أقوال الفقهاء :

مما اختلف فيه أقوال الفقهاء لأخذ كل واحد منهم بحديث مفرد اتصل به ، ولم يتصل به سواه ، ما روى عن عبد الوارث ^(٣) بن سعيد أنه قال : قدمت مكة فألقيت بها أبا حنيفة ، فقلت له : ما تقول في رجل باع بيعاً وشرط شرطاً ؟ فقال : البيع باطل والشرط باطل ! فأتيت ابن أبي ليلى فسألته عن ذلك فقال : البيع جائز والشرط باطل . فأتيت ابن شبرمة فسألته عن ذلك ، فقال : البيع جائز والشرط جائز ، فقلت في نفسي ، سبحان الله ، ثلاثة من فقهاء العراق لا يتفتون على

(١) ص ٣٩٠ ج ١٣ .

(٢) ص ١٠ .

(٣) في نسخة : الليث بن سعد .

مسألة ! فعدت إلى أبي حنيفة فأخبرته بما قال أصحابه ، فقال : ما أدري ما قال لك ؛ حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : نهى رسول الله عن بيع وشرط ، فالبيع باطل والشرط باطل ؛ فعدت إلى ابن أبي ليلى فأخبرته بما قال أصحابه ؛ فقال : ما أدري ما قال لك ، حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة (رض) قالت أمرني رسول الله أن أشتري بريرة فأعتقها ، البيع جائز والشرط باطل (١) . قال فعدت إلى ابن شبرمة فأخبرته بما قال أصحابه : فقال : ما أدري ما قال لك ، حدثني مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر قال : بيعت النبي (ص) بغيراً وشرط لي حُمْلانَه إلى المدينة — البيع جائز والشرط جائز (٢) . ونكتني بهذا القدر لأن الأدلة كثيرة تملأ مجلداً برأسه .

علماء النحو واللغة :

مر بك أن علماء الأمة قد انتسموا في تلقى الحديث إلى ثلاثة أقسام : المتكلمون والأصوليون — والفقهاء — والمحدثون ، ولكي نستوفي هذا البحث نذكر كذلك موقف علماء النحو واللغة فإنهم لم يجعلوا الحديث من شواهدهم في إثبات اللغة وقواعد النحو : ذكر السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو :

وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروى وذلك نادر جداً ، وإنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً ، فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى ، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا ، وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بالفاظ ولهذا نرى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة (٣) — ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث .

ثم نقل عن أبي الحسن بن الضائع أنه قال (٤) في شرح الجمل :

(١) الحديث رواه البخاري في باب الشروط في الولاية .

(٢) من كتاب الإنصاف للبطليني ص ٧٠ و ٧١ .

(٣) راجع فصل رواية الحديث بالمعنى ص ٧٧ من هذا الكتاب .

(٤) توفي ابن الضائع سنة ٨٦ هـ .

تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندى فى ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث . واعتمدوا فى ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب – ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى فى الحديث لكان الأولى فى إثبات فصيح اللغة كلام النبى صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب .

وقد قال صاحب ثمار الصناعة « النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب . فقصره عليهما ولم يذكر الحديث .

وقال أبو حيان^(١) فى شرح التسهيل يرد على ابن مالك^(٢) انذى جوز الاستشهاد بالحديث وهو صاحب الألفية المشهورة .

قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة

غيره . على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبى عمرو بن العلاء^(٣) وعيسى بن عمر^(٤) والخليل^(٥) وسيبويه^(٦) من أئمة البصريين – والكسائى^(٧) والنراء^(٨) وعلى بن مبارك الأحمر^(٩) وهشام بن الضرير من أئمة الكوفيين – لم يفعلوا ذلك – وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم ، كمنحاة بغداد وأهل الأندلس . وقد جرى الكلام فى ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم بأن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم فى

(١) توفى سنة ٧٤٠ هـ .

(٢) توفى سنة ٦٧٢ هـ .

(٣) توفى سنة ١٥٤ هـ .

(٤) توفى سنة ١٤٩ هـ .

(٥) توفى سنة ١٧٥ هـ .

(٦) توفى سنة ١٨٨ هـ .

(٧) توفى سنة ١٨٩ هـ .

(٨) توفى سنة ٢٠٧ هـ .

(٩) توفى سنة ١٩٤ هـ .

لإثبات القواعد الكلية وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم ولم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما ورد في قوله صلى الله عليه وسلم « زوجتكها بما مек من القرآن وملككتها بما مек » ^(١) وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة فتعلم يقيناً أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لانجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها فأنت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه ، إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ والضابط منهم من ضبط المعنى ^(٢) وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً لاسيما في الأحاديث الطوال ، وقد قال سفيان الثوري : إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى . ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى .

الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصح من لسان العرب — ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزها .. والمصنف « أى ابن مالك » قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين — وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز — وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة — وكان ممن أخذ عن ابن مالك قلت له يا سيدى : هذا الحديث رواية الأعاجم ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ! فلم يجب بشيء : قال أبو حيان : وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لثلاث يقول المبتدئ ، ما بال النحويين ، يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روى في الحديث بنقل العدول كالبخارى ومسلم وأضرابهما فن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذى لأجله لم يستدل الثباجة بالحديث ه .

(١) راجع ألفاظ هذا الحديث بصفحة ٩١ .

(٢) وبعيد جداً أن يضبط المعنى كله .

وقال ابن الأنباري في الإنصاف في منع (أن) في خبر كاد: وأما حديث كاد الفقر أن يكون كفراً ، فإنه من تغييرات الرواة لأنه صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد ، وحديث كاد الفقر أن يكون كفراً ، ضعيف . وفي كتاب النحو لإبراهيم مصطفى ورد في الحديث : إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون فلحن راويه ^(١) ، وهذا الحديث رواه مسلم .

ومن رد على ابن مالك كذلك أبو إسحق إبراهيم الأندلسي الشاطبي الغرناطي في شرحه على ألفية ابن مالك قال ^(٢) :

وأما استدلاله (ابن مالك) بالحديث الشريف فإنه قد خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين ، إذ لا تجد في كتاب نحو منهم استدلالاً بحديث منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا على وجه أذكره إن شاء الله تعالى — وهم يستشهدون بكلام سفهاء العرب وأجلافهم وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنى والفحش ، بل روى أبو حاتم عن الجرمي ، أنه أتاه أبو عبيدة معمر بن المثنى بشيء من كتابه في تفسير غريب القرآن الكريم قال ، فقلت له : عمن أخذت هذا يا أبا عبيدة ، فإن هذا خلاف تفسير الفقهاء !! فقال : هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم ! فإن شئت فخذ وإن شئت فذر ! ويتركون الأحاديث الصحيحة كما ترى ، ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به في النحو واللغة ، ما ثبت عندهم من جواز نقله بالمعنى عند الأئمة — إذ المقصود الأعظم إنما هو المعنى لتلقى الأحكام الشرعية لا اللفظ ، ولذلك تجد في الأحاديث ، اختلاف الألفاظ كثيراً فترى الحديث الواحد في القصة الواحدة قد

اختلفت فيه العبارات اختلافاً متفاوتاً بين ما هو جار على ما عرف من كلام العرب وما لم يعرف ، وما ذاك إلا لما ساغ لهم (أعنى الرواة) من نقله بالمعنى . وذلك خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر وكلام العرب ، فإن رواته لم ينقلوه أخذاً لمعناه فقط

(١) ص ٦٥ .

(٢) نقلنا هذا الكلام عن كتاب المواهب الفتحية للشيخ حمزة فتح الله رحمه الله ص ٣٩ — ٤١ ج ١ الذي تلخص فيه ما نقله العلامة أبو عبيد الله محمد الأندلسي المالكي المشهور بالراعي عن شيخ شيوخي أبي إسحق إبراهيم الأندلسي .
ومن تكلموا عن موقف علماء النحو من الحديث وأنهم لا يستشهدون به عبد القادر البغدادى صاحب خزانة الأدب فراجع ، ما قاله في الصفحتين ٥ و ٦ من الجزء الأول .

بل المُعْتَنَى به عندهم اللفظ ، لما ينبنى على ذلك من الأحكام اللسانية ، فاعتنى النحويون بالاستنباط مما نقل من كلام العرب عن الثقات ، وتركوا ما نقل من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوى لفظ الحديث عن القياس العربى فيكون قد بنى على غير أصل - وذلك من جملة تحريمهم فى المحافظة على القواعد اللسانية. ولورأيت اجتهدهم فى الأخذ عن العرب وكيفية التلقى عنهم لرأيت العجب ، فليس بمنكر تركهم للاستشهاد بالحديث الشريف والاستنباط منه ، كيف وهم بنوا على ما نقل أهل القراءات من الروايات من ألفاظ القرآن فبنوا عليها لما كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ . إلى أن قال : ولا أعرف له^(١) من النحاة سلفاً إلا ابن خروف . وكأن ابن مالك - والله أعلم - بنى على القول بمنع رواية الحديث بالمعنى مطلقاً ، وهو قول ضعيف يردّه المقطوع به من نقل القضايا المتحدة بالألفاظ المختلفة غير مختصة بزمان الصحابة دون غيرهم ولا يقتصر به على العرب دون من عداهم ، ومن تأمل كتب الحديث وجد فيها كثيراً من ذلك بل من الألفاظ الحادثة عن كلام العرب أشياء كثيرة حتى تقع تخطئة الرواة من الأئمة الناقدين ، والعلماء العارفين بكلام العرب من غير تكبر من غيرهم - قال الشيخ أبو إسحاق الشاطبى - فالحق أن ابن مالك فى هذه القاعدة غير مصيب إلخ . . ١٠ هـ .

ولعل القارئ قد لاحظ أننا قد أكثرنا من الاستشهاد بكلام أئمة النحو الكبار فى هذا الأمر ، ولم نفعل ذلك إلا لأن فى كلام كل إمام منهم من الفوائد ما لا يوجد فى غيره ، وأن فى أدلتهم جميعاً ما يقنع أهل الفكر والرأى ، ولا يمتري فيه إلا جهول أو متعصب .

وتم طوائف أخرى وقفت من الحديث مواقف مختلفة كالشيعة والزيدية والخوانسار وغيرهم ولكل قوم سنة وإمامها .

فأما الشيعة وبخاصة الإمامية فإنهم لا يعتبرون من الأحاديث إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عن جدّهم ، يعنى ما رواه الصادق «جعفر» عن أبيه الباقر عن أبيه

(١) أى لابن مالك .

زين العابدين عن الحسين السبط عن أبيه أمير المؤمنين عن رسول الله سلام الله عليهم جميعاً، أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب ومروان بن الحكم وعمران بن حطان وعمر بن العاص ونظرائهم فليس له عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة^(١) وأما الخوارج^(٢) فلأنهم اقتصروا من الحديث على من يتولونه من الصحابة ، فالأحاديث المقبولة عندهم هي ما خرجت للناس قبل الفتنة^(٣) ، أما ما بعدها فلأنهم نابذوا الجمهور كله لأنهم اتبعوا أئمة الجور - بزعمهم - فلم يصباحوا بذلك أهلاً لثقتهم .

رأى الإمام محمد عبده رحمه الله :

كان الأستاذ الإمام محمد عبده لا يأخذ بحديث الآحاد مهما بلغت درجته من الصحة في نظر المحدثين ، إذا ما خالف العقل أو القوآن أو العلم ، وإليك طرفاً من أقواله في ذلك : قال رحمه الله وهو يتكلم عن سحر النبي ما يلي :

وقال كثير من المقلدين الذين لا يعقلون ما هي النبوة ولا ما يجب لها : إن الخبر بتأثير السحر في النفس الشريفة قد صح^(٤) فيلزم الاعتقاد به ، وعدم التصديق من بدع المبتدعين . لأنه ضرب من إنكار السحر وقد جاء القرآن بصحة السحر ! فانظر كيف ينقلب الدين الصحيح والحق الصريح في نظر المقلدين بدعة ! نعوذ بالله ! يحتاج بالقرآن على ثبوت السحر ! ويعرض عن القرآن في نفيه السحر عنه صلى الله عليه وسلم وعده من افتراء المشركين عليه ، ويؤول في هذه ولا يؤول في تلك ! مع أن الذي قصده المشركون ظاهر ، لأنهم كانوا يقولون إن الشيطان يلبسه عليه السلام ، وملابسة الشيطان تعرف بالسحر عندهم وضرب من ضروبه ، وهو بعينه أثر السحر الذي نسب إلى لبيد^(٥) فإنه قد خالط عقله وإدراكه في زعمهم !

(١) ص ١٤٩ من كتاب أصل الشيعة وأصولها للعلامة محمد الحسين آل كاشف الغطاء - الطبعة

الماشرة .

(٢) هم الذين خرجوا على علي رضي الله عنه

(٣) ومن الذي يستطيع أن يميز ما خرج قبل الفتنة مما خرج بعدها .

(٤) حديث السحر رواه أحمد والشيخان والنسائي .

(٥) لبيد بن الأعمس الذي قالوا بأنه سحر النبي « ص » .

والذى يجب اعتقاده أن القرآن مقطوع به ، وأنه كتاب الله بالتواتر عن المعصوم صلى الله عليه وسلم فهو الذى يجب الاعتقاد بما يثبت ، وعدم الاعتقاد بما ينفيه ، وقد جاء بنفى السحر عنه عليه السلام ، حيث نسب القول بإثبات حصول السحر له إلى المشركين أعدائه ووبخهم على زعمهم هذا ، فإذن هو ليس بمسحور قطعاً .

حديث السحر من الآحاد :

وأما الحديث—فعلى فرض صحته—هو حديث آحاد ، والآحاد لا يؤخذ بها في باب العقائد ، وعصمة النبي من تأثير السحر في عقله عقيدة من العقائد ، لا يؤخذ في نفيها عنه إلا باليقين ، ولا يجوز أن يؤخذ فيها بالظن والمظنون! على أن الحديث الذى يصل إلينا من طريق الآحاد إنما يحصل الظن عند من صح عنده ، أما من قامت له الأدلة على أنه غير صحيح فلا تقوم به عليه حجة ، وعلى أى حال — فلنا بل علينا أن نفوض الأمر في الحديث — ولا نحكمه في عقيدتنا ، ونأخذ بنص الكتاب وبدليل العقل ، فإنه إذا خولط النبي في عقله — كما زعموا — جاز عليه أن يظن أنه بلغ شيئاً وهو لم يبلغه ، أو أن شيئاً ينزل عليه وهو لم ينزل عليه ، والأمر ظاهر لا يحتاج إلى بيان ، إلى أن قال رحمه الله ، ما أضر المحب الجاهل ، وما أشد خطره على من يظن أنه يحبه ، نعوذ بالله من الخذلان — على أن نافي السحر بالمرة لا يجوز أن يعد مبتدعاً ، لأن الله تعالى ذكر ما يعتقد به المؤمنون في قوله « آمن الرسول » الآية وفي غيرها من الآيات ، ووردت الأوامر بما يجب على المسلم أن يؤمن به حتى يكون مسلماً ولم يأت في شيء ذكر السحر . . وقال :

ولو كان هؤلاء يقدرون الكتاب قدره ، ويعرفون من اللغة ما يكتفى لعاقل أن يتكلم ما هذروا هذا الهذر ، ولا وصموا الإسلام بهذه الوصمة — لكن من تعود القول بالحال ، لا يمكن الكلام معه بحال ، نعوذ بالله من الخبال ^(١) .

وسحر النبي قد نفاه من المتقدمين غير الأستاذ الإمام ، الجصاص في تفسيره .

(١) ص ١٨٢ - ١٨٦ من تفسير جزء عم وقد أنكر صحة رواية حديث السحر بعض العلماء ، ومنهم المفسر الفقيه أبو بكر الجصاص في كتابه أحكام القرآن .

وقد رد الأستاذ الإمام كذلك أحاديث كثيرة في أمور اعتقادية وغير اعتقادية كحديث الغرائق وحديث زينب بنت جحش وغيرهما مما لا نستطيع إيراد أقواله فيها هنا .

رأى السيد رشيد رضا :

نختتم هذا الموضوع بكلمة قيمة للعلامة السيد رشيد رضا رحمه الله :
 إن بعض أحاديث الآحاد تكون حجة على من تثبت عنده واطمأن قلبه بها ، ولا تكون حجة على غيره يلزم العمل بها ، ولذلك لم يكن الصحابة يكتبون جميع ما سمعوا من الأحاديث ويدعون إليها ، مع دعوتهم إلى اتباع القرآن والعمل به وبالسنة العملية المتبعة المبينة له إلا قليلاً من بيان السنة كصحيفة على رضى الله عنه المشتملة على بعض الأحكام كالدية وفكاك الأسير وتحريم المدينة كمكة ، ولم يرض الإمام مالك من الخليفين المنصور والرشد أن يحمل الناس على العمل بكتبه حتى الموطأ ، وإنما يجب العمل بأحاديث الآحاد على من وثق بها رواية ودلالة ، وعلى من وثق برواية أحد وفهمه لشيء منها أن يأخذ عنه — ولكن لا يجعل ذلك تشريعاً عاماً .
 ومن بلغه حديث وثبت عنده وجب عليه العمل به ، ومن خالف بعض الأحاديث لعدم ثبوتها عنده ، أو لعدم العلم بها فهو معذور . وأحاديث الآحاد لا يؤخذ بها في العقائد ، وإنما يؤخذ بها في الأحكام الفرعية ، لأن العقائد دلالتها الأخبار المتواترة .

وكل من ظهر له علة في رواية حديث فلم يصدق رفعه لأجلها ، فهو معذور كذلك ، ولا يصح أن يقال في حقه إنه مكذب لحديث كذا .

وهي تفيد الظن ، والأمة لم تتعبد إلا بخبر يغلب على الظن صدقه ، حتى جعلوا من قواعدهم : يقع الحكم بالظن الغالب ، ولا يلزم من ظنهم صحته ، صحته في نفس الأمر ، ومن القواعد الجليلة المتفق عليها عند علماء الأصول : أن طرؤه الاحتمال في المرفوع من وقائع الأحوال ، يكسوها ثوب الإجمال ، فيسقط به الاستدلال^(١) .

طلب الحديث بدون فقه

وما نيز به المشتغلون بالحديث

بقى أمر لا يصح لنا أن نغفل الكلام فيه ، ذلك هو أمر طلب الحديث في العصور المتأخرة ، لأنه مما يتصل بموضوع كتابنا .

قال أبو عمر بن عبد البر :

أما طلب الحديث على ما يطلبه كثير من أهل عصرنا^(١) اليوم دون تفقه فيه ولا تدبر لمعانيه ، فمكروه عند جماعة أهل العلم^(٢) .

وقال الذهبي في كتابه^(٣) « بيان زغل العلم والطلب عن علم الحديث » :

وأما المحدثون فغالبيتهم لا يفهمون ، ولا همة لهم في معرفة الحديث ، ولا في التدوين به . . . معذور سفيان الثوري فيما يقول : لو كان الحديث خيراً لذهب كما ذهب الخير ! (نص كلام سفيان : لو كان هذا الحديث خيراً لنقص كما ينقص الخير لكنه شرّ فأراه يزيد كما يزيد الشر) صدق والله ! وأى خير في حديث مخلوط صحيحه بواهيه ، أنت لا تفليه ، ولا تبحث عن ناقله ، ولا تدوين الله تعالى به . . إلى أن قال : بالله خلونا فقد بقينا ضحكة لأولى العقول ، ينظرون إلينا ويقولون

هؤلاء هم أهل الحديث !!

وبعد أن تكلم عن سير الرواية وكبار الرواة في العصور الأولى قال : ثم تناقص هذا الشأن في المائة الرابعة بالنسبة إلى المائة الثالثة . ولم يزل ينقص إلى اليوم ، فأفضل من في وقتنا اليوم من المحدثين على قلتهم ، نظير صغار من كان في ذلك الزمان على كثرتهم ، وكم من رجل مشهور بالفقه وبالرأى في الزمن القديم أفضل في

(١) توفي الحافظ بن عبد البر سنة ٤٦٣ هـ .

(٢) ص ١٢٧ ج ٢ جامع بيان العلم .

(٣) توفي الحافظ الذهبي سنة ٧٤٨ هـ .

الحديث من المتأخرين ، وكم من رجل من متكلمي القدماء أعرف بالآثر من مشيخة زماننا إلخ^(١) .

هذه هي أقوال أئمة الحديث فيما كانت عليه حالة المحدثين في القرنين الخامس والثامن من الهجرة ، فترى ماذا تكون حال كثيرين من الذين يزعمون اليوم أنهم من المحدثين ، ومبلغ علمهم أنهم قرءوا بعض كتب الحديث واستظهروا عدداً مما فيها وهذا وحده لا يكفي لأن يكون الإنسان به عالماً ينتفع بعلمه ، أو يطمئن الناس إلى ما يقوله أو يفنى به .

ورحم الله أستاذنا الإمام محمد عبده حيث قال - في رجل وصفوه بأنه قد جد واجتهد ، حتى بلغ ما لم يبلغه أحد - فحفظ متن البخاري كله : « لقد زادت نسخة في البلد . . . » حقاً والله ما قال الإمام . أى أن قيمة هذا الرجل - الذي أعجب الناس جميعاً به لأنه حفظ البخاري - لا تزيد على قيمة نسخة من كتاب البخاري لا تتحرك ولا تعى !

والذهبي الذي نقلناه عنه هذا الكلام القيم هو المحدث الكبير مؤرخ الإسلام قال فيه العلامة الصفدى في كتابه « نكت الهميان » ،
اجتمعت به ، وأخذت عنه وقرأت عليه كثيراً من تصانيفه ولم أجده عنده جمود المحدثين ولا كودنة النقطة^(٢) .

ولم يقل الصفدى ذلك إلا لما اشتهر بين الناس جميعاً من جمود رجال الحديث ، وقد وصفهم كذلك الأستاذ الإمام بضيق العطن وحر ج الصدر في رسالة الإسلام والنصرانية^(٣) .

وإذا كان الصفدى قد قال ذلك في شيخه لكى يبرئه من نقيصة الجمود الذى عرف بها الذين يشتغلون بالحديث ، فإن شيخه الذهبي نفسه قد قال فيهم ما نقله من كتابه النفيس « سير أعلام النبلاء » في ترجمة الفقيه المحدث شيخ الإسلام أبى بكر بن عياش :

(١) ص ٦ و ٩ و ١١ .

(٢) ص ٢٤٢ . وفي لسان العرب الكودن هو المهجن ، وقيل هو البغل ، ويقال للبرذون الثقيل (كودن) تشبيهاً بالبغل وفى الأساس أثقل من البرذون .

(٣) ص ١٠٧ من الطبعة الرابعة .

نقلت من فوائد أبي عمرو وأحمد بن محمد النيسابوري عن أبي تراب محمد بن الفرج قال : سمعت خالد بن عبد الله الكوفي يقول : كان في سكة أبي بكر بن عياش كلب إذا رأى صاحب محبرة « أى من الذين يكتبون الحديث » حمل عليه ، فأطعمه أصحاب الحديث شيئاً فقتلوه ! فخرج أبو بكر ، فلما رآه ميتاً قال : إنا لله ذهب الذى كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ! وقال نعيم بن حماد : كان أبو بكر بن عياش ييزق في أصحاب الحديث .

وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (١) :

وإنا لانخلى أكثر أهل الحديث من العذل (٢) في كتبنا في تركهم الاشتغال بعلم ما قد كتبوا ، والتفقه بما جمعوا ، ونهاقهم على طلب الحديث من عشرة أوجه وعشرين وجهاً ! وقد كان في الوجه الواحد الصحيح والوجهين مقنع لمن أراد الله عز وجل بعلمه حتى تنقضى أعمارهم ولم يحلوا من ذلك إلا بأسفار (٣) ، اتعبت الطالب ولم تنفع الوارث ! فمن كان من هذه الطبقة فهو عندنا مضيع لحظه ، مقبل على ما كان غيره أنفع له منه .

وقد لقبوهم بالحشوية والناطقة (٤) والخبيرة وربما قالوا : الخبيرة ، وسموهم الغشاء (٥) والغثر (٦) وهذه كلها أنباز (٧) .

وقال الوزير الجمانى في الروض الباسم : إنما سموا بالحشوية لأنهم يحشون الأحاديث

(١) ص ٩٦ .

(٢) العذل اللوم .

(٣) أسفار أى كتب ، جمع سفر .

(٤) في أساس البلاغة للزمخشري وهذا قول الناطقة والنوايت وهم الحشوية .

(٥) الغشاء بالنغم والمدة في الأصل ، ما يحشى فوق السبل مما يحمله من الزبد والوسخ وغيره أطلقوه

عليهم على الهجاز .

(٦) الغثر يضم فسكون جمع غثر أصله سفلة الناس وأرداهم .

(٧) أى ألقاب جمع نيز .

التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن رسول الله ، أى يدخلونها فيها وليست منها .
وقال محمد بن نشوان في كتابه « ضياء العلوم » : إن الحشوية سمو بذلك لكثرة قبولهم
الأخبار من غير إنكار^(١) .

وقال الشعبي :

كره الصالحون الأولون الإكثار من الحديث ، ولو استقبلت من أمرى
ما استدبرت ما حدثت إلا بما أجمع عليه أهل الحديث .

وقال الأعمش :

والله لأن أتصدق بكسرة أحب إلى من أن أتحدث بستين حديثاً .
وسأل شعبة أيوب السخيتاني عن حديث فقال : أنا أشك فيه . فقال :
شكك أحب إلى من يقين سبعة .

ومن قول شعبة بن الحجاج : يا قوم كلما تقدمتم في الحديث تأخرتم في القرآن .
وقال : ما شيء أخوف عندي أن يدخلني النار من الحديث .
وقال : وددت أنى وقاد حمام ، ولم أعرف الحديث .

وقال عبيد الله بن عمرو : كنت في مجلس الأعمش فجاءه رجل فسأله مسألة
فلم يجبه فيها ، ونظر إلى أبي حنيفة فقال : يا نعمان قل فيها ، فقال : القول فيها كذا .
قال : من أين ؟ قال : من حيث حدثناه ، فقال الأعمش ، نحن الصيادلة ،
وأنتم الأطباء .

أى أن رجال الحديث كالصيادلة وأما الفقهاء فكالأطباء .

وقال شعبة : كنت إذا رأيت رجلاً من أهل الحديث يجيئني أفرح به !
فصرت اليوم ليس شيء أبغض إلى من أن أرى واحداً منهم ، وكان يقول : إن هذا
الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون ؟

وكان الشعبي يرى أنه في الشعر أسلم منه في الحديث حتى قال لأصحابه :
لو أردت الله ما خرجت لكم ، ولو أردتم الله ما جئتموني ، ولكننا نحب المدح ونكره الذم .
وقال عمرو بن الحارث : ما رأيت علماً أشرف ، ولا أهلاً أسخف من أهل
الحديث !!

ونظر سفيان إلى أصحاب الحديث فقال : أنتم سخنة عين ؛ لو أدركنا
ولمّا كنتم عمر بن الخطاب لأوجعنا ضرباً^(١) .

وقال مغيرة الضبي : والله لأننا أشد خوفاً منهم (أصحاب الحديث) من الفساق .
وقال سفيان الثوري : إنا في هذا الحديث منذ ستين سنة ، ووددت أني خرجت
منه كفافاً لا على ولا لي^(٢) .

وعن محمد بن سلام قال : حدثني يحيى بن سعيد القطان قال :
رواة الشعر أعقل من رواة الحديث ، لأن رواة الحديث يروون مصنوعاً كثيراً ،
ورواة الشعر ينشدون المصنوع ينتقدونه ويقولون هذا مصنوع^(٣) .

وسئل المازني (النحوي الكبير) عن صفات أهل العلم فقال : أصحاب القرآن
فيهم تخليط وضعف ، وأهل الحديث فيهم حشو ورقاعة ، والشعراء فيهم هوج (أي طيش
وتسرع) ، وأصحاب النحو فيهم ثقل ، وفي رواية الأخبار الظرف كله^(٤) .

ولو أردنا أن ننقل كل ما قيل في جمود رجال الحديث ، لطال بنا نفس
القول فنكتفي بذلك .

ونختتم هذا الفصل بأمر يؤمى له لأنه يدل على مقدار ما أصاب الإسلام من
داء التفرق ، فن فرق المسلمين فرقة المعتزلة وتسمى العدلية ومثلها فرقة تسمى أصحاب

(١) كان عمر يضرب من كان يروى الحديث ، ومن ضربهم على ذلك أبا هريرة وكعب الأحبار
راجع كتابنا « شيخ المضيرة » .

(٢) هذه الأخبار وغيرها كثير ، تجدها في الجزء الثاني من كتاب جامع العلم وفضله لحافظ
المغرب ابن عبد البر .

(٣) ص ١٠٥ من ذيل الأمال لأبي علي القالي .

(٤) ص ١٢٣ ج ٧ معجم الأدباء .

السنة وبينهما خلاف شديد أدى إلى أن يطعن بعضهم في بعض ونكتفي بذكر مثال واحد من هذا الطعن .

فما قالته العدلية في أصحاب السنة :

وجماعة سموا هواهم سنة وجماعة حُمرُ لعمري موكفه
قد شبهوه بخلقه وتخوفوا شنع الوري فستروا بالبلكفه^(١)

وقال أصحاب السنة في أعدائهم العدلية :

وجماعة كفروا برؤية ربهم حقاً ووعد الله ما لن يخلفه
وتلقبوا عدلية قلنا : أجل عدلوا بربهم فحسبهمو سفه
وتلقبوا الناجين كلا لأنهم إن لم يكونوا في لظى فعلى شفه

(١) البلکفة أى بلا کیف .

خاتمة

رأينا — بعد أن فرغنا من القول في أمر الحديث المحدث وحياته وتاريخه ، أن نختم كتابنا بفصول تشتمل على مباحث تتصل بالحديث وفقهه ، وكيف يسلك الطالب إلى معرفة الصحيح منه ، وعلى قواعد وأصول في الدين الإسلامى لا يستغنى عنها القارئ ، وهذه الفصول — ولا ريب — لازمة للكتاب ومتممة له ، وسنمهد لها بكلام ممتع لفيلسوف المؤرخين ابن خلدون في فلسفة التاريخ والاجتماع .

قال في مقدمته الشهيرة : إن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ، ولم تحكم أصول العادة ، وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنسانى ، ولا قيس الغائب منها بالشاهد ، والحاضر بالذاهب ، فربما لم يؤمن فيها من العثور ، ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق ، وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غشاً أو سميئاً ، ولم يعرضوها على أصولها ، ولا قاسوها بأشباهاها ، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات ، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار فضلوا عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم والغلط^(١) .

ولا كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته ، وله أسباب تقتضيه ، فمنها التشيعات للآراء والمذاهب ، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر ، أعطته حقه من التمهيص والنظر ، حتى تتبين صدقه من كذبه ، وإذا خامرها تشيع لرأى أو نحلة ، قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة ، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمهيص ، فتقع في قبول الكذب ونقله .

ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضاً الثقة بالناقلين ، وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح ، ومنها « الذمول عن المقاصد » فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع ، وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في

الكذب ومنها « توهم الصدق » وهو كثير وإنما يحىء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين ومنها « الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع » لأجل ما يداخلها من التلبس والتصنع ، فينقلها الخبر كما رآها وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه ، ومنها تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح ، وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك فيستفيض الأخبار بها على غير حقيقة ، فالنفوس مولعة بحب الثناء والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة ، وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها ، ومن الأسباب المقتضية له أيضاً - وهي سابقة على جميع ما تقدم - الجهل بطبائع الأحوال في العمران ، فإن كل حادث من الحوادث - ذاتاً كان أو فعلاً لا بد من طبيعة تخصه في ذاته ، وفيما يعرض له من أحواله - فلماذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب ، وهذا أبلغ في التمهيص من كل وجه يعرض - وكثيراً ما يعرض للسامعين قبول الأخبار المستحيلة وينقلونها وتؤثر عنهم ^(١) .

تمحيص الأخبار بمعرفة طبائع العمران سابق على التمهيص بتعديل الرواة :

وقال : وأحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار إنما هو بمعرفة طبائع العمران وتمييز صدقها من كذبها . وهو سابق على التمهيص بتعديل الرواة ، ولا يرجع إلى تعديل الرواة ، حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ، ممكن أو ممتنع ، وأما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة ، للنظر في التعديل والتجريح - ولقد عد أهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل ، وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية ، لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها ، وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والاضبط ^(٢) .

(١) ص ٣٥ و ٣٦ .

(٢) ص ٣٧ من المقدمة .

ولما تكلم عن عمر الدنيا قال : كان المعتمد في ذلك في صدر الإسلام آثاراً منقولة عن الصحابة ، وخصوصاً مسلمة بنى إسرائيل مثل كعب الأحبار ووهب ابن منبه وأمثالهما ، وقال في حديثه عن تفسير القرآن :

وقد جمع المتقدمون في ذلك وأوعوا، إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشتمل على الغث والسمين ، والمقبول والمردود ، والسبب في ذلك أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم وإنما غلبت عليهم البداءة والأمية ، وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء ، مما تشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات ، وبدء الخليفة وأسرار الوجود ، فلنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ، ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النصارى ، وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب ، ومعظمهم من حمير الذين أخذوا بدين اليهودية، فلما أسلموا بقوا على ما كان عندهم مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي يحتاطون لها ، مثل أخبار بدء الخليفة وما يرجع إلى الحدثن والملاحم وأمثال ذلك، وهؤلاء مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه وعبد الله بن سلام وأمثالهم، فامتثلت التفاسير من المنقولات عندهم وتساهل المفسرون في مثل ذلك وملأوا كتب التفسير بهذه المنقولات . وأصلها كما قلنا عن أهل التوراة فتلقيت بالقبول من يومئذ^(١)

وقال في بحث علوم الحديث (٢) .

إن الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال فأبو حنيفة رضى الله تعالى عنه : يقال بلغت روايته إلى ١٧ حديثاً أو نحوها، ومالك رحمه الله إنما صح عنده ما في كتاب الموطأ وغايتها ٣٠٠ حديث أو نحوها، وأحمد بن حنبل رحمه الله في مسنده ٥٠ ألف حديث^(٣) . . . وإنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن التي تعترضه فيها، والعلل التي تعرض في طرقها ، ولا سيما والجرح مقسم عند الأكثر فيؤديه الاجتهاد إلى ترك الأخذ بما يعرض مثل ذلك فيه من الأحاديث

(١) ٤٣٩ من المقدمة .

(٢) ٤٤٤ و ٤٤٥ من المقدمة .

(٣) راجع الكلام عن الموطأ ومسنده أحمد فيما مضى من القول .

وطرق الأسانيد ، ويكثر ذلك ، فتقل روايته لضعف في الطرق . . والإمام أبو حنيفة إنما قلت روايته لما شدد في شروط الرواية والتحتمل وضعف رواية الحديث اليقيني إذا عارضها الفعل النفسى ^(١) فقل حديثه . . لا أنه ترك رواية الحديث متعمداً ، فحاشاه من ذلك . . وأما غيره فتوسعوا في الشروط وكثر حديثهم والكل على اجتهاد .

وقال ^(٢) : إن الصحابة كلهم لم يكونوا أهل فتيا ، ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم ، وإنما كان ذلك مختصاً بالحاملين للقرآن ، العارفين بناسخه ومنسوخه ، ومتشابهه ومحكمه وسائر دلالته ، بما تلقوه من النبي أو ممن سمعه منهم ومن عليتهم وكانوا يسمون لذلك القراء ، أى الذين يقرءون الكتاب لأن العرب كانوا أمة أمية .

أعظم ما رزى به الإسلام :

قال الأستاذ الإمام محمد عبده :

لم يرزأ الإسلام بأعظم مما ابتدعه المنتسبون إليه ، وما أحدثه الغلاة من المفتريات عليه ، فذلك مما جلب الفساد على عقول المسلمين ، وأساء ظنون غيرهم فيما بنى عليه الدين . وقد فشلت للكذب فاشية على الدين المحمدى في قرونه الأولى حتى عرف ذلك في عهد الصحابة رضى الله عنهم ، بل عهد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم في حياته . . إلا أن عموم البلوى بالأكاذيب حتى على الناس بلاؤه في دولة الأمويين فكثر الناقلون وقل الصادقون وامتنع كثير من أجلة الصحابة عن الحديث إلا لمن يثقون بحفظه خوفاً من التحريف فيما يؤخذ عنهم . . وروى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه قال : ما رأيت أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث ^(٣) ثم اتسع شر الافتراء ، وتفاقم خطب الاختلاق وامتد بامتدادات

(١) أى يعرض الأمر على الطبائع النفسية والبيئة الاجتماعية .

(٢) ص ٤٤٦ من أجل ذلك لم يأخذ أبو حنيفة بما جاء عن أبي هريرة وأنس بن مالك وسمرة ابن جندب لأسباب بينها ولأنهم لم يكونوا من أهل الفتيا راجع كتابنا « شيخ المضيعة » .

(٣) روى مسلم هذه العبارة في مقدمة صحيحه عن يحيى بن سعيد القطان بهذا اللفظ ، وبلغ الصالحين بدل أهل الخير .

الزمان ، ومن راجع مقدمة الإمام مسلم ، علم ما لحقه من التعب والعناء في تصنيف صحيحه ، واطلع على ما أدخله الدخلاء في الدين وليس منه في شيء . لم يخف على أهل النظر في التاريخ أن الدين الإسلامي غشى أبصار العالم بلامع القوة ، وعلا رهوس الأمم بسلطان السطوة وفاض في الناس فيضان السيول المنحدرة ، ولاحت لهم فيه رغبات ، وتمثلت لهم منه مرهبات ، وقامت لأولى الألباب عليه آيات بينات ، فكان الداخلون في الدين على هذه الأقسام : قوم اعتقدوا به إذعانا لحاجته واستضاءه بنوره وأولئك الصادقون ، وقوم من ملل مختلفة انتحلوا لقبه واتسموا بسمته ، إما لرغبة في مغامره أو لرهبة من سطوات أهله ، أو لتعزز بالانتساب إليه فتدثروا بدثاره ، لكنهم لم يستشعروا بشعاره ، لبسوا الإسلام على ظواهر أحوالهم ، إلا أنه لم يمس أعشار قلوبهم ، فهم كانوا على أديانهم في بواطنهم ، ويضارعون المسلمين في ظواهرهم . وقد قال الله في قوم من أشباههم : « قالت الأعراب آمنا ! قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا ، ولما يدخل الإيمان في قلوبكم » فن هؤلاء من كان يبالي في الرياء حتى يظن الناس أنه من الأتقياء ، فإذا أحس من قوم ثقة بقوله أخذ يروى لهم أحاديث دينه القديم مستنداً لها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض أصحابه ، ولهذا ترى جميع الإسرائيليات وما حوته شروح التوراة قد نقل إلى الكتب الإسلامية على أنه أحاديث نبوية^(١) . ومنهم من تعمد وضع الأحاديث التي لو رسخت معانيها في العقول أفسدت الأخلاق وحملت على التهاون بالأعمال الشرعية وفترت الهمم عن الانتصار للحق ، كما الأحاديث الدالة على انقضاء عمر الإسلام « والعباد بالله » أو المطمعة في عفوا الله مع الانحراف عن شرعه ، أو الحاملة على التسليم للقدر بترك العقل فيما يصلح الدين والدنيا . كل ذلك يضعه الواضعون قصداً لإفساد المسلمين وتحويلهم عن أصول دينهم . ليختل نظامهم ويضعف حولهم .

ومن الكاذبين قوم ظنوا أن التزيد في الأخبار والإكثار من القول ، يرفع من شأن الدين ، فهذروا بما شاءوا ، يبتغون بذلك الأجر والثواب ، وإن ينالهم إلا الوزر والعقاب ، وهم الذين قال فيهم مسلم في صحيحه ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث^(٢) ويريد « بالصالحين » أولئك الذين يطيلون

(١) راجع فصل الإسرائيليات من هذا الكتاب ص ١٤٥ وما بعدها .

(٢) راجع فصل الوضاع الصالحون ص ١٣٨ .

سبأهم ويوسعون سربأهم ، ويطأطئون رءوسهم ويخفون من أصواتهم ، ويغدون ويروحون إلى المساجد بأشبأهم ، وهم أبعد الناس عنها بأروأهم ، يحركون بالذكر شفأهم ويلحقون بها في الحركة سبأهم . . ولكنهم كما قال أمير المؤمنين على بن أبي طالب جعلوا الدين من أقفال البصيرة ومغاليق العقل ، فهم أغرار مرحومون يسيئون ويحسبون أنهم يحسنون . . فهؤلاء قد يخيل لهم الظلم عدلاً ، والغدر فضلاً ، فيرون أن نسبة ما يظنون — إلى أصحاب النبي مما يزيد في فضلهم ، ويعلى في النفوس منزلتهم فيصح فيهم ما قيل . عدو عاقل خير من محب جاهل^(١) اهـ ببعض اختصار .

ولما عرض رحمه الله لعلم الحديث في اللائحة التي وضعها لإصلاح التعليم ، وما يجب اتباعه قال : « فن الحديث على شرط أن يؤخذ مفسراً للقرآن مبيناً له ، مع اطراح ما يخالف نصه ، من الأحاديث الضعيفة ، والاجتهاد لإرجاع الأحاديث الصحيحة إليه إن كان ظاهرها يومم المخالفة^(٢) .

وقال في خطاب لأحد إخوانه ينصحه فيه بمداومة قراءة القرآن والسيرة النبوية قال : « داوم قراءة القرآن وتفهم أوامره ونواهيه ومواعظه وعبره ، كما كان يتلى على المؤمنين والكافرين أيام الوحي ، وحاذر النظر إلى وجوه التفاسير إلا لفهم لفظ مفرد غاب عنك مراد العرب منه ، أو ارتباط مفرد بآخر خفي عليك متصاه ، ثم اذهب إلى ما يشخصك القرآن إليه ، واحمل بنفسك على ما يحمل عليه ، وضم إلى ذلك مطالعة السيرة النبوية ، واقفاً عند الصحيح المعقول ، حاجزاً عينيك عن الضعيف والمبدول^(٣) .

وقال طيب الله ثراه ، في تفسير القرآن : وفهم الدين : لا يتبع إلا الدليل القاطع لأن هذا من باب العقائد ، وهو مبني على اليقين الذي لا يمكن الأخذ فيه بالظن والوهم^(٤) .

(١) ص ٣٤٧ - ٤٩ تاريخ الإسناد للإمام ج ٢ .

(٢) ص ٥١٦ من المصدر نفسه .

(٣) ص ٥٥٩ من المصدر نفسه .

(٤) ص ٦٤٣ من المصدر نفسه .

التصديق بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم^(١) :

قال الأستاذ الإمام محمد عبده :

يجب تصديق خبره صلى الله عليه وسلم والإيمان بما جاء به ، ونعني بما جاء به ما صرح به في الكتاب العزيز ، وما تواتر الخبر به ، تواتراً صحيحاً مستوفياً لشرائطه ، وهو ما أخبر به جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة في أمر محسوس . ومن ذلك أحوال ما بعد الموت من بعث ونعيم في جنة ، وعذاب في نار - وحساب على حسنات وسيئات ، وغير ذلك مما هو معروف .

ويجب أن يقتصر في الاعتقاد على ما هو صريح في الخبر ، ولا تجوز الزيادة على ما هو قطعي بظني - وشرط صحة الاعتقاد أن لا يكون فيه شيء يمس التنزيه وعلو المقام الإلهي عن مشابهة المخلوقين .

أما أخبار الآحاد فلإنما يجب الإيمان بما ورد فيها على من بلغته وصدق بصحة روايتها ، وأما من لم يبلغه الخبر ، أو بلغه وعرضت له شبهة في صحته ، وهو ليس من المتواتر فلا يطعن في إيمانه عدم التصديق به .. والأصل في جميع ذلك أن من أنكر شيئاً^(٢) وهو يعلم أن النبي حدث به أو قرره ، فقد طعن في صدق الرسالة وكذب بها ، ويلحق به من أهمل العلم بما تواتر وعلم أنه من الدين بالضرورة وهو ما في الكتاب وقليل من السنة في العمل^(٣) .

(١) ص ٢٠٠ - ٢٠٢ رسالة التوحيد .

(٢) أي من أمر الدين الذي هو موضوع الرسالة والتبليغ عن الله تعالى .

(٣) أكثر السنن المتواترة هي العملية كصفة الصلاة والحج ، وأما الأحاديث القولية المتواترة

فقليل إنها لا تبلغ أقصى جمع القلة ، من تعليق السيد رشيد .

هل كل من وثقه جمهور المتقدمين يكون ثقة :

كان أحد الشيوخ الأزهريين قد أخذ على العلامة السيد رشيد رضا أنه انتقد كعب الأخبار ووهب بن منبه ! وأظهر عدم الثقة بروايتهما ، فأجاب رحمه الله برد طويل ممتع مفحم ، نقل منه ما يلي : « إذا سلمنا أن كل من وثقه جمهور المتقدمين فهو ثقة — وإن ظهر خلاف ذلك بالدليل — نفتح باباً للطعن في أنفسنا بنقد الدليل والأخذ في مقدماته بالتقليد ، ومخالفة هداية القرآن المجيد » .

وبعد أن بين أن نقد رواية الحديث قد بحث فيه رجال الجرح والتعديل قال : أما تمحيص متون الروايات وموافقتها أو مخالفتها للحق والواقع وللأصول أو الفروع الدينية القطعية أو الراجحة وغيرها فليس من صناعتهم ، (أى رجال الحديث) ويقل الباحثون فيه منهم ؛ ومن تعرض له منهم — كالإمام أحمد والبخارى لم — يوفه حقه ، كما تراه فيما يورده الحافظ ابن حجر في التعارض بين الروايات الصحيحة له ولغيره ، ومنه ما كان يتعذر عليهم العلم بموافقتها أو مخالفتها للواقع كظاهر ، حديث أبي ذر عند الشيخين وغيرهما ^(١) : أين تكون الشمس بعد غروبها ؟ فقد كان المتبادر منه للمتقدمين أن الشمس تغيب عن الأرض كلها وينقطع نورها عنها مدة الليل ! إذ تكون تحت العرش تنتظر الإذن لها بالطلوع ثانية !! وقد صار من المعلوم القطعي لمئات الملايين من البشر أن الشمس لا تغيب عن الأرض في أثناء الليل ، وإنما تغيب عن بعض الأقطار وتطلع على غيرها ، فهارنا ليل عند غيرنا ، وليلنا نهار عندهم ، كما هو المتبادر من قوله تعالى (يَكُونُ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ وَيَكُونُ النَّهَارُ عَلَى اللَّيْلِ) ؛ وفي قوله : (يَغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا) ؛ فنحن — بعد

(١) نص الحديث قال رسول الله لأبي ذر حين غربت الشمس ، أتدرى أين تذهب ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها ، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها . وتستأذن فلا يؤذن لها ! فيقال لها : ارجعى من حيث جئت فتطلع من مغربها فذلك قوله (والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم) . هذا لفظ البخارى وقد رواه الشيخان وبعض أصحاب السنن والمسائيد والتفسير المأثور والبيهقى بألفاظ متقاربة .

العلم القطعي الثابت بالحس في مثل هذه المسألة وما في حكمها - لا مندوحة لنا عن أحد أمرين : إما الطعن في سند الحديث وإن صححوه - لأن رواية ما يخالف القطعي من علامات الوضع عند المحدثين أنفسهم ، وأقرب تصوير للطعن فيما اشتهر رواته بالصدق والضبط أن يكون الصحابي أو التابعي منهم سمعه من مثل كعب الأحبار ، ونحن نعلم أن أبا هريرة روى عن كعب الأحبار ، وكان يصدقه ونرى الكثير من أحاديثه عننته لم يصرح بسماعها من النبي صلى الله عليه وسلم - ومن القطعي أنه لم يسمع الكثير منها من لسانه صلى الله عليه وسلم لتأخر إسلامه فن القريب أن يكون سمع بعضها من كعب الأحبار . ومرسل الصحابي إنما يكون حجة إذا سمعه من صحابي مثله ^(١) ومثل هذا يقال في ابن عباس وغيره ممن روى عن كعب الأحبار وكان يصدقه - وإما تأويل الحديث بأنه مروى بالمعنى وأن بعض رواته لم يفهم المراد منه فعبر عما فهمه ، كعدم فهم راوى هذا الحديث الذى ذكرنا على سبيل التمثيل - المراد من قوله صلى الله عليه وسلم : إن الشمس تكون ساجدة تحت العرش إلخ. فعبر عنه بما يدل على أنها تغيب عن الأرض كلها . . إلى أن قال : وقد أول الحديث بعض شراح الصحيحين ليوافق رأى المتقدمين من علماء الفلك فكان تأويلهم متكلف يرده ظاهر الحديث ولا سيما رواية مسلم المطولة .

ومن هذا القبيل حكاية بعض الرواة لكعب وهب عن كتب بني إسرائيل ؛ ولم يكن يحيى بن معين وأحمد وأبو حاتم وابنه وأمثالهم ^(٢) يعرفون ما يصح من ذلك وما لا يصح لعدم اطلاعهم على تلك الكتب ، وعدم ظهور دليل على كذب الرواة المتقنين للكذب ، فيما يعزونه إليها ، فإذا ظهر لمن بعدهم في العصر أو فيما قبله ، أو فيما بعده ما لم يظهر لهم من كذب اثنين أو أكثر من هؤلاء الرواة فهل يكابر حسه ويكذب نفسه ، ويصدقهم بلسانه كذباً ونفاقاً ؟ أو يكتم الحق عن المسلمين

(١) هذا إذا جاءت الرواية بذلك ولكنها أتت بغير ذلك فلا يذكر الصحابي اسم من سمع منه وهذه الحالة تسقط حجية الحديث .

(٢) من شيوخ الحديث وعلماء الجرح والتعديل .

لثلا يكون مخالفاً لمن قبله فيما ظهر له ولم يظهر لهم ! فلم ير المنتقد^(١) الغيور على السنة أن الملاحدة الذين يتقى طعنهم في السنة بتعديل كعب ووهب يشككون المسلمين في الأصول والمسائل القطعية حتى في نصوص القرآن ! ثم إننا نعيد القول ونؤكد به بأن ظهور كذب كعب ووهب لنا لا يترتب عليه خسراننا لشيء من أصول ديننا ولا من فروعه ، فالعمدة في الدين هو القرآن وسنن الرسول المتواترة وهي السنن العملية ، كصفة الصلاة والمناسك مثلاً ، وبعض الأحاديث القولية التي أخذ بها جمهور السلف ، وما عدا ذلك من أحاديث الآحاد التي هي غير قطعية الدلالة ، فهي محل اجتهاد . وإننا نرى بعض الأئمة المجتهدين قد تركوا الأخذ بكثير من الأحاديث الصحيحة ، حتى ما رواه الشيخان (البخارى ومسلم) منها . ولا يزال يتبعهم الملايين من الناس في تركها ، ولا يعدهم سائر المسلمين ضالين عن دينهم . وقد أورد المحقق ابن القيم أكثر من مائة شاهد من هذه الأحاديث الصحيحة التي خالفها الحنفية وغيرهم ، وهم أكثر مسلمي هذا العصر .

فإذا تكون قيمة روايات هذا الإسرائيلي (كعب الأخبار) وهذا الفارسي (وهب بن منبه) وأكثرها خرافات إسرائيلية ، شوهت كتب تفسير كتاب الله وغيرها من الكتب ، وكانت شهماً على الإسلام يحتج بها أعداؤه الملاحدة بأنه كغيره دين خرافات ، وأوهام ، وما كان منها غير خرافة فقد تكون الشبهة فيه أكبر ، كالذي ذكره كعب من صفة النبي صلى الله عليه وسلم في التوراة^(٢) واعترف المنتقد بصحته عنه . . إلى أن قال : إن جرحنا لهما (كعب ووهب) إنما كان في شيء لم يكن يعرفه رجال الجرح والتعديل المتقدمون ، وهو وجيه يتعين قبوله . وإن الروايات المعروفة صحتها عنهما كافية في إثبات كذبها .

وبعد هذا كله أقول : إذا ثبت بما خرزناه كذب الرجلين بما ذكرا ، فلا يبقى مجال للشك في أنهما كانا يغشان المسلمين ، ويدخلان في كتبهم الدينية ورواياتهم ما يقتضى الطعن في دينهم ، وحشذ لا يبقى محل لاستغراب اشتراكهما في تلك الجمعيات اليهودية والمجوسية ، التي كانت تكيد للإسلام والعرب^(٣) .

(١) الذي كان قد أخذ عليه الطعن في كعب وغيره اسمه الشيخ عبد الرحمن الجمعدوني .

(٢) راجع ص ١٥١ وما بعدها . (٣) ص ٦١٤ - ٦١٩ ج ٢٧ منار .

نقد علماء فقه الحديث :

وقال رحمه الله :

إن لعلماء فقه الحديث من وراء نقد أسانيد الأخبار والآثار ، نقداً آخر لمتونها من نواحي معانيها ولغتها ، وحكم العقل والشرع فيها ، وتعارضها مع غيرها ، ويشاركهم في هذا النوع من النقد رجال الفلسفة والأدب والتاريخ ويسمونهم في عصرنا « النقد التحليلي » ومن ثم استشكلوا كثيراً من الأحاديث حتى الصحيحة الأسانيد ، تكلموا عليها في شروحها وصنف بعضهم كتباً خاصة بها ، أشهرها كتاب « مشكل الآثار للطحاوي »^(١) .

وعلى الجملة فقد كان هم رجال الجرح والتعديل محصوراً في تمحيص رواة السنة من حيث جودة الحفظ والضبط ، وعدم الشذوذ على قدر الوسع وقلما يحكمون على الحديث بالاضطراب إذا كان الاختلاف واقعاً في المتن — ولكن تمحيص متون الروايات أو مخالفتها للحق والواقع وللأصول أو الفروع الدينية القطعية الراجحة وغيرها لم يجعلوه من صناعتهم ، وقل الباحثون فيه منهم — وكم من حديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت وهو معلول واه فالصحيح لا يعرف برواته فقط وإنما يعرف بالفهم والحفظ .

جل أحاديث الآحاد لم تكن مستفيضة في العصر الأول :

جاء في مقدمة كتاب المغني والشرح الكبير ما يلي :

يعلم من أدلة المذاهب أن جل الأحاديث التي يحتج بها أهل الحديث على أهل الرأي^(٢) وعلى القياسيين من علماء الرواية ، هي من أحاديث الآحاد التي لم

(١) ص ٦٢٠ ج ٣٤ منار وقد طبع مشكل الآثار هذا في الهند في أربعة أجزاء كبار وكذلك نجد مشكلات كثيرة في شرح ابن حجر البخاري المسمى (فتح الباري) .

(٢) انقسم الفقه عند أهل السنة إلى طريقتين طريقة أهل الرأي والقياس ، وهم أهل العراق وطريقة أهل الحديث وهم أهل الحجاز . وأهل العراق قد استكثروا من القياس ومهروا فيه فلذلك قيل =

تكن مستفيضة في العصر الأول ، أو نقل عن الصحابة والتابعين خلاف في موضوعها ، فعلم بذلك أنها ليست من التشريع العام ، الذي جرى عليه عمل النبي وأصحابه ، وليست مما أمر النبي أن يبلغ الشاهد فيه الغائب ، بل كانت مما يرد كثيراً في استفتاء مستفت عرضت له المسألة فسأل عنها فأجيب ، ولعله لو لم يسأل لكان في سعة من العمل باجتهاده فيها ، ولكان خيراً له وللناس ، إذ لو كانت من مهمات الدين التي أراد الله تكليف عباده إياها ، لبينها لهم من غير سؤال ، فإن الله تعالى أعلم بما هو خير لهم ^(١) .

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يكره كثرة السؤال ونهى عنها لثلاث تكون سبباً لكثرة التكاليف ، فتعجز الأمة عن القيام بها ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم « دعوني ما تركتكم ، إنما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم ، واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ، رواه الشيخان ورواه الدارقطني من وجه آخر ، وقال فتزل قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء أن تبدل لكم تسؤكم » الآية .

وقال صلى الله عليه وسلم : « إن الله فرض فرائض فلا تعتلوها ، وحد حدوداً فلا تقربوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء رحمة بكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها » ، رواه الدارقطني والنووي في الأربعين .

وفوق كل هذا قول الله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام ديناً » . ومن الجهل الفاضح والحناية على الدين أن نههم هذه القواعد والأصول العظيمة بأقيسة من ظنون الرأي والقياس .

ولقد ثبت أن النبي كان يجيب كل مستفت بما يناسب حاله ، وأن بعض

فتاواه كانت رخصاً خاصة أو عامة ، ومن ذلك أنه رخص لعقبة بن عامر ولأبي بردة بن نيار بأن يضحى بالجذع (أو العتود) من المعز وهو ما يرعى وقوى وأتى عليه

= لهم « أهل الرأي » إمامهم « أبو حنيفة » وإمام أهل الحجاز مالك والشافعي بعده ، وهناك فقه آخر لمذاهب كثيرة كالشيعة الزيدية ، والشيعة الإمامية ، وغيرها من فرق المسلمين - ولكل قوم سنة وإمامها .
(١) وهذه الأسئلة لا يعلم أحد أسبابها ولا أوقاتها ولا مناسباتها وهي أمور غير ضرورية لفهمها .

حول، وقال الجوهري وخبره ما بلغ سنة - والحديث متفق عليه - والجمهور ومنهم الأئمة الأربعة يمنعون التضحية بالخذع والمعز^(١) .

هل الأحاديث التي يسمونها بسنن الأقوال ، دين وشريعة عامة ؟

قال السيد رشيد رضا : هل الأحاديث - ويسمونها بسنن الأقوال دين - وشريعة عامة ، وإن لم تكن سنناً متبعة بالعمل بلا نزاع ولا خلاف ، لا سيما في الصدر الأول ؟ إن قلنا نعم ! فأكبر شبهة ترد علينا - نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة شيء عنه غير القرآن ، وعدم كتابة الصحابة للحديث ! وعدم عناية علمائهم وأئمتهم كالخلفاء بالتحديث ! بل نقل عنهم الرغبة عنه .

ما يرد به خبر الواحد :

قال الشيرازي في اللمع في (باب بيان ما يرد به خبر الواحد) .

إذا روى الخبر ثقة رد بأمور: «أحدها» أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول^(٢) . وأما بخلاف العقول فلا . «والثاني» أن يخالف نص كتاب أو سنة متواترة ؛ فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ . «الثالث» أن يخالف الإجماع فيستدل به على أنه منسوخ ، أو لا أصل له لأنه لا يجوز أن يكون صحيحاً غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه . «والرابع» أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على الكافة علمه ، فيدل ذلك على أنه لا أصل له ، لأنه لا يجوز أن يكون له أصل وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم . «والخامس» أن ينفرد برواية ما جرت العادة أن ينقله أهل التواتر ، فلا يقبل لأنه لا يجوز أن ينفرد في مثل هذا بالرواية ، فأما إذا ورد مخالفاً للقياس ، أو انفرد الواحد برواية ما تعم به البلوى ، لم يرد - وقد حكينا الخلاف في ذلك فأغنى عن الإعادة اهـ^(٣) .

(١) ص ١٨ و ١٩ ج ١ .

(٢) هذه القضية مسلم بها عند جميع النظار، وقد قال ابن تيمية ، ويمتنع أن يتعارض دليلان قطعيان سواء أكانا عقليين ، أم كان أحدهما عقلياً والآخر سمعياً .

(٣) ص ٨٢ في توجيه النظر .

وقال الغزالي في المستصفى : القسم الثاني من الأخبار ما يعلم كذبه ، وهي أربعة : « الأول » ما يعلم خلافه بضرورة العقل ، أو نظره ، أو الحس والمشاهدة أو أخبار التواتر — وبالحملة ما خالف المعلوم بالمدارك الستة ، « الثاني » ما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة المتواترة وإجماع الأمة ، فإنه ورد مكذباً لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وللاُمة ، « الثالث » ما صرح بتكذيبه جمع كثير يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب إذا قالوا : حضرنا معه في ذلك الوقت فلم نجد ما حكاه من الواقعة أصلاً ، « الرابع » ما سكت الجمع الكثير عن نقله والتحدث به مع جريان الواقعة بمشهد منهم ، ومع إحالة العادة السكوت عن ذلك لتوفر الدواعي على نقله ولا حالة العادة اختصاصه بحكايته .

وقال القرافي : الدال على كذب الخبر خمسة : وهو منافاته لما علم بالضرورة أو النظر أو الدليل القاطع أو فيما شأنه أن يكون متواتراً ولم يتواتر ، وكقواعد الشرع ، وأولها جميعاً ، كالمعجزات أو طُلب في صدور الرواة أو كتبهم بعد استقرار الأحاديث فلم يوجد ا ه (١) .

حال الناس في الصدر الأول وبعده :

قال الإمام أبو زيد الدبوسي رحمه الله في تقويم الأدلة : كان الناس في الصدر الأول ، أعني الصحابة والتابعين والصالحين ، يبنون أمورهم على الحجة ، فكانوا يأخذون بالكتاب ثم بالسنة (٢) ثم بأقوال من بعد رسول الله (ص) ما يصح بالحجة ، فكان الرجل يأخذ بقول عمر في مسألة ، ثم يخالفه بقول علي في مسألة أخرى . وقد ظهر من أصحاب أبي حنيفة أنهم وافقوه مرة ، وخالفوه أخرى ، بحسب ما تتضح لهم الحجة ، ولم يكن المذهب في الشريعة عمرياً ، ولا علويّاً ، بل النسبة كانت إلى رسول الله (ص) فكانوا قروناً أثني عليهم رسول الله (ص) بالخير فكانوا يرون الحجة ، لا علماءهم ، ولا نفوسهم ، فلما ذهبت التقوى عن

(١) ص ٨٢ توجيه النظر للجزائري .

(٢) المقصود بالسنة هنا هي السنة العملية .

عامّة القرن الرابع وكسّلوا عن طلب الحجج ، جعلوا علماءهم حجة واتبعوهم ،
فصار بعضهم حنفياً وبعضهم مالكيّاً وبعضهم شافعيّاً ، ينصرون الحجة بالرجال ،
ويعتقدون الصحة بالميلاد على ذلك المذهب ، ثم كل قرن بعدهم اتبع عالمه كيف
ما أصابه بلا تمييز حتى تبدلت السنن بالبدع فضل الحق بين الهوى ^(١) .

الفقه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم :

قال ولي الله الدهلوي في رسالته « الإنصاف في بيان سبب الاختلاف » .
لم يكن الفقه في زمانه الشريف مدوناً ، ولم يكن البحث في الأحكام يومئذ مثل
بحث هؤلاء الفقهاء حيث يبينون بأقصى جهدهم الأركان والشروط والآداب . .
ويفرضون الصور من صنائعهم ويتكلمون عن تلك الصور المفروضة ويحدون
ما يقبل الحد ، ويحصرون ما يقبل الحصر إلى غير ذلك .

أما رسول الله فكان يتوضأ فيرى الصحابة وضوءه فيأخذون به من غير أن
يبين أن هذا ركن وذلك أدب ، وكان يصلي فيرون صلاته فيصلون كما رأوه يصلي ^(٢)
وحج فرمق الناس حجه ففعلوا كما فعل ^(٣) وهذا كان غالب حاله (ص)
ولم يبين أن فروض الوضوء ستة أو أربعة ، ولم يفرض أنه يحتمل أن يتوضأ إنسان
بغير موالاة حتى يحكم عليه بالصحة أو الفساد إلا ما شاء الله ، وقلما كانوا يسألونه
عن هذه الأشياء .

عن ابن عباس قال : ما رأيت قوماً كانوا خيراً من أصحاب رسول الله (ص)
ما سألوه إلا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض كلهن في القرآن ، منهن : يسألونك عن
الشهر الحرام قتال فيه ، ويسألونك عن الحيض ، قال : ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم
— وقال القاسم إنكم تسألون عن أشياء ما كنا نسأل عنها ، وتنقرون عن أشياء ما كنا

(١) ٣٣٤ من قواعد التحديث ومن حقها أن تكون تبدلت البدع بالسنن لأن الباء تدخل على
المتروك .

(٢) قال رسول الله : صلوا كما رأيتموني أصل . متفق عليه .

(٣) روى مسلم وأبو داود والنسائي عن جابر أن رسول الله قال : غداً على مناسككم .

ننقر عنها فما رأيت قوماً أيسر سيرة ولا أقل تشديداً من الصحابة (١) .

وبالجملة فهذه كانت عادته الكريمة (ص) فرأى كل صحابي ما يسره الله من عبادته وفتاواه وأقضيته فحفظها وعقلها . وعرف لكل شيء وجهاً من قبل حفوف القرائن به . . ولم يكن العمدة عندهم إلا وجدان الاطمئنان (٢) والثابح من غير التفات إلى طرق الاستدلال كما ترى الأعراب يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم (٣) .

من وجوه الترجيح ما فيه تعارض :

قال العلامة الشيخ جمال الدين القاسمي في كتابه « قواعد التحديث » :

إن من نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم ، وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح ، وطرق الترجيح كثيراً جداً ، ومدار الترجيح على ما يزيد الناظر قوة في نظره على وجه صحيح مطابق للمسالك الشرعية ، فما كان محصلاً لذلك فهو مرجح معتبر ، والترجيح قد يكون باعتبار الإسناد وباعتبار المتن وباعتبار المدلول وباعتبار أمر خارج ، ثم ذكر وجوهاً كثيرة من وجوه الترجيح باعتبار الإسناد نختار منها ما يلي :

١ - الترجيح بكثرة الرواة . وقال الكرخي - إنهما سواء ، ورب عدل يعدل

(١) قول ابن عباس هذا رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (ص ١٤١ ج ٢) وقد ذكرها السيوطي في الإتيان فقال : إنها ١٢ سؤالاً وأوردها الرازي بلفظ ١٤ حرفاً، وقال : منها ثمانية في البقرة « ١ » وإذا سألك عبادي عني « ٢ » يسألونك عن الأهل « ٣ » ويسألونك ماذا ينفقون قل : ما أنفقتم « ٤ » يسألونك عن الشهر الحرام « ٥ » يسألونك عن الخمر والميسر « ٦ » ويسألونك عن اليتامى « ٧ » ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو « ٨ » ويسألونك عن المحيض « ٩ » ويسألونك ماذا أحل لهم « ١٠ » يسألونك عن الأنفال « ١١ » يسألونك عن الساعة « ١٢ » يسألونك عن الحبال « ١٣ » يسألونك عن الروح « ١٤ » يسألونك عن ذى القرنين :

والسائل عن الروح وعن ذى القرنين هم مشركومكة واليهود - كما في أسباب النزول لا الصحابة فأذن يكون الخالص ١٢ سؤالاً - كما ذكر السيوطي .

(٢) قال رسول الله لو ابصرت لما سأله عن البر : استفت قلبك البر ما اطمانت إليه النفس واطمان له القلب ثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر وإن أفتاك الناس وأفتوك . رواه أحمد والدرامي .

(٣) ص ٢ ، ٣٠ من الرسالة و ص ١٤٠ و ١٤١ ج ١ من حجة الله لمؤلف الرسالة .

ألف رجل في الثقة — كما قيل إن شعبة بن الحجاج كان يعدل مثنين . وقد كان الصحابة يقدمون رواية الصديق على رواية غيره .

- ٢ — ترجيح رواية من كان فقيهاً . لأنه أعرف بمدلولات الألفاظ .
- ٣ — ترجيح رواية الأوثق والأحفظ .
- ٤ — أن يكون أحدهما من الخلفاء الأربعة دون الآخر .
- ٥ — أن يكون أحدهما قد ثبتت عدالته بالتركية والآخر بمجرد الظاهر .
- ٦ — تقدم رواية من لم ينكر عليه ، على رواية من أنكر عليه .
- ٧ — تقدم رواية من كان أشهر بالعدالة والثقة من الآخر ، لأن ذلك يمنع من الكذب .

ومن جهة أخرى الترجيح باعتبار أمور أخرى :

- ١ — يقدم ما عضده دليل آخر على ما لم يعضده دليل آخر .
 - ٢ — يقدم ما عمل عليه أكثر السلف ، على ما ليس كذلك لأن الأكثر أولى بإصابة الحق .
 - ٣ — أن يكون أحدهما موافقاً لعمل الخلفاء الأربعة .
 - ٤ — أن يكون أشبه بظاهر القرآن فإنه يقدم . اه مختصراً^(١)
- وفي كتابه — أي القاسمي — « تنبيه الطالب إلى معرفة الفرض والواجب »^(٢)
- قواعد أصولية تقتطف منها ما يلي :
- ١ — اتفقوا على أن « الوجوب » حكم من الأحكام الشرعية . وقد عرفوا الحكم بأنه : خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين . « والخطاب » توجيه الكلام نحو الغير للإفهام . والوجوب حكم ، والحكم لا يكون إلا من حاكم ، والحاكم هو الله تعالى لا غيره .

٢ — في المحصول : واعلم أن الإنصاف أنه لا سبيل إلى استفادة اليقين من هذه الدلائل اللفظية إلا إذا اقترنت بها قرائن تفيد اليقين ، سواء كانت تلك القرائن

(١) ٣٠١ و ٣٠٤ .

(٢) ص ١٣ و ١٤ و ٣٧ و ٣٨ .

مشاهدة أو منقولة إلينا (بالتواتر) .. لأنها إن لم تكن مشاهدة ولا متواترة تكون منقولة بالآحاد ، وذلك لا يفيد إلا الظن ١٠١ . من شرح مختصر منهاج البصائر .
 ٣ - استدلل بعض الحشوية من حديث « كل أمر ذى بال » بوجود البداءة بالبسملة عنده قال : لأن الحديث خبر لفظاً ، إنشاء معنى - لأنه بمعنى الأمر والأمر للوجوب ، فقبل له : إن شرط دلالة الأمر على الوجوب أمران :
 الأول : أن يكون ثبوته قطعياً ، بأن يكون آية من كتاب الله أو حديثاً متواتراً .

الثاني : أن تكون دلالاته على المعنى قطعية ، لا يحتمل لفظ غير هذا المعنى فإن سقط أحد الأمرين من الأمر لم يفد الوجوب ، فبهت وكأنما ألقم حجراً .

٤ - لا يفتى إلا المجتهد : قاله ابن الهمام رحمه الله . وقال أبو يوسف وزفر وغيرهما لا يحل لأحد أن يفتى بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا - أى لأنه إذا حكم بإيجاب أو تحريم يستند إلى دليل نير ، يبذل فيه قصارى جهده ، وأما المقلد فلا يسوغ له طرق هذا الباب ، لأنه سد على نفسه الأبواب ، وأرخص ما أمكنه من ستر وحجاب . وقال الغزالي في فيصل التفرقة : حق المقلد أن يسكت ويسكت عنه
 ١٠١ ما اقتطفناه من هذا الكتاب (١) .

قواعد وأصول

لما أنشأت أضع أصول هذا الكتاب لم أكن أظن أنه سيلبغ هذا المدى من الطول ، فاضطرت من أجل ذلك إلى أن أحتجن عنه كثيراً مما أعتز البحث عليه وأن أمسك القلم عن أن يجرى إلى أكثر من هذا المدى ، على أنى لم أر بدءاً من أن أذيله بقواعد مهمة اقتطفت بعضها مما حملته أغصانه من ثمرات ، على أن يكون في مقدمة ذلك بعض آيات من القرآن العظيم ، يتلوها أحاديث مما روى عن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم ، تبدو صحتها من دقة معانيها .

قال تعالى : « وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله » .

وقال تعالى: « اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء » وقال تعالى: « وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعالمكم ترحمون » .
 — وقال تعالى: « كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين . وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه » .
 — وقال تعالى: « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين » .

وقال تعالى « ما فرطنا في الكتاب من شيء » ^(١) .
 — وقال تعالى: « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً » .

وروى الشيخان (البخارى ومسلم) أنه قيل لعبد الله بن أوفى ^(٢) ، هل وصى رسول الله ؟ قال : لا ، قيل : فلم ؟ وقد كتب الوصية على الناس ، قال : وصى بكتاب الله ، قال الحافظ ابن حجر فى شرح هذا الحديث : أى التمسك به والعمل بمقتضاه ولعله أشار إلى قوله صلوات الله عليه : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لم تضلوا : كتاب الله ، واقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم ، ولأن ما فيه تبيان كل شيء إما بطريق النص أو بطريق الاستنباط ، فإذا اتبع الناس ما فى الكتاب عملوا بكل ما أمرهم به اهـ .

والحديث الذى أشار إليه ابن حجر رواه مسلم فى سياق حجة الوداع قال : إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا . وفى رواية أخرى عن جابر لما خطب صلى الله عليه وسلم يوم عرفة : « تركت فيكم ما لن تضلوا بعده — إن اعتصمتم به ، كتاب الله » . وفى الموطأ : « وسنتي » ، ولم تكن السنة يومئذ تعرف إلا بالسنة العملية .
 وفى رواية : إني تارك فيكم الثقلين ! كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي .
 وقد جاء هذا الحديث بروايات مختلفة والمعنى واحد فى كثير من كتب السنة ،

(١) أى أن القرآن محيط بكل أصول أحكام الدين وغير الدين ما خلق وفراً .

(٢) عبد الله بن أوفى أحد الذين بايعوا تحت الشجرة فى الحديبية ، وجاهد مع النبي ست غزوات ،

ويخرج يوم حنين وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة .

وإذا أردت الوقوف على هذه الروايات فارجع إلى كتاب «المراجعات» التي جرت بين العلامة شرف الدين الموسوي رحمه الله، وبين الأستاذ الكبير الشيخ سليم البشري شيخ الأزهر (سابقاً) في الصفحات من ٢٠ وما بعدها من الطبعة الرابعة .

• وعن أبي الدرداء مرفوعاً « ما أحل الله في كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عافية ، فأقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً ، وما كان ربك نسياً » — رواه البزار وابن أبي حاتم والطبراني .

• ومن مراسيل ابن أبي مليكة : أن الصديق (أبا بكر) جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال : « إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها ^(١) » والناس بعدكم أشد اختلافًا ، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً ! فمن سألكم فقولوا : بيننا وبينكم كتاب الله ، فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه .

• لما صلى رسول الله صلوات الله عليه صلواته التي صلاحها في مرضه الأخير ، أقبل على الناس يكلمهم ويحذرهم الفتن رافعاً صوته حتى خرج من المسجد فقال : أيها الناس سعرت النار ، وأقبلت الفتن كقطع الليل المظلم ، وإني والله ما تمسكون على بشيء ، إني لم أحل إلا ما أحل القرآن ، ولم أحرم إلا ما حرم القرآن ^(٢) .
• وعندما ضلت ناقته صلوات الله عليه في غزوة تبوك ، وقال المنافقون يومئذ : هو لا يعلم خبر موضع ناقته ! فكيف يعلم خبر السماء ! فقال — لما باغوه قولهم هذا — إني لا أعلم إلا ما علمني الله ^(٣) .

• ولا سئلت عائشة رضي الله عنها عن خلق النبي ، قالت : إن النبي كان خلقه القرآن ، رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

• وقال الأستاذ الإمام محمد عبده رضي الله عنه : إن المسلمين ليس لهم إمام في

(١) انظر كيف بدأ الاختلاف في عهد أبي بكر وانظر كيف أن الخلاف قد اشتد بعده بين الناس إلى اليوم وإلى ما بعد اليوم . والناس هم الناس .

(٢) ص ٣٣٢ ج ٤ سيرة ابن هشام في رواية البلاذري في أنساب الأشراف « إني والله لأحل لكم إلا ما أحل الله ولا أحرم عليكم إلا ما حرم الله » ص ٥٥٨ و ٥٥٩ ج ١ .

(٣) ص ١١١ ج ١ الاستيعاب لابن عبد البر .

هذا العصر غير القرآن ، وأن الإسلام الصحيح هو ما كان عليه الصدر الأول قبل ظهور الفتن .

• وقال رحمه الله: « لا يمكن لهذه الأمة أن تقوم ما دامت هذه الكتب فيها ^(١) ولن تقوم إلا بالروح التي كانت في القرن الأول وهو (القرآن) وكل ما عداه فهو حجاب قائم بينه وبين العمل والعلم » .

• وقال رحمه الله في تفسير سورة الفاتحة : إذا وزنا ما في أدمنتنا من الاعتقاد بكتاب الله تعالى من غير أن ندخلها أولاً فيه ، يظهر لنا كوننا مهتدين أو ضالين ! أما إذا أدخلنا ما في أدمنتنا في القرآن وحشرناها فيه أولاً ، فلا يمكننا أن نعرف الهداية من الضلال ، لاختلاط الموزون بالميزان فلا يدري ما هو الموزون من الموزون به — أريد أن يكون القرآن أصلاً تحمل عليه المذاهب والآراء في الدين ، لا أن تكون المذاهب أصلاً والقرآن هو الذي يحمل عليها ، ويرجع بالتأويل أو التحريف إليها ، كما جرى عليه المخذولون ^(٢) وناه فيه الضالون ^(٣) .

• العبرة في العقائد بالدلالة القطعية ، وجميع العقائد التي تتوقف عليها صحة الإسلام ، ثابتة بنصوص القرآن وإجماع المسلمين ، ولا يوجد شيء منها يتوقف على أحاديث الآحاد التي يمكن الارتياح في بعضها — وكذلك أصول العبادات كلها قطعية ثابتة بالقرآن والسنة العملية المتواترة التي لا تتوقف على أخبار الآحاد ، وما ثبت من أحكام العبادات بأحاديث الآحاد ولم يجمع عليه أئمة العلم فلا تتوقف عليه صحة الإسلام ، وإن كان صحيحاً في نفسه .

• العدة في الدين هو القرآن الحكيم وما دل عليه دلالة قطعية يجب الإيمان به والإذعان له علماً وعملاً وتركاً — وما كان غير قطعي الدلالة منه ، فهو محل اجتهاد للعارفين بأساليب لغته ، ومن عمل بالمتفق عليه كان مسلماً ناجياً .

• وسنن الرسول المتواترة — وهي السنن العملية — وما أجمع عليه مسلمو الصدر

(١) يعني الكتب التي تدرس في الأزهر وأمثالها .

(٢) ص ٥٤ .

الأول ، وكان معلوماً عندهم بالضرورة — كل ذلك قطعى لا يسع أحد جحده أو رفضه ، بتأويل ولا اجتihad ، ككون الصلاة المعروفة خمساً ، وكون الفجر ركعتين والمغرب ثلاثاً والبواقي أربعاً أربعاً ، وكون كل ركعة تشتمل على قيام وقراءة قرآن فيه ، وركوع وسجودين إلخ ما هو معروف « بالعمل » من عهد الرسول إلى اليوم .

• هذه هى سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، أما إطلاقها على ما يشمل الأحاديث فاصطلاح حادث .

• أحاديث الآحاد التى لم يعمل بها جمهور السلف ، هى محل اجتihad فى — أسانيدها ومتونها ودلالاتها ، لأن ما صح سنده منها يكون خاصاً بصاحبه .

• ومن صح عنده شىء منها رواية ودلالة عمل به — ولا تجعل تشريعاً عاماً تلزمه الأمة إلزاماً ، تقليداً لمن أخذ به .

• الحديث الصحيح لا يعرف برواته فقط ، وإنما يعرف بالفهم والحفظ — وكمن من حديث ليس فى إسناده إلا ثقة وهو معلول واه .

• الأحاديث الصحيحة مفيدة لغلبة الظن الذى عليه مدار الصحة عند الفقهاء ، وقال النووي فى شرح مسلم : لأن ذلك شأن الآحاد ، الذى لا يفيد شىء منها العلم البرهانى واليقين المنطقى ، ولا فرق فى ذلك بين الشيخين البخارى ومسلم ، وغيرهما ، هذا هو الصحيح ، خلافاً لمن قال « إن خبر الواحد يوجب العلم » .

• ما كل ما صح سنده يكون متنه صحيحاً ، وما كل ما لم يصح سنده يكون متنه غير صحيح .

لا يلزم من إجماع الأمة^(١) على العمل بما فى البخارى ومسلم ، إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا على أن ما فيهما مجزوم بصحة نسبته إلى النبي ، وأن تقدير ما فيهما إنما كان للذين أتوا بعدهما .

• لم يكن الأئمة الأربعة الذين يتبعهم أكثر المسلمين فى الأحكام العملية

(١) هذا الإجماع الذى يقول به من سمو أنفسهم أهل السنة غير مسلم فهناك الشيعة والزيدية والأباضية وغيرهم ، وهم فرق كبيرة ، لا يستهان بهم ، لا يلزمون أنفسهم بالعمل بما فيها ، ولكل قوم سنة وإمامها .

مطلعين على كتب الحديث ، ولا سيما الإمام أبي جنيقة ، ولم يكن الحديث مدوناً في الأسفار فيأخذه منها - وهو مع ذلك معترف بإمامته واجتهاده عند اتباعه وغيرهم من أهل السنة ، ولم يظهر البخارى ولا غيره من كتب الحديث إلا بعد انقضاء خير القرون .

● لم يقل أحد من سلف الأمة وأئمة الفقه ، إن معرفة الدين تتوقف على الإحاطة بجميع ما رواه المحدثون من الأحاديث ولا بأكثرها .

• اتفق علماء الأصول على هذه القاعدة « أن طرود الاحتمال في المرفوع من وقائع الأحوال ، يكسوها ثوب الإجمال ، فيسقط به الاستدلال » .

• يعذر من لم يصدق رواية بعض الأحاديث لشبهة عنده في المتن والسند فكذب مضمونها ، أو خالفها لذلك ، وإن صحح ويرد عليه بالتى هي أحسن .

• جعل العلماء المتقدمون « أن مدار الارتداد عن الإسلام هو جحد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة » .

• الأمة ما تعبدوا إلا بنحبر يغلب على الظن صدقه ، لأنهم إنما أمروا بالاستناد إلى ما ظنوا صحته - والحكم يقع بالظن الغالب ، ولا يلزم من ظنهم صحته ، صحته في نفس الأمر ، وكذلك لا يلزم من الإجماع على حكم مطابقته لحكم الله في نفس الأمر .

مضت سنة السلف الصالح في الأحاديث غير المتواترة ، بأن من بلغه حديث منها بطريق يعتد بثبوته عمل به ولم يوجبوا على أحد - ولو كان منقطعاً لتحصيل العلم - أن يبحث عن جميع ما روى من هذه الأحاديث ويعمل بها ، كيف والصحابة لم يكتبوا الحديث ، ولم يتصلوا لجمعه وتلقيه للناس ، بل منهم من نهى عن روايته .

قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل : ثلاثة أمور ليس لها إسناد ، التفسير والملاحم ، والمغازي . وقال ابن تيمية خليفة أحمد بن حنبل في إمامة الحنابلة :

والمؤدى ليست لها أصول ، أى إسناد ، لأن الغالب عليها المراسيل^(١) .
 لم يجمع الصحابة السنة القولية ، ولم يتفقوا عليها ، كما جمعوا القرآن واتفقوا عليه .
 إن أئمة المسلمين لم يتفقوا على الصحيح منها ، وما منهم من أحد إلا خالف في مذهبه كثيراً منها — ولو صح عند غيره الخ .

الأصل في العبادات والأصل في العقود (المعاملات) :

الأصل في العبادات البطلان، حتى يقوم دليل على الأمر .
 والأصل في العقود والمعاملات الصحة، حتى يقوم دليل على البطلان والتحريم .
 والفرق بينهما — أن الله سبحانه لا يعبد إلا بما شرعه على السنة رسله ، فإن العبادة حقه على عباده ، وحقه الذى أحقه هو ورضى به وشرعه .
 وأما العقود والشروط والمعاملات فهي عفو حتى يحرمها ، ولهذا نعى الله سبحانه على المشركين مخالفة هذين الأصلين ، وهو تحريم ما لم يحرمه ، والتقرب إليه بما لا يشرعه ، فالحلال ما أحله الله ، والحرام ما حرمه — وما سكنت عنه فهو عفو .

رب راو هو موثوق به عند عبد الرحمن بن مهدي ومجروح عند يحيى بن سعيد القطان وبالعكس ، وهما إمامان عليهما مدار النقد في النقل ومن عندهما يتلقى معظم شأن الحديث .

إن ما كان قطعى الدلالة في النصوص فهو «الشرع العام» الذى يجب على جميع المسلمين اتباعه عملاً وقضاء ، وإن ما كان ظنى الدلالة ، فهو موكول إلى اجتihad الأفراد في التبعيدات والمحرمات، وإلى أولى الأمر في الأحكام القضائية .

إن ما كانت دلالاته على التحريم من النصوص ظنية غير قطعية ، لا يجعل تشريعاً عاماً تطلب به كل الأمة — وإنما يعمل فيه كل أحد باجتهاده ، فمن فهم

(١) ص ١٤ من مقدمة فى أصول التفسير لابن تيمية طبعة دمشق .

منه الدلالة على تحريم شيء امتنع منه ، ومن لم يفهم منه ذلك جرى فيه على أصل الإباحة .

قال الفخر الرازي في كتاب «معالم أصول الدين» إن الدلائل النقلية ظنية ، وإن الفعلية قطعية - والظن لا يعارض القطع - والأساس في علم الكلام هو دائماً ، أن الدلائل النقلية لا تفيد اليقين .

كانت عائشة ترد كل ما روى مخالفاً للقرآن ، وتحمل رواية الصادق من الصحابة على خطأ السمع ، أو سوء الفهم .

قال السيد رشيد رضا - إنني لا أعتقد صحة سند حديث ولا قول عالم صحابي يخالف ظاهر القرآن ، وإن وثقوا رجاله ، فرب راو يوثق للاغترار بظاهر حاله وهو سيئ الباطن، وقال : ولو انتقدت الروايات من جهة فحوى متنها ، كما تنتقد من جهة سندها لقصت المتن على كثير من الأسانيد بالتناقض، ونحن نجزم بأننا نسينا وأضعنا من حديث نبينا حظاً عظيماً لعدم كتابة علماء الصحابة كل ما سمعوه، ولكن ليس منه ما هو بيان للقرآن ، أو من أمور الدين فإن أمور الدين معروفة في القرآن ومبيننة في السنة العملية ، وما دون من الأحاديث فهو مزيد هداية وبيان^(١) .

١- والخلق ما كلفوا الصواب عند الله ، فإن ذلك غير مقدور عليه ولا يكلف بما لا يطاق ، بل كلفوا بما يظنونه صواباً، وقد عرف الأصوليون « الاجتهاد » بأنه استفراغ الفقيه الوسع في تحصيل ظني بحكم شرعي - وإنما قالوا : تحصيل ظني بحكم « لأن الأحكام القطعية المعلومة في الدين بالضرورة لا اجتهاد فيها »

٢- ومن قواعدهم المشهورة أنه لا يلزم من ظنهم صحة الخبر ، صحته في نفس الأمر .

من قواعد الشريعة الثابتة ، وأصولها القطعية .

كقاعدة رفع الحرج والعسر وإثبات اليسر وترجيحه

(١) ص ٢٨٨ ج ٦ من تفسير القرآن الكريم للإمام محمد عبده والسيد رشيد رضا .

وقاعدة كون الأصل براءة الذمة
 وكون الأصل في كل الخباثات والمضرات الحرمه
 وفي كل الطيبات الحل
 وكون الضرورات تبيح المحظورات
 ولا ضرر ولا ضرار^(١) .

قال الإمام أبو حنيفة : « رَدَّيْ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ يَحْدُثُ عَنِ النَّبِيِّ بِخِلَافِ
 الْقُرْآنِ — لَيْسَ رَدًّا عَلَى النَّبِيِّ وَلَا تَكْذِيبًا لَهُ ، وَلَكِنَّهُ رَدٌّ عَلَى مَنْ يَحْدُثُ عَنْهُ بِالْبَاطِلِ ،
 وَالتَّهْمَةُ دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَيْسَ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ، وَكُلُّ شَيْءٍ تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ فَعَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ
 قَدْ آمَنَّا بِهِ وَشَهِدْنَا أَنَّهُ كَمَا قَالَ ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِشَيْءٍ يَخَالِفُ أَمْرَ اللَّهِ ، وَلَمْ يَبْتَدِعْ
 وَلَمْ يَقُولْ غَيْرَ مَا قَالَ اللَّهُ وَلَا كَانَ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ » (ص ٩٩ من مناقب أبي حنيفة) .
 وقال الإمام أحمد بن حنبل : انظروا في أمر دينكم ، فإنني التقليد لغير المعصوم
 مذموم ، وفيه عي للبصيرة^(٢) .

* * *

وهنا نضع القلم بعد أن قدمنا ما أعاننا الله عليه من عمل ، وما وفقنا إليه من
 بحث ، مستعينين بالله في إخراجه إلى الناس جميعاً في صورة صادقة ، مؤيدة بأقوام
 البراهين ، وأقوى الأسانيد ، وفي سبيل الله ما أنفقنا من عمر ، في قراءة مئات
 المصادر التي رجعنا إليها ، وما بذلنا من جهد في تناول ما يصح لكتابنا منها ،
 ولرضاه تعالى ما نالنا من مشقة في تهئية مواد ، وتنسيق فصوله ، وبخاصة لأن هذا
 المصنف لم يكن له من قبل مثال نحتذيه ، ولا طريق عبده لنا أحد ممن سبقنا
 فنتبعه ونسير عليه .

وتقسيم الكتاب وتبويبه كما قالوا أكبر خطوة في سبيل تأليفه .

فإن يقع عملنا هذا لدى المستنيرين ، ورجال الفكر المثقفين ، في مكان الرضا
 والقبول فهذا ما نرجوه وهو حسبنا . وإن تضيق به صدور بعض النفوس فهذا
 لا يهمنا ولا يعنيننا ، إذ ليس لمثل هؤلاء خطر عندنا ولا وزن في حسابنا .

ولإنا نلرجو أن نكون بما قدمنا قد وضعنا — كما قلنا من قبل — لما روى عن

(١) قال الإمام الطوخي في شرح هذا الحديث إن المصلحة تقدم في المعاملات على النص والاجماع .

(٢) ص ٢٩٧ من الإسلام الصحيح .

رسول الله من أحاديث مرآة صادقة ، تبدو فيها صورتها على حقيقتها ، وآتينا الذين يريدون الاهتداء إلى معرفة أصول هذه المرويات ، سراجاً منيراً يكشف عن الصادق وغيره من صورتها .

وما دام عملنا هذا قد جعلناه خالصاً لوجهه تعالى ، فإننا لا نطلب عليه من غيره أجراً ، ولا نرتقب من أحد في هذه الحياة حمداً ولا شكراً ، وهو سبحانه وتعالى حسبنا ونعم الوكيل ، بيده الخير ، يهدى من يشاء إلى سواء السبيل ، ويجزيه من فضله الثواب الجزيل . والحمد لله في المبدأ والنهاية ، ونسأله تعالى دوام التوفيق والهداية ، إنه سميع مجيب .

المصادر والمراجع

كنا قد رأينا أن نجرد هذه الطبعة من نشر بيان أسماء المصادر اكتفاء بما ذكرناه منها في هوامش صفحات الكتاب ، ولكننا وجدنا الدكتور طه حسين قد نوه بها وأشار إلى كثرتها في كلمته البليغة التي صدرنا بها طبعتنا هذه ، وبذلك تكون هذه المصادر والمراجع قد أصبحت من موضوع الكتاب الذي تكلم عنه ، وحينئذ لم نجد مناصاً من أن نرجع عما كنا رأيناه ، وأن ننشرها هنا كاملة كما ظهرت من قبل ، وأن نزيد عليها ما وقع لنا من مراجع أخيراً .

وهاكها :

القرآن الكريم

تفاسير

الطبرى . النيسابورى . ابن كثير .
القرطبي . القاضي العربى . الرازى .
الزخشري . الألوسى . القرآن الحكيم
للإمامين محمد عبده والسيد رشيد .
جزء عم والفتاحة للأستاذ الإمام محمد
عبده . مقدمة التفسير وتفسير سورة
الإخلاص لابن تيمية .
حجج القرآن للرازى . الإتيقان للسيوطى .
المفردات للراغب الأصفهاني . تاريخ
القرآن للزنجاني . فضائل القرآن
لابن كثير . التبيان للشيخ طاهر
الجزائري .
إعجاز القرآن للباقلاني . ومصطفى
الرافعى .
البيان في تفسير القرآن للعلامة الخوئي ج ١

موطأ مالك وشرحه للزرقاني .
الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد طبع
مدينة ليدن سنة ١٣٣٠ هـ .
البخارى وشرحه لابن حجر والقسطلاني
والأدب المفرد للبخارى وهدى السارى
لابن حجر العسقلاني . مسلم
وشرحه للنوى . والملهم شرح
مسلم
سنن أبي داود ، والترمذى والدارى
وابن ماجه .
معالم السنن لأبي سليمان الخطابي .
رسالة مفتاح الجنة في الاحتجاج
بالسنة للسيوطى وتحذير الخواص
والجامع الصغير .
مختصر سنن أبي داود للمنذرى وتهذيب
ابن القيم .
الأم والرسالة للإمام الشافعى .
مسند أحمد .
تيسير الوصول للزبيدي .

أسد الغابة لابن الأثير .
 دلائل النبوة لأبي نعيم .
 سيرة ابن هشام .
 تاريخ الطبري .
 » بغداد .
 » ابن الأثير .
 » ابن عساكر .
 البداية والنهاية لابن كثير .
 تاريخ أبي الفدا لابن كثير .
 رحلة ابن جبير الأندلسي .
 الخطط للمقريزي .
 تاريخ الخلفاء للسيوطي .
 النجوم الزاهرة لابن تغري بردي .
 الفخرى في الآداب السلطانية .
 وفيات الأعيان لابن خلكان .
 معجم الأدباء لياقوت الحموي .
 معجم البلدان » »
 مقدمة ابن خلدون .
 المعارف لابن قتيبة .
 تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة .
 نهاية الأرب للنويري .
 الفصل في الملل والأهواء والنحل
 لابن حزم .
 ترجمة الإمام أحمد للذهبي .
 منهاج السنة لابن تيمية .
 المنتقى من منهاج السنة للذهبي .
 فتاوى ابن تيمية ، اقتضاء الصراط
 المستقيم . رفع الملام ، الفرقان بين
 أولياء الرحمن ، وأولياء الشيطان .
 الرسائل والمسائل لابن تيمية .
 فتاوى ابن الصلاح .

التمهيد في تجريد الأسانيد لابن عبد البر .
 الأربعين للنووي وشرحها لابن دقيق العيد .
 رسالة في الرواة الثقات للذهبي .
 تذكرة الحفاظ للذهبي .
 شروط الأئمة الستة والخمسة للمقدسي
 والحازمي .
 شرح القاري على نخبة الفكر
 لابن حجر .
 مقدمة ابن الصلاح .
 توجيه النظر للجزائري .
 قواعد التحديث للقاسمي .
 مفتاح السنة للشيخ عبد العزيز الخولي .
 فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي .
 ألفية السيوطي وشرحها للشيخ أحمد
 شاكر .
 اختصار علوم الحديث لابن كثير .
 تاليس إبليس لابن الجوزي .
 تقييد العلم للخطيب البغدادي .
 الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على
 الصحابة للزركشي .
 كشف الخفاء للعلجوني .
 رسالة الذب عن العرب لعبد العزيز
 الخالدي من علماء الهند .
 الموافقات للشاطبي .
 الاعتصام للشاطبي .
 الأحكام للآمدي .
 الأحكام لابن حزم .
 المبسوط للسرخسي .
 البحر الرائق لابن نجيم .
 فتح القدير لابن همام .
 الإصابة لابن حجر العسقلاني .

الفتنة { عثمان للدكتور طه حسين .
 الكبرى { على وبنوه .
 امرأة الإسلام .
 الشيخان .
 فجر الإسلام وضحاها وظهره
 للدكتور أحمد أمين .
 معاوية في الميزان للأستاذ عباس
 محمود العقاد .
 الفاروق لدياب عثمان .
 الوحي المحمدي للسيد رشيد رضا .
 رسالة يسر الإسلام للسيد رشيد رضا .
 رسالة الربا .
 المنار والأزهر .
 التذكرة التيمورية للعالم أحمد تيمور .
 أصل الشيعة وأصولها للأستاذ محمد
 الحسين آل كاشف الغطاء .
 العبقريات والذخائر للشيخ عبد الرحمن
 البرقوقي .
 المعجب في تلخيص أخبار المغرب
 للمراكشي .
 المواهب الفتحية للشيخ حمزة فتح الله .
 نشأة علم النحو للشيخ محمد الطنطاوي .
 المسيحية في الإسلام للقس إبراهيم لوقا .
 وجهة الإسلام لحملة من المستشرقين .
 ترجمة محمد عبد الهادي أبوريطة .
 العقيدة والشريعة في الإسلام لجولدزيهر .
 رائد الفكر المصري للدكتور عثمان أمين .
 القرطين لابن مطرف الكناني .
 مناهج وتجديد للأستاذ أمين الخولي .
 المعمرين للسجستاني .

العقيدة الطحاوية .
 جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر .
 الانتقاء لابن عبد البر .
 الديباج المذهب في معرفة أعيان
 علماء المذهب لابن فرحون اليعمرى .
 دفع شبه التشبيه لابن الجوزي .
 الشفاء للقاضي عياض .
 العواصم من القواصم للقاضي ابن العربي .
 إظهار الحق لرحمة الله الهندي .
 التعريفات للجرجاني .
 بيان زغل العلم للدهبي .
 العهد القديم .
 لسان العرب لابن منظور .
 صيانة الإنسان للسهرسواني .
 أبو هريرة لعبد الحسين شرف الدين .
 تاريخ الشعوب الإسلامية لكارل
 بر وكلمان .
 حاشية الإمام محمد عبده على شرح
 الدواني .
 رسالة التوحيد للإمام محمد عبده .
 الإسلام والنصرانية للإمام محمد عبده .
 تاريخ آداب العرب
 للأستاذ مصطفى صادق الرافعي .
 تاريخ اللغة العربية للشيخ السكندري .
 أشهر مشاهير الإسلام لرفيق العظم .
 الإسلام الصحيح للنشاشيبي .
 تاريخ الإمام محمد عبده ١ و ٢ .
 فيلسوف العرب للشيخ مصطفى
 عبد الرازق .
 تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية
 للشيخ مصطفى عبد الرازق .

نكت الهميان في نكت العميان
للفنّدى .
إحياء النحول للأستاذ إبراهيم مصطفى .
المغنى لابن هشام . المغرب للجوالقي .
الصاحبي لابن فارس
حجة الله البالغة ورسالة الإنصاف
للدهلوى .
الروض الباسم للوزير اليماني .
مختصر كتاب المؤمل لأبي شامة .
الباعث على إنكار البدع والحوادث .
لأبي شامة .
إعلام الموقعين لابن القيم .
حصول المأمول لصديق خان .
المغنى والشرح الكبير لابن قدامة .
لوائح الأنوار للسفاريني
التزاع والتخاصم بين بني أمية وبني
هاشم للمقرئزي .
العلم الشامخ للمقبلي .
مشكل الآثار للطحاوي .
حياة الحيوان للدميري .
معجم الحيوان لمعلوف باشا .
البيان والتبيين والحيوان للجاحظ .
عيون الأخبار لابن قتيبة .
العمدة لابن رشيقي .
المثل السائر لابن الأثير .
خزانة الأدب للبغدادى .
خاص الخاص للثعالبي .
ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي .
الصدّاقة والصدّيق لأبي حيان التوحيدي .
شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد .
شرح مقامات بدیع الزمان للإمام .

محمد عبده .
الكامل للمبرد وشرحه للشيخ على
المرصني .
الوسيلة الأدبية لحسين المرصني ج ٢ .
أساس البلاغة للزغشري .
شرح لامية العجم للعلواني .
تاريخ التشريع الإسلامى للخضري .
الجرح والتعديل . تنبيه الطالب
للقاسمي .
تاريخ تمدن الإسلامى لجورجى زيدان
العرب قبل الإسلام « »
دائرة المعارف الإسلامية .
الحضارة الإسلامية لكريم .
السيادة العربية لفولتن .
الحضارة الإسلامية لأحمد زكي .
الإسلام والحضارة العربية لكرد على .
حضارة الإسلام في دارالسلام لإبراهيم
اليازجي - انتقاد تمدن الإسلامى لشبلي
النعماني - رحلة ابن جبير .
تاريخ العرب المطول للدكاترة فيليب
حني وإدوارد جرجس وجبرائيل
جبور .
الميزان للشعراني .
أنباء نجباء الأبناء للصقلي .
أمالى المرتضى .
مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصبهاني .
قبول الأخبار ومعرفة الرجال لأبي قاسم
البلخي (مخطوط) .
المحدث الفاصل بين الراوى والواعى
للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي
(مخطوط) .

أحاديث عائشة للأستاذ مرتضى العسكري.
ابن سبأ » » »

مجلات وجرائد

مجلة المقتطف — مجلة الهلال —

مجلة المنار — مجلة الفتح — مجلة

الرسالة — مجلة الثقافة — مجلة

الكتاب — مجلة نور الإسلام —

جريدة الأهرام .

وهناك أسانيد أخرى كثيرة رجعنا

لم نأت بأسمائها هنا وتعرف من

تضايع الكاتب

وتم مراجع أخرى كثيرة لو شئنا

أن نأت بأسمائها للمأنا صفحات

أخرى منها .

الباعث الخبيث لابن كثير
الوابل الصيب لابن القيم
رسالة في الإبدال للعز بن عبد السلام

المواقف للإيجي

اللزوميات للمعري ج ١

التيبان للعزائري

الحماسة السنية للتركز بن الشنقيطي

الفتاوى الحديثة لابن حجر الهيتمي

الشيعة وفنون الإسلام للسيد حسن

الصدر

نثر الدرر في المحاضرات للوزير

أبي سعيد منصور بن الحسين الآبي .

الكافي الشاف وتخريج أحاديث

الكشاف لابن حجر العسقلاني

الفهرس

صفحة

٥٩	كلمة التوحيد
	أمثلة من رواية الحديث بالمعنى (حديث
٦٢	الإسلام والإيمان)
٦٤	حديث (زوجتكها بمأعك)
٦٥	حديث (الصلاة في بني قريظة)
٦٦	حديث (تأبير النخل)
٦٧	حديث (صحيفة على رضى الله عنه)
٧٠	ضرر رواية الحديث بالمعنى
	من العلة الأولى - إلى العلة الثامنة
٧١	حديث بعثت بمجموع الكلم
	ضرر الرواية بالمعنى من الناحية اللغوية
٨٠	والبلاغية
٨١	اللعن والخطأ في الحديث
	التقديم والتأخير في الحديث والزيادة
٨٣	والنقص
٨٣	رواية بعض الحديث، واختصاره
٨٤	تساهلهم فيما يروى من الفضائل
٨٥	الرواية في الإسلام
٨٨	إلى أن كان تدوين الحديث
	علة خطيرة من علل الرواية - كيف كانت
٨٨	روايتهم
٩١	الوضع في الحديث وأسبابه
	نشأة الاختراع في الرواية والوضع على
٩١	رسول الله ﷺ
٩٢	الحديث الموضوع
٩٧	ضرر القصص والقصص
٩٧	معاوية هو الذى أحدث القصص

صفحة

٥	كلمة الدكتور طه حسين
٧	تعريف بالكتاب
١١	السنة
١٢	مكان السنة من الدين
١٥	حكم كلام الرسول في الأمور الدنيوية
١٨	مجرد أمر الرسول لا يقتضى الوجوب
١٩	النهى عن كتابة الحديث
٢٦	الصحابة ورواية الحديث
٣٠	تشديد الصحابة في قبول الأخبار
٣٢	الكذب على رسول الله ﷺ
	الأدلة القوية الصحيحة على حقيقة
٣٤	حديث (من كذب على)
٣٨	الكذب على النبي في حياته ﷺ
٣٩	الكذب على النبي بعد موته ﷺ
٤٠	حكم من كذب على رسول الله ﷺ
٤١	الكذب على النبي ﷺ من الكبائر
٤١	درجات الصحابة
٤٣	تفاوت الصحابة في صدق الرواية
	رواية الصحابة بعضهم عن بعض
٤٣	وروايتهم عن التابعين
٤٦	نقد الصحابة بعضهم لبعض
٤٨	عدالة الصحابة
	كيف روى الحديث، بعد نهى النبي عن
٤٩	كتابته
	رواية الحديث بالمعنى واختلاف العلماء
٥٠	في ذلك
٥٥	صيغ الشهادات

صفحة	صفحة
١٤٣	الوضع السياسي أو الوضع للسياسة
١٤٥	معاوية والشام
١٥٠	أما الشام
١٥٠	أصل فرية الإبدال
١٥٢	دولة بني العباس
١٥٤	كيف استجازوا وضع الأحاديث
١٥٥	الوضاع الصالحون
	لطيفة
	الوضع بالإدراج
١٥٨	هل يمكن معرفة الموضوع
١٦٢	هل يمكن معرفة الموضوع بضابط من غير
١٦٤	نظر في سنده
١٦٤	للقلب السليم إشراف على معرفة الموضوع
١٦٥	الكاذبون وماجنوا من الافتراء على النبي
١٦٥	كثرة الأحاديث المروية
١٦٥	أبو هريرة
١٦٧	الاختلاف في اسمه
١٦٨	نشأته وأصله
١٦٩	قدومه إلى المدينة وذهابه إلى خير
١٦٩	سبب صحبته للنبي ﷺ
١٧٠	شيخ المضيرة
١٧٠	حديث زر غباً تردد جاً
١٧٢	مزاحه وهذره
١٧٣	التهكم به
١٧٣	كثرة أحاديثه
١٧٥	كيف سوغ كثرة الرواية
١٧٥	تدليسه
١٧٦	أول رواية اتهم في الإسلام
١٨٠	أخذه عن كعب الأحبار
١٨٤	حفظ الوعاءين
١٨٥	تشيع أبي هريرة لبني أمية
	الوضع السياسي أو الوضع للسياسة
	معاوية والشام
	أما الشام
	أصل فرية الإبدال
	دولة بني العباس
	كيف استجازوا وضع الأحاديث
	الوضاع الصالحون
	لطيفة
	الوضع بالإدراج
	هل يمكن معرفة الموضوع
	هل يمكن معرفة الموضوع بضابط من غير
	نظر في سنده
	للقلب السليم إشراف على معرفة الموضوع
	الكاذبون وماجنوا من الافتراء على النبي
	كثرة الأحاديث المروية
	أبو هريرة
	الاختلاف في اسمه
	نشأته وأصله
	قدومه إلى المدينة وذهابه إلى خير
	سبب صحبته للنبي ﷺ
	شيخ المضيرة
	حديث زر غباً تردد جاً
	مزاحه وهذره
	التهكم به
	كثرة أحاديثه
	كيف سوغ كثرة الرواية
	تدليسه
	أول رواية اتهم في الإسلام
	أخذه عن كعب الأحبار
	حفظ الوعاءين
	تشيع أبي هريرة لبني أمية

صفحة	عدد المصاحف التي أرسلتها عثمان إلى
٢٢٤	الآفاق
٢٢٥	وقفة قصيرة
٢٢٦	تعقيب لا بد منه
٢٢٦	المشكل الأول
٢٢٧	المشكل الثاني
٢٢٨	المشكل الثالث
٢٣١	تدوين الحديث
٢٣٤	لم يدونوا الحديث إلا مكرهين
	لم يعتبروا التدوين في عصر بني أمية تدويناً
٢٣٥	منسقاً
٢٣٧	التدوين في العصر العباسي
٢٣٩	التدوين بعد المائتين
٢٤٠	الأطوار التي تقلب فيها التدوين
٢٤١	أثر تأخير التدوين
٢٤٥	تدوين الحديث عند الشيعة
٢٤٦	نشأة علم الحديث
٢٤٦	أول من ألف علم الحديث
٢٤٦	المراد من علم الحديث
٢٤٧	سند الحديث ومتمه
٢٤٧	من يؤخذ منه الحديث
٢٤٨	الخبر وأقسامه
٢٤٩	حكم المتواتر والآحاد
٢٥٠	المتواتر ليس من مباحث علم الإسناد
٢٥١	ابن الصلاح ومخالفوه
٢٥٢	ليس في الحديث متواتر
٢٥٣	أحاديث الآحاد
٢٥٤	الصحيح
٢٥٤	الحسن
٢٥٥	الضعيف
٢٥٦	تعدد طرق الحديث لا يقويها

صفحة	وضعه أحاديث على
١٨٩	سيرته في ولايته
١٩٠	وقاية
١٩١	كلمة مجملة فيه
١٩١	أمثلة مارواه أبو هريرة
١٩٥	مارواه كبار الصحابة
١٩٧	مارواه أبو بكر
١٩٧	مارواه عمر
١٩٧	مارواه علي
١٩٧	مارواه عثمان
١٩٨	أحاديث مشككة
١٩٨	المهدي العباسي
٢٠٦	المهدي السفيفي
٢٠٦	الخلفاء الاثنا عشر
٢٠٦	أقوال بعض العلماء في هذه الأحاديث
٢٠٨	الدجال
٢١١	الدجال في خطبة الوداع
٢١١	عمر الدنيا
٢١٣	كلمة جامعة في أحاديث أشراف
	الساعة - وأمثالها
٢١٤	أحاديث متناقضة
٢١٦	كتابة القرآن
٢١٨	كيف كانت كتابة القرآن في عهد النبي
٢١٩	كتاب الوحي
٢١٩	جمع القرآن وسببه
٢٢٠	تحريمهم في جمع القرآن
٢٢١	غريبة توجب الحيرة
٢٢٢	الجمع الثاني في عهد عثمان
٢٢٢	كتابة القرآن في عهد عثمان
٢٢٢	الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان
٢٢٤	

صفحة

- ٢٨٦ مثل غريب مما اتفقا على روايته
 ٢٨٧ أصح البخارى ومسلم وعند من تكون ؟
 إبطال قول من زعم أن شرط البخارى
 ٢٨٩ إخراج الحديث عن عدلين
 ٢٩٠ أبو داود
 ٢٩١ الترمذى
 ٢٩١ الترمذى أول من قسم الحديث
 ٢٩٢ النسائى
 ٢٩٤ المستخرجات
 ٢٩٦ مسند أحمد
 ٢٩٧ كتب المسانيد دون الكتب الستة
 ٢٩٨ الكلام فى مسند أحمد
 ٣٠٣ أحمد يروى عن صحابى مرتد !!
 ٣٠٤ الجرح والتعديل
 ٣٠٥ أسباب الجرح والتعديل
 ٣٠٦ اختلافهم فى الجرح والتعديل
 ٣٠٩ الجرح مقدم على التعديل
 ٣١٠ كلمة عامة
 ٣١٢ عدالة الصحابة
 ٣١٤ من هو الصحابى ؟
 ٣١٧ بحث قيم فى الاختلاف
 ٣٢٦ الأخذ بعدالة جميع الصحابة
 ٣٢٩ المنافقون من الصحابة
 ٣٣٢ يفضلون التجارة واللهم عن الصلاة
 نفاق الصحابة على عهد النبي ﷺ
 ٣٣٢ وبعده
 ٣٣٦ موقف علماء الأمة من أخبار الآحاد
 ٣٣٨ الفقهاء
 ٣٤٠ كلام مقلدة المذاهب
 ٣٤١ رأى مالك وأصحابه
 ٣٤٣ بين الأوزاعى وأبى حنيفة

صفحة

- ليس من شرط الحديث أن يكون مقطوعاً
 ٢٥٦ به فى نفس الأمر
 ٢٥٨ كان اهتمامهم بالسند أولاً
 ٢٥٨ وقفة هنا لابد منها
 ٢٦١ بعض أنواع الحديث
 ٢٦١ المضطرب
 ٢٦٢ المحدثون لا يعنون بغلط المتن ونقدها
 ٢٦٥ المعلن فى الحديث
 ٢٦٦ المصحف والمحرّف
 ٢٦٧ المقلوب
 ٢٦٧ كتب الأحاديث المشهورة
 ٢٦٨ مالك وموطؤه
 ٢٧٠ اختلاف رواياته
 ٢٧١ سبب تأليفه وزمن تأليفه
 ٢٧٢ نقد ابن معين لملك
 ٢٧٢ البخارى وكتابه
 ٢٧٣ سبب جمع البخارى لكتابه
 ٢٧٣ كان البخارى يروى بالمعنى
 ٢٧٤ مات البخارى قبل أن يبيض كتابه
 ٢٧٥ فى البخارى إشكالات كثيرة
 احاديث البخارى وحكم من أنكر شيئاً
 ٢٧٧ منها
 ٢٧٩ البخارى وأهل الشام
 البخارى أدركته محنة مسألة «خلق
 ٢٧٩ القرآن»
 ٢٨٠ روايات البخارى تختلف فى العدد
 ٢٨١ مسلم وكتابه
 ٢٨٣ البخارى ومسلم وما قيل فيها
 ٢٨٤ تجافى الرواية عن أهل الرأى
 ٢٨٥ هل أصح الأحاديث ما فى الصحيحين
 ٢٨٦ الاستدراك على البخارى ومسلم

صفحة

٣٦٦	ثقة ؟
٣٦٩	نقد علماء فقه الحديث
	جل أحاديث الآحاد لم تكن مستفيضة في
٣٦٩	العصر الأول
٣٧١	مايرد به خبر الواحد
٣٧٢	حال الناس في الصدر الأول وبعده
٣٧٣	الفقه في زمن النبي ﷺ
٣٧٤	من وجوه الترجيح ما فيه تعارض
٣٧٦	قواعد وأصول
	الأصل في العبادات . والأصل في العقود
٣٨٢	(المعاملات) .
٣٨٦	المصادر والمراجع

صفحة

٣٤٤	المذاهب دين مبدل
٣٤٤	ما اختلف فيه أقوال الفقهاء
٣٤٥	علماء النحو واللغة
٣٥٠	رأى الإمام محمد عبده
٣٥١	حديث السحر من الآحاد
٣٥٢	رأى السيد رشيد رضا
٣٥٣	طلب الحديث بدون فقه
٣٥٥	قول ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث
٣٥٩	خاتمة
٣٦٠	تمحيص الأخبار
٣٦٢	أعظم مارزئ به الإسلام
٣٦٥	التصديق بما جاء به محمد ﷺ
	هل كل ما وثقه جمهور المتقدمين يكون

١٩٩٤ / ٧٠٥٢	رقم الإيداع
ISBN 977-02-4609-3	الترقيم الدولي

١ / ٩٤ / ٦٩

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

أول كتاب جامع يتناول بالدرس المستوعب « حياة الحديث » فيبين كيف روى بعد أن ترك النبي كتابته ونهى عنها ، وامتناع بعض الصحابة عن الرواية ، واستبحار الرواية بما غمرها من سيل الوضع السياسى والدينى والمذهبى والإسرائيلى وغير ذلك من الأسباب ، حتى بلغ ما حملته أمواجه من الألوف من الأحاديث .

كما يتناول الكتاب خلاصة من تاريخ أبى هريرة الذى لم يصاحب النبي إلا زمناً قصيراً ، وكان أكثر الصحابة حديثاً . وموضوعات أخرى غير ذلك كثيرة .

والكتاب فى جملة يصور حياة الحديث تصويراً صادقاً ، ويكشف عما أصابه بفعل أعدائه وأوليائه على السواء ، بحيث يجعل المسلم على هدى وبصيرة بما يعزى إلى النبي من قول ، فيأخذ منه ما يطمئن به قلبه ، ويدع ما يرى فيه شبهة تمنع من تصديقه ، وليس عليه فى ذلك حرج أو جناح .

وقد قرّظ هذا الكتاب صفوة من كبار العلماء وقادة الفكر فى الأفغان والعراق وزنجبار والحجاز ومصر والشام . ولهذا ينبغي لكل مسلم أن يقرأ هذا الكتاب ، ويطلق التأمل فى حقائقه ليعرف أين هو من دينه ، دين العقل والمنطق وحرية التفكير .

